جوزيف إ. ستيغليتز

حامل جائزة نوبل للاقتصاد

خيبات العولمة





خيبات العولمة

G LOBALIZATION
A ND I TS D ISCONTENTS

Joseph E. Stiglitz

W.W.NORTON & COMPANYNE
WYORK LONDON

خيبات العولمة

جوزف إ. ستيغليتز
حامل جائزة نوبل للاقتصاد

ترجمة: ميشال كرمتدقيق: د. غاز برّو

ANEP ـــ دار الفارابي

الكتاب: خيبات العولمة
المؤلف: جوزف إ. ستيغليتز
المترجم: ميشال كرم
الغلاف: فارس غصوب
التدقيق: د. غازي برو
الناشر: * المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP)
28 طريق أحمد واكد، دالي ابراهيم، الجزائر
الهاتف: 52/53 38 37 21 213
الفاكس: 20/53 72 36 21 213
e-mail: dcpa@anep.com.dz
* دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 11/3181 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb
الطبعة الأولى 2003
ISBN: 9961-768-73-6Dépôt - légal: 931/2003

منشورات ANEP
إقامة النجاح ـ 11، شارع الأخوة بوعد
وبئرمراد رائس ـ الجزائرالهاتف: 58 95 44 21 213
الفاكس: 65 95 44 21 213

دار الفارابي
شركة المطبوعات اللبنانية ـ لبنان

إلى أمي وأبي اللذين ربياني على الضمير
والقول وإلى آنيا التي كانت الرباط وأكثر.

كلمة شكر

لائحة الأشخاص الذين أنا مدين لهم بالكثير، والذين لولاهم لما استطعت أن أؤلف هذا الكتاب، لا آخر لها. إن الرئيس بيل كلينتون ورئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون، اللذين أتاحا لي الفرصة لأخدم بلدي والشعوب النامية، قد أفسحا لي المجال أيضاً ـ وهذا أمر نادر نوعاً ما بالنسبة إلى جامعي مثلي ـ لاستشفاف الطريقة التي بها تتخذ القرارات الحاسمة بالنسبة إلى حياتنا جميعاً. أنا مدين بالكثير لمئات المعاونين في البنك الدولي، ليس فقط لجهة المناقشات الحامية التي دارت بيننا على مرّ السنين حول جميع المشاكل المعروضة في هذا الكتاب، بل أيضاً لجهة التجربة العملية، التي تراكمت طيلة سنين، والتي تلطفوا بمشاطرتي إياها. كما أنهم أسهموا في تنظيم العديد من الرحلات التي أتاحت لي أن أرى مباشرة، من وجهة نظر مميزة، ما كان يجري في البلدان النامية. أتردد في ذكر أسماء خوفاً من أن أبدو غير منصف تجاه آخرين، لكنني أقصر في كل واجباتي إن لم أعرب عن امتناني لبعض على الأقل من أولئك الذين تعاونت معهم وثيق التعاون، ومنهم مسعود أحمد، ولوسي ألبرت، وأمار باتشارايا، وكارل داهلمان، وبيل إيسترلي، وجيو؟اني فيرّي، وكورالي جي؟رز، ونُوِيمي جيزبنك، وماريا يوناتا، ورومين إسلام، وأنوپام خانّا، ولورنس ماكدونالد، ونغوزي أوجونجو ـ إيويالا، وغيليرمو پيرّي، وبوريس پليسكو؟تش، وجو ريتزن، ومايك والتون، وشهيد يوسف وحسن زمان.

أود أيضاً أن أشكر أعضاء آخرين من موظفي البنك الدولي: مارتا أنسوورث، وميرنا ألكسندر، وشهيدة بديع، وستيجن كلايسنس، وپول كولير، وكمال درويش، ودنيس دي تراي، وشانتا د?راجان، وإسحق ديوان، ودافيد دولار، ومارك دوتز، وآلن غلب، وإيزابيل غويرّيرو، وشيريل غراي، وروبرت هولزمان، وعشرت حسين، وغريغ إنغرام، وماني خيمينيز، وماتس كارلسون، وداني كوفمان، ويوانيس كيسيدس، وهومي كاراس، وآرت كراي، وسروار لطيف، وداني ليبسنغر، وبريان لي?ي، ويوهانس لينّ، أوّي، وأسترا ميسوك، وجان-كلود ميلّرون، وبراديپ ميترا، ومصطفى نبلي، وغوبند نانكاني، وجون نيليس، وأكبر نومان، وفايز عمر، وجون پاج، وغي پفيفرمان، وراي ريست، وكريستوف رويهل، وجيسيكا سيدّون، ومارسيلو سيلو?سكي، وجان-ميشال سي?يرينو، وابراهيم شحاته، وسيرجيو شموكلر، وأندريس سوليمانو، وأريك سوانسون، وماريلو أوي، وتارا ?يسوانات، وديبّي ويتزل، ودافيد ويلر، وروبرتو زاغا.
وتعلمت الكثير أيضاً من أعضاء مؤسسات اقتصادية دولية أخرى تباحثت معهم في كثير من المشاكل المعروضة في هذا الكتاب ـ ومنهم روبن ريكوپيرو من «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، ومارك مالوك ـ براون من «برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، وأنريكه إيغليزياس، ونانسي بيردسال وريكاردو أوسمان من بنك التنمية لبلدان أميركا، وجاك دو لاروزيير الرئيس السابق للبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، وكثيرين غيرهم من المكاتب الاقليمية لمنظمة الأمم المتحدة وبنوك التنمية الآسيوية والأفريقية.
بعد زملائي في البنك الدولي، ربما كان أعضاء دوائر صندوق النقد الدولي (ص ن د) هم الذين تحاورت معهم أكثر من غيرهم، وإذا ظهر بوضوح على صفحات هذا الكتاب أنني كنت في الغالب أخالف سياساتهم وأساليبهم، فإن المناقشات التي دارت بيننا كانت مفيدة جداً لي. فهي قد أتاحت لي مثلاً أن أحسن فهمي لذهنيتهم. ويهمني أن أقول بصراحة: حتى وإن كنت شديد النقد لهم، فأنا أعلم أنهم يعملون كثيراً، في ظروف صعبة،

وأنهم مستعدون، على الصعيد الشخصي، أن يدخلوا في مناقشات أكثر انفتاحاً وحريةً بكثير مما يستطيعون فعله في إطار وظائفهم الرسمية.
وأعرب عن امتناني أيضاً للعديد من مسؤولي السلطات العامة في البلدان النامية ـ الكبيرة كالصين والهند، كما الصغيرة كأوغندا وبولي؟يا ـ ولرؤساء الدول ورؤساء الوزارات ووزراء المال وحكام المصارف المركزية، ووزراء التربية وغيرهم من أعضاء الحكومات، الذين أخذوا من وقتهم لكي يتحدثوا معي عن كيفية رؤيتهم لبلدانهم وعن المشاكل والحرمانات التي تواجههم، وكانوا في خلال محادثاتنا الطويلة غالباً ما يبوحون لي بمكنوناتهم. إن كثيرين، كالرئيس السابق للجمهورية التشيكية ؟اكلا؟ كلاوس، سيخالفون قسماً كبيراً مما أكتبه، لكن مناقشاتنا كانت مع ذلك مفيدة جداً لي. وإن آخرين، مثل أندريي إيلاريونو؟، الذي هو اليوم المستشار الاقتصادي الأول عند ؟لاديمير پوتين، وغيرزيغورز كولودكو، النائب الأول السابق لرئيس الوزراء ووزير المالية في بولونيا، وميليس زاناوي رئيس وزراء إثيوبيا، أو يويري موسي؟يني رئيس أوغندا، سيوافقون على عدد من أقوالي وربما كلها تقريباً. وهناك أعضاء من منظمات اقتصادية دولية ساعدوني وطلبوا مني أن لا أشكرهم، وقد نزلت عند طلبهم.
وإذا كنت قد أمضيت قسماً كبيراً من وقتي في التحدث مع أعضاء في الحكومة، فقد تسنى لي أيضاً أن أقابل كثيرين من المسؤولين عن مؤسسات اقتصادية، أخذوا كثيراً من وقتهم، هم أيضاً، لكي يعرضوا لي مشاكلهم وتفسيرهم لما يجري في بلادهم. يصعب علي بالتأكيد أن أنوه بواحد منهم، لكنني أحرص على ذلك على ذكر هوارد غولدن، إذ إن الشروح التفصيلية التي أعطاني إياها عن تجاربه في العديد من البلدان كانت ثمينة جداً عندي.
لقد كان لي، كجامعي، مداخلي الخاصة في البلدان التي أزورها، وهذا ما أتاح لي أن استمع إلى آراء غير تلك التي تمليها «المواقع الرسمية». وهذا الكتاب مدين بالكثير لهذه الشبكة العالمية من أساتذة التعليم العالي، التي هي إحدى التجليات الأكثر نجاعة للعولمة. فأنا شاكر بنوع خاص

لزملائي في ستانفورد، لاوري لاو، الذي كان يدير آنذاك مركز آسيا ـ المحيط الهادىء، وماسا أووكي الذي هو اليوم مدير البحث في وزارة الاقتصاد والتجارة الدولية في اليابان، وينجي كيان، ليس فقط على التحاليل العميقة حول آسيا، التي أطلعوني عليها، بل أيضاً على الأبواب الكثيرة التي فتحوها أمامي. وعلى مرّ السنين، فإن زملاء جامعيين وطلبة سابقين مثل يونغيول پون من كوريا، ومرينال داتّا شوذوري من الهند، وك. س. جومو من ماليزيا، وجاستن لين من الصين، وأمار سياموالا من تايلندا، قد ساعدوني على تحسين رؤية وتحسين فهم بلدانهم.

إن سنواتي الحافلة بالنشاط التي أمضيتها في البنك الدولي وفي لجنة المستشارين الاقتصاديين أعقبتها حقبة أكثر تأملاً في حقلي التعليم والبحث. أشكر بروكينغز إنستيتيوشن، وجامعة ستانفورد، وجامعة كولومبيا وكذلك طلابي وزملائي في هذه المؤسسات ـ على المناقشات ذات الأهمية التي لا تقدر بثمن للأفكار المعروضة في هذا الكتاب. وأنا مدين بالكثير أيضاً لشريكيّ آنّ فلوريني وتيم كيسلر، اللذين عملا معي على خلق الـ «اينيشياتي؟ فور پوليسي دايالوغ» التي كان مركزها الأول في جامعة ستانفورد وفي «كارنيجي آندومانت فور پيس»، وبات اليوم في جامعة كولومبيا (www.gsb.edu/ipd) من أجل تنشيط النقاش الديمقراطي الحسن الاطلاع للسياسات البديلة التي أدعو للأخذ بها في هذا الكتاب. وفي هذه الحقبة تلقيت أيضاً دعماً مالياً من مؤسسات فورد، وماك آرثر، وروكفلر، ومن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومن وكالة الانماء الدولي الكندية.

ومع أنني وضعت هذا الكتاب بالاستناد إلى تجاربي الشخصية أساساً، فإن أفق هذه التجارب قد ازداد اتساعاً بفضل زملائي والعديد من الصحافيين. إن أحد مواضيع هذا الكتاب ـ والذي آمل بأن يكون له صدى ما ـ هو أهمية حرية الوصول إلى المعلومات . فإذا كان عدد لا بأس به من المشاكل المعروضة فيه قد نشأ، فذلك لأن كثيراً جداً من القرارات يُتخذ بصورة سرية. لقد كنت دائماً على يقين من أن الصحافة الحرة والنشيطة

تمثل وسيلة أساسية لمراقبة تلك التجاوزات وأنها ضرورية للديمقراطية. إن صحافيين كثيرين كنت على اتصال دائم بهم كرسوا أنفسهم لهذه الرسالة. وعلموني أشياء كثيرة، لأننا كنا نتبادل تفسيراتنا للأحداث الجارية. فأود توجيه شكري إلى عدد كبير منهم، لكنني هنا أيضاً لن أجازف إلا بذكر أثنين أو ثلاثة منهم: كريستيا فريلاند، التي ساعدتني كثيراً فيما خص الفصل المتعلق بروسيا، وپول بولستاين ومارك كليفورد، على تحاليلهما النفيسة لتجربة آسيا الشرقية.

الاقتصاد هو علم الاختيار. وبالنظر إلى ثراء التحاليل والمعلومات، حول مواضيع لها من التعقيد والتشويق ما للتي أعرضها هنا، فإنه يمكن كتابة عدة مؤلفات. لقد كانت هذه، لسوء الطالع، واحدة من المشاكل الكبيرة التي واجهتها في وضع هذا الكتاب: كان يجب تلخيص المجلدات التي كتبتها في نص واحد أقصر. لقد اضطررت أن أهمل جزءاً من الأفكار وأن أمر مرور الكرام على بعض التلاوين، رغم كل ما لها من أهمية في نظري. كنت معتاداً على نوعين من الكتابة: المصنفات الجامعية الكبيرة الجدية، والنصوص الموجزة التبسيطية. أما هذا الكتاب، فهو في نظري يمثل نوعاً جديداً، وما كان يمكن له أن يُنشر لولا الجهود الدؤوبة التي بذلتها آنيا شيفرين، التي أمضت شهوراً وهي تساعدني على كتابته ومراجعته، كما أنها ساعدتني في الاختيارات الصعبة، التي كانت تبدو لي في غاية المشقة. هذا كما أن دريك ماك فيلي ـ الذي ينشر أعمالي منذ عشرين سنة ـ لم يكف عن تشجيعي ومساندتي. وكانت التصحيحات التي قامت بها ساره ستيوارت مثيرة للاعجاب، وقد عمل جيم وايْد بلا كلل في وضع الصيغة النهائية للمخطوطة. كما منحتني إي؟ا لازوفيتز دعماً هاماً في مختلف المراحل الحاسمة.

كانت ناديا روماني يدي اليمنى طيلة سنين. ولولاها لما أمكن فعل شيء. وقام سرجيو غودوى ومونيكا فوانتيس بالتحقق من الوقائع بكل دقة وجمعوا الاحصائيات التي كنت بحاجة إليها. وساعدتني لياه بروكس كثيراً

في وضع النصوص الأولى. واشتغل معاوناي في البحث، نيني خور ورافي سينغ، كثيراً في وضع الصيغة قبل الأخيرة.

يستند هذا الكتاب إلى مجموعة ضخمة من الأعمال الأكاديمية، بما فيها أعمالي، التي حققتها بالتعاون مع عدد كبير من شركائي في التأليف، وكذلك أعمال باحثين آخرين، وهؤلاء يصعب علي أن أذكرهم نظراً لكثرة عددهم. لكن لا بد لي من ذكر البروفسور روبين وايْد، من لندن سكول أوف إيكونومكس والعضو السابق في فريق البنك الدولي، الذي درس بعمق في كتاباته المشاكل العامة للمؤسسات الاقتصادية الدولية، كما درس عدة مواضيع خاصة جرى التطرق إليها هنا، ومنها آسيا الشرقية وأثيوبيا. إن الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق موضوع يثير نقاشاً حامياً جداً بين الاقتصاديين الجامعيين، ومنهم يانوس كورنايْ الذي أتاح لي أن أستفيد من تحليلاته، ولا بد لي أيضاً من أن أذكر اختصاصيين آخرين من الطراز الأول: ﭙيتر موريلّ، ويان سفجنار، ومارشال غولدمان، وجـيرار رولان. هذا الكتاب (وهذا هو أحد أهم مواضيعه) يعلق أهمية كبيرة على النقاش المفتوح، ولقد تعلمت الكثير من مطالعة كتابات من أنا على خلاف معهم ـ أحياناً، وربما غالباً ـ حول تفسير الأحداث، ومن النقاش معهم. أفكر خصوصاً هنا بريشارد لايار، ودجفّ ساكس، وأندرس أسلوند، وأندريي شلايفر. كما استفدت من مناقشات مع عدد كبير جداً من الجامعيين في الاقتصادات الانتقالية وبينهم أوليغ بوغومولو؟ وستانسلاس مانشيكو؟ في روسيا.

لقد أطلعني ستي؟ لِويسّ، وﭙيتر أيجن، وتشارلز هار؟ي، على تحاليلهم بشأن بوتسوانا، المبنية على تجربتهم المباشرة، كما أعطاني تشارلز هار؟ي تعليقاً تفصيلياً على الفصل الثاني. وعلى مر السنين، وجدت حافزاً قوياً لتفكيري في العمل والمناقشات مع نك سترن (الذي خلفني في البنك الدولي بعد أن كان رئيس اقتصاديي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (الـــ «بِرد» BERD)، ومع ؟ارتا داسغوﭙتا، ورا؟ي كامبور (الذي كان مسؤولاً

عن التقرير الهام جداً، حول التنمية في العالم سنة 2001، المخصص للفقر، الذي كان قد بوشر به يوم كنت لا أزال رئيس اقتصاديي (البنك الدولي)، وآ؟ي برا؟رمان (الذي هو اليوم رئيس جامعة بن غوريون، بعد أن كان باحثاً في البنك الدولي) وكارلا هوف، وراج ساه، ودا؟يد بي؟ين، ومارك دجيرسو؟تش، ودا؟يد نيوبري، وجيم ميرّليس، وأمارتيا سن، ودا؟يد إيلرمان. أنا مدين بنوع خاص تجاه آندي وايس على معرفتها العملية بمشاكل الانتقال، وتحاليلها العملية لعواقب التخصيص، ونظرتها الاجمالية إلى نواقص أسواق الرساميل. إن عملي السابق حول آسيا الشرقية لأجل البنك الدولي، الذي قمت به بمشاركة ماريلو أوي، وبالتعاون مع هوارد باك، ونانسي بيردسال، وداني لايبسينغر وكي؟ين مُردوك، وغيرهم، قد وفر لي عن المنطقة معارف دقيقة ساعدتني على فهم الأزمة التي نشبت هناك. وأعرب عن امتناني الخاص لجايْسون فورمان الذي عمل معي في البيت الأبيض كما في البنك الدولي، على كل ما قام به، وخصوصاً على العمل الذي قام به حول آسيا الشرقية وحول توافق واشنطن. كما أشكر هُولّ ؟اريان الذي أوحى إلي بالعنوان الانكليزي للكتاب. وسيرى القارىء في هذا الكتاب أيضاً بوضوح تأثير الأفكار حول الإعلام الناقص والأسواق ـ وهي أساسية لفهم كيفية عمل مجمل اقتصاد السوق، وخصوصاً اقتصادات البلدان النامية. إن الأعمال التي قمت بها مع كارل شاپيرو، ومايكل روتشيلد، وساندي غروسمان، وستي؟ سالوپ، وريتشارد أرنوتّ، قد ساعدتني في تحاليلي حول البطالة، ونواقص أسواق الرساميل، والتضييق على المنافسة، وأهمية المؤسسات، وحدودها. وفي آخر هذه اللائحة، أذكر بروس غرين؟الد، معاوني وصديقي منذ أكثر من خمس وعشرين سنة.

مقدمة

في سنة 1993 غادرت الجامعة لأنضم إلى لجنةِ المستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون، وهي لجنة تتألف من ثلاثة خبراء يعينهم الرئيس لتقديم المشورة في الحقل الاقتصادي إلى مؤسسات السلطة التنفيذية الأميركية. بعد أن كنت قد مارست التعليم والبحث سنيناً عديدة، كانت هذه أول مرة أغامر فيها بدخول عالم أصحاب القرار وبوضوح أكثر، أقول عالم السياسة. وفي سنة 1997 دخلت البنك الدولي حيث شغلت منصب النائب الأول للرئيس ورئيس الاقتصاديين لمدة ثلاث سنوات تقريباً، ثم تخليت عن هذا المركز في كانون الثاني/يناير ـ جان؟يه سنة 2000. ما كان يمكن لي أن أختار حقبة أكثر سحراً من تلك الحقبة. إن السنواتِ السبع التي أمضيتها في واشنطن هيأت لي وضعاً مؤاتياً للغاية كي أرصد التحول في روسيا والأزمة المالية التي انطلقت من آسيا الشرقية سنة 1997 ثم امتدت إلى العالم كله. لقد كنت دائماً أهتم بالتنمية الاقتصادية، وما شاهدته غيَّر أفكاري بصورة جذرية حول الموضوع، وحول العولمة. لقد ألفت هذا الكتاب لأنني عاينت بصورة مباشرة، يوم كنت في البنك الدولي، الأثر الماحق الذي يمكن أن تتركه العولمة في البلدان النامية، وبالدرجة الأولى في سكانها الفقراء. أنا واثق من أن العولمة ـ إزالة العوائق من أمام حرية التبادل واندماج الاقتصادات الوطنية بفضل تأثير مجموعة من المؤسسات التي يراد لها أن تأتي بالنمو الاقتصادي للجميع ـ يمكن أن تكون قوة نافعة، وأنها قادرة

مبدئياً على إغناءِ كلِّ فرد من سكان الأرض وخصوصاً الفقراء. لكنني واثق أيضاً من أنه، لكي تفعل ذلك حقاً، يجب أن يعاد النظر بشكل جذري في طريقة إدارتها، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية الدولية التي فعلت الكثير لإزالة العوائق، والسياساتُ التي فُرضت على البلدان النامية في إطار العولمة.

بما أنني كنت أزاول التعليم، فقد كرست كثيراً من الوقت للبحث وللتأمل الدقيق في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت موضوع عملي خلال تلك السنوات السبع في واشنطن. ويبدو لي أن من المهم أن نتصدى لها دون انفعال، تاركين الإيديولوجيا جانباً، متفحصين الوقائع، لكي نحدد أفضل موقف يمكن إتخاذه. إبّان إقامتي في البيت الأبيض كعضو ثم كرئيس للجنة المستشارين الاقتصاديين، ثم في البنك الدولي، عاينتُ لسوء الطالع ـ لم يكن هذا مفاجئاً لي بالطبع ـ أن القرارات تُتخذ غالباً على أُسس ايديولوجية وسياسية. وكان هذا وراء مبادرات فاشلة عديدة وغير قادرة على حل المشاكل إلا أنها كانت مطابقة لمصالح القادة وقناعاتهم. لقد نصح المثقف الفرنسي پيار بورديو المسؤولين السياسيين بأن يتصرفوا أكثر كجامعيين، أي أن يفتحوا نقاشاً علمياً يستند إلى الوقائع والأرقام. ومن المؤسفِ أننا في أكثر الأحيان نرى عكس ذلك: نرى أن الجامعيين الذين يقدمون توصيات يتسيّسون، فيشوهون الحقائق تبعاً لأفكار عزيزة على قلب القادة السياسيين.

إذا كان عملي الأكاديمي لم يهيئني لكل ما رأيته في واشنطن، فإنه قد ثقفني مهنياً على الأقل. فقبل دخولي البيت الأبيض، كنت قد وزعت وقتي المخصص للبحث وللكتابة بين علم الاقتصاد الرياضي التجريدي (الذي أسهمت في تطوير فرع خاص منه سُمي بعدئذ «اقتصاد الإعلام») وبعض حقول علم الاقتصاد التطبيقي، وخصوصاً القطاع العام، والإنماء والسياسة النقدية. أمضيت عشرين سنة وأنا أكتب حول مواضيع كالإفلاس، و«القيمومة على المؤسسات»، والانفتاح والوصول إلى المعلومات (ما يسميه

الاقتصاديون بالـ«شفافية»). كانت هذه كلها مشاكل محورية في نشوب الأزمة المالية العالمية سنة 1997.
أنا أشارك أيضاً منذ نحو عشرين سنة في مناقشات حول انتقال الاقتصادات الشيوعية إلى اقتصاد السوق.
لقد بدأت تجربتي في هذا الحقل سنة 1980: ناقشت هذا الموضوع لأول مرة مع القادة الصينيين يوم أخذت الصين تسير في هذا الاتجاه. وقد أيدت بقوةٍ المقاربة التدرجية التي تبنُّوها والتي تُثبت صحتها منذ عشرين سنة. كما انتقدت بشدة خطط الاصلاح المتطرفة، وكذلك خطة «العلاج بالصدمة» التي فشلت فشلاً ذريعاً في روسيا وفي بلدان أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق.
أما التزامي فيما خص التنمية، فيعود إلى حقبة أبعد أيضاً: إلى السنوات 1969 ـ 1971، يوم كنت أعمل كجامعي في كينيا التي كانت حديثة الاستقلال (1963). إن بعضاً من مؤلفاتي النظرية الأكثر أهمية جاءت من وحي ما شاهدت. كنت أعلم أن كينيا تواجه تحديات مخيفة، لكنني كنت آمل أنه سيكون بالإمكان فعل شيء ما لتحسين حال مليارات من الأشخاص في هذا العالم، كانوا يعيشون، كأبناء كينيا، في فقر مدقع.
إذا كان الاقتصاد كعلم يبدو جافاً ومقلقاً، فإن سياسات اقتصادية حصيفة يمكنها في الواقع أن تغير حياة الفقراء. أعتبر أن بإمكان الحكومات ومن واجبها أن تعتمد توجهات تساعد بلدانها على النماء، كما تؤمن أيضاً تقاسماً أكثر عدلاً لثمار النمو. أكتفي هنا بإيراد مثل واحد، فأنا أؤمن بالتخصيص (بيع احتكارات الدولة إلى شركات خاصة) ولكن فقط إذا كان يساعد هذه المؤسسات على أن تعود أكثر فاعلية وعلى خفض الأثمان التي تطلبها من المستهلكين. هناك فرص أكثر كي نراها تسير في هذا الاتجاه متى كانت السوق تنافسية. وهذا أحد أسباب تأييدي لتدابير شديدة من أجل تنشيط التنافس.

إن السياسات التي دعوت إليها، سواء في البنك الدولي أو في البيت الأبيض. كانت وثيقة الارتباط بعملي السابق في الاقتصاد، الذي كان نظرياً

إلى حد بعيد ويتناول جزء كبير منه «نواقص السوق»، أي الأسباب التي تجعل الأسواق لا تعمل بمثل الكمال الذي تدعيه النماذج التبسيطية المبنية على مُسلَّمات المنافسة والاعلام الكاملين. كما أنني استوحيت أعمالي حول اقتصاد الإعلام، بما فيها حول عدم تماثل الإعلام ، واختلاف الإعلام بين الأجير ورب العمل، بين المقترِض والمقرض، بين المضمون وشركة الضمان. مثل هذه التباينات موجودة بكثرةٍ في جميع الاقتصادات. لقد أرست تلك الأعمال أسس نظرياتٍ أكثر واقعية لسوق العمل والأسواق المالية، شارحة على سبيل المثال لماذا توجد بطالة، ولماذا يكون التسليف نادراً عندما تشتد الحاجة إليه، لماذا يكون هناك «تقنين في التسليف» كما يقال في لغة أهل المهنة. إن الأنماط المنمذجة التي كان الاقتصاديون يستعملونها منذ أجيال كانت تدعي إما أن الأسواق تعمل بشكل لا غبار عليه ـ فكانت بالتالي تنكر حتى وجود بطالة ـ وإما أن السبب الوحيد للبطالة هو الإفراط في ارتفاع مستوى الأجور، وبالتالي فإن العلاج البديهي هو خفضها. إن اقتصاد الإعلام، قد أفسح المجال، بفضل تحسين تحاليل أسواق الأموال والرساميل والعمل، لبناء أنماط اقتصادية كليّة أسّست لتحليل أعمق للبطالة وشرحت التقلبات ـ الانكماشات والانخفاضات ـ التي عرفتها الرأسمالية منذ بدايتها. لهذه النظريات نتائج عملية قوية، وبعض هذه النتائج بديهي بالنسبة إلى جميع من هم على صلة بعالم الواقع: الكل يعلم مثلاً أنه إذا رُفعت معدلات الفائدة إلى مستوى باهظ، فإن المؤسسات المثقلة بالديون تتعرض للإفلاس وهذا أمر سيّئ بالنسبة إلى الاقتصاد. كنت أعتقد أن التدابير التي تترتب على ذلك هي بديهية أيضاً. والحال أنها تصطدم بالتدابير التي غالباً ما يوصي بها ص ن د وبكثير من الإلحاح.

إن توصيات ص ن د، المبنية جزئياً على الفرضية التي ولّى زمانها والقائلة بأن السوق تفضي تلقائياً إلى أكثر النتائج فاعلية، لا تجيز التدخلات المشتهاة من جانب الدولة في السوق: تدابير من شأنها أن ترشد النمو الاقتصادي وتحسن حال الجميع. فالموضوع الذي تدور حوله معظم

المواجهات التي سأعرضها، هو إذن أفكار، ومفاهيم دور الدولة النابعةُ من هذه الأفكار.
إذا كانت بعض الأفكار قد أسهمت كثيراً في توجيه توصياتي بشأن الإنماء، ومعالجة الأزمات، والتحول، فإنها أيضاً في صلب فكرتي حول إصلاح المؤسسات الدولية المفترض بها أن تشجع الإنماء، وأن تعالج الأزمات وأن تسهّل التحول. إن أبحاثي جعلتني متنبهاً بنوع خاص لعواقب غياب الإعلام. لقد كنت سعيداً إذ لاحظت كم شُدّد على أهمية الشفافية إبان أزمة 1997-1998 المالية، لكنني كنت حزيناً إزاء نفاق المؤسسات ـ ص ن د ووزارة الخزانة في الولايات المتحدة ـ التي كانت تطالب بها في آسيا، بينما هي بالذات من بين المؤسسات الأقل شفافية التي عرفتها في الحياة العامة. لذلك أُلحّ بهذا القدر على ضرورة زيادة الشفافية في هذه المؤسسات، على أن تُعلم المواطنين بصورة أفضل عمّا تفعل، وأن تتيح الفرصة، أمام أولئك الذين سيتحملون نتائج قراراتها، لكي يتدخلوا أكثر في تصوّر هذه القرارات. إن تحليلي لدور الإعلام في المؤسسات السياسية ينبع بصورة طبيعية من عملي السابق حول دوره في الاقتصاد.

من بين الوجوه المثيرة لتجربتي في واشنطن أنها أتاحت لي الفرصة للحصول على فهم أفضل لأداء الدولة، وكذلك للترويج لبعض الآراء التي أسفرت عنها أبحاثي. وبوصفي رئيساً للجنة المستشارين الاقتصاديين في عهد كلنتون، فقد سعيت جهدي، مثلاً، لوضع سياسة وفلسفة اقتصاديتين تعتبران الدولة والأسواق في حالة تكامل، حالة مشاركة، وتسلّمان بأنه، إذا كانت الأسواق في قلب الاقتصاد فالدولة أيضاً لها دور تؤديه، دور محدود ولكنه مهم. كنت قد درست نواقص السوق «و»نواقص الدولة. ولم أكن على جانب من السذاجة يحملني على الاعتقاد بأن الدولة تستطيع أن تسدّ كل ثغرات الأسواق. كما أنني لم أكن على جانب من الخبل يحملني على تصوّر أن باستطاعة الأسواق أن تحلّ بنفسها مجمل المشاكل الاجتماعية. التفاوت، والبطالة، والتلوّث: للدولة في هذه الحقول دور هام يجب أن

تؤديه. عملت في مبادرة «إعادة اختراع الدولة» ـ أي جعلها أكثر فاعلية وأكثر انفتاحاً على الحوار. ورأيت الميادين التي لم تكن فيها هكذا، وأدركت مدى صعوبة الاصلاح، لكنني أدركت أيضاً أنه يمكن تحسينها ولو بقدر يسير. عندما انتقلت إلى البنك الدولي، كنت آمل أن أطبق هذا الرأي المتوازن وكل ما تعلمته على المشاكل الأشد خطراً بما لا يقاس، التي يواجهها العالم النامي.

في داخل إدارة كلنتون، كنت شديد الإعجاب بالمناقشات السياسية، التي انتصرت فيها أحياناً وأحياناً خسرت. وبما أنني كنت عضواً في مكتب الرئيس، فقد كان مركزي هذا يتيح لي أن أتطلع وأرى كيف يُبت في القضايا، وخصوصاً إذا كانت على صلة بالاقتصاد، كي أشارك في حلّها. كنت أعلم جيداً أنه إذا كانت الأفكار هامة، فالسياسة هامة أيضاً، وكانت مهمتي تقوم جزئياً على إقناع الآخرين بأن اقتراحاتي ليست مرغوبة فيها اقتصادياً وحسب بل إنها جيدة سياسياً أيضاً. غير أنني اكتشفت، لدى انتقالي إلى الحقل الدولي، أن اتخاذ القرار لا يخضع لأيٍّ من هذين العاملين، وخصوصاً في ص ن د. كان اتخاذ القرار يستند، كما يبدو، إلى خليط غريب من الإيديولوجيا والاقتصاد السيّئ، إلى عقيدة جامدة تكاد لا تستر المصالح الخاصة التي وراءها. عندما تنشب الأزمات، كان ص ن د يصف حلولاً «وحيدة النمط» طبعاً ولكن ولّى زمانها وغير مناسبة، دون أن يأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يكون تأثيرها على سكان البلدان التي يطلب منها أن تطبقها، ونادراً ما لاحظت إجراء دراسات عن توقعات انعكاسها على الفقر. نادراً ما لاحظت قيام نقاشات وتحاليل متزنة حول مفاعيل توجهات أخرى ممكنة. كان هناك وصفة واحدة فقط. ولم يكن المطلوب آراء مختلفة. كان النقاش الصريح والمفتوح لا يحظى بالتشجيع، ولا يُترك له أي مكان. كانت الإيديولوجيا هي التي ترسم الوصفة، وكان يفترَض أن تعمل البلدان بموجبها دون أن تناقش خط ص ن د.

هذه التصرفات كانت تذهلني. وذلك ليس فقط لأنها كانت تأتي بنتائج سيئة في كثير من الأحيان، بل ولكونها منافية للديمقراطية. نحن لا نطبق أبداً، في حياتنا الخاصة، فكرة ما بصورة عمياء، دون أن نطلب رأي آخرين. والحال أننا كنا نقول لبلدان العالم كله أن تفعل هكذا. إن مشاكل البلدان النامية عويصة، وغالباً ما تلجأ إلى ص ن د في أسوأ الأوضاع، عند نشوب أزمة. لكن الأدوية التي يصفها هذا الصندوق لم تنفع في كثير من الأحيان، بل في أكثر الأحيان. إن سياساته المتعلقة بالتصحيح البنيوي (التدابير التي يفترض بها أن تساعد بلداً ما على التكيف إزاء الأزمات وحالات اللاتوازن المزمنة) قد أحدثت في كثير من الحالات مجاعات وانتفاضات. وحتى متى كانت آثارها غير رهيبة إلى هذا الحد، وحتى متى نجحت في إحداث نمو ضئيل لفترة ما، فإن قسطاً مفرطاً من هذه الأرباح قد ذهب غالباً إلى الأوساط الأوفر ثراءً في تلك البلدان النامية، فيما تفاقم الفقر أحياناً عند أبناء الشرائح الدنيا. إلا أن ما كان يبدو لي مذهلاً هو أن كثيرين من كبار قادة ص ن د والبنك الدولي، أولئك الذين يتخذون قرارات محورية، لم يكن عندهم أدنى شك في صحة هذه السياسات. كانت هناك شكوك طبعاً عند حكام البلدان النامية. غير أن كثيرين منهم كانوا يخشون المخاطرة بفقدان تمويلات ص ن د ومعها أموال أخرى أيضاً، فما كانوا يعبرون عن شكوكهم إلا بكثير من الحذر ـ إذا عبروا عنها ـ وبصورة غير علنية فقط. ولكن، إذا لم يكن أحد يفرح بالآلام التي غالباً ما ترافق خطط ص ن د، فإنهم في داخل المؤسسة كانوا يقولون ببساطة أن هذه هي إحدى التجارب الموجعة التي لا بد أن يمرّ بها بلد كي يصير اقتصاد سوق مزدهراً، وأن إجراءات الصندوق ستخفف في آخر الأمر من المحن التي كان يمكن أن يواجهها هذا البلد على المدى الطويل.

ما من شك في أن بعض الألم كان أمراً لا يمكن تلافيه، ولكن، حسب رأيي، فإن الألم الذي أصاب البلدان النامية في سيرورة العولمة على النحو الذي أدارها به ص ن د وسائر المؤسسات الاقتصادية الدولية، كان أشد

بكثير من اللازم. إن الصدمة الارتدادية ضد العولمة تستمد قوتها من إدراك ظاهرتين: الأضرار الجسيمة التي أحدثتها في هذه البلدان سياسات مستوحاة من الإيديولوجيا، وكذلك مظالم نظام التجارة العالمي. إن قليلاً من الناس ـ ما عدا أولئك المستفدين شخصياً من نبذ منتجات البلدان الفقيرة ـ يدافع عن هذا النفاق: يزعمون أنهم يساعدون البلدان النامية فيما هم يُجبرونها على فتح أسواقها أمام منتجات البلدان الصناعية المتقدمة، التي تستمر من جهتها في حماية أسواقها هي. ومن شأن هذه السياسات أن تجعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً ـ وأشدّ غيظاً.

إن الاعتداء البربري الذي جرى يوم 11 أيلول/سبتمبر سنة 2001 قد ذكرنا بأننا جميعاً نعيش على كوكب واحد. نحن أسرة عالمية، وكما هي الحال في جميع الأسر، علينا أن نتقيد بقواعد كي نتمكن من العيش معاً. ويجب أن تكون هذه القواعد منصفة وعادلة، وأن يكون هذا ظاهراً بوضوح. يجب أن تولي هذه القواعد كل العناية اللازمة للفقراء كما للأقوياء، وأن تبرهن عن إحساس بالاستقامة وبالعدالة الاجتماعية. في عالم اليوم، يجب أن تحدد هذه القواعد بأساليب ديمقراطية. إن القواعد التي تسوس عمل السلطات والمؤسسات الحكومية يجب أن تضمن أنها تُصغي وتستجيب لرغبات وحاجات كل أولئك الذين تتناولهم التدابير والقرارات التي تتخذها.

هذا الكتاب يرتكز على تجربتي. وهو ليس غنياً بالهوامش والاستشهادات على غرار عمل استقصائي جامعي. لقد أردت أن أصف الأحداث التي شهدتها وأن أنقل ما سمعت. ليس في هذا الكتاب كشف عن خفايا متفجرة، ولن يجد القارىء فيه أدلة دامغة على وجود مؤامرة قذرة بين وول ستريت وص ن د للسيطرة على العالم. أنا لا أعتقد بوجود مثل هذه المؤامرة. فالحقيقة أكثر رهافة: غالباً، في المناقشات التي كنت أشارك فيها، كانت لهجة الخطاب، أو اجتماع مغلق، أو مذكرة، هي التي تقرر

النتيجة. سيقول كثيرون من الذين انتقدهم أنني على خطأ. ولربما جاؤوا بأدلة لتكذيب روايتي للوقائع. على أن لكل قصة وجوهاً متعددة، ولا يسعني أن أعرض هنا سوى التفسير الذي أعطيه لما شاهدت.

يوم دخلت البنك الدولي، كنت أنوي أن أكرس معظم وقتي لمسائل التنمية ومشاكل البلدان التي تسعى جاهدة للانتقال إلى اقتصاد السوق. غير أن الأزمة المالية العالمية، والمناقشات حول إصلاح هندسة الاقتصاد الدولي ـ «جهاز قيادة» الحياة الاقتصادية والمالية الدولية ـ لأجل جعل العولمة أكثر أنسانية وفاعلية وإنصافاً، قد احتلت قسماً كبيراً من وقتي. لقد زرت عشرات من بلدان العالم وتحدثت مع آلاف الأشخاص ـ مسؤولين كبار، وزراء مال، حكام مصارف مركزية، جامعيين، عاملين في التنمية، أعضاء منظمات غير حكومية، أصحاب مصارف، مقاولين، طلبة، مناضلين سياسيين، فلاحين. وزرت مقاتلين في حرب العصابات الاسلامية في منداناو (جزيرة من جزر الفيليبين في حالة عصيان منذ زمن طويل)، ومشيت في جبال هملايا لأرى مدارس نائية في بوتان أو مشروع ري في قرية نيبالية، وعاينت نجاح برامج التسليف الريفي لأجل تعبئة النساء في بنغلادش، ونجاح خطط الحد من الفقر في قرى بعض المناطق الجبلية الأكثر بؤساً في الصين. شاهدت التاريخ في سيرورته، وتعلمت الكثير. وها أنا أودع هذا الكتاب زبدة ما شهدت وما فهمت.

أملي أن يفتح هذا الكتاب نقاشاً. ليس نقاشاً مغلقاً فقط، داخل الحكومات والمؤسسات الدولية، ولا حتى في إطار الجامعات الأكثر انفتاحاً. إن المشاركة في هذا النقاش حق لكل أولئك الذين سيشعرون في حياتهم بتأثيرات القرارات التي ستتخذ حول العولمة. يحق لهؤلاء أن يعرفوا كيف اتخذت هذه القرارات حتى الآن. وسيقدم هذا الكتاب، على الأقل، مزيداً من المعلومات عن أحداث السنوات العشر المنصرمة. فالإعلام الأوفر غنى يجب أن يقود إلى تبني سياسات أفضل، وأن تقود هذه إلى نتائج أفضل. وإذا ما تحقق ذلك قد أشعر بأنني قمت بعمل مفيد.

1

وعد المؤسسات الدولية

ها هم البيروقراطيون الدوليون، الرموز المغفّلة للنظام الاقتصادي العالمي، المحاصَرة في كل مكان. إن الاجتماعات التي كانت كامدة فيما مضى لهؤلاء التكنوقراط الغامضين، حول مواضيع غير مشوّقة كالقروض الامتيازية والحصص، أمست مسرحاً لصراعات مستميتة في الشارع ولتظاهرات هائلة. أما تلك التي رافقت اجتماع منظمة التجارة العالمية (م ت ع) في سياتل سنة 1999، فقد كانت صدمة. وبعدها ازدادت الحركة اتساعاً وعنفاً. إن كل الاجتماعات الهامة لص ن د وللبنك الدولي ولمنظمة التجارة العالمية باتت تؤدي عملياً إلى مجابهات واضطرابات. أليست وفاة أحد المتظاهرين في جنوى سنة 2001 سوى بداية؟ وهل ستتسبّب الحرب على العولمة بوقوع ضحايا أخرى؟

ليس في التظاهر ضد ما تفكر به وما تفعله المؤسسات الدولية أي جديد. فمنذ عقود كثيرة يلجأ السكان في العالم النامي إلى التظاهرات العنيفة متى كانت خطط التقشف المفروضة على بلدانهم مغالية في القساوة. لكن تحركاتهم في الغرب مرت دون أن يشعر بها أحد تقريباً. والجديد في هذا الصدد هو أن موجة التظاهرات وصلت الآن إلى البلدان المتطورة.

فيما مضى، كانت مسائل كالقروض المعدة للتصحيح البنيوي (البرامج

المراد لها أن تساعد البلدان على التكيف والصمود أمام الأزمات) أو حصص الموز (الحدود التي تفرضها الدول الأوروبية على استيراد الموز من بلدان غير مستعمراتها السابقة) لا تهمّ الناس كثيراً. أما اليوم، ففي ضواحي المدن فتيان في السادسة عشرة من العمر لهم آراء محددة حول معاهدات كمعاهدة «الغات» (الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة). أو «الآلينا ALENA » (اتفاقية حرية التبادل الأميركية الشمالية الموقعة سنة 1992 بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا، التي تزيد من حرية تنقل الأموال والخدمات والتوظيفات ـ دون الأشخاص ـ بين هذه البلدان). لقد أثارت هذه التظاهرات فحص ضمير على نطاق واسع عند القادة. فأعرب رجال دولة محافظون حتى، كالرئيس الفرنسي جاك شيراك، عن قلقهم: العولمة لا تحسن وضع أولئك الذين هم الأكثر حاجة إلى المنافع التي تعِدُ بها (1). من الواضح أمام الجميع تقريباً أن أمراً ما قد تعكّر بشكل مريع. وفجأة أمست العولمة أكثر المسائل التهاباً في عصرنا. وبات الكلام يدور عليها في كل مكان: في مجالس الادارة، في افتتاحيات الصحف، وفي مدارس العالم أجمع.
لماذا أمست العولمة، تلك الدينامية التي جاءت بخير كثير، موضوع جدال الآن؟ الانفتاح على التجارة الدولية ساعد بلداناً كثيرة على التطور بسرعة أكبر بكثير. فمتى كانت الصادرات تدفع بالنمو قدماً، فالتجارة الخارجية تسهم في التنمية الاقتصادية. إن العنصر الأساسي في السياسة الصناعية التي أغنت الجزء الأكبر من آسيا الشرقية وحسنت وضع الملايين من أبنائها هو النمو المبني على الصادرات. وبفضل العولمة بات كثير من البشر في العالم يعيشون اليوم حياة أطول وأفضل بكثير. لعل الغربيين يعتبرون أن الوظائف القليلة الأجر عند نايكي ناجمة عن الاستغلال، إلا أن كثيرين من سكان العالم يعتبرون أن العمل في المصنع أفضل بكثير من البقاء في المزرعة لممارسة زراعة الأرز.

لقد خفّفت العولمة من الشعور بالعزلة الذي كان سائداً في كثير من

البلدان الفقيرة، وأتاح الفرصة لكثير من سكانها للحصول على قدر من المعرفة أرقى بكثير من ذاك الذي كان يتمتع به أغنى فرد في أي بلد قبل قرن من الزمان. والتظاهرات المناهضة للعولمة هي بذاتها نتيجة لهذا «التواصل». وإن الروابط بين مناضلي مختلف مناطق العالم، خصوصاً تلك التي عقدوها بواسطة الإنترنت، هي التي فرضت، بقوة الضغوط، المعاهدة الدولية لتحريم الألغام المضادة للأشخاص، التي وقعها 121 بلداً سنة 1997، والتي تحد من مخاطر تشويه الأولاد وضحايا بريئة أخرى من جراء انفجار الألغام. وكذلك، فإن حملة عامة حسنة التنظيم قد أجبرت الأسرة الدولية على إلغاء ديون بعض من أكثر البلدان فقراً. وحتى متى كان للعولمة مفاعيل سلبية، فإن لها بعض الأحيان وجوهاً إيجابية. إن فتح أسواق جامايكا أمام صادرات الحليب من الولايات المتحدة سنة 1992 كان وبيلاً على منتجي الحليب المحليين، إلا أنه سمح للأولاد الفقراء بالحصول على حليب رخيص الثمن. إن الشركات الأجنبية التي تغزو بلداً ما تضر بالمؤسسات العامة المحمية ولكنها تجلب معها تكنولوجيات جديدة، وتفتح أسواقاً، وتخلق قطاعات عمل.

إن المعونة الدولية، التي هي أحد وجوه العولمة، قد أفادت، بالرغم من كل عيوبها، ملايين من الأشخاص، تحت أشكال لم تلفت الانتباه في كثير من الأحيان. ففي الفيليبين، حصل أفراد العصابات المسلحة بعد أن ألقوا سلاحهم جـانباً، على وظائف في إطار مشروع موّله البنك الدولي. وبفضل برامج الريّ، ارتفعت مداخيل الفلاحين الذين حصلوا على الماء إلى أكثر من الضعفين. وبُذلت جهود أشاعت التعليم في مناطق ريفية. كما بذلت، في بعض البلدان، جهود لمكافحة السيدا أسهمت في الحد من انتشار هذا المرض المميت.

إن الذين يهاجمون العولمة يتجاهلون حسناتها في أحيان كثيرة. لكن الذين يتغنون بمحاسنها هم أقل عدلاً أيضاً. فالعولمة (التي يُربَطُ غالباً بينها وبين القبول برأسمالية ظافرة حسب الطراز الأميركي) «هي» التقدم في نظر

هؤلاء. وعلى البلدان النامية أن تسلّم بها إذا شاءت أن تحقق التنمية وأن تنجح في مكافحة الفقر. والحال أن العولمة لم تجلب الخيرات الموعودة لكثير من سكان العالم النامي.
فالهوة بين الأغنياء والفقراء تتسع، وتفرض على عدد متزايد أبداً من سكان العالم الثالث أقسى حالات الفاقة، حيث لا يملك الفرد سوى دولار واحد في اليوم كي يعيش. وبالرغم من الوعود المقطوعة بالحد من البطالة، التي كثيراً ما ترددت في العقد الأخير من القرن العشرين، ارتفع عدد الفقراء الفعلي قرابة مئة مليون (2). وهذا في مرحلة ارتفع فيها مجمل الدخل العالمي الوسطي بنسبة 2.5 بالمئة سنوياً.
أما الآمال الكبيرة التي تلت نيل الاستقلال في أفريقيا فقد ظلت كلها تقريباً حبراً على ورق. فهذه القارة تغرق في البؤس. والمداخيل فيها تنهار، ومستوى العيش يتدهور. أما النجاحات في حقل إطالة الحياة، التي تحققت بصعوبة في خلال العقود الأخيرة، فقد بدأت تأخذ منحىً عكسياً. وذلك أولاً بسبب آفة السيدا. ولكن بسبب الفقر القاتل أيضاً. وحتى البلدان التي تخلت عن الاشتراكية الأفريقية، ونجحت في إقامة دول شريفة بشكل معقول، وحققت التوازن في ميزانيتها، وتغلبت على التضخم، تكتشف بعد كل هذا أنه يستحيل عليها أن تجتذب توظيفات خاصة. وليس يمكنها أن تحقق نمواً مستديماً بدون توظيفات.
إذا كانت العولمة لم تحدّ من الفقر، فهي كذلك لم تؤمن الاستقرار. فالأزمات الآسيوية والأميركية اللاتينية هددت اقتصاد واستقرار بلدان نامية أخرى. ويُخشى أن تحصل عدوى مالية تعمّ العالم كله، كما يخشى أن يُنذر انهيار عملة سوق ناشئة بسقوط عملات أخرى. وفي لحظة ما، في سنتي 1997 و1998، لاح أن الأزمة الآسيوية تهدد الاقتصاد العالمي بكامله.

إن العولمة وإقامة اقتصاد السوق لم تأتيا بالنتائج الموعودة في روسيا كما في معظم الاقتصادات الأخرى التي سلكت طريق التحوّل من الشيوعية إلى

السوق. كان الغرب قد قال لهذه البلدان أن النظام الاقتصادي الجديد سيجلب لها رخاءً لا سابق له. ولكنه جلب لها فقراً لا سابق له. وقد تبين للأكثرية الكبرى من السكان أن اقتصاد السوق أسوأ بكثير، من وجوه عديدة، مما كان قد توقعه قادتهم الشيوعيون. ليس في وسعنا أن نتصور مفارقة أشدَّ وقعاً بين تحوّل روسيا الذي أشرفت عليه المؤسسات الاقتصادية الدولية وانتقال الصين الذي رسمته هي بنفسها. ففي سنة 1990 كان المنتوج المحلي الإجمالي للصين يساوي 60% من المنتوج المحلي لروسيا. وصارت النسبة عكس ذلك بعد مرور عشر سنوات. كما أن الفقر ازداد كثيراً في روسيا وتدنّى كثيراً في الصين.

إن أخصام العولمة يتهمون البلدان الغربية بالنفاق. وهم على حق. فالدول الغربية دفعت البلدان الفقيرة إلى إزالة حواجزها الجمركية، لكنها احتفظت هي بحواجزها، حارمة البلدان النامية بذلك من إمكانية تصدير منتجاتها الزراعية ومن عائدات هذا التصدير التي هي بأمسّ الحاجة إليها. كانت الولايات المتحدة بالتأكيد أحد كبار المذنبين، وهذه مسألة لا تفارق بالي. فيوم كنت رئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين، ناضلت بعناد ضد هذا النفاق. ذلك أنه لا يؤذي البلدان النامية وحسب، وإنما هو يكلف الأميركيين مليارات الدولارات بوصفهم مستهلكين يدفعون الثمن الأغلى كما بوصفهم مكلَّفين يمولون المنتجات المدعومة بمبالغ ضخمة. وفي العدد الأكبر من الحالات كانت نضالاتي تذهب سدى. كانت الغلبة لمصالح تجارية ومالية خاصة، وقد رأيت بكل وضوح عواقب ذلك على البلدان النامية عندما انتقلت إلى البنك الدولي.

لكن، حتى بصرف النظر عن هذا النفاق، فإن الغرب قد نظم العولمة وبسطها على نحو يتيح له أن ينال حصة غير متناسبة من منافعها على حساب العالم النامي. وذلك ليس فقط لأن البلدان الصناعية المتقدمة لم تشأ فتح أسواقها أمام منتجـات البلدان الفقيرة ـ عن طريق الإبقاء على

حصصها المحدَّدة في العديد من المنتجات كالمنسوجات والسكر مثلاً ـ مع إصرارها على أن تفتح هذه الأخيرة أسواقها أمام منتجات العالم الغنيّ. وليس فقط لأنها لا تزال تدعم زراعتها بحيث يغدو من العسير جداً على البلدان النامية أن تنافسها، وفي الوقت ذاته تطالب هذه الأخيرة بأن تلغي دعمها لمنتجاتها الصناعية. وإذا رأينا، بعد الاتفاقية التجارية الأخيرة التي عقدت سنة 1995 (الثامنة)، كيف صارت «حدود التبادل» ـ الأثمان التي تجنيها البلدان المتطورة والبلدان الأقل تطوراً من بيع منتجاتها ـ للاحظنا أن المفعول «الواضح» لهذه الاتفاقية كان خفض أثمان منتجات بعض البلدان الأكثر فقراً في العالم بالنسبة إلى الأثمان التي تدفعها لقاء مستورداتها (3). فالاتفاقية إذن قد زادت الوضع تفاقماً.

لقد استغلت المصارف الغربية تخفيف الرقابة على الأسواق المالية في أميركا اللاتينية وفي آسيا، لكن هذه المناطق عانت صعوبات عندما عمدت الرساميل المضاربة التي كانت قد تدفقت عليها إلى الانسحاب بصورة فجائية. (يراد بذلك تدفق أموال تدخل بلداً ما وتخرج منه، بين ليلة وضحاها في غالب الأحيان، دون أي سبب غير الرهان على ارتفاع أو انخفاض قيمة عملته). إن هذا الانسحاب قد خلّف وراءه عملات منهارة وأنظمة مصرفية منهكة. وعززت قرارات دورة الأورغواي حقوق الملكية الفكرية: بات بإمكان الشركات الصيدلانية ـ الغربية بشكل أعمّ ـ أن تمنع مثيلاتها في الهند وفي البرازيل من «سرقة» براءات اختراعها. لكن الأدوية كانت تنقذ حياة بشر كثيرين، وكانت الشركات الصيدلانية في البلدان النامية تبيعها إلى سكانها بأسعار أدنى بكثير من أسعار الشركات الغربية. فالقرارات المتخذة في إطار دورة الأورغواي كانت سلاحاً ذا حدّين. فهي، من جهة، أتاحت ارتفاع أرباح الشركات الصيدلانية الغربية. كان أنصار تلك القرارات يؤكدون أن هذا الارتفاع سيحث الشركات على التجديد، إلا أن الأرباح المتأتية من المبيعات في العالم النامي لم ترتفع لأنه كان لا يسع إلا قليلاً من الناس أن يدفعوا ثمن الأدوية، فعامل «التحفيز» إذن كان مفعوله في

أفضل الحالات محدوداً جداً. ومن جـهة أخرى، أمسى آلاف من الأشخاص مهددين بالموت، إذ إن الدول والأفراد في العالم النامي لا يستطيعون أن يدفعوا الأسعار المرتفعة التي تُطلب منهم. وقد بلغ الاستنكار العالمي، فيما يتعلق بالسيدا، درجة اضطرت معها الشركات الصيدلانية إلى التراجع فقبلت في آخر السنة 2001 بأن تخفض أسعارها وتبيع منتجاتها بسعر الكلفة. غير أن المشكلة الأساسية لا تزال قائمة: حق الملكية الفكرية الذي أنشأته دورة الأورغواي ليس متوازناً. فهو يمثل مصالح وآراء المنتجـين، ويراعيهم بشكل واسع على حساب المستهلكين، بين شعوب البلدان المتطورة وشعوب البلدان النامية على السواء. إن جهوداً تبدو وليدة نوايا حسنة، في حقل تحرير التجارة، كما في سائر حقول العولمة، قد أدّت أحياناً كثيرة إلى نتائج سيئة. ومتى انتهت إلى الفشل مشاريع زراعية أو مشاريع بُنى تحتية أوصى بها الغرب، ورُسمت بناء على نصائح خبراء غربيين وموَّلها البنك الدولي أو مؤسسات أخرى، فإن على فقراء العالم النامي أن يسدّدوا القروض ـ ما عدا حالات إلغاء الدين.

وإذا كانت مغانم العولمة، في كثير جداً من الحالات، دون ما يزعم أنصارها، فإن الثمن الواجب دفعه كان أبهظ بكثير: البيئة أُتلفت، والفساد انتشر في الحياة السياسية، وسرعة التغيير لم تدع للبلاد وقتاً كافياً للتكيف ثقافياً. وإن الأزمات التي استتبعت بطالة كثيفة قد ولدت مشاكل مستعصية للتفكك الاجتماعي ـ من العنف في مدن أميركا اللاتينية إلى النزاعات العنصرية في مناطق أخرى من العالم كأندونيسيا.

كل هذا ليس جديداً، لكن ردة الفعل العالمية والمتزايدة الحدّة ضد السياسات التي ترعى العولمة تمثل تغيراً عظيماً. إن صرخات فقراء أفريقيا وغيرها من مناطق العالم النامي ظلت طيلة عقود لا تُسمع في الغرب. والذين كانوا يعانون في البلدان النامية كانوا يعلمون أن هناك خللاً ما لأنهم كانوا يرون الأزمات المالية تتلاحق وعدد الفقراء يتزايد. إلا أنه لم يكن في وسعهم أن يغيروا قواعد اللعبة ولا أن يؤثروا في المؤسسات الدولية التي

ترسمها. وكان المفكرون المتمسكون بالديمقراطية يرون كيف أن «الاشتراطية» ـ أي الشروط التي يفرضها المقرضون الدوليون لقاء تقديم مساعدتهم ـ تدوس السيادة الوطنية. غير أنه قبل أن تندلع التظاهرات، لم يكن هناك من أمل في تغيير الأمور، أو مكان يمكن فيه إسماع الصوت. لقد ارتكب «بعض» المتظاهرين تجاوزات، وطالب «بعض» آخر بإقامة حواجز للحماية أقوى أيضاً في وجه البلدان النامية، الأمر الذي كان من شأنه أن يفاقم آلامهم، ولكن بالرغم من كل شيء، فإن أولئك النقابيين، والطلبة، وأنصار البيئة ـ أولئك المواطنين ـ الذين ساروا في شوارع پراغ وسياتل وواشنطن وجنوى، هم الذين جعلوا الاصلاح أمراً مفروضاً من أمور الساعة في العالم المتطور.

إن المحتجّين ينظرون إلى العولمة نظرة مختلفة تماماً عن نظرة وزارة الخزانة في الولايات المتحدة ونظرة وزراء التجارة أو المال في معظم البلدان الصناعية المتقدمة. وهي نظرة مختلفة إلى حد يجعلنا نتساءل عما إذا كان المتظاهرون ورجال الدولة يتكلمون عن واقع واحد، وهل لديهم أرقام واحدة، ومعلومات واحدة؟ وهل يسترسل الحاكمون إلى هذا الحد في عدم رؤية الأمور إلّا من خلال مصالحهم الشخصية؟

فما هي هذه العولمة التي تثير هذا القدر من الانتقادات ومن المديح في آن واحد؟ إنها بالأساس ذاك الاندماج الأوثق بين بلدان وشعوب العالم، الذي تحقق، من جهة، بسبب الانخفاض الكبير في كلفة النقل والاتصالات، ومن جهة أخرى، بسبب إزالة الحواجز المصطنعة من أمام تنقّل الأموال، والخدمات، والرساميل، والمعارف، والأشخاص (بقدر أدنى) عبر الحدود. وصاحب العولمة إنشاء مؤسسات جديدة اتحدت مع مؤسسات أخرى لأجل التعاون عبر الحدود. وفي المجتمع المدني الدولي، قامت تجمعات جديدة، كحركة «اليوبيل»، التي تقوم بحملة لأجل إلغاء

ديون البلدان الأكثر فقراً، وأنشأت جبهات مشتركة مع منظمات قائمة من قبل كالصليب الأحمر الدولي. وتحظى العولمة بدفع قوي من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تتداول من فوق الحدود ليس الرساميل والمنتجات وحدها، بل التكنولوجيات أيضاً. كما تقود العولمة أيضاً إلى النظر نظرة جديدة إلى مؤسسات دولية مشتركة بين الحكومات قائمة منذ زمان طويل: منظمة الأمم المتحدة التي تحرص على صيانة السلام؛ ومنظمة العمل الدولية، التي تدفع إلى الأمام، في العالم كله، بالبرنامج الذي يختصره شعارها: «عمل لائق»؛ ومنظمة الصحة العالمية التي انشغلت بنوع خاص بتحسين الوضع الصحي في العالم النامي.

إن كثيراً من وجوه العولمة هذه ـ وربما أكثرها ـ كان موضع ترحيب: ما من أحد يرضى بأن يموت أولاده فيما أن المعرفة والأدوية اللازمة لإنقاذهم متوفرة في مكان آخر. وما أثار الجدل كان وجوهها الاقتصادية الصرف، والمؤسسات الدولية التي وضعت قواعد من شأنها أن تفرض أو تشجع مثلاً تحرير الأسواق المالية (إلغاء التنظيمات التي تؤمن الاستقرار والتي كان عدد كبير من البلدان النامية قد وضعها لمنع الحركة الطليقة لتدفق الرساميل الداخلة والخارجة).

لكي نفهم أين الخلل، فَلْنلتفِتْ نحو المؤسسات الكبيرة الثلاث التي تحكم العولمة: ص ن د، والبنك الدولي، وم ت ع. صحيح أن ثمة عدداً كبيراً من المؤسسات الأخرى يقوم بدور ما في النظام الاقتصادي الدولي: عدة مصارف إقليمية، وهي أخوات صغرى للبنك الدولي، وعدد كبير من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (پنود PNUD) أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد CNUCED). لهذه المؤسسات بعض الأحيان أفكار تختلف تماماً عن أفكار ص ن د والبنك الدولي. فمنظمة العمل الدولية مثلاً تأسف لكون ص ن د لا يعير حقوق الشغيلة سوى قليل من الانتباه؛ كما أن بنك الإنماء الآسيوي يدعو

من جهته إلى «تعددية تنافسية» تقوم على إرشاد بلد ما إلى عدة استراتيجيات بديلة للتنمية، وخصوصاً «النموذج الآسيوي» الذي تتدخل الدولة فيه، مع استنادها إلى الأسواق، تدخلاً نشيطاً جداً في خلق هذه الأسواق، وصياغة شكلها، وتوجيهها، وتقوم حتى بدور مشجع للتكنولوجيات الجديدة، بينما تضطلع المؤسسات الاقتصادية بمسؤوليات هامة جـداً في مساندة أُجرائها اجتماعياً: هذا النموذج يختلف تماماً عن النموذج الأميركي العزيز على قلب المؤسسات المتمركزة في واشنطن.

أركز اهتمامي في هذا الكتاب خصوصاً على ص ن د والبنك الدولي لأنهما كانا في قلب أعظم المشاكل الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين ومن بينها الأزمات المالية وانتقال البلدان الشيوعية سابقاً إلى اقتصاد السوق. لقد وُلد الاثنان إبان الحرب العالمية الثانية، على أثر المؤتمر النقدي والمالي الذي عقدته الأمم المتحدة في بريتون وودز (نيوهامپشاير) في تموز/يوليو ـ جويليه 1944، في إطار جهد مشترك لأجل تمويل إعادة إعمار أوروبا التي دمرتها الحرب، وإنقاذ العالم من حالات انحطاط إقتصادي في المستقبل. الاسم الحقيقي للبنك الدولي ـ البنك الدولي للبناء والتنمية ـ يذكر برسالته الأصلية. وقد أضيفت كلمة «التنمية» في اللحظة الأخيرة ، كما لو أنهم فطنوا لها فجأة. في ذلك الحين كانت أكثرية البلدان المعنية لا تزال مستعمرات، وكان يُعتبر أن الجهود الضئيلة للتنمية الاقتصادية التي يمكن بذلها فيها هي من اختصاص أسيادها الأوروبيين.

وأُوكلت إلى ص ن د مهمة أكثر صعوبة. الأزمة الكبرى التي أصابت العالم في الثلاثينات كانت ماثلة جداً في أذهان المتفاوضين في بريتون وودز: وواجهت الرأسمالية آنذاك أخطر أزمة عرفتها حتى حينه. فقد شملت الأزمة الكبرى العالم كله ودفعت البطالة إلى مستويات لا سابق لها. وفي الفترة الأسوأ، كان ربع السكان العاملين في الولايات المتحدة بلا عمل. وقد عرض الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، الذي قام بدورٍ محوري في بريتون وودز، آنذاك، تفسيراً بسيطاً، وجملة من التوصيات بسيطة أيضاً،

قائلاً أن عدم كفاية الطلب الاجمالي يفسر انهيار الاقتصاد؛ وأن باستطاعة الدولة أن تساعد في تنشيط هذا الطلب الاجمالي باتخاذها بعض التدابير. وإذا تبين أن السياسة النقدية غير فعالة، فباستطاعة الدولة أن تستعين بسياسة الموازنة فإما أن تزيد نفقاتها وإما أن تخفض الضرائب. إن النماذج التي كانت في أساس تحليل كينز قد تعرضت فيما بعد للنقد وصُقلت، الأمر الذي أفسح المجال لتحسين فهم الأسباب التي تجعل قوى السوق غير قادرة على العودة سريعاً بالاقتصاد إلى حالة الاستخدام التام. على أن استنتاجاته الأساسية لا تزال صحيحة.

لقد كُلّف ص ن د إذن بالحؤول دون حصول أزمة جديدة على النطاق العالمي. وله أن يمارس ضغطاً دولياً على البلدان التي، إذ تترك اقتصادها في حالة جمود، إنما هي لا تؤمن قسطها الكامل في الجهد المبذول في سبيل الحفاظ على الطلب الإجمالي. وله عند الضرورة أن يقدم سيولة تحت شكل قروض إلى البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية ولا تكون قادرة على تنشيط الطلب الاجمالي بوسائلها الخاصة.

لقد كان ص ن د، بحسب مفهومه الأوّل، مرتكزاً إلى معاينة أولية: كان قد بات مفهوماً أن الأسواق في الغالب لا تعمل جيداً ـ أي أنها قد تفضي إلى بطالة كثيفة وتثبت عدم قدرتها على تزويد البلاد بالأموال الضرورية لمساعدتها على النهوض باقتصادها. وقد أُنشىء ص ن د لأنه كان يُعتبَر أن لا مناص من القيام بعمل جماعي على المستوى العالمي لأجل الاستقرار الاقتصادي، بالضبط كما أنشئت منظمة الأمم المتحدة، لأنه كان يُعتبر من الضروري أن يقوم عمل جماعي على المستوى العالمي لأجل الاستقرار السياسي. وص ن د مؤسسة عامة ، تعمل بواسطة المال الذي يدفعه مكلفو العالم كله. يجب أن لا ننسى هذا، إذ إنه لا يؤدي حساباً عن إدارته لا إلى المواطنين الذين يمولون وليس إلى أولئك الذين يغير حياتهم، وإنما هو يودع تقاريره وزارات المال والمصارف المركزية في العالم. وهذه تمارس رقابتها في إطار نظام للتصويت معقد جداً، يعكس بصورة أساسية القدرة

الاقتصادية لمختلف البلدان عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد أُدخلت بعدئذ تعديلات طفيفة على هذا النظام، لكن البلدان المتطورة الكبيرة هي صاحبة القول الفصل، ولبلد واحد هو الولايات المتحدة حق نقض فعلي. (يذكر هذا بأداء منظمة الأمم المتحدة، حيث يقرر مبدأ تاريخي ولّى زمانه من هي الدول التي تملك حق النقض: الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فهذا الحق، في الأمم المتحدة معطى، على الأقل، لخمسة بلدان).

لقد تغير ص ن د كثيراً منذ ولادته. وهو قد أُنشىء لأن من أنشاؤه كانوا يعتبرون أن الأسواق في أحيان كثيرة تعمل بشكل سيّئ، وها هو قد أمسى البطل المتعصب لهيمنة السوق. لقد أنشأوه لأنهم كان يرون من الضروري أن يمارَس على الدول ضغط دولي لحملها على اعتناق سياسات اقتصادية توسعية (زيادة الإنفاق العام، تخفيض الضرائب، أو خفض معدلات الفائدة لأجل تنشيط الاقتصاد)، وها هو اليوم، بوجه عام، لا يزودها بالمال إلا إذا مارست سياسات تقشفية (خفض العجز، زيادة الضرائب، أو رفع معدلات الفائدة الذي يؤدي إلى انكماش الاقتصاد). فلا بدّ أن يرتعش كينز في قبره إذ يرى كيف أمسى الولد الذي أنجبه.

إن الانقلاب الأكثر مسرحية في هذه الهيئات الدولية قد جرى في الثمانينات، يوم كان رونالد ريغان ومرغريت تاتشر يبشران بإيديولوجيا السوق الحرة في الولايات المتحدة وبريطانيا. فبات ص ن د والبنك الدولي آنذاك المؤسستين الجديدتين الارساليتين المكلفتين بفرض هذه الأفكار على البلدان الفقيرة المتحفظة والتي كانت غالباً الأكثر احتياجاً إلى قروضهما وهباتهما. ولأجل الحصول على المال، كان وزراء مالية هذه البلدان على استعداد لتبنّي هذه الأفكار إذا اقتضى الأمر، حتى ولو كانت الأكثرية الساحقة من حكومات هذه البلدان ـ والأهم أيضاً ـ من سكانها، التزمت جانب الريبة والشك حيالها. وفي الثمانينات جرى تطهير في البنك الدولي داخل قطاعه المعني بالبحث والذي كان يقود فكره وتوجهه. كان هولّيس

تشينري، أحد أبرز اقتصاديي التنمية في الولايات المتحدة والبروفسور في جامعة هار؟رد، وصاحب المساهمات الأساسية في بحث اقتصاد التنمية كما في حقول أخرى، مستشاراً ونجيًّا لمك نامارا الذي عُين رئيساً للبنك الدولي سنة 1968، والذي كان قد تأثر بالفقر الذي عاينه في العالم الثالث كله، فأعاد توجيه سياسة البنك بحيث يعمل على إزالة هذا الفقر؛ وكان تشينري قد جمع حوله فريقاً من الاقتصاديين من الطراز الأول لكي يعملوا معه. ولكن التغيير الذي جرى جاء برئيس جديد سنة 1981 هو وليم كلاوزن وبرئيسة جديدة لفريق الاقتصاديين هي آن كروغر الاختصاصية في التجارة الدولية والمعروفة خصوصاً بأعمالها حول «البحث في الرُيوع» ـ استغلال الرسوم الجمركية وتدابير أخرى للحماية من جانب مصالح خاصة لأجل زيادة مداخيلها على حساب الآخرين. وبينما كان تشينري وفريقه قد ركزا اهتمامهما على مواطن الخلل في أسواق البلدان النامية، باحثين عما يمكن للدولة أن تفعله لأجل تحسينها والحد من الفقر، كانت آن كروغر تعتبر أن الدولة هي المشكلة. فالحل لصعوبات البلدان النامية هو إذن السوق الحرة. وفي هذا الجو الايديولوجي المحموم رحل كثيرون من الاقتصاديين البارزين الذين كان قد جمعهم شينيري.

إذا كانت مهمات كل من المؤسستين ظلت متميزة عن الأخرى فإن نشاطاتهما قد أخذت تتداخل أكثر فأكثر منذ تلك الحقبة. فمنذ الثمانينات لم يعد نشاط البنك الدولي يقتصر على تمويل المشاريع (الطرق والسدود مثلاً)، بل راح يقدم عوناً مالياً عاماً: قروضاً لأجل التصحيح البنيوي. إلا أنه كان لا يفعل ذلك إلا بعد موافقة ص ن د، ولكي يعطي هذا موافقته كان يجب قبول شروطه. كان يُفترض بص ن د أن لا ينشغل إلا بالأزمات، لكن البلدان النامية كانت دائماً بحاجة إلى مساعدة. وهكذا صار الصندوق فاعلاً دائماً في حياة معظم تلك البلدان. ثم فتح له سقوط جدار برلين ميداناً جديداً للعمل: معالجة تحوّل الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان الكتلة الشيوعية السابقة في أوروبا إلى اقتصاد السوق. وفي فترة أقرب إلينا، حينما

تفاقمت الأزمات وظهر أن الصناديق الحديدية الملأى بالمال لدى ص ن د عاجزة عن تلبية الحاجات، طُلب إلى البنك الدولي أن يقدم عشرات الملايين من الدولارات كعون طارىء، ولكن فقط بوصفه شريكاً ثانوياً، ومع بقاء الخطوط الموجِّهة للخطط مفروضة من جانب ص ن د وحده. كان هناك مبدئياً قسمة للعمل. فعندما كان ص ن د يتعامل مع بلدٍ ما كان يُفتَرض أن يقصر تعامله على مسائل الاقتصاد الكلي: عجز الموازنة، السياسة النقدة، التضخم، العجز التجاري، الدين الخارجي. أما دور البنك الدولي فكان الانشغال بالمشاكل البنيوية: طبيعة نفقات الدولة، المؤسسات المالية، سوق العمل، السياسات التجارية. غير أن ص ن د كان له حول المسألة وجهة نظر إمبريالية: بما أن كل مشكلة بنيوية، أو تقريب كل مسألة بنيوية، يمكن أن يكون لها انعكاس على الأداء العام للاقتصاد، وبالتالي على موازنة الدولة أو على العجز التجاري، فقد كان يبدو له أن كل شيء يدخل في حقل اختصاصه. وغالباً ما كان يفقد صبره على البنك الدولي. حيث كانت تبرز أحياناً كثيرة، رغم هيمنة ايديولوجيا السوق في داخله، مجادلات حول تحديد التدابير الأكثر توافقاً مع وضع بلد ما. أما ص ن د، فكانت لديه على الدوام أجوبة جاهزة (واحدة من حيث الأساس بالنسبة إلى جميع البلدان)، وكان لا يفقه معنى لكل تلك المناقشات، وفيما كان البنك الدولي يبحث في ما يجب عمله، كان الصندوق يرى أن بوسعه أن يتدخل هو نفسه لملء الفراغ وإعطاء الأجوبة.

كان يمكن للمؤسستين أن تعرضا على البلدان عدة توجهات ممكنة إزاء بعض تحديات التنمية والتحول، ولو أنهما فعلتا ذلك فربما كان هذا قد نشّط حياتها الديمقراطية. لكنهما كانتا كلتاهما تتحركان حسب الإرادة الجماعية لنادي السبعة أي حكومات الدول السبع الصناعية الأكثر أهمية (4)، وخصوصاً وزراء ماليتها ووزراء خزانتها. هذا بينما كانت تلك الحكومات ووزراؤها المذكورون لا يتمنّون في الغالب قيام نقاش ديمقراطي حامٍ حول مختلف الاستراتيجيات الممكنة.

من الواضح أن ص ن د، بعد مضي نصف قرن على تأسيسه، قد فشل في مهمته. فهو لم يفعل ما كان يُفتَرَض به أن يفعل ـ تقديم أموال للبلدان التي تواجه أزمة انكماش بحيث يتاح لها أن تعود إلى وضع الاستخدام التام تقريباً. وبالرغم من التقدم الكبير، خلال السنوات الخمسين الأخيرة، في فهم السيرورات الاقتصادية، وبالرغم من جهود ص ن د، فإن الأزمات، في العالم كله، أمست أكثر تواتراً منذ ربع قرن، وكذلك أشد خطورة (إذا استثنينا الأزمة الكبرى) واستناداً إلى بعض الحسابات، فإن ما يقرب من مئة بلد قد تعرضت لأزمات (5). بل أكثر من ذلك: إن كثيراً من التدابير التي أوصى بها ص ن د، وخصوصاً تحرير أسواق الرساميل قبل الأوان، قد أسهمت في عدم الاستقرار العالمي. ومتى كان بلد ما يواجه أزمة، فإن أموال وأوامر ص ن د لم تنجح في إعادة الاستقرار إليه وحسب، بل إنها أيضاً زادت من تفاقم وضعه وخصوصاً بالنسبة إلى الفقراء. لقد أخفق ص ن د في مهمته الأصلية، وهي العمل على تحقيق الاستقرار العالمي، ولم يكن أفضل حالاً في المهمات الجديدة التي تبناها، كقيادة تحولالبلدان الشيوعية سابقاً إلى اقتصاد السوق مثلاً.

لحظت اتفاقيات بريتون وودز إنشاء منظمة اقتصادية دولية ثالثة: م ت ع التي كان يراد لها أن تسوس العلاقات التجارية في العالم على نحو ما يسوس ص ن د العلاقات المالية. إن السياسات التجارية من طراز «إنهب جارك» ـ حيث يزيد كل بلد رسومه الجمركية للحفاظ على اقتصاده ولكن على حساب غيره ـ كانت قد اعتُبِرت مسؤولة بقدر كبير عن انتشار وعن خطورة الأزمة الكبرى. فكان من الضروري أن تقوم منظمة دولية بتدارك عودتها، كما بتشجيع حرية تنقل الأموال والخدمات. ونجحت منظمة «الغات» في تخفيض الرسوم الجمركية تخفيضاً ملحوظاً، لكن كان من الصعب الوصول إلى الاتفاق النهائي: في سنة 1995 فقط، أي بعد نصف قرن على انتهاء الحرب العالمية الثانية وثُلثي قرن على الأزمة الكبرى، وُلدت م ت ع. هذه المنظمة تختلف اختلافاً جوهرياً عن المؤسستين

الأخريين. فهي لا تضع قواعد، وإنما هي توفر منتدى تدور فيه المفاوضات التجارية، وتسهر على احترام الاتفاقيات المعقودة.

إن الأفكار والنوايا التي كانت وراء إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية كانت جيدة، غير أنها تطورت على مرّ السنين حتى تبدلت تماماً. فتوجّه ص ن د بحسب كينز، الذي كان يشدّد على نواقص السوق وعلى دور الدولة في خلق فرص عمل، قد حل محله التغني بحرية السوق في الثمانينات، في إطار «توافق واشنطن» الجديد ـ التوافق بين ص ن د والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأميركية حول السياسة الصالحة التي يجب أن تعتمدها البلدان النامية ـ الذي سجل انعطافاً جذرياً في مفهوم التنمية والاستقرار.
إن الأفكار التي بني عليها هذا التوافق كانت قد ظهرت في الغالب كردة فعل على مشاكل أميركا اللاتينية، حيث كانت بعض الدول قد فقدت سيطرتها تماماً على موازنتها وسارت في سياسات نقدية قليلة الصرامة أفرزت تضخماً نقدياً جامحاً. كما أنه حصلت في بعض بلدان المنطقة خلال العقود الأولى التي تلت الحرب هبة تنموية لم تدم طويلاً، فقيل أن السبب كان تدخلاً مفرطاً في الاقتصاد من جانب الدولة. لقد ولدت هذه المبادىء كي تأتي بحلول لمشاكل كان يمكن اعتبارها مشاكل خاصة ببلدان أميركا اللاتينية، لكنها اعتُبرت فيما بعد صالحة للتطبيق على العالم كله. لقد أُوصي بتحرير الأسواق المالية دون أن يكون هناك أي دليل على أنه ينشط النمو الاقتصادي. وفي بعض الحالات الأخرى، أثبتت هذه السياسة الاقتصادية، التي صارت «توافق واشنطن» أنها غير مناسبة لبلدان كانت لا تزال في الأطوار البدائية من التطور أو في بداية التحول إلى اقتصاد السوق.

نكتفي هنا بإيراد بعض الأمثلة؛ فمعظم البلدان الصناعية المتقدمة ـ ومنها الولايات المتحدة واليابان ـ قد بنت اقتصادها في ظل حماية حصيفة وانتقائية لبعض فروعه حتى بلغت مستوى ما من القوة كي تواجه المنافسة الخارجية. واذا كان نظام الحماية الشامل لم يكن فعالاً في البلدان التي

اعتمدته، فإن التحرير السريع للتجارة لم يكن أكثر فاعلية. إن إكراه بلد ما من البلدان النامية على الانفتاح أمام منتجات مستوردة تزاحم منتجات بعض من صناعاته الشديدة التأثر بمنافسة مثيلاتها الأجنبية التي هي أقوى منها بكثير، يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، اقتصادياً واجتماعياً. وبما أن الفلاحين الفقراء في البلدان النامية لا يستطيعون بصورة بديهية أن يصمدوا أمام المنتجات الأجنبية المدعومة بقوة والآتية من أوروبا والولايات المتحدة، فإن وظائف قد فُقدت بصورة منهجية قبل أن يتمكن القطاعان الوطنيان الصناعي والزراعي من مباشرة دينامية نمو قوية وخلق وظائف جديدة. بل وأسوأ من ذلك: إن ص ن د، من خلال مطالبته البلدان النامية بإتباع سياسات نقدية حصرية، قد فرض معدلات للفائدة من شأنها أن تحول دون خلق أية وظيفة حتى في ظل أفضل الأوضاع. وبما أن التجارة أصبحت حرة قبل إقامة نُظُم للضمان الاجتماعي، فإن الذين فقدوا عملهم سقطوا في هاوية العوز. وهكذا، فإن إطلاق الحريَّة الاقتصادية لم يجلب في أكثر الأحيان النمو الموعود، بل إنه فاقم البؤس. وحتى أولئك الذين حافظوا على عملهم ازداد شعورهم بعدم الأمان.

مثال آخر: الرقابة على حركة الرساميل. كانت البلدان الأوروبية تحظر تنقل الرساميل بحرية حتى الستينات. يمكن القول إن من الظلم أن يُطلب من البلدان النامية، التي يعمل نظامها المصرفي بالكاد، أن تخاطر بفتح أسواقها المالية. لكن، حتى لو تركنا مسألة الظلم جانباً، فإن هذا قرار اقتصادي سيّئ. فإن الرساميل المضاربة، التي غالباً ما يتبع تدفقها وانحسارها تحرير الأسواق المالية، تزرع الفوضى في طريقها. إن البلدان النامية الصغيرة أشبه بمراكب صغيرة. ومع التحرير السريع لأسواق الرساميل الذي جرى بناءً على طلب ص ن د، فقد دُفعت هذه إلى بحر هائج قبل أن تسدّ الثقوب في هيكلها وقبل أن يتعلم قبطانها مهنته ويؤمن صداري الانقاذ. لذا كان هناك احتمال كبير للغرق، حتى في أفضل الحالات، حينما تنقض عليها موجة عاتية.

إن تطبيق نظريات اقتصادية مغلوطة ما كان ليطرح هذا القدر من المشاكل لو لم يكن زوال الاستعمار أولاً والشيوعية لاحقاً قد أفسح المجال أمام ص ن د والبنك الدولي كي يوسّعا نطاق صلاحياتهما وميدان نشاطهما بقدر كبير. لقد أمست هاتان المؤسستان اليوم فاعلتين مهيمنتين في الاقتصاد العالمي. والبلدان التي تطلب مساعدتهما، وكذلك تلك التي تبحث عن «تأييد» لكي تحسن صورتها في الأسواق المالية الدولية، عليها أن تتبع أوامرهما الاقتصادية، هذه التي تعكس إيديولوجيتهما ونظرياتهما بشأن السوق الحرة.

والنتيجة بالنسبة إلى كثير من الناس كانت الفقر، وبالنسبة إلى كثير من البلدان كانت الفوضى الاجتماعية والسياسية. لقد ارتكب ص ن د أخطاءً في جميع الميادين التي تدخل فيها: التنمية، ومعالجة الأزمات، والتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية. إن خطط التصحيح البنيوي لم تجلب النمو القوي، حتى في الدول ـ بوليفيا مثلاً ـ التي انصاعت تماماً لتوصياته الصارمة. وفي كثير من البلدان أدى التقشف المفرط إلى خنق النمو. إن نجاح استراتيجية اقتصادية ما يتطلب عناية فائقة في وضع التقويم ـ الترتيب الذي بموجبه تجـري الاصلاحات ـ وفي اختيار الوتيرة. فإذا فُتحت الأسواق مثلاً بسرعة مبالغ فيها أمام المنافسة، قبل إرساء مؤسسات مالية قوية، فالوظائف ستزول بسرعة أكبر مما يمكن معه إيجاد وظائف جديدة. إن الأخطاء في وضع التقويم والوتيرة قد آلت في بعض البلدان إلى ازدياد في البطالة وفي الفقر (6). بعد الأزمة الآسيوية لعام 1997، أسفرت سياسة ص ن د عن اشتداد حدة الصعوبات في أندونيسيا وفي تايلندا. وعرفت إصلاحات «السوق» في أميركا اللاتينية نجاحاً أو اثنين ـ يُستشهَد دائماً بمثال الشيلي ـ لكن معظم بلدان القارة لم تستعد حتى الآن مستوى عقد النمو الضائع الذي تلى الـ«تقويمات» الناجحة المزعومة في بداية الثمانينات، التي أجـراها ص ن د. إن لدى كثير من هذه البلدان معدل بطالة مرتفعاً، أمسى مزمناً ـ في الأرجنتين مثلاً حيث يعبَّر عنه بعدد من

رقمين منذ 1995 ـ وإن يكن التضخم قد انخفض. (انهيار الأرجنتين سنة 2001 هو على كل حال آخر الانهيارات حتى الآن بين سلسلة من الإخفاقات خلال السنوات الأخيرة. فبعد سبع سنوات من البطالة الكثيفة، ليس المدهش أن تنفجر حالات هياج شعبي، وإنما المدهش أن يكون الأرجنتينيون قد تحملوا طويلاً وبهدوء حالة كهذه). وأخيراً، ففي البلدان التي عرفت شيئاً من النمو، كان هذا النمو مفيداً للأغنياء وعلى الأخص كبار الأغنياء (الشريحة العليا التي تمثل 10%)؛ وظل الفقر جاثماً بقوة؛ وانخفضت حتى مداخيل الأكثر فقراً بعض الأحيان.

وراء مشكلة ص ن د، وجميع المؤسسات الاقتصادية الدولية، توجد مشكلة أخرى: مشكلة قياداتها. فمن الذي يقرر ما تفعل؟ إنها ليست واقعة فقط تحت هيمنة البلدان الصناعية الأغنى، ولكنها أيضاً خاضعة للمصالح التجارية والمالية لمن هم في داخلها. فمن الطبيعي أن تعكس توجهاتها هذا الوضع. إن اختيار قائدها الأعلى يبين تماماً ما يمثل مشكلة في هذه المؤسسات، وقد أسهم هذا الاختيار في أكثر الأحيان في اختلال أدائها. ففيما أن كامل نشاطات ص ن د والبنك الدولي تقريباً (وبالتأكيد كل القروض التي يعطيانها) يجري اليوم في العالم النامي، نجد على رأسهما ممثلين للعالم الصناعي (حسب التقليد أو بناء على اتفاق ضمني، يكون دائماً أوروبي على رأس ص ن د وأميركي على رأس البنك الدولي). والقادة يُختارون بصورة سرية ولم يعتبر أحد قط أن من الضروري أن تكون لديهم الخبرة الدنيا المسبقة بشؤون العالم النامي. فالمؤسسات الدولية إذن لا تمثل الأمم التي تخدمها.

وللمشاكل مصدر آخر أيضاً: من يتكلم باسم البلد؟ إنهم، في ص ن د، وزراء المال وحكام المصارف المركزية؛ وفي م ت ع، وزراء التجارة. ولكل واحد من هؤلاء الوزراء ارتباط وثيق بجماعة معينة في بلده. فوزراء التجارة يمثلون انشغالات عالم الأعمال ـ المصدّرين الذين يريدون أن يروا

أسواقاً جديدة تُفتح أمام منتجاتهم ومنتجي السلع الذين تزاحمهم المستوردات. هذه الجماعة تريد بالتأكيد المحافظة على أكبر قدر ممكن من العوائق أمام التجارة وعلى جميع وسائل الدعم التي يمكنها أن تقنع الكونغرس (أو برلمان بلدها) بمنحها إياها. أكيد أن العوائق أمام التجارة ترفع الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين كما أن الدعم يفرض أعباءً مالية على المكلفين. لكن المعنيين يهتمون بمصير هؤلاء أقل بكثير من اهتمامهم بأرباح المنتجين ـ ويهتمون أقل من ذلك أيضاً بحماية البيئة وحقوق الشغيلة، اللهم إلا كعائق يجب التغلب عليه. هذا كما أن وزراء المالية وحكام المصارف المركزية هم على العموم وثيقو الارتباط بالجماعة المالية. فهم يأتون من شركات مالية يعودون إليها بعد أن يكونوا قد خدموا الدولة. إن روبرت روبين، الذي كان وزير الخزانة في الولايات المتحدة خلال معظم الحقبة التي يتناولها هذا الكتاب، جاء من أكبر مصرف للأعمال، مصرف غولدمان ساكس، والتحق بعد عودته بشركة سيتي غروپ، التي تهيمن على أكبر مصرف تجـاري، وهو سيتي بانك. والرجل الثاني في ص ن د إبان تلك الحقبة، أي ستانلي فيشر، انتقل مباشرة من ص ن د الى سيتي غروپ. بالطبع إن هؤلاء الأشخاص يرون العالم بِعينَي الجماعة المالية. إن القرارات التي تتخذها مؤسسة ما تعكس طبعاً آراء ومصالح أصحاب القرار فيها. فلا نَعجبَّن إذن إذا ما لاحظنا مراراً كثيرة في الفصول الآتية من هذا الكتاب: أن سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية هي في أغلب الأحيان وثيقة الانسجام مع المصالح التجارية والمالية لتلك الأوساط المحددة في داخل البلدان الصناعية المتقدمة.

إن النظام الحالي الذي يهيمن عليه ص ن د هو، في نظر فلاحي البلدان النامية الذين يكدّون ويشقون في سبيل تسديد ديون بلدانهم لـ ص ن د، وفي نظر أصحاب المشاريع الذين يعانون من ارتفاع نسبة الضريبة على القيمة المضافة الذي فرضه الصندوق، إنما هو نظام «فرض رسوم دون

تخطيط». إن خيبة العالم إزاء العولمة تحت رعاية ص ن د تتجلى حين يعاين فقراء أندونيسيا، أو المغرب، أو پاپوازيا غينيا الجديدة، أن المعنيين يخفضون دعم أسعار المحروقات والمواد الغذائية، وحين يعاين الناس في تايلندا كيف تنتشر السيدا لأن ص ن د فرض تخفيض الانفاق على الصحة، وحين تضطر العائلات في كثير من البلدان النامية أن تلجأ الى الخيار الصعب بعدم إرسال البنات إلى المدرسة، إذ تجد نفسها مكرهة على دفع الأقساط المدرسية في إطار الخطط المسماة «استرداد التكاليف».

إن الناس ينزلون إلى الشارع إذ أنهم لا يرون أي مخرج، وأية وسيلة أخرى للتعبير عن قلقهم، وللضغط كي تتغير الأمور. ليس في الشارع طبعاً تُناقش المشاكل وترسم السياسات وتُستنبط التسويات. لكن التظاهرات حثّت الحكام واقتصادييهم، في العالم كله، على البحث عن سبل جديدة غير سياسات «توافق واشنطن» التي تُصوَّر على أنها السبيل الوحيد للنمو والتطور. ذلك أنه لم يعد المواطنون وحدهم، بل كذلك أصحاب القرار السياسي، وليس فقط في البلدان النامية، بل في البلدان المتطورة أيضاً، يرون بوضوح متزايد أن العولمة كما جرى تطبيقها لم تأتِ بما وعد به أصحابها ـ وأنها يمكن ويجب أن تحقق الوعود. فهي في بعض الحالات لم تأتِ حتى بالنمو، وحينما تمكنت من ذلك، فالنمو لم يفد الجميع. إن النتيجة الواضحة لسياسات «توافق واشنطن» كانت في أغلب الأحيان تأمين منافع لأقلية صغيرة على حساب الغالبية الكبرى، للأغنياء على حساب الفقراء. وفي حالات كثيرة تغلبت قيم ومصالح تجارية على الحرص على البيئة، والديمقراطية، وحقوق الانسان، والعدالة الاجتماعية.

العولمة بحد ذاتها ليست جيدة ولا سيئة. فهي تستطيع الإتيان بخير كبير، والبلدان الآسيوية التي اعتنقتها حسب شروطها هي، وحسب وتيرتها هي، جنت منها خيراً عميماً، بالرغم من مساوىء أزمة 1997. غير أنها لم تأتِ بمنافع مماثلة في العديد جداً من بلدان العالم. وهي في نظر كثير من الناس أقرب إلى الكارثة المطلقة.

إن تجربة الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر تسمح بمقارنة جيدة مع العولمة الحالية: المفارقة تساعد على فهم نجاح الأمس وإخفاق اليوم. فبالنظر إلى تدنٍّي كلفة النقل والاتصالات وإلى توسّع أسواق كانت لا تزال مغلقة حتى حينه، شهد القرن التاسع عشر ولادة اقتصادات وطنية جديدة، ومعها ولادة مؤسسات ذات بعد وطني تزاول نشاطاتها على مستوى البلاد كلها. لكن الأسواق لم تكن تتطور بصورة تلقائية، بل إن الدولة قامت بدور حيوي في توجيه تطور الاقتصاد. وقد اكتسبت الدولة في الولايات المتحدة حرية عمل واسعة في الحقل الاقتصادي عندما فسرت المحاكم تفسيراً واسعاً المادة الدستورية التي تخول السلطات الاتحادية حق تنظيم التجارة بين الولايات. فراحت الدولة الاتحادية تحدد قواعد النظام المالي، وتتخذ قرارات بشأن الحد الأدنى للأجر وشروط العمل، وصولاً الى وضع نُظم لتعويض البطالة والتقديمات الاجتماعية لأجل مواجهة المشاكل التي يُحدثها نظام السوق. كما أنها نشّطت ولادة بعض قطاعات النشاط (فهي التي أنشأت، مثلاً، أول خط للبرق بين بالتيمور وواشنطن سنة 1842)، ودعمت قطاعات أخرى كالزراعة، مسهمةً في إنشاء جامعات لأجل البحث في حقل العلم الزراعي، ومنظمة دوائر تبسيط للمعارف الزراعية علمت المزارعين كيفية الافادة من التكنولوجيات الجديدة. لقد أدّت الدولة دوراً مركزياً، ليس فقط في تشجيع النمو الأميركي. غير أنها، وإن كانت لم تتخذ تدابير لإعادة توزيع مباشرة، قد اتبعت سياسات كانت منافعها موزعة بشكل واسع ـ تلك التي طورت التربية وحسنت الانتاج الزراعي، وكذلك تلك العائدة لتنازلات عن الأراضي والتي كانت تعطي الحد الأدنى من الفرص لجميع الأميركيين.

واليوم، مع التدني المتواصل في كلفة النقل والمواصلات، والحد من الحواجز المصطنعة في وجه حرية تنقل الأموال والخدمات والرساميل (حرية تنقل اليد العاملة ما برحت تصطدم بعقبات جدية)، نجد أننا أمام سيرورة «عولمة» مماثلة لتلك التي شكلت الاقتصادات الوطنية بالأمس. ليس لدينا، لسوء الطالع، دولة عالمية، مسؤولة أمام شعوب جميع البلدان، كي تقود

تقدم العولمة، على نحو ما فعلت الولايات المتحدة ودول قومية أخرى عندما قادت تقدم «التأميم». إن نظامنا هو نظام «إدارة عالمية بدون حكومة عالمية». إنه نظام تهيمن فيه بضع مؤسسات (البنك الدولي، ص ن د، م ت ع) وبضع جهات فاعلة (وزارات المال والصناعة والتجارة، الوثيقة الارتباط ببعض المصالح الاقتصادية والمالية)، ولا حق بالكلام فيه مطلقاً وعملياً لأولئك الذين تشملهم قراراته. لقد آن الأوان لتغيير القواعد التي تسوس النظام الاقتصادي الدولي، والإقلال من التفكير بالايديولوجيا والإكثار من التفكير بما يثبت أنه أشد فاعلية، وإعادة النظر في كيفية اتخاذ القرارات على المستوى الدولي ـ ولمصلحة من. يجب أن يتحقق النمو. من الضروري أن يتحقق في أماكن أخرى ذاك التطور الناجح الذي تحقق في شرق آسيا، إذ إن كلفة عدم الاستقرار العالمي غالية جداً. إن تعديل وجهة العولمة ممكن، وإذا قمنا بذلك، إذا أدرنا العولمة بشكل عادل ومتكيف، بإعطاء كل بلد حق إبداء الرأي في التدابير التي تطاله، فإنها قد تساعد في خلق اقتصاد عالمي جديد يكون فيه النمو مستداماً وتكون ثماره موزعة بمزيد من العدالة.

الهوامش

(1)جاك شيراك، «الاقتصاد في خدمة الانسان»، من خطاب في مؤتمر العمل الدولي، حزيران/يونيو ـ جوان 1996.

(2)في سنة 1990، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، يساوي 2 718 000 000، ويقدر أنه في سنة 1998 ارتفع إلى 2 801 000 000 (البنك الدولي، 2000، ص 29). لمعرفة معطيات أخرى، أنظر الـ«تقارير حول التطور في العالم» والمؤشرات الاقتصادية العالمية» (منشورات سنوية تصدر عن البنك الدولي). نجد الأرقام والمعلومات المتعلقة بالصحة في Report on the HIV/AIDS Epidemic 1998 ، منظمة الصحة العالمية، UNAIDS

(3)الاتفاقية الثامنة جاءت نتيجة المفاوضات المسماة بدورة الأورغواي لأنها افتتحت سنة 1986 في بونتا ديل إيستي بالأورغواي. انتهت تلك الدورة في 15 كانون الأول/ديسمبر

1993 في مراكش، حيث انضم إلى اتفاقية تحرير التجارة 117 بلداً. وقد وقعها عن الولايات المتحدة الرئيس كلينتون بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1994. وباشرت م ت ع نشاطها رسمياً في أول كانون الثاني/يناير ـ جان؟يه 1995، وكان قد انضم إليها في حزيران/يونيو ـ جوان أكثر من مئة بلد. ونص أحد بنودها على أن «الغات» صارت م ت ع.

(4)هي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة. أصبح نادي السبعة يجتمع اليوم بمشاركة روسيا (صار نادي الثمانية). هذه البلدان لم تعد الاقتصادات السبعة الأولى في العالم. وتركيب نادي السبعة، كتوزيع أعضاء مجلس الأمن لدى منظمة الأمم المتحدة، يعود جزئياً إلى ملابسات تاريخية.

(5)أنظر Gerard Caprio Jr. et al. (éd). Preventing Bank Crises: Lessons from Recent Global Bank Failures: Proceedings of a Conference Co-Sponsored by the Federal Reserve Bank of Chicago and the Economic Development Institute of the World Bank, Washington DC, Banque mondiale, EDI Development Studies. (6)صدرت انتقادات كثيرة لخطط التصحيح البنيوي، وحتى الحصيلة التي وضعها ص ن د لهذه الخطط تشير إلى نواقص كثيرة. تتألف هذه الحصيلة من ثلاثة أقسام: دراسة داخلية قامت بها دوائر ص ن د (The ESAF at Ten Years: Economic Adjustment and Reform in Low-Income Countries, Occasional Papers, no156, 12 février 1988) ؛ ودراسة خارجية قام بها خبراء مستقلون (K. Botchwey et al., Report by a Group of Independent Experts Review: External Evaluation of the ESAF, Washington DC, FMI, 1998) ؛ وتقرير قدمته دوائر ص ن د إلى مجلس إدارة الصندوق، يوجز عِبَرَ الدراستين (Distilling the Lessons from the ESAF Reviews, Washington DC, juillet 1998

2

وعود بلا وفاء

يوم تسلمت مهامي كنائب أول لرئيس البنك الدولي ورئيس للاقتصاديين فيه، بتاريخ 13 شباط/فبراير ـ في؟ريه 1997، كان أول ما لفت انتباهي لدى دخولي إلى المكاتب الفسيحة الحديثة والفخمة لمقره المركزي في الشارع التاسع عشر في واشنطن، هو شعاره: «حلمنا: عالم بلا فقر». وكان في باحة داخلية تعلوها ثلاث عشرة طبقة تمثال: صبيّ صغير يقود عجوزاً أعمى. كان هذا التمثال قد أقيم في ذكرى القضاء على مرض الأونكوسيركوز: قبل أن يوحد البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسات أخرى جهودها لمكافحة هذا المرض، كان الآلاف من الناس يفقدون بصرهم سنوياً في أفريقيا بسبب هذا المرض القابل للشفاء. وفي الجهة الأخرى من الشارع يوجد صرح رائع أيضاً أقيم للثروة العامة: مقر ص ن د. والباحة المرمرية في الداخل، التي تزينها نباتات غزيرة، تذكر الزائرين من وزراء المال بأنهم في مركز الثروة والسلطة.

هاتان المؤسستان، اللتان غالباً ما يخلط الرأي العام بينهما، توجد بينهما فوارق بارزة: تختلفان من حيث الثقافة ومن حيث الأساليب، ومن حيث المهمات. فرسالة إحداهما هي القضاء على الفقر، فيما رسالة الأخرى هي الحفاظ على الاستقرار العالمي. المؤسستان كلتاهما ترسلان مجموعات من

الاقتصاديين في مهمة تستغرق ثلاثة أسابيع، غير أن البنك الدولي يبذل جهوداً كبيرة كي يستقر قسم هام من أعضائها في البلدان التي يحاولون مساعدتها. أما ص ن د، فليس له في أكثر الأحيان في هذه البلدان سوى «ممثل مقيم» وحيد، وله صلاحيات محدودة. وخطط البنك الدولي تُفرَض من جانب واشنطن، كقاعدة عامة، وتصاغ في خلال رحلات قصيرة يقوم بها مسؤولون كبار: ينغمس هؤلاء، منذ نزولهم من الطائرة، في أرقام وزارة المال والمصرف المركزي، وفيما تبقى، يقيمون بارتياح في فنادق الخمسة نجوم في العاصمة. الفرق ليس رمزياً فقط: لا يمكن أن يتعلم المرء كيف يتعرف إلى بلد ما وكيف يحبه دون أن يتجول في أريافه. لا يجوز أن يُرى إلى البطالة كمجرد إحصائية، كـ«تعداد للجثث» ـ ضحايا غير مقصودة للحرب على التضخم أو لأجل وفاء قروض المصارف الغربية. إن العاطلين عن العمل هم أشخاص من لحم ودم، ولهم عائلات، وكل هؤلاء الأشخاص يعانون، وأحياناً يهلكون، من التدابير الاقتصادية التي يوصي بها الخبراء الأجانب ـ أو يفرضونها فيما خص ص ن د. إن الحرب التكنولوجية العصرية قد استُنبطت لإلغاء كل اتصال طبيعي: القنابل تُلقى من ارتفاع 15 000 متر كي لا «يحس» الطيار بما يفعل، والأمر هكذا في إدارة الاقتصاد: من فوق فندق فخم، تُفرض بلا هوادة، سياسات كان ينبغي التفكير فيها مرتين لو أن أصحابها كانوا يعرفون الكائنات البشرية التي يهتمون بتدمير حياتها.

إن ما تقوله الاحصائيات يراه الخارجون من العواصم بأم العين في قرى أفريقيا، والنيپال، ومنداناو، وأثيوبيا: الهوة ازدادت عمقاً بين الفقراء والأغنياء، وعدد الأشخاص العائشين في فقر مطلق ـ بأقل من دولار واحد في اليوم ـ قد ارتفع. وحتى حيث زال مرض الأونكوسيركوز، لا يزال الفقر جاثماً، بالرغم من كل النوايا الطيبة، وبالرغم من كل الوعود المقدمة من البلدان المتطورة على البلدان النامية التي هي بمعظمها مستعمرات سابقة لها.

العقليات لا تتغير بين ليلة وضحاها: هذا ينطبق على البلدان الغنية كما على البلدان النامية. إن إعطاء المستعمرات استقلالها (قبل تهيئتها لذلك) نادراً ما جعل سادتها السابقين يغيرون رأيهم: ما برحوا يرون في ذواتهم «أولئك الذين يعرفون». فالعقلية الاستعمارية باقية ـ الثقة بأنهم يعرفون أفضل من البلدان النامية ما هو صالح لها. أما الولايات المتحدة، التي أمست دولة مهيمنة في الساحة الاقتصادية العالمية، فقد كان لها إرث أخف بكثير في ميدان الاستعمار. إلا أنها، بالرغم من كل شيء، مالت إلى الجانب ذاته، وذلك ليس بفعل توسعها في آخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مبدأ القدر الجلي بقدر ما هو بفعل الحرب الباردة، التي ديست من خلالها مبادىء الديمقراطية أو جرى تجاهلها باسم النضال بلا هوادة ضد الشيوعية.

عشية دخولي إلى البنك الدولي، كنت قد أجريت ندوتي الصحافية الأخيرة كرئيس للجنة المستشارين الاقتصاديين. وبما أننا كنا نتحكم بالاقتصاد الداخلي، اعتبرت أن أكبر تحدّ يواجهه عالِم اقتصاد بات بعد الآن مشكلة الفقر المتفاقمة في العالم. فماذا كان يمكن أن نفعل لأجل كل سكان الأرض هؤلاء ـ 1.2 مليار ـ الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، أو لأجل كل أولئك ـ 2.8 مليار ـ الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم والذين يمثلون أكثر من 45% من سكان العالم؟ وماذا كان يمكن لي أن أفعل كي يتحقق الحلم بعالم لا فقر فيه؟ وابتداءً بحلم أكثر تواضعاً، بما لم يقل فيه عدد الفقراء؟ حددت لنفسي ثلاث مهمات: رسم الاستراتيجيات الأكثر فاعلية لأجل تنشيط النمو والحد من الفقر؛ العمل على وضعها موضع التنفيذ مع حكومات البلدان النامية؛ والسعي بكل قواي لتأمين مصالح وشواغل البلدان النامية لدى البلدان المتطورة، والضغط على هذه الأخيرة كي تفتح أسواقها أو لكي تقدم معونة أكثر فاعلية. كنت أعلم أنها مهمات صعبة، لكنني ما كنت أتصور أبداً أن أسوأ الحواجز التي

تصطدم بها البلدان النامية هي من صنع الانسان، دون أية ضرورة ـ وأن هذا الانسان موجود في الجهة الأخرى من الشارع: عند المؤسسة «الشقيقة» لمؤسستنا، أي ص ن د. كنت أعتقد أن جميع المسؤولين، في المؤسسات المالية الدولية أو في الحكومات التي تساندها، لم تكن إزالة الفقر هي الأولوية المطلقة عندهم، لكنني كنت أعتقد أنه لا بد أن يكون هناك نقاش مفتوح حول الستراتيجيات التي أخفقت بشكل واضح من عدة وجوه، وبالدرجة الأولى فيما يتعلق بالفقراء. حول هذه النقطة، كانت الخيبة في انتظاري.

لقد اعتدت، بعد أربع سنوات أمضيتها في واشنطن، على العالم الغريب، عالم البيروقراطيات والسياسة. غير أنني لم أجد نفسي غارقاً بصورة فجائية في العالم السياسي-الرياضي المستهجن، عالم ص ن د، إلّا عندما ذهبت إلى أثيوبيا، أحد أفقر بلدان العالم، في آذار/مارس 1997، وذلك بعد انقضاء أقل من شهر على تسلّم مهامي في البنك الدولي. كان معدل الدخل للشخص الواحد في أثيوبيا 110 دولارات بالسنة، وكانت قد عانت من الجفاف والمجاعات المتكررة التي أودت بحياة مليوني شخص. كنت أقصد مقابلة رئيس الوزراء ميليس زيناوي، الذي كان قد قاد طيلة سبع عشرة سنة حرب عصابات ضد النظام الماركسي الدموي الذي كان على رأسه مانغيستو هايلي مريم. كانت قواته قد انتصرت سنة 1991، وانصرفت حكومته إلى تحقيق المهمة العسيرة، مهمة إعادة البناء. ميليس طبيب، وقد درس الاقتصاد حسب الأصول، فكان يعلم أن تحرير بلاده منذ قرون من الفقر لا يتطلب البتة انقلاباً اقتصادياً. كان يبرهن عن معرفة بالاقتصاد ـ ولْنَقُلْ عن فكر خلاق ـ كان يمكن أن يجعل منه الطالب الأول في الصف في جميع الدروس التي كنت ألقيها في الجامعة. كان يفهم المبادىء الاقتصادية ـ وكان بالتأكيد يعرف بشكل مفصل واقع الأمور في بلاده ـ أكثر من كثيرين من البيروقراطيين المتخصصين بأثيوبيا داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تعاملت معها في السنوات الثلاث التالية.

وكان ميليس يجمع بين هذه المزايا الفكرية وبين استقامة لا غبار عليها: لم يكن يشكك أحد بنزاهته، وكانت الاتهامات بالفساد الموجهة إلى حكومته قليلة. كان خصومه السياسيون متحدرين بالأساس من الفئات العرقية المجاورة للعاصمة، الذين حكموا البلاد زمناً طويلاً، ثم خسروا السلطة حينما ألّف الحكومة، وكانوا يتساءلون عن تعلقه بالمبادىء الديمقراطية. لكنه لم يكن مستبداً من الطراز القديم. وكان قد باشر، مع حكومته، مسعى عاماً للامركزية تقرب الدولة من الشعب وتؤمن بقاء الاتصال بين المركز وكل منطقة. وقد ذهب الدستور الجديد حتى الى منح كل منها حق الانفصال عن طريق تصويت ديمقراطي: وهكذا لم يعد بإمكان النخب السياسية في العاصمة، أياً كانت، أن تجازف بتجاهل شواغل المواطنيين العاديين في جميع أنحاء البلاد، ولم يعد بإمكان منطقة ما أن تفرض آراءها على المناطق الأخرى. وقد برّت الدولة بوعودها لما أعلنت أريتريا استقلالها سنة 1993. (بعض الأحداث اللاحقة، كأحداث ربيع السنة 2000، حين احتلت الدولة جامعة أديس ـ أبابا واعتقلت طلبة وأساتذة، يبين مدى هشاشة الحريات الديمقراطية الأساسية في أثيوبيا، كما في أماكن أخرى).

يوم ذهبت لمقابلة ميليس سنة 1997 كان منهمكاً في جدال عسير مع ص ن د الذي كان قد علّق قروضه. إن النتائج «الاقتصادية الكليّة» لأثيوبيا ـ التي كان يُفترض بص ن د أن يركز اهتمامه عليها ـ كان لا يمكن أن تكون أفضل مما كانت عليه. فلم يكن هناك من تضخم. وكانت الأسعار تتدنى عملياً. وكان الانتاج يزداد بانتظام منذ نجاح ميليس في طرد مانغيستو (1). وقد أثبت بذلك أنه حتى البلد الأفريقي يستطيع، إذا اتبع سياسة صالحة، أن يحصل على نمو اقتصادي مستمر. كانت المساعدة الدولية قد بدأت إلى أثيوبيا بعد سنوات الحرب وإعادة البناء. لكن كان هناك مشاكل بين ميليس وص ن د. وموضوع الخلاف لم يكن فقط مبلغ الـ127 مليون دولار التي يقدمها الصندوق في إطار «تسهيل التصحيح

البنيوي المعزَّز» (FASR) ـ وهي قروض ذات معدل مدعوم جداً لمساعدة البلدان الفقيرة جداً ـ بل كان تمويلات البنك الدولي أيضاً.

يقوم ص ن د بدور خاص في المساعدة الدولية. ويُفترض فيه أن يراقب الوضع الاقتصادي الجمعي لكل بلد حائز على مساعدة، وأن يتثبت من كونه لا يعيش فوق طاقته، إذ إنه في هذه الحال يجب توقع صعوبات. يمكن أن يعيش بلد ما على هذا النحو مع الاقتراض لأجل قصير، لكن ساعة الحقيقة تدق بعد حين، وتنشب أزمة. وص ن د شديد التنبه للتضخم. فإذا أنفقت الدولة أكثر مما تجني من عائدات الضرائب والمساعدة الأجنبية، فغالباً ما يحصل تضخم، خصوصاً إذا غطت عجزها بطبع أوراق نقدية جديدة. صحيح أن للسياسة الاقتصادية الكلية الصالحة أبعاداً أخرى غير التضخم. صفة الكلية للاقتصاد ترتبط بالأداء الاجمالي للاقتصاد، بمعدلات نموه، وبمعدل البطالة والتضخم. يمكن أن يكون لدى بلد ما تضخم ضئيل ولكن بلا نمو، ومعدل بطالة مرتفع. ومعظم الاقتصاديين يعتبرون أن الوضع الاقتصادي الكلي لهذا البلد وضع مأساوي. فالحد من التضخم ليس غاية بحد ذاته في نظرهم، وإنما هو وسيلة في خدمة غاية أخرى. وإذا كان التضخم يثير هذا القدر من المخاوف فذلك لأن التضخم المفرط في الارتفاع غالباً ما يستتبع نمواً ضعيفاً وهذا يفضي بدوره إلى بطالة كثيفة. على أنه يبدو أن ص ن د يخلط أحياناً كثيرة بين الغايات والوسائل، ويغيب عن بصره الهم الأساسي: حتى لو كان معدل البطالة يُعبَّر عنه بعدد من رقمين في الأرجنتين منذ سنوات، فإنه يصنف هذا البلد في الفئة «أ» طالما أن موازنته تبدو متوازنة والتضخم فيه تحت السيطرة!

وإذا لم تتوفر في بلد ما بعض المعايير الدنيا، يعلّق الصندوق مساعدته، ومتى فعل ذلك فقد بات من المتعارف عليه أن يقتدي به مقرضون آخرون. من المفهوم أن البنك الدولي وص ن د لا يُقرضان إلا البلدان ذات الوضع الاقتصادي الكلي السليم. فمتى كانت هذه البلدان تعاني من عجز كبير وتضخم متزايد بسرعة فما من شك في أن المال المقترض سيُساءُ إنفاقه.

ذلك أن البلدان التي لا تحسن إدارة اقتصادها الاجمالي إنما تسيء بوجه عام استعمال المساعدة الأجنبية. لكن إذا كانت المؤشرات الاقتصادية الكلية ـ معدلات التضخم والنمو ـ إيجابية، كما كانت في أثيوبيا، فمن المؤكد أن الوضع الاقتصادي الكلي جيد. إن الأسس الاقتصادية الأثيوبية لم تكن سليمة وحسب، بل إنه كان لدى البنك الدولي شهادات مباشرة على كفاءة الحكومة والتزامها تجاه الفقراء. كانت أثيوبيا قد وضعت استراتيجية للإنماء الريفي مؤاتية للفقراء، خصوصاً وأن 85% من السكان يعيشون في الأرياف. وكانت قد خفضت نفقاتها العسكرية بقدر كبير ـ وهذه مبادرة تلفت النظر من جانب حكومة وصلت إلى السلطة بقوة السلاح ـ لأن قادتها كانوا يعلمون أن المال الذي ينفق على السلاح لا يسهم في مكافحة الفقر. كانت هذه الحكومة بكل تأكيد نموذجاً للحكومة التي كان من واجب الأسرة الدولية أن تساعدها. لكن ص ن د علّق قروضه لأثيوبيا بالرغم من النتائج الاقتصادية الكلية الجيدة التي حققتها، لأنه كان قلقاً على التوازن في ميزانية البلاد كما قال.

كان لدى الحكومة الأثيوبية مصدران للدخل: الضرائب والعون الخارجي. إن ميزانية دولة ما تبقى متوازنة ما دامت وارداتها تغطي نفقاتها. وأثيوبيا، على غرار كثير من البلدان النامية، تستمد قسماً كبيراً من مداخيلها من العون الخارجي. كان ص ن د يتخوف من أن يواجه البلد مشاكل إذا نضب هذا العون الخارجي، ويقول إنه لا يمكننا أن نعتبر التوازن في ميزانية أثيوبيا متيناً إلا إذا كانت نفقاتها لا تتجاوز وارداتها الضريبية.

إن منطق ص ن د يطرح مشكلة أكيدة: يترتب عليه أنه إذا نال بلد فقير مساعدة لتحقيق إنجاز ما، فهو لا يستطيع أن ينفق هذا المال أبداً. فإذا قدمت أسوج مثلاً مساعدة مالية إلى أثيوبيا لكي تبني مدارس، فإن منطق ص ن د يفرض على هذه الأخيرة أن تحفظ هذا المال في احتياطياتها. (جميع البلدان يمكنها أو يجب عليها أن تحوز احتياطيات من أجل «الأيام الصعبة». وسيلة الاحتياط التقليدية هي الذهب، لكنه استُبدل اليوم بالعملات

الأجنبية وبالسندات المحررة بهذه العملات والتي تنتج فوائد. وتتألف هذه الاحتياطيات في غالب الأحيان من سندات خزينة الولايات المتحدة). غير أن المانحين الدوليين لا يمنحون مساعدتهم لهذا السبب. وفيما خص أثيوبيا، فإن المانحين الذين كانوا يعملون بصورة مستقلة ولم يكن لديهم أي موجب تجاه ص ن د، كانوا يريدون أن تبنى مدارس جديدة ومستشفيات جديدة، وكذلك كانت نية الحكومة الأثيوبية. ولم يجامل ميليس في كلامه حين قال لي إنه لم يقاتل بعناد طوال سبع عشرة سنة لكي يأتي بيروقراطي دولي ويقول له إنه لا يمكن أن يبني مدارس ومستشفيات لشعبه بعدما أقنع مانحين بتمويلها. لم يكن وراء وجهة نظر ص ن د شكوك حول مصير المشروع على المدى الطويل. فقد رأينا بلداناً تستعمل دولارات المساعدة في بناء مدارس ومستشفيات، وعندما نفدت المساعدة، لم يعد لديها وسائل لتشغيلها. كان المانحون قد أدركوا المشكلة وأخذوها بعين الاعتبار في مشاريعهم، في أثيوبيا وغيرها. على أن ما كان يزعمه ص ن د فيما خص أثيوبيا كان يتعدى هذا الهم كثيراً. كان يجزم بأن المساعدة الدولية مفرطة في عدم الاستقرار فلا يمكن الاعتماد عليها. أنا أعتبر أن موقفه ليس له أي معنى، وذلك ليس فقط بسبب عواقبه العبثية. كنت أعلم أن المساعدة غالباً ما كانت أكثر استقراراً بما لا يقاس من الواردات الضريبية، هذه التي يمكن أن تتفاوت بشكل محسوس جداً تبعاً للوضع الاقتصادي. ولدى عودتي إلى واشنطن، طلبت من مساعِديَّ أن يراجعوا الاحصائيات، فأكدوا لي: المساعدة الدولية أكثر استقراراً من الواردات الضريبية. وعليه، إذا كانت أثيوبيا وسائر البلدان النامية تريد أن تطبق تحليل ص ن د بصورة منطقيّة تماماً، فيكون من واجبها، على العكس، أن تُدرج في موازنتها المساعدة الدولية إلى جانب الواردات الضريبية. وإذا كان لا يحق «لجميع» البلدان أن تلحظ في باب الواردات المال المتأتي من المساعدة ولا ذاك المتأتي من الضرائب، فهي ستكون في أسوأ حال!

وكان منطق ص ن د أكثر عبثية أيضاً. هناك عدة تصرفات ملائمة لمواجهة عدم استقرار المداخيل: بينها مثلاً تكوين احتياطيات إضافية، أو الحفاظ على مرونة النفقات ـ في حال تدني المداخيل أياً كان مصدرها، أو في حال عدم وجود احتياطي يؤخذ منه، يكون على الدولة أن تقلل من الانفاق. لكن المساعدة التي يتلقاها بلد فقير كأثيوبيا هي بمعظمها مرنة بحد ذاتها . فإذا لم يحصل البلد على أموال لبناء مدرسة إضافية فهو لا يبنيها. كان قادة الدولة الأثيوبية يدركون المشكلة. كانوا يدركون أنه يجب التفكير بما قد يحصل إذا ما تدنت الواردات (من الضرائب والمساعدة). وكانوا قد رسموا خططاً لمواجهة هذه الاحتمالات. على أن ما كانوا لا يفهمونه ـ وكنت لا أفهمه أنا أيضاً ـ هو لماذا كان ص ن د لا يتوصل إلى رؤية منطق موقفهم. وكان الغرض مهماً: مدارس ومستشفيات لبعض السكان الأشد فقراً في العالم.
بالإضافة الى هذا الخلاف حول كيفية احتساب المساعدة الأجنبية، وجدت نفسي متورطاً بصورة مباشرة في خلاف بين ص ن د وأثيوبيا. كانت هذه قد استعانت باحتياطياتها فسددت قبل الاستحقاق قرضاً حصلت عليه من أحد المصارف الأميركية. كان هذا القرار رشيداً تماماً من الناحية الاقتصادية . فبالرغم من نوعية الضمانة (طائرة)، كانت أثيوبيا تدفع معدل فائدة أعلى بكثير من ذاك الذي كانت تناله لقاء احتياطياتها. ولو سُئلت لكنت نصحتها، أنا أيضاً، بأن تسدد القرض كما فعلت، لا سيما وأنه لو احتاجت الدولة إلى هذا المال يوماً ما فبوسعها أن تحصل عليه بلا صعوبة عن طريق رهن الطائرة. لقد احتجت الولايات المتحدة وص ن د على الدفع قبل الاستحقاق. وكان انتقادهما لا يستهدف منطق القرار، بل كون أثيوبيا أقدمت عليه دون مصادقة ص ن د. تُرى، لماذا يتوجب على دولة ذات سيادة أن تطلب إذن ص ن د عند اتخاذها كل قرار؟ كان يمكن فهم احتجاج الولايات المتحدة وص ن د المشترك لو أن المبادرة الأثيوبية

عرضت للخطر قدرتها على وفاء ديونها إلى الصندوق، ولكن، بما أن القرار كان قراراً مالياً صحيحاً، فإنه على العكس حسّن قدرتها على الوفاء.

إنهم يردّدون منذ سنين في المقر العام لص ن د، الواقع في الشارع رقم 19 في واشنطن: «مسؤولية مالية» و«سنحكم استناداً إلى النتائج». إن نتائج السياسات التي اتبعتها أثيوبيا، والتي رسمتها هي إلى حدّ بعيد، كان يجب أن تُقنِع بأنها قادرة على أخذ مصيرها بيدها. لكن ص ن د كان يعتبر أن من واجب البلدان التي يدفع لها مالاً أن تطلب موافقته على كل ما له علاقة بالقرض؛ وإذا لم تفعل يكون ذلك سبباً كافياً لتعليق القرض، أكانت المبادرة معقولة أو لا. إن إرادة التدخل هذه كانت بالنسبة إلى أثيوبيا أشبه بشكل جديد من أشكال الاستعمار. أما في نظر الصندوق، فكانت مجرد معاملة إدارية عادية.

وكان هناك نقطة احتكاك أخرى في العلاقات بين أثيوبيا وص ن د: تحرير الأسواق المالية الأثيوبية. إن حركية الأسواق المالية هي السمة المميزة للرأسمالية. وليس البون بين البلدان المتطورة والبلدان النامية شاسعاً في أي ميدان مثله في هذا الميدان. إن مجمل النظام المصرفي الأثيوبي (إذا قيس مثلاً بحجم أصوله) هو أدنى بقليل منه في بيتيسدا، ماريلاند، الضاحية الصغيرة لواشنطن والبالغ عدد سكانها 55 277 نسمة. لم يكن ص ن د يريد فقط أن تفتح أثيوبيا أسواقها المالية أمام المنافسة الغربية، بل وأن تجزىء مصارفها الرئيسية إلى عدة أجزاء. وفي عالم تعلن فيه بعض المؤسسات المالية العملاقة الأميركية، مثل سيتي بنك وترا?لرز، أو مانوفكتورر هانو?ر وكيميكال، أنها اندمجت كي تتمكن من الاشتراك بفاعلية في المنافسة، فلا يكون في وسع مؤسسة من حجم نورث إيست بيتيسدا ناشنال بنك قطعاً أن تنافس عملاقاً عالمياً من طراز سيتي بنك. عندما تدخل المؤسسات المالية العالمية بلداً ما يكون في وسعها أن تسحق المنافسة الداخلية. وهي، حتى لو انتزعت أعمالاً من مصارف محلية، تكون

أكثر اهتماماً وسخاءً في إعطاء قروض للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات منها لإعطاء قروض لمؤسسات صغيرة أو لفلاحين.

وكان ص ن د يريد أكثر من مجرد فتح للنظام المصرفي أمام المنافسة الأجنبية. كان يبغي «تعزيز» النظام المصرفي عن طريق خلق سوق لتلزيم سندات خزينة الدولة الأثيوبية ـ هذا إصلاح، مهما كان مرغوباً فيه في بلدان كثيرة، كان لا يمت بأية صلة إلى مستوى تطور أثيوبيا. وكان يريد أيضاً أن «تحرر» هذه سوقها المالية، أي أن تترك قوى السوق تحدد معدل الفائدة بحرية، الأمر الذي لم تقدم عليه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية قبل السبعينات، ويوم كانت أسواقها وجهاز الضبط الضروري أكثر تطوراً بما لا يقاس. كان ص ن د يخلط بين الغايات والوسائل. إن أحد الأهداف الأولى لنظام مصرفي جيد هو توفير شروط جيدة لإعطاء تسليفات إلى أناس يسددونها فيما بعد. وفي بلد أكثريته ريفية كأثيوبيا، من المهم بالنسبة إلى الفلاحين الفقراء أن يستطيعوا الحصول على تسليف بشروط معقولة لكي يشتروا البذور والأسمدة. وتأمين هذا لهم ليس بالأمر اليسير؛ فإنه حتى في الولايات المتحدة، إبان مراحل دقيقة من تطورها، كان للزراعة أهميتها فيها، قامت الدولة الاتحادية بدور أساسي في إيجاد النوع الضروري من التسليف. إن النظام المصرفي الأثيوبي كان، لأول وهلة على الأقل، فعالاً جداً. إذ إن الفرق بين معدلاته الدائنة ومعدلاته المدينة أصغر بكثير منه في بلدان نامية أخرى كانت قد عملت بنصائح ص ن د. لكن الصندوق لم يكن راضياً: كان يعتبر أن معدلات الفائدة يجب أن تحدَّد بحرية من جانب قوى الأسواق الدولية أكانت هذه الأسواق تنافسية أم لا. كان تحرير النظام المالي غاية بحد ذاتها في نظر الصندوق. وكان إيمانه الساذج بالأسواق يقنعه بأن نظاماً محرراً من شأنه أن يخفض معدل الفائدة على القروض وبالتالي أن يزيد الأموال المتوفرة. وكان على ثقة كبيرة بصوابية موقفه العقيدي بحيث لم يكن يرى فائدة من تمحيص التجارب الفعلية.

كان لأثيوبيا أسباب ممتازة للصمود أمام ص ن د عندما كان يطلب منها

أن «تفتح» نظامها المصرفي. فهي كانت قد رأت ما جرى عند إحدى جاراتها في أفريقيا الشرقية، كينيا، التي استجابت لطلب الصندوق. كان الصندوق قد أصرّ على أن «يحرر» هذا البلد سوقه المالية، موقناً بأن التنافس بين المصارف سيخفض معدلات الفائدة. وكانت النتائج كارثية. فقد نتج عن ذلك التدبير نمو سريع جداً لمصارف الأعمال المحلية، في حقبة كان التشريع المصرفي والرقابة على المصارف فيه، غير كاف، فجاءت النتائج كما كان متوقعاً: أربعة عشر إفلاساً خلال سنتي 1993 و1994 فقط. وفي آخر الأمر لم تنخفض معدلات الفائدة بل ارتفعت. فمن المفهوم أن تكون الحكومة الأثيوبية حذرة. وبسبب حرصها على رفع مستوى الحياة في القطاع الريفي، كانت تخشى أن يكون للتحرير أثر مدمّر لاقتصادها. فالفلاحون الذين كانوا ينجحون حتى حينه في اقتراض المال كانوا سيجدون أنفسهم عاجزين عن شراء البذور، ثم الأسمدة، لأنهم لا يجدون من يسلفهم أو يضطرون إلى دفع معدلات فائدة أعلى، الأمر الذي يصعب عليهم أن يفعلوه. نحن نتكلم عن بلد دمره الجفاف المتكرر الذي يسبب مجاعات هائلة. كان قادته لا يريدون أن تتفاقم الأمور. وكانوا يتخوفون من أن يتسبب ص ن د بتدهور مداخيل الفلاحين، الأمر الذي كان من شأنه أن يزيد من احتدام وضع كان من قبل حرجاً.

عندما رأى ص ن د أن أثيوبيا تتحفظ في استجابة طلباته، لمّح إلى أن حكومتها ليست جادّة في سلوك طريق الاصلاح، وأوقف عملياته. لحسن الطالع، تمكن اقتصاديون آخرون من البنك الدولي وأنا شخصياً من إقناع إدارة الصندوق بأن زيادة القروض لأثيوبيا قد تكون قراراً صائباً. كان هذا البلد في حاجة ماسّة إلى القروض، وكان لديه إطار اقتصاد كليّ من الطراز الأول، وحكومة شريفة وحريصة على تحسين حالة الفقراء الكارثية. فزاد البنك الدولي قروضه ثلاثة أضعاف، حتى ولو كان لا بد من مرور أشهر حتى يعيد ص ن د النظر في مواقفه. لأجل تقويم الوضع، كنت قد أطلقت، بمساندة نفيسة من جانب بعض زملائي، حملة ناشطة «للضغط

الفكري». فنظمنا أنا زملائي، في واشنطن، ندوات لحمل كل فرد، في ص ن د وفي البنك الدولي، على التحسس بمشاكل تحرير القطاع المالي في البلدان الأكثر تخلفاً، وبعواقب التقشف في الموازنة المفروض دون ضرورة على بلدان فقيرة وبحاجة ماسة إلى المساعدة الأجنبية كأثيوبيا. وحاولت الوصول إلى قادة كبار لص ن د، مباشرة أو بواسطة زملاء في البنك الدولي، كما أن الذين كانوا من بيننا يعملون في أثيوبيا سعوا جاهدين إلى إقناع نظرائهم في الصندوق. واستعنت بالنفوذ الذي كانت تمدني به روابطي بإدارة كلينتون، وتباحثت حتى مع «الحاكم» الذي يمثل الولايات المتحدة لدى ص ن د. باختصار، فعلت كل ما كان في استطاعتي لحمل الصندوق على استئناف تقديم مساعدته.

وقد فعل ذلك، ويسرني أن أرى أن جهودي ساعدت أثيوبيا. لكنني تعلمت أنه لا بد من وقت طويل وجهود كبيرة لإحداث تغيير، حتى من الداخل، في بيروقراطية دولية. إن هذه المؤسسات غير شفافة ومحكمة الاغلاق تقريباً: ليس سريان الإعلام نحو الخارج فقط ناقصاً جداً، بل إنه كذلك في الاتجاه الآخر أيضاً، نظراً لشدة صعوبة وصول المعلومات الخارجية إلى الداخل ناهيك عن صعوبة صعود الإعلام الآتي من قاعدة المؤسسة إلى قمتها.

إن المواجهة حول القروض لأثيوبيا علمتني الكثير عن طريقة أداء ص ن د. كان من اليسير إثبات أنه كان على خطأ بشأن تحرير الأسواق المالية وحول الوضع الاقتصادي الجمعي لهذا البلد، لكن كان على اقتصادييه أن يواصلوا طريقهم. كانوا لا يأبهون لسماع آراء خارجية، ولا يصغون إلى الآخرين مهما بلغ شأن معلوماتهم وتجردهم. وكانت المسائل المتعلقة بالأساس تأتي بعد المسائل الشكلية. فقد كان من الرشاد طبعاً أن تسدد أثيوبيا قرضها لكن المهم هو أنها لم تستشر ص ن د. إن مسألة تحرير الأسواق المالية ـ كيف يمكن النجاح فيها على خير وجه في بلد كأثيوبيا من حيث درجة التطور ـ

كانت مسألة أساسية، وكان يمكن استشارة خبراء في الموضوع. غير أن عدم الاستعانة بخبراء من الخارج لكي يسهموا في البت بمشكلة خلافية واضحة هو أمر ينسجم تماماً مع أسلوب الصندوق، الذي يمتلك احتكار النصائح «الطيبة». هذا ومع أنه منطقياً ليس للصندوق أن يتخذ موقفاً حيال مبادرة لا تضعف بل تعزز قدرة البلد على تسديد قرضه، فقد كان يمكنه أن يعرض الأمر على خبراء مستقلين ليقولوا ما إذا كانت هذه المبادرة «رشيدة» أو لا. لكن التصرف على هذا النحو كان يمكن أن يعتبر تجديفاً من جانب الصندوق. وبما أنه يتخذ في الغالب قراراته بصورة سرّية ـ لم يحصل عملياً أي نقاش علني حول المشاكل التي عرضتها منذ قليل ـ فإنه كان يعرض نفسه للإرتياب: أليست سياسة القوة، والمصالح الخاصة وغير ذلك من الدوافع الخفية، التي لا علاقة لها بمهمته وأهدافه الرسمية، هي التي تؤثر في توجهه وسلوكه؟ من الصعب على مؤسسة متواضعة الحجم كص ن د أن تعرف الكثير عن جميع اقتصادات العالم. لقد كُلف بعض من خيرة اقتصادييه بإجراء دراسات عن الولايات المتحدة، لكنني أحسست، يوم كنت رئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين، أن ص ن د كان لديه فهم محدود للاقتصاد الأميركي، الأمر الذي كان يجعله يقدم توصيات سيئة. فقد كان خبراؤه يعتبرون، مثلاً، أن التضخم سيأخذ في الارتفاع في الولايات المتحدة منذ أن تتدنى نسبة البطالة إلى ما دون 6%. لم يكن هذا ما كانت تشير إليه نماذجنا في لجنة المستشارين الاقتصاديين، لكنهم كانوا لا يهتمون برأينا كثيراً. كنا على حق، وكان ص ن د على خطأ. فقد انخفضت نسبة البطالة في الولايات المتحدة إلى ما دون 4% ولم يرتفع التضخم. وعلى أساس تحليلهم الخاطىء للاقتصاد الأميركي، قدم اقتصاديو الصندوق وصفة غير ملائمة: رفع معدلات الفائدة. لكن لحسن الطالع لم يُعِرهم المصرف المركزي انتباهاً.

إن تجاهل التفاصيل ليس أمراً خطيراً، في نظر الصندوق، إذ إنه يعتمد

طريقة «القياس الوحيد»، الذي يطبقه على جميع الحالات. وهذه الطريقة تطرح مشاكل شائكة بنوع خاص حيال تحديات الاقتصادات النامية والانتقالية. والصندوق لا يعتبر نفسه خبيراً في التنمية ـ مهمته الأصلية هي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي، والحدّ من الفقر ـ غير أنه لا يحجم عن الضغط ـ والضغط بقوة ـ في مسائل التنمية. وهذه مسائل معقدة. فالبلدان النامية تواجه، على أكثر من صعيد، صعوبات أخطر بكثير من البلدان المتطورة. وذلك لأن الأسواق في البلدان النامية غير موجودة في الغالب؛ وإذا ما وُجدت، فهي تعمل في أكثر الأحيان بصورة منقوصة. ومشاكل الإعلام كثيرة جداً، كما أن العادات الثقافية يمكن أن تؤثر بقدر هامّ على التصرفات الاقتصادية. من المؤسف أن تثقيف الاقتصاديين المتخصصين بالاقتصاد الكلّي لا يُعدّهم لمعالجة المشاكل التي سيصادفونها في البلدان النامية. وفي بعض الجامعات التي يختار الصندوق اقتصادييه منها يتضمن البرنامج المركزي دروساً على نماذج لا توجد فيها بطالة. وفي النمط النموذجي للمنافسة ـ الذي هو أساس تعصب الصندوق للسوق الحرة العزيزة على قلبه ـ الطلب مساوٍ دائماً للعرض. فإن كان الطلب على العمل مساوياً للعرض، فلا يكون هناك أبداً بطالة غير إرادية . والذي لا يعمل يكون بالتأكيد قد اختار أن لا يعمل. بهذا المنظار، فإن بطالة الأزمة الكبيرة في الثلاثينات، حيث كان كل شخص من أصل أربعة بلا عمل، لا بد أن تكون قد نجمت عن رغبة جامحة في التسلية. فالبحث عن أسباب هذه الرغبة في الفراغ، واكتشاف سبب الحزن الكبير على وجوه الذين كانوا يتمتعون بالتسلية، هو موضوع شيّق بالنسبة إلى علماء النفس، لكن هذه المسائل، حسب النمط النموذجي، لا علاقة لها بالميدان الاقتصادي. وإذا كانت هذه النماذج البالية لا تزال موضوع تسلية داخل العالم الأكاديمي، فإنها قد أمست غير ملائمة البتة لفهم مشاكل بلد مثل أفريقيا الجنوبية الرازحة تحت عبء بطالة تزيد عن 25% منذ إزالة التمييز العنصري.

كان لا يمكن أن يجهل اقتصاديو ص ن د بالطبع وجود البطالة. ولكن

بما أن وجهة النظر المتعصبة للسوق (والقائلة بأن الأسواق، من حيث تعريفها بالذات، تعمل بصورة لا غبار عليها، وأن الطلب يجب أن يتساوى مع العرض فيما خص العمل أو أي مال أو عامل آخر) نقول إنه لا يمكن أن يكون هناك بطالة، فهذا يعني أن المشكلة لا يمكن أن تتأتى من الأسواق، بل من مكان آخر، من تدخل نقابات جشعة وسياسيين في آليات السوق الحرة: إنها تطلب، وتنال أجوراً مفرطة في الارتفاع. ومن هنا تُستخلص النتيجة العملية: إذا كان هناك بطالة فيجب خفض الأجور.

ولكن، حتى لو كان إعداد الاقتصادي الكلّي المتوسط العامل في ص ن د أفضل تكيفاً مع مشاكل العالم النامي، يبقى من غير المحتمل كثيراً أن مهمة تستغرق ثلاثة أسابيع في عاصمة أثيوبيا، أديس-أبابا، أو في أية عاصمة أخرى، كان يمكن أن تسفر حقاً عن وضع التدابير المناسبة لبلد ما. لكن من المحتمل أكثر بكثير أن تكون تلك التدابير أكثر ملاءمة لو كانت من صنع اقتصاديين رفيعي الكفاءة يسكنون هذا البلد ويعرفونه معرفة عميقة ويعملون يومياً على حل مشاكله. يمكن أن تكون العناصر الخارجية مفيدة إذا بينت تجارب بلدان أخرى واقترحت عدة تفسيرات ممكنة للقوى الاقتصادية الفاعلة. لكن ص ن د كان لا ينوي تأدية دور المستشار فقط، أسوة بآخرين يمكنهم أن يدافعوا عن أفكارهم، بل كان يريد القيام بالدور المركزي في رسم السياسة. وكان بوسعه أن يؤدي هذا الدور لأن موقفه كان مبنياً على إيديولوجيا ـ التعصب الأعمى للسوق ـ لا تهتم إلا قليلاً أو لا تهتم بتاتاً بالأوضاع وبالمشاكل الحسية. قد يجهل اقتصاديو ص ن د المفاعيل المباشرة لتدابيرهم في بلد ما: يكتفون بإعلان قناعتهم بأن وضعه سيتحسن على المدى الطويل. فكل تأثير سلبي على المدى القصير ليس في نظرهم سوى محنة لا بد منها في إطار السيرورة: الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة يمكن اليوم أن ينشر المجاعة، لكن حرية الأسواق لا غنى عنها لأجل الفاعلية، والفاعلية تولد النمو، والنمو يعود بالنفع على الجميع. فالمعاناة والآلام تغدو أطواراً في عملية الخلاص: تبرهن أن البلد يسير في

الطريق الصحيح. لكن إذا كان الألم ضرورة بعض الأحيان، فأنا أعتبر أنه ليس فضيلة بحد ذاته. فالسياسات الرشيدة يمكن أن تجنب كثيراً من المحن، كما أن بعض أشكال الألم تتعارض مع الانتاج ـ البؤس الناجم عن تخفيضات فجائية في دعم أسعار المنتجات الغذائية، مثلاً، تثير التمرد والعنف في المدن وتدمير النسيج الاجتماعي.

لقد قام ص ن د بعمل جيد: أقنع أناساً كثيرين بأن سياسته المستوحاة من الايديولوجيا ضرورية لنجاح بلد ما على المدى الطويل. ويشدد الاقتصاديون دائماً على أهمية الندرة ـ الحد من الموارد ـ ويطيب للصندوق أن يقدم نفسه كمجرد «رسول للندرة»: لا تستطيع البلدان أن تعيش على الدوام فوق طاقتها. ليس هناك حاجة بالتأكيد إلى مؤسسة مالية محنكة، تضم اقتصاديين رفيعي المستوى، لتقول لهذه البلدان إن عليها أن لا تنفق أكثر مما تكسب. لكن خطط إصلاح الصندوق تفعل شيئاً آخر تماماً غير التأكد من أن كل بلد يعيش وفقاً لمداخيله.

توجد حلول أخرى غير سلسلة التدابير التي يرسمها ص ن د: برامج قد تترتب عليها تضحيات معقولة ولكن لا ترتكز على التقشف والتعصب الأعمى للسوق، وقد أعطت هذه البرامج نتائج إيجابية. نجد مثالاً جيداً على ذلك، على بعد 3 700 كيلومتر إلى الجنوب من أثيوبيا: في بوتسوانا، البلد الصغير الذي عدد سكانه مليون ونصف مليون نسمة، والذي أفلح في البقاء ديمقراطية مستقرة منذ نيله الاستقلال.

يوم نالت بوتسوانا استقلالها التام سنة 1966، كانت بلداً في غاية الفقر كأثيوبيا ومعظم الدول الأفريقية الأخرى. كان دخل الفرد السنوي فيها مئة دولار. وكان معظم سكانها هي أيضاً يعيشون من الزراعة، وتفتقر إلى الماء، وكانت بنيتها التحتية بدائية. لكن بوتسوانا تمثل واحدة من قصص النجاح في ميدان التنمية. ومع أنها تعاني اليوم من كوارث السيدا، فإنها قد عرفت بين سنتي 1961 و1997 معدل نمو يتجاوز 7.5% وسطياً بالسنة.

إن ما ساعد بوتسوانا هو وجود الألماس عندها. لكن بلداناً كجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) ونيجيريا وسيراليون هي غنية أيضاً بالموارد الطبيعية. والحال أن الوفرة في هذه البلدان غذت الفساد وولدت نُخباً ذات امتيازات تتقاتل من أجل السيطرة على الثروات. وقد نجحت بوتسوانا لأنها عرفت أن تحافظ على توافق سياسي مبني على معنى أوسع للوحدة الوطنية. وهذا التوافق، الذي لا غنى عنه لحسن أداء العقد الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين، كان قد وُضع بعناية من جانب الدولة، وبالتعاون مع مستشارين خارجيين ينتمون إلى مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومن هذه الأخيرة مؤسسة فورد. لقد ساعد أولئك المستشارون بوتسوانا على رسم استراتيجية للمستقبل. وخلافاً لممثلي ص ن د، الذين يتفاوضون بالأساس مع وزراء المال والمصارف المركزية، كان أولئك المستشارون يشرحون سياستهم بصراحة وبصورة علنية حينما كانوا يسعون مع الحكومة إلى نيل الدعم الشعبي للمشاريع والتدابير الملحوظة. كانوا يناقشونها مع مسؤولين كبار في البلاد وبينهم وزراء ونواب، في ندوات أو في اجتماعات خاصة. إن أحد أسباب هذا النجاح كان العناية التي أبداها كبار المسؤولين في بوتسوانا في اختيار مستشاريهم. وعندما اقترح ص ن د تعيين مساعد لحاكم مصرف بوتسوانا، لم تقبل هذه الاقتراح على الفور: ركب حاكم مصرفها الطائرة إلى واشنطن لكي يتباحث مع المرشح. لقد قام هذا الأخير بعمل رائع. ليس هناك بالتأكيد نجاح كامل: في مناسبة أخرى، ترك مصرف بوتسوانا لص ن د أن يختار مدير بحوثه، وكان هذا كارثة. إن اختلاف المقاربة لا يرى في النتائج فقط. وإذا كان ص ن د مذموماً في كل مكان من العالم النامي، فإن العلاقة الودية التي نشأت بين بوتسوانا ومستشاريه قد تجلت بمنح أعلى وسام في البلد لستي؟ لِويسّ الذي كان، في حقبة ما مستشاراً لبوتسوانا وفي الوقت ذاته أستاذاً في اقتصاد الانماء في وليامس (صار فيما بعد رئيساً لكارلتون كولدج).

لقد تعرض التوافق، هذا العنصر الحيوي، للخطر قبل عشرين سنة، يوم أصابت بوتسوانا أزمة اقتصادية. فقد هدد الجفاف مورد رزق العديد من السكان الذين كانوا يعيشون من تربية المواشي، ونشأت صعوبات في صناعة الألماس هددت توازن موازنة البلاد ووضعها في أسواق القطع. كانت بوتسوانا تعاني بالضبط من أزمة سيولة كان يُفتَرض بـ ص ن د أصلاً أن يعالجها ـ أزمة كان يمكن التخفيف من حدتها عن طريق تمويل عجز يمنع الركود وعواقبه. لكن، إذا كانت هذه نية كينز يوم أصر على إنشاء ص ن د، فإن هذا الأخير لا يعتبر نفسه اليوم مموّلاً للعجز حفاظاً على الاستخدام التام. بل وأكثر من ذلك، إذ إنه تبنى الموقف السابق على كينز، موقف التقشف في الموازنة عند حصول أزمة، فهو لا يسلّف أموالاً ما لم يتقيد البلد المقترض بأفكاره حول السياسة الاقتصادية المبتغاة ـ وهذه هي دائماً تقريباً تدابير تضييقية تؤدي إلى انكماشات أو إلى ما هو أسوأ. إن بوتسوانا، أدراكاً منها لهشاشة نشاطَيها الرئيسيين، أي تربية المواشي وصناعة الألماس، كانت قد حرصت على تكوين احتياطيات لمواجهة احتمال نشوب أزمة. وعندما رأت أن هذه الاحتياطيات آخذة في التدني أدركت أن عليها أن تتخذ تدابير أخرى. فشدّت الحزام، ووحدت قواها، وتخلصت من الأزمة؛ ولكن بفضل الكفاءات الواسعة في السياسة الاقتصادية التي كان البلد قد اكتسبها على مرّ السنين، وبفضل الأساليب التوافقية في اتخاذ القرار السياسي، لم يُحدِث التقشف الانقسامات الاجتماعية التي غالباً ما ترافق خطط ص ن د. يمكن أن نقدّر أنه لو كان الصندوق قد قام بواجبه ـ الذي هو الإسراع في تقديم المال، في حال نشوب أزمة، إلى البلدان ذات السيادة الاقتصادية السليمة، دون السعي إلى فرض شروط ـ لكانت بوتسوانا قد تخلصت من صعوباتها بألم أقل أيضاً. (تفصيل ظريف: بما أن هذا البلد كان قد اتخذ معظم التدابير التي كان ص ن د يطالب بها عادة، فقد وجد الصندوق كثيراً من الصعوبة في فرض شروط جديدة). ومنذ ذلك الحين لم تعد بوتسوانا تطلب مساعدة الصندوق بتاتاً.

وحتى قبل هذه الأحداث، كان مستشارون خارجيون ـ مستقلون عن المؤسسات المالية الدولية ـ قد قدموا لبوتسوانا مساعدة لعبت دوراً في نجاحها. وما كان لهذا البلد أن ينال النجاح الذي ناله لو أنه أبقى على الاتفاق الذي كان قد عقده مع كارتيل الألماس الأفريقي الجنوبي. ففي سنة 1969، أي بعد مرور ثلاث سنوات على الاستقلال، كان هذا الكارتيل قد دفع لبوتسوانا عشرين مليون دولار لقاء نيل امتياز لاستثمار الألماس الذي كان يعود بستين مليون دولار من الربح بالسنة. هذا يعني أنه استعاد الرأسمال الموظف خلال أربعة أشهر فقط! وأرسل البنك الدولي إلى بوتسوانا محامياً لامعاً ومخلصاً شدد على دعوة حكومتها إلى إعادة النظر في العقد لجهة رفع بدل الامتياز. وخيم الوجوم على أصحاب المصالح المنجمية. وسعت دو بيرز (كارتيل الألماس الجنوبي الافريقي) جهدها للقول بأن مطالب بوتسوانا مبالغ بها كثيراً. ومارست جميع أنواع الضغوط داخل البنك الدولي لمنع المحامي من متابعة عمله. وحصلت في آخر الأمر على كتاب يقول صراحة أن المحامي لا يتكلم بإسم البنك الدولي. لكن المسؤولين في بوتسوانا ردوا عليها قائلين: «لهذا السبب نحن نصغي إليه». وأخيراً، تمكنت بوتسوانا من إعادة نظر شاملة في علاقاتها مع الكارتيل، بعد اكتشاف منجم ثانٍ كبير للألماس. إن الاتفاق الجديد قد خدم مصالح البلاد كثيراً وسمح لها بالإبقاء على علاقات جيدة مع دو بيرز.

إن أثيوبيا وبوتسوانا تعطيان صورة كاملة للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية الأشد نشاطاً اليوم: بلدان يريد حكامها خير شعبهم، وديمقراطيات هشة وأحياناً ناقصة، تسعى جاهدة إلى خلق حياة جديدة انطلاقاً من إرث فوضوي تركها بلا مؤسسات ولا موارد بشرية. ويمثل هذان البلدان أيضاً نموذجاً للمفارقات العظيمة التي يتسم بها العالم النامي: هنا النجاح وهناك الفشل، هنا الغني وهناك الفقير، هنا الأمل وهناك الواقع، هنا ما هو حاصل وهناك ما كان يمكن أن يحصل.

أدركت هذه المفارقات منذ وصولي إلى كينيا، في آخر الستينات. كانت كينيا بلداً غنياً، خصباً، حيث ما زالت بعض أفضل الأراضي ملكاً للمستوطنين السابقين. وكان المديرون الاستعماريون لا يزالون هنا، هم أيضاً، لكنهم باتوا الآن يحملون اسم «مستشارين».

وتابعت سير الأحداث في أفريقيا الشرقية خلال السنوات اللاحقة، وعدت إلى هناك عدة مرات بوصفي رئيس الاقتصاديين في البنك الدولي: كان الفرق بين طموحات الستينات وما جرى بعدها مذهلاً، ففي خلال إقامتي الأولى كانت روح «أوهورو» أي الحرية بلغة السواحيلي، وروح «أوجاما» أي اعتماد المرء على قواه الخاصة، حاضرتين في كل مكان. وعندما رجعت، كانت دوائر الدولة في أيدي كينيين مثقفين جداً ويجيدون التعبير عن أفكارهم، لكن الاقتصاد كان يتقهقر منذ سنوات. كانت بعض المشاكل صادرة عن الكينيين أنفسهم ـ الفساد الذي كان يبدو مستشرياً ـ إلا أنه كان يمكن اتهام التأثير الأجنبي بأنه المسؤول جزئياً على الأقل، عن معدلات الفائدة المرتفعة التي كانت البلاد تدفعها إلى ص ن د، وعن صعوبات أخرى.

كانت أوغندا، بوصفها بلداً منتجاً للبن وثرياً نسبياً، قد باشرت عملية الانتقال على نحو أفضل مما فعلت أية دولة أخرى، إلا أنها كانت تفتقر إلى مدبرين وقادة محليين ذوي كفاءة. كان البريطانيون لا يسمحون إلا لاثنين فقط من الأفارقة بالوصول إلى رتبة رقيب أول في جيشهم. وكان أحد هذين الاثنين، لسوء الطالع، أوغندياً يدعى عيدي أمين، الذي أصبح في الجيش الأوغندي الجنرال أمين دادا، وأطاح برئيس الوزراء ملتون أوبوتي سنة 1971. (كان للبريطانيين بعض من الثقة بأمين دادا نظراً لخدماته المستقيمة في الكينغز أفريكان ريفلز خلال الحرب العالمية الثانية وإبان مكافحة بريطانيا لإنتفاضة الماوماو في كينيا). لقد جعل من كينيا أرض مجازر: قُتل 300 000 شخص لأنهم اعتُبروا معارضين للـ«رئيس مدى

الحياة»، هذا اللقب الذي كان قد أطلقه عيدي أمين على نفسه سنة 1976. ولم يُطَح بنظام الارهاب الذي كان قد أقامه هذا الدكتاتور الذي يمكن اعتباره مريضاً نفسياً، إلا سنة 1979 على يد منفيين أوغنديين وقوات جاءت من تانزانيا المجاورة. إن هذا البلد يسير اليوم في طريق النهوض برعاية زعيم شعبي هو يويري موسي؟يني، الذي حقق إصلاحات كبيرة بنجاح ملحوظ وجعل الأمية والسيدا تتراجعان. ناهيك عن أنه يثير الاهتمام عندما يتحدث عن الفلسفة السياسية كما عن استراتيجية الانماء.

غير أن الاصغاء إلى أفكار «البلدان الزبونة» حول مواضيع كاستراتيجية الانماء أو التقشف في الموازنة لا يهم ص ن د كثيراً. فهو غالباً ما يخاطب هذه البلدان بلهجة السيد المستعمر. إن صورة واحدة قد تساوي ألف كلمة، وإن صورة التُقطِت عرضاً سنة 1998 وعُرضت في العالم كله قد انحفرت في ذهن الملايين من الناس وخصوصاً في المستعمرات السابقة. كان يبدو في تلك الصورة المدير العام لـ ص ن د (لقب المسؤول الأعلى في الصندوق) ميشال كامدوسو، البيروقراطي السابق في الخزانة الفرنسية، القصير القامة والحسن الهندام، والذي كان فيما مضى يقول إنه اشتراكي ـ يحدد نفسه بنفسه فيقول إنه «اشتراكي من النوع الليبرالي الجديد» ـ واقفاً، قاسي النظرة، مكتوف الذراعين، مهيمناً على الرئيس الأندونيسي القاعد والمهان. لقد وجد هذا الأخير نفسه عاجزاً، فاضطر أن يتخلى عن سيادة بلده الاقتصادية لـ ص ن د مقابل المساعدة التي هو بحاجة إليها. من المستهجن أن جزءاً كبيراً من هذا المال لم يُستعمل في آخر الأمر لمساعدة أندونيسيا بل استُعمل لحل مشاكل «الدول المستعمرة» ـ دائنة القطاع الخاص. («الاحتفال» كان رسمياً بتوقيع كتاب موافقة ـ لكن نصوصه كانت من إملاء ص ن د، وكانت البراعة في إظهاره بمظهر «كتاب نوايا» صادر عن الحكومة المعنية!)

يؤكد المدافعون عن كامدوسو أن الصورة غير عادلة، وأنها التُقطت خفية عنه وأنه ظهر فيها في غير مكانه. لكن كل المسألة هنا: إنه بالضبط الموقف الذي يتخذه ممثلو ص ن د من المدير العام حتى أصغر بيروقراطي في اتصالاتهم العادية، بعيداً عن آلات التصوير والصحافيين. لقد طرحت تلك الصورة سؤالاً مقلقاً على سكان البلدان النامية. فهل تغيرت الأمور حقاً بعد زوال الاستعمار «رسمياً» منذ نصف قرن؟ عندما شاهدت تلك الصورة، عاودتني صور أخرى لتوقيع «اتفاقيات». أفلا يعيد هذا المشهد إلى الأذهان «انفتاح اليابان» بواسطة دبلوماسية فرقاطة الأميرال پيرّى، ونهاية حرب الأفيون، واستسلام مهراجات الهند؟

كان موقف ص ن د وموقف رئيسه واضحاً: كان ينبوع الحكمة المتدفق، وحامل عقيدة مرهفة إلى حد يصعب معه على العالم النامي أن يفهمها. كان ينادي بهذه العقيدة في أغلب الأحيان وفي أحسن الحالات. كان هناك عضو من النخبة ـ وزير مالية أو مدير مصرف مركزي ـ يمكن أن يجري معه ص ن د، عند الاقتضاء، حواراً معقولاً. وخارج هذه الدائرة، لم يكن وارداً حتى أن يجري نقاشاً: لم يكن لهذا أي نفع. لربع قرن مضى، كان يمكن للبلدان النامية أن تبدي حقاً بعض الاحترام لـ«خبراء» ص ن د. ولكن، كما أنه حصل انقلاب في نسبة القوى العسكرية، فقد حصل انقلاب أكثر ضخامة في نسبة القوى الفكرية. لقد بات للعالم النامي اليوم اقتصاديوه الذين تعلموا في أفضل المؤسسات الأكاديمية في العالم. ويتمتع هؤلاء بميزة هامة: السياسة والوقائع والتطورات المحلية أمور أليفة عندهم منذ القدم. أما ص ن د، فإنه، كالكثير من المؤسسات البيروقراطية الأخرى، قد سعى في غالب الأحيان إلى توسيع نشاطاته إلى ما وراء الحدود التي رسمتها له أهدافه الأصلية. وبما أن مهمته تُقصيه بشكل غير محسوس عن إطار صلاحيته المركزي، أي الاقتصاد الكلّي، وتدفع به للخوض في مشاكل بنيوية كالتخصيصات،

وأسواق العمل، وأسواق معاشات التقاعد، وغيرها، وإلى الآفاق الواسعة لستراتيجيات الانماء، فإن نسبة القوى الفكرية باتت تعمل أكثر فأكثر ضده.

ويزعم ص ن د أنه لا يفرض اتفاقية قرض أبداً، وإنما يتفاوض على مضمونها دائماً مع البلدان المقترضة. لكن هذه مفاوضات وحيدة الجانب: إنه يملك كل الأوراق، لسبب جوهري هو أن كثيراً من البلدان النامية التي تطلب مساعدته هي بحاجة ماسة إلى المال. لقد شهدت ذلك بوضوح في أثيوبيا وفي بلدان نامية أخرى تسنى لي أن أهتم بها، كما أنه فُرض علي حينما زرت كوريا الجنوبية التي كانت تتخبط في الأزمة الآسيوية سنة 1997. كان الاقتصاديون الكوريون يعلمون أن التوجهات المفروضة على بلدهم من جانب ص ن د ستجلب كوارثاً. وإذا كان الصندوق نفسه بعد تطبيق تلك التوجهات، يعترف بعد فوات الأوان بأن فرض تدابير مغالية في التقشف، فإنه قبل تطبيقها كان قلة من الاقتصاديين (باستثناء الصندوق) يعتقدون بأن تلك السياسة كانت ذات معنى (2). ومع ذلك، لم ينبس المسؤولون الاقتصاديون الكوريون ببنت شفة. تساءلت عن السبب، لكنهم لم يعطوني أي تفسير ـ إلى أن قمت بزيارة لاحقة، بعد سنتين، حين كان الاقتصاد الكوري قد وقف على قدميه. أما السبب، فقد كان ذاك الذي كنت أشتبه به منذ البداية، على أساس خبرتي السابقة. وصرح لي القادة الكوريون مع شيء من التحفظ بأنهم كانوا يخافون أن يعبروا صراحة عن عدم موافقتهم. وذلك ليس فقط لأن ص ن د كان في وسعه أن يحجب تمويلاته الخاصة، بل كذلك لأنه كان في وسعه أن يوبخنا من فوق منبره فيثبط عزيمة الممولين الخاصين بالإعراب للمؤسسات المالية المنتمية إلى القطاع الخاص عن الشكوك التي يوحي إليه الاقتصاد الكوري بها. وهكذا لم يكن أمام كوريا من خيار. حتى الانتقاد الضمني لبرنامج الصندوق كان يمكن أن تنجم عنه كارثة، ولكان الصندوق، في هذه الحالة، يستخلص أن الحكومة الكورية لا تفهم «اقتصاد ص ن د» فهماً كاملاً، وأنها تبدي تحفظات، وهذا بالتالي يجعل تطبيق الخطة بصورة فعلية أمراً غير أكيد.

(يستعملون في الصندوق عبارة خاصة للدلالة على هذه الحالات فيقولون إن البلد «أوف تراك» أي أنه «خرج عن الطريق»؛ فليس هناك إلا طريق واحدة «صحيحة» وأقل انحراف يؤذن بخروج وشيك من السكة). وإذا أعلن بلاغ للصندوق أن المفاوضات انقطعت أو أرجئت، فإن في هذا إشارة سلبية جداً للأسواق، فهو يستتبع في أفضل الحالات ارتفاعاً في معدلات الفائدة، وفي أسوأ الحالات انسحاباً كاملاً للأموال الخاصة، وهناك ما هو أدهى أيضاً بالنسبة إلى بعض البلدان الفقيرة جداً، التي لا يمكنها الوصول، على أي حال إلى الرساميل الخاصة: المانحون الآخرون (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، وبلدان عديدة) يشترطون لتقديم مساعدتهم أن يحصل البلد على موافقة ص ن د. وقد جاءت مبادرات حديثة العهد في حقل تخفيف عبء الدين لتزيد من سلطان الصندوق: لا تخفيف ما دام الصندوق لا يوافق على سياسة البلد الاقتصادية! إن هذا يعطيه وسيلة ضخمة للضغط، وهو يعرف ذلك.

إن عدم توازن القوى بين ص ن د و«البلدان الزبائن» يولد لا محالة توتراً بين الطرفين، لكن تصرف الصندوق في أثناء المفاوضات يزيد الطين بلة في هذه العلاقة. فالصندوق إذ يفرض بنود الاتفاقيات إنما هو في الواقع يخنق كل نقاش داخل الحكومة الزبونة ـ وبالتالي كل نقاش في البلاد ـ حول حلول أخرى ممكنة. في حال وجود أزمة، كان الصندوق يدافع عن موقفه بقوله إنه كان يفتقر إلى الوقت. لكن موقفه كان لا يتغير أكان هناك أزمة أو لا. وكانت وجهة نظره بسيطة: المسائل، وخصوصاً تلك التي تطرح بكثير من الضجة العامة، يمكن أن تُعتَبر تحدياً للعقيدة التي لا يمكن المساس بها. وإذا قبل بها فإن ذلك قد يهدم سلطته وصدقيته. كان رؤساء الحكومات يعرفون ذلك ويتظاهرون بعدم المعرفة: كان يمكنهم أن يناقشوا في مجلس خاص ولكن ليس في العلن. كانت فرص حمل الصندوق على تطوير أفكاره ضئيلة؛ وكانت فرص إغاظة قادته وجعلهم أكثر تشدداً في مشاكل أخرى، أكبر بما لا يقاس. وإذا اغتاظ هؤلاء أو غضبوا فقد يرجىء

الصندوق إعطاء قروضه إلى ما بعد ـ وهذا احتمال رهيب بالنسبة إلى بلد يواجه أزمة. على أنه متى كان قادة الدول يبدون أنهم يسيرون حسب توصياته فهذا لا يعني أنهم كانوا حقاً موافقين. وكان الصندوق يعلم ذلك.

إن قراءة سطحية للبنود العادية في الاتفاقيات المعقودة بين ص ن د والبلدان النامية تبين مدى فقدان الثقة بين الطرفين. كان طاقم الصندوق لا يراقب فقط تطور المؤشرات الصائبة لإدارة اقتصادية كليّة سليمة ـ التضخم، النمو، البطالة ـ بل أيضاً تطور متغيرات وسيطة ـ الكتلة النقدية مثلاً ـ التي ليس لها في الغالب سوى علاقات ضعيفة مع المتغيرات الهامة حقاً. كان يوضع أمام البلد أهداف محددة بدقة ـ ما يجب عليه أن يحققه خلال ثلاثين يوماً أو ستين يوماً أو تسعين يوماً. وفي بعض الحالات كانت الاتفاقيات تنص على قوانين يجب أن يقرها البرلمان لتلبية مطالب ـ أو «أهداف» ـ الصندوق، وفي أي وقت.

هذه «الأهداف» تسمى «شروطاً»، و«الاشتراطية» هي موضوع نقاش حامٍ في العالم النامي. كل عقد قرض ينص طبعاً على شروط أساسية، ويوضح على الأقل أن القرض قد مُنح بشرط أن يُسدَّد، عموماً، وفق روزنامة معينة. ويفرض كثير من عقود القروض شروطاً يراد لها أن تزيد من احتمالات التسديد. على أن كلمة «اشتراطية» تدل على شروط أشد صرامة وغالباً ما تحول القرض إلى سلاح سياسي. فإذا أراد ص ن د مثلاً أن يحرر بلد ما أسواقه المالية، فيمكن أن يدفع له مال القرض أقساطاً، رابطاً دفع كل قسط بمرحلة من التحرير قابلة للتثبت. أنا شخصياً اعتبر أن الاشتراطية، حسب الوجه والمدى اللذين أعطاها إياهما الصندوق، هي فكرة سيئة. ولم يثبت قط أنها حسنت إدارة الاقتصاد، بل كانت لها نتائج سياسية سلبية، إذ إن البلدان تشعر بالغضب عندما تُفرض عليها شروط. إن بعضهم يدافع عنها قائلاً إن كل مصرفي يفرض شروطاً على المقترض لكي يكون أكثر وثوقاً من أنه سيستعيد ماله. غير أن الاشتراطية المفروضة من جانب ص ن د والبنك الدولي مختلفة جداً. وهي في بعض الحالات تجعل

حتى التسديد «أقل» احتمالاً. فالشروط التي تجازف بإضعاف الاقتصاد على المدى القصير مثلاً، مهما تكن حسناتها على المدى الطويل، إنما تهدد بتفاقم الأزمة، وبالتالي تزيد من صعوبة تسديد القروض القصيرة الأجل التي يعطيها الصندوق. إن إزالة العوائق من أمام التجارة، والاحتكارات والإعوجاجات الضريبية، يمكن أن تنشط النمو على المدى الطويل، لكن الاضطرابات التي تنشأ عن ذلك فيالاقتصاد، عندما يحاول هذا أن ينتظم، لا يمكن لها إلا أن تعمق الانكماش. وإذا كان لا يمكن تبرير الاشتراطية بالمسؤولية الائتمانية لـ ص ن د، فهل يمكن تبريرها بما يمكن أن يُسمى مسؤوليته المعنوية، واجبه بأن يفعل كل شيء لتعزيز اقتصاد البلدان التي جاءت تطلب مساعدته؟ المخاطرة على هذا الصعيد كانت واضحة: حتى لو كانت تلك الشروط التي لا حصر لها تنم عن نوايا طيبة ـ كان هناك أحياناً أكثر من مئة شرط وكل واحد منها مرفقاً بروزنامة إلزامية ـ فقد كان من شأنها أن تحد من قدرة البلد على معالجة مشاكله المركزية الملحة.

ثم إن هذه الشروط كانت تتعدى الاقتصاد: كانت تعنى بنقاط هي عادة من اختصاص السياسة. ففي حالة كوريا مثلاً، كانت اتفاقيات القرض تنص على أن شرعة المصرف المركزي ستعدَّل لكي تجعله مستقلاً عن السيرورة السياسية، وذلك بالرغم من عدم وجود دليل على أن البلدان التي لها مصارف مركزية مستقلة تعرف نمواً أسرع (3)، أو تواجه تقلبات أقل عدداً وجسامة. إن كثيرين يعتقدون أن المصرف المركزي الأوروبي ـ المستقل ـ قد زاد كثيراً من خطورة التباطؤ الاقتصادي في أوروبا سنة 2001 لأنه تصرف كولد صدمته المخاوف السياسية الطبيعية جداً التي كان يثيرها ارتفاع مستوى البطالة. وهو قد رفض خفض معدلات الفائدة، لمجرد تبيان أنه مستقل، ولم يستطع أحد أن يفعل شيئاً. المشكلة هنا ناجمة جزئياً عن المهمة الموكولة إلى المصرف المركزي الأوروبي، التي تفرض عليه أن يركز اهتمامه على البطالة. لقد دعا ص ن د إلى تبني هذا النوع من المهمة في العالم كله بينما أنه قد يخنق النمو ويزيد من تفاقم حالات الركود. فقد

طلب من المصرف المركزي في كوريا، في أوج الأزمة الآسيوية، أن يحصر اهتمامه بالتضخم، بينما لم تعرف كوريا قط مشكلة تضخم، ولم يكن هناك من سبب للاعتقاد بأن سوء إدارة السياسة النقدية قد لعب أدنى دور في الأحداث. وكل ما في الأمر أن الصندوق استغل وضعه القوي الذي أمنته له الأزمة لكي يدفع ببرنامجه السياسي إلى الأمام. سألت فريق الصندوق في سيوول عن سبب وضعه هذا الشرط، وقد صعقني الجواب (مع أنه كان لا يجب أن يفاجئني آنذاك): نحن نطلب دائماً أن يكون للبلدان مصرف مركزي مستقل يركز اهتمامه على التضخم. كانت هذه مشكلة لا تفارق بالي. يوم كنت رئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين لدى الرئيس كلينتون، كنا قد رفضنا محاولة من جانب سناتور فلوريدا، كونّي ماك، ترمي إلى تعديل شرعة المصرف الفدرالي الأميركي لكي تحصر انشغاله بمسألة التضخم. فالمهمة الموكولة إلى المصرف المركزي الأميركي لا تقتصر على التضخم بل تشمل الاستخدام والنمو أيضاً. فوقف الرئيس ضد التعديل المقترح، وكنا نعلم أنه إذا كان لدى الشعب الأميركي فكرة عن المسألة، فهي أن المصرف المركزي بات يبالغ في تركيز اهتمامه على التضخم. وقال الرئيس بوضوح أن هذه مشكلة قد يكافح بشأنها عند الاقتضاء، وعندما انتفى كل شك حول هذه النقطة ـ تخلى أصحاب المشروع عن مشروعهم. وها هو ص ن د ـ تحت تأثير الولايات المتحدة جزئياً ـ يفرض على كوريا شرطاً سياسياً كان لا بد أن يرفضه معظم الأميركيين لو عرض عليهم!

كان يبدو في بعض الأحيان أن الشروط ليست سوى عرض للعضلات. ففي اتفاقية القرض التي عقدها الصندوق مع كوريا سنة 1997، اشترط تقديم موعد فتح الأسواق الكورية أمام بعض المنتجات اليابانية، وهذا تدبير كان لا يمكن بالتأكيد أن يساعد كوريا في التغلب على صعوبات الأزمة. وكان في بعض الحالات «يغتنم الفرصة» ـ يتذرع بالأزمة كي يفرض تغييرات كان الصندوق والبنك الدوليين يطالبان بها منذ أمد بعيد. وفي

حالات أخرى كان يسلك سياسة صاحب السلطان تماماً: كان ينتزع امتيازاً لا قيمة كبيرة له، لمجرد إظهار أنه السيد.

إذا كانت الاشتراطية قد ولّدت ضغينة، فهي من جهة أخرى لم تنجح في توليد النمو. وقد بينت دراسات، في البنك الدولي وغيره، أن الاشتراطية لا تؤمن حسن استعمال المال وسرعة في النمو وحسب، بل وإنه حتى ليس لها أي تأثير قابل للإثبات في هذين الحقلين. إن السياسة الرشيدة لا تُشترى.

لقد اخفقت الاشتراطية لعدة أسباب. وأبسط هذه الأسباب مرتبط بفكرة أساسية عند الاقتصاديين، هي فكرة الاستبدالية. فإذا كانت الأموال التي تدخل من أجل غاية معينة تحرر أموالاً أخرى تُستعمل في وجوه مختلفة، فقد لا يكون لوقعها أية علاقة بالهدف المقصود. وحتى لو فرضنا شروطاً تؤمن حسن استعمال هذا القرض الخاص، فإنه يحرر موارد في مواقع أخرى قد لا يُحسن استعمالها بالضرورة. لنفترض أن بلداً ما ينوي إنشاء طريقين، واحدة تؤمن للرئيس أن يصل بمزيد من السهولة إلى مقره الصيفي، وتهدف الأخرى إلى إعطاء جماعة هامة من المزارعين إمكانية نقل محاصيلهم إلى مرفأ ما، لكن البلد لا يحوز وسائل تمويل سوى واحدة من الطريقين. في وسع البنك الدولي أن يطلب إنفاق المال الذي يقدمه على تحسين مداخيل الفلاحين الفقراء، وهو بتقديمه هذا المال إنما يسمح للدولة بتمويل إنشاء الطريق الأخرى.

وهناك أسباب أخرى تفسر أيضاً عجز الاشتراطية عن تحفيز النمو الاقتصادي. في بعض الأحيان تكون هذه الشروط سيئة: كان لتحرير الأسواق المالية في كينيا وللموازنة التقشفية في آسيا الشرقية مفاعيل سلبية على هذه البلدان. وفي حالات أخرى، كانت طريقة فرض الشروط تجعلها غير مقبولة سياسياً: إذا وصلت حكومة جديدة إلى السلطة تخلت عنها. إن الشروط التي يُنظر إليها كتدخل من جانب الدولة الاستعمارية الجديدة يدوس على سيادة البلد، لا تصمد أمام تقلبات الحياة السياسية.

كان موقف ص ن د مشوباً ببعض التناقض. فهو كان يدعي أنه فوق السياسة، لكن كان واضحاً أن السياسة تلعب دوراً كبيراً في منح قروضه. وكان قد جعل من الفساد في كينيا سبباً لمقاطعتها: قطع عنها قروضه، المتواضعة على أي حال. ولكنه من جهة أخرى كان يستمر في إرسال المال بمليارات الدولارات إلى روسيا وأندونيسيا. وقد حمل هذا الأمر بعضهم على القول إنه كان يغمض عينيه عن القرصنة الكبيرة ولكنه كان بالغ التشدد حيال عملية نشل صغيرة. كان لا يجب أن يبدي مزيداً من التساهل مع كينيا ـ كان الاحتيال في الواقع كبيراً بالنسبة إلى الاقتصاد ـ ولكن كان يجب أن يكون أكثر تشدداً مع روسيا. فالمسألة ليست مسألة إنصاف وانسجام وحسب: الدنيا غير عادلة، وما كان لأحد أن يتوقع حقاً أن يرى ص ن د يعامل دولة نووية على قدم المساواة مع بلد أفريقي فقير لا أهمية استراتيجية له. هذا يعني ببساطة أن القرارات بشأن القروض هي سياسية، وأن توصيات ص ن د تتضمن غالباً أحكاماً سياسية. إن أحد أسباب مساندة الصندوق للتخصيص هو كونه يعتبر أن الدول، متى كانت تدير مؤسسات، لا تستطيع أن تكون «في منأى» عن الضغوط السياسية. إن الاعتقاد بإمكان فصل الاقتصاد عن السياسة، وبشكل أوسع، عن المجتمع، هو بحد ذاته دليل على ضيق النظر: إذا كانت تدابير مفروضة من جانب المقرضين تثير انتفاضات، على نحو ما شهدنا في بلدان كثيرة، فإن الوضع الاقتصادي يزداد تفاقماً إذ إن الرساميل تلوذ بالفرار وتتردد المؤسسات في توظيف أموال جديدة. هذا التدبير إذن لا يؤدي لا إلى النمو ولا إلى الاستقرار الاقتصادي.

إن الانتقادات الموجهة، إلى شروط ص ن د كانت لا تستهدف فقط طبيعة هذه الشروط ووسائل فرضها، ولكن أيضاً كيفية إعدادها. فالطريقة العادية المتبعة من جانب الصندوق كانت تقوم على وضع مشروع تقرير قبل الحضور إلى البلد الزبون. ولم تكن الغاية من زيارته سوى تمحيص هذا المشروع وتوصياته، والكشف عن أخطاء جسيمة ممكنة. ومشروع التقرير

هذا هو في الغالب ما يسمى عملياً «بويلر بلات»: تدخل فيه مقاطع كاملة مستعارة من تقرير يتعلق ببلد آخر. ومعالجة النص هي من أبسط الأمور. هناك حكاية، قد تكون مختلفة، تقول إن برنامجاً معلوماتياً لمعالجة النص أغفل يوماً أن ينفذ عملية «بحث ـ إبدال» فيما خص اسم البلد الذي استُعير منه النص بكامله تقريباً فبقي هذا الاسم في الوثيقة المتداولة. فهل كانت هذه حالة فريدة تفسرها العجلة؟ من الصعب أن نعرف، لكن هذه الغلطة الفعلية أو المفترضة، قد عززت في كثير من الأذهان صورة التقرير «ذي القياس الوحيد».

حتى البلدان التي لا تقترض مالاً من ص ن د يمكن أن تتأثر بأفكاره. فهو لا يستعين بالاشتراطية وحدها ليفرض وجهات نظره على العالم كله. إن المشاورات المسماة «عملاً بالمادة الرابعة» ـ إذ إن هذه المادة هي التي لحظتها ـ تهدف رسمياً إلى التثبت من أن كل بلد يحترم بنود الاتفاقية التي أنشأت الصندوق (وبصورة أساسية، يؤمن تحويل العملات فيما بينها لأغراض تجارية). لكن التحول الخفيّ لمهمة الصندوق قد مسّها كما مسّ سائر نشاطاته. فالمشاورات الحقيقية «عملاً بالمادة الرابعة» لا تشكل سوى عنصر صغير في عملية التثبت الإجمالية. وهذا التقرير هو في الواقع العلامة التي يضعها الصندوق لاقتصاد البلد. إذا كان على البلدان الصغيرة في الغالب أن تصغي بإنتباه شديد إلى تقييمات «المادة الرابعة»، فإن الولايات المتحدة وبلداناً متطورة أخرى يمكنها أن تتجاهلها تماماً. كان ص ن د يعاني من وسواس التضخم، حتى ولو كان معدله في الولايات المتحدة في أدنى مستوى منذ عقود. فكانت وصفته المتوقعة: زيادة معدلات الفائدة سعياً إلى التباطؤ الاقتصادي. إنه كان لا يفهم شيئاً من التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الأميركي خلال عقد التسعينات، والتي أتاحت للأميركيين أن ينعموا بنمو سريع وانخفاض في البطالة وتضخم قليل، في آن واحد. ولو أن الولايات المتحدة عملت بنصيحة ص ن د لما كانت عرفت التوسع الاقتصادي في تلك الحقبة ـ

الذي لم يعد فقط على البلاد بازدهار لا سابق له، بل إنه أتاح لها أيضاً فرصة تحويل عجز موازنتها الكثيف إلى فائض كبير. ولتدني معدل البطالة أيضاً نتائج اجتماعية عميقة، لكن هذا الوجه للأمور لا يلفت انتباه الصندوق إلا قليلاً، أينما وجد. إن ملايين من الأشخاص الذين انفصلوا عن السكان العاملين قد عادوا إلى صفوف هؤلاء. الأمر الذي حدّ من الفقر ومن عدد المعالين بوتيرة لا مثيل لها. وقد نجم عن هذا التطور انخفاض في معدل حصول الجرائم. وكان في هذا نفع لجميع الأميركيين. وقد شجع تدني مستوى البطالة الناس على المخاطرة، على القبول بوظائف أقل أماناً، وكانت هذه الحالة النفسية عاملاً أساسياً في نجاح الولايات المتحدة في «الاقتصاد الجديد».

لقد تجاهلت الولايات المتحدة توصية ص ن د. ولم تأبه لها لا إدارة كلينتون ولا المصرف المركزي. كان في وسعنا أن نعمل على هذا النحو دون عقاب لأن الولايات المتحدة لا تنتظر مساعدة الصندوق ولا مساعدة مانحين آخرين، كما كنا نعلم أن السوق ستبدي من الاهتمام بتقريره قدر ما نبديه نحن، وأنه لن يعاقبنا على تجاهلنا هذه النصيحة ولا يكافئنا على العمل بها. لكن البلدان الفقيرة في العالم ليس لها مثل هذا الحظ، فهي لا تستطيع أن تتجاهل رأي الصندوق إلا على مسؤوليتها.

يجب على الصندوق أن يجري مشاورات واسعة في «داخل» البلد المعني عندما يشرع في وضع تقديراته ورسم خططه، وذلك لسببين على الأقل: أهل البلد يعرفون عن اقتصادهم أكثر مما يعرف خبراء الصندوق ـ عاينت ذلك بوضوح كبير، حتى فيما يخص الولايات المتحدة، ثم إنه لكي يكون تنفيذ الخطط مستديماً وفعالاً، يجب أن يلتزم بها البلد كله على أساس توافق عريض. هذا التوافق لا يتحقق إلا من خلال النقاش، هذا النوع من الحوار المفتوح الذي ما برح الصندوق يرفضه حتى الآن. لنكن عادلين: متى كان هناك أزمة، لا يكون هناك أحياناً متسع من الوقت لإجراء نقاش مفتوح ومشاورات واسعة ضرورية لإيجاد توافق. لكن ص ن د موجود في

البلدان الأفريقية منذ سنين. وإذا كانت هذه البلدان في أزمة فهي أزمة مزمنة دائمة. وفي هذه الحال يكون الوقت متوفراً لإجراء مشاورات وصولاً إلى توافق ـ فعل البنك الدولي ذلك في حالات نادرة. في غانا مثلاً (يوم كان سلفي ميشال برونو رئيساً للاقتصاديين)، وتعتبر تلك المبادرات من بين الأمثلة على الاستقرار الاقتصادي الكلّي الأكثر نجاحاً.

كانت هذه الأفكار تتقدم باستمرار في البنك الدولي، إبان المرحلة التي كنت فيها أعمل فيه: المشاركة هامة جداً؛ فالخطط والتدابير لا يمكن أن تُفرض فرضاً، ولا يمكن أن تنجح إلا إذا تبنتها البلدان؛ والوصول الى التوافق أمر جوهري؛ كما أن سياسات واستراتيجيات التنمية يجب أن تتكيف مع وضع البلد؛ ويجب الانتقال من «الاشتراطية» إلى «الانتقائية» ـ مكافأة البلدان التي أثبتت أنها تستعمل القروض بحصافة، وذلك بمنحها المزيد من القروض، ومحضها المزيد من الثقة كي تستمر في حسن استعمالها، وبأيجاد حوافز قوية. لقد تجلت هذه المواقف بخطاب جديد للبنك الدولي تعكسه الكلمات القوية الصادرة عن رئيسه جيمس وولفنسون: «يجب وضع البلد في مقعد السائق». على أن كثيرين يقولون أن هذا التطور لم يذهب بعيداً بما فيه الكفاية، وإن البنك ما برح يريد الاحتفاظ بالقيادة. ويُخشى كثيراً أن تكون السيارة التي يجلس البلد المعني في مقعد قيادتها ذات مقودين وأن يبقى المقود الحقيقي في يد المدرب. لا مناص من أن تغيير المواقف وأنماط الأداء سيكون بطيئاً، وأن وتائره ستكون متفاوتة بين بلد وآخر. لكن يبقى أن الفارق بين مواقف البنك الدولي ومواقف ص ن د ما زال كبيراً، في الأفكار كما في أساليب العمل.

كان لا يمكن لص ن د، حتى لو كان يميل إلى ذلك، وفي خطابه العلني على الأقل، أن يستمر في التجاهل التام لصعود هذه المطالب: جعل البلدان الفقيرة تساهم أكثر في صياغة استراتيجيات التنمية، وزيادة الالتفات إلى الفقر. وقد قرر الصندوق والبنك الدولي أن ينظما في البداية تقديرات «مشتركة» للفقر: أن تقوم البلدان المقترضة والمؤسستان معاً بالتعرف على

حدود المشكلة. كان مصدر هذه المبادرة بالأساس تبدلاً جذرياً في الفلسفة، لكن قد يكون الصندوق لم يفطن إلى كامل أهمية هذا التبدل، كما تبين القصة التالية. إن الصندوق، قبيل الانطلاق في مهمته الأولية، التي هي استشارية نظرياً، إلى البلد المعني، وبما أنه يعترف بأن الدور الأول في المشاريع المتعلقة بالفقر يعود إلى البنك، بعث إلى هذا الأخير برسالة عاجلة تطلب منه إرسال نسخة عن التقدير «المشترك» للفقر في البلد المعني إلى مقر الصندوق المركزي، دائرة ASAP . وقابل بعضنا هذا الطلب بسخرية: لقد أساء الصندوق الفهم، فظن أن التبدل الجذري في الفلسفة يعني أن بعثات مشتركة بين الصندوق والبنك ستشارك حقاً وأنه سيكون لها كلمتها في التقرير. لكن أن يشارك مواطنو البلدان المقترضة أيضاً، فهذا كان يتجاوز الحدود في نظره! قد تثير هذه المزحات الضحك لو لم تكن في الحقيقة مقلقة.

لكن، حتى لو كانت التقديرات المشتركة للفقر غير كاملة من حيث تحقيقها العملي، فإنها تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وحتى لو بقي هناك فارق بين الخطاب والواقع، فمن المهم أن يكون قد تم الاعتراف، على صعيد المبادىء، بحق سكان البلدان النامية في التعبير عن رأيها وفي أداء دور كبير. يبقى أن نقول إنه إذا استمر هذا الفارق وقتاً مبالغاً فيه أو ظل كبيراً بقدر مبالغ فيه، فإن الخيبة ستكون هي الغالبة. إن بعض الأوساط قد بدأ منذ الآن يعرب عن شكوكه، وبقوة متزايدة. وإذا كانت التقديرات المشتركة للفقر قد أثارت في العديد من البلدان نقاشاً عاماً أوسع بكثير من ذي قبل، فإن الآمال في موضوع المشاركة والانفتاح لم تتحقق تماماً، وراح الاستياء يتعاظم.

في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى حيث الديمقراطية تعمل، يعتبر المواطنون أن الشفافية والانفتاح ـ إمكانية معرفة ما تفعل الدولة ـ هما من الوجوه الأساسية لمسؤولية السلطات العامة. وهم يعتبرون أنهما من «الحقوق» ، لا منة تجود بها الدولة. إن قانون حرية الاعلام قد أمسى

عنصراً هاماً من عناصر الديمقراطية الأميركية. وبالمقابل، فإن المواطنين، حسب أسلوب عمل ص ن د (أولئك المواطنين المزعجون الذين غالباً ما رفضوا قبول اتفاقات الصندوق، ناهيك عن أفكاره حول السياسة الاقتصادية «الصالحة») قد عوملوا بطريقة أخرى: لم يُستبعدوا فقط عن مناقشة الاتفاقات، بل لم يُقَلْ لهم حتى ما هي هذه الاتفاقات. على أي حال، إن إتقان العمل السري كان كبيراً إلى حد كان الصندوق معه يخفي قسماً كبيراً من المفاوضات وبعض الإتفاقات عن اقتصاديي البنك الدولي، حتى في أثناء القيام بمهمات مشتركة. وكانت دوائره تتمسك تمسكاً صارماً بمبدأ: قصر الاعلام فقط على من «هم بحاجة إلى أن يعرفوا»، أي رئيس بعثة الصندوق، وبضعة أشخاص في المقر المركزي في واشنطن، وبضعة أعضاء في حكومة البلد المعني. غالباً ما شكا زملائي في البنك الدولي من أنه حتى أولئك الذين شاركوا في مهمة ما كان عليهم، إذا شاؤوا معرفة ما يجري، أن يسألوا بصورة شخصية قادة البلدة المعني. وقد تسنى لي أن أقابل مديرين (الممثلين الرسميين للحكومات لدى ص ن د والبنك الدولي) لم يقل لهم أحد شيئاً البتة.

هناك مثال حديث العهد يبين الحدود القصوى التي يمكن أن يؤول إليها انعدام الشفافية. كل فرد يعلم أن البلدان النامية لا صوت لها في المؤسسات الاقتصادية الدولية، والسؤال هنا يدور حول معرفة ما إذا كان الأمر مجرد راسب من رواسب التاريخ أو مظهراً من مظاهر الواقعية في السياسة. إلا أنه يمكن الظن بأن للحكومة الأميركية ـ والكونغرس ـ أن تبدي رأيها، ولو عن طريق تصويت «مديرها» أي ممثل الولايات المتحدة في ص ن د. في سنة 2001 أقر الكونغرس وصدق الرئيس قانوناً يطلب من الولايات المتحدة أن تعترض على المشاريع التي تجعل المدرسة الابتدائية تتقاضى أجوراً (ممارسة تتستر تحت اسم وديع المظهر هو «استعادة التكاليف»). لكن المدير الأميركي تجاهل هذا القانون بكل بساطة، وبالنظر إلى سرية المؤسسات، لم يكن في متناول الكونغرس أية وسيلة لمعرفة

الأمر. ولكن بفضل حصول تسريب للمعلومات اكتشفت القضية وقوبلت باستنكار كبير من جانب البرلمانيين، حتى أولئك الأكثر اعتياداً على المناورات البيروقراطية.

حتى اليوم، ورغم الكثير من الكلام عن الانفتاح والشفافية، ما زال ص ن د لا يعترف رسمياً بـ«الحق في المعرفة» هذه الحرية الأساسية للمواطن. ليس هناك من قانون لحرية المعرفة يمكن أن يستند إليه أميركي أو مواطن بلد آخر كي يكتشف ما تقوم به مؤسسة دولية عامة .

أرجو أن لا يُساء فهمي: لا أريد من وراء انتقادي لأساليب ص ن د أن أقول إنه يضيع وقته وماله دائماً. فقد ذهبت أموال بعض الأحيان إلى حكومات تتبع سياسات صالحة ـ لكن ليس بالضرورة لأنه أوصى بها هو. وفي هذه الحالات كان لها أثر نافع. وفي بعض البلدان، أعادت الاشتراطية توجيه النقاش العام على نحو أمكن معه اتخاذ قرارات أفضل. إن تصلب الروزنامات المفروضة من جانب الصندوق كان وليد تجارب عديدة إذ كانت الدول تعد ببعض الاصلاحات، ثم تحجم عن تحقيقها، بعد أن تحصل على المال. كما أنه أسهم بعض الأحيان في تسريع وتائر التغيير. إلا أن الاشتراطية، في الكثير من الأحيان، لم تؤمن لا حسن استعمال الأموال ولا تغييرات في التوجه رشيدة وعميقة ومستديمة. وكانت حتى في بعض الأحيان تعطي نتائج مضادة، إما لأن التدابير لم تكن متكيفة مع البلاد، أو لأن طريقة فرضها أثارت العداء للإصلاح. وفي بعض الأحيان تركت خطة الصندوق البلد على حاله من الفقر. لكنها حملته مزيداً من الديون ونخبة فائدة أكثر ثراءً أيضاً.

إننا ننتظر من كل سلطة عامة، في الديمقراطيات العصرية، أن تكون مسؤولة أمام المواطنين. إن المؤسسات الاقتصادية الدولية لا تخضع لهذه المسؤولية المباشرة. وقد آن الأوان لوضع «علامات» لها هي أيضاً، بحسب نتائجها، وللنظر في نشاطاتها لمعرفة مدى نجاحها ـ أو فشلها ـ في النضال من أجل النمو وضد الفقر.

الهوامش

(1)يقال إن نظام مانغيستو قتل 200 000 شخص على الأقل، حسب هيومان، رايتز ووتش، وشرد 750 000.

(2) T. Lane, A. Ghosh, J. Hamann, S. Phillips, M.Schulze-Ghattas et T. Tsikata, IMF-Supported Programs in Indonesia, Korea and Thailand: A Preliminary Assesment, (Occasional Papers, no178, FMI, janvier 1999.

3) استقلال المصارف المركزية موضوع يدور حوله جدال عنيف. إذا كانت بعض المعطيات (المبنية على ارتدادات متشابهة بين البلدان) توحي بأنها يمكن أن تكون مصحوبة بمعدلات للفائدة أضعف، فليس هناك من دليل يثبت وجود تحسن في المتغيرات الفعلية، كالنمو أو الاستخدام. ما أرمي إليه هنا ليس البت في الخلاف بل التنويه بأنه، نظراً إلى وجود جدال، يجب أن لا يفرض أحد وجهات النظر على البلدان.

3

حرية الاختيار؟

التقشف، والتخصيص، والتحرير، كانت هذه ركائز توافق واشنطن خلال الثمانينات والتسعينات. لقد استُنبطت تدابير هذا التوافق للرد على المشاكل الفعلية التي كانت تواجه أميركا اللاتينية، وكان فيها كثير من الصواب. فقد كانت دول أميركا اللاتينية في الثمانينات تعاني من عجز كبير في موازناتها. وكانت خسائر المؤسسات العامة غير الفعالة تسهم في هذا العجز. كما أن الشركات الخاصة غير الفعالة، التي تقيها من المنافسة تدابير حماية، كانت تفرض أسعاراً مرتفعة على زبائنها. وكان التساهل في السياسة النقدية قد أطلق العنان لتضخم جامح.

ليس في وسع البلدان أن تتحمل عجزاً متمادياً، كما أن النمو المستديم غير ممكن في ظل تضخم هائل. فمن الضروري في هذه الحال تحقيق انضباط ما في الموازنة. كان يمكن لمعظم البلدان أن تكون أكثر ازدهاراً لو كانت الدولة تركز اهتمامها على تفعيل الخدمات العامة الأساسية بدلاً من أن تدير مؤسسات يمكن تأكيد أنها تدار بصورة أفضل لو كانت في القطاع الخاص؛ فالتخصيص إذن له معنى بعض الأحيان. ومتى كان تحرير التجارة ـ خفض الرسوم الجمركية وإلغاء سائر تدابير الحماية ـ يتحقق بشكل صحيح وحسب الوتيرة الصحيحة لكي تنشأ وظائف جديدة بموازاة زوال الوظائف غير المنتجة، فيمكن أن تتحقق مكاسب هامة في حقل الفاعلية.

المشكلة هي في أن كثيراً من هذه السياسات باتت غاية في ذاتها ولم تعد وسائل في خدمة نمو صحيح ومستديم. وفي ظل هذا الوضع بولغ في دفع هذه السياسات بعيداً وفي تسريعها، دون أن تصاحبها تدابير أخرى كانت ضرورية.

فجاءت النتائج بعيدة جداً عن الأهداف. فالتقشف في الموازنة إذا بولغ في دفعه إلى الأمام، في ظل وضع غير مؤات، يمكن أن يؤدي إلى ركود، كما أن معدلات الفائدة المرتفعة يمكن أن تشل مؤسسات ما زالت ضعيفة. إن ص ن د قد وسّع بشدة ميدان التخصيص والتحرير، على وتيرة وبأسلوب فرضا في كثير من الأحيان تكاليف كبيرة على بلدان غير مهيأة لتحملها.

التخصيص

في كثير من البلدان النامية ـ وكذلك المتطورة ـ تنفق الدول بعض الأحيان أكثر مما يلزم من الطاقة كي تفعل ما ليس من واجبها أن تفعل، الأمر الذي يصرفها عن فعل ما يجب عليها أن تفعل. المشكلة ليست في كون الدولة تشغل مكاناً مبالغاً فيه، وإنما هي في كونها تقوم بدور ليس لها. فليس على الدول، إجمالاً، أن تدير صناعة التعدين، وهي في الغالب تسيء هذه الإدارة. (مصانع التعدين الأكثر فاعلية في العالم هي تلك التي تديرها دولتا كوريا وتايوان، لكن هذه استثناءات). والقاعدة العامة هي أن المؤسسات الخاصة المتنافسة تستطيع أن تضطلع ببعض المهمات على نحو أشد فاعلية. هذا هو التعليل الذي يبرر التخصيص ـ أي تحويل نشاطات ومؤسسات تديرها الدولة إلى فروع وشركات خاصة. على أنه يجب أن تتوفر بعض الشروط الهامة المسبقة كي يتمكن التخصيص من الإسهام في تنمية الاقتصاد، كما أن هناك اختلافاً كبيراً بين أساليب التخصيص.

من المؤسف أن ص ن د والبنك الدولي قد عالجا هذه المسائل من زاوية إيديولوجية ضيقة: وجوب الاسراع في التخصيص. (كان هناك بطاقات

تسجل عليها أرقام التخصيص للبلدان السالكة طريق الانتقال من الشيوعية إلى السوق: البلدان الأسرع في التخصيص تنال علامات جيدة). لهذا فإن التخصيصات لم تأتِ بعض الأحيان بالمنافع الموعودة. وقد أشاع إخفاقها، بسبب المشاكل التي ولّدها، جواً من العداء حتى لفكرة التخصيص.

في سنة 1998 ذهبت إلى قرى محرومة في المغرب لكي أرى تأثير مشاريع البنك الدولي ومنظمات غير حكومية على حياة الأهالي. فرأيت، مثلاً، خططاً للريّ وضعتها الهيئات المحلية وزادت الانتاجية الزراعية بقدر كبير. لكن واحداً من هذه المشاريع قد أخفق. كانت منظمة غير حكومية قد عملت كثيراً لأجل تعليم القرويات كيفية تربية الطيور الداجنة، بحيث كان بإمكانهن القيام بذلك إلى جانب الاستمرار في القيام بأعمالهن التقليدية. كانت تلك النساء يتلقين الفراخ التي عمرها سبعة أيام من مؤسسة تخص الدولة. لكن حين قمت بزيارتي كان هذا النشاط قد توقف تماماً. فتحدثت مع القرويين ومع السلطات لمعرفة أسباب ذلك، وجاء الجواب بسيطاً. فقد أبلغ ص ن د الحكومة بأن ليس على الدولة أن توزع فراخاً. فتوقفت هذه عن بيع الفراخ. وكان الصندوق قد طرح أن القطاع الخاص سيقوم بهذا العمل فوراً. وبالفعل، عرضت مؤسسة خاصة على القرويات أن تزودهن بفراخ وليدة. ولكن، بما أن نسبة موت الفراخ في الأسبوعين الأولين كانت عالية، لم تشأ تلك المؤسسة أن تعطي أية ضمانة. ولم يكن بإمكان القرويات أن يشترين فراخاً سيموت الكثير منها، فقد توقف هذا النشاط الجديد الذي كان يراد له أن يحسن معيشة أولئك الفلاحين الفقراء.

هذا الطرح المسؤول عن هذا الفشل شهدت مثله في حالات كثيرة. فـ ص ن د يفترض أن الأسواق تعمل فوراً كي تلبي جميع الحاجات. هكذا بكل بساطة. وفي الحقيقة أن كثيراً من نشاطات الدولة موجود لأن الأسواق لا تؤمن الخدمات الأساسية. والأمثلة على ذلك كثيرة. هذه الفكرة تعتبر بديهية خارج الولايات المتحدة. يوم أنشأ معظم البلدان الأوروبية أنظمة معاش التقاعد والتعويض عن البطالة والإعاقة، لم يكن

هناك أسواق خاصة فعالة للريوع السنوية، ولا شركات خاصة تضمن الأفراد ضد مخاطر كبيرة الأهمية في الحياة. وحتى يوم أنشأت الولايات، المتحدة نظامها للتقاعد ـ بعد ذلك بكثير.. في أوج الأزمة الكبرى، ضمن إطار النيو ديل، كانت الأسواق الخاصة للربوع السنوية لا تعمل بشكل صحيح. ونحن لا نجد حتى اليوم ريوعاً يمكنها أن تضمن الفرد ضد التضخم. وفي الولايات المتحدة أيضاً، فإن سبب إنشاء الـ«فاني ماي ـ فيدرال ناشنال مورتغاج أسوسييشن (الجمعية الوطنية الفدرالية لقروض الإسكان) ـ كان جزئياً أن السوق لا تعطي قروضاً لقاء رهن بمعدلات معقولة إلى العائلات ذات الدخل الضعيف والمتوسط. أما في البلدان النامية، فهذه المشاكل أسوأ بكثير. إن إلغاء المؤسسة الحكومية قد يخلق فراغاً عظيماً. وحتى لو دخل القطاع الخاص الحلبة في آخر الأمر، فستكون قد ترتبت على هذا القرار، في هذه الأثناء، آلام رهيبة.

لقد جرى تخصيص الهاتف في شاطىء العاج، وكما هي الحال في الغالب، قبل وضع تنظيم مناسب وإطار قانوني يؤمن المنافسة. وقد اقنعت الشركة الفرنسية التي اشترت المؤسسة حكومة البلد بأن تعطيها ليس فقط احتكار الشبكة الموجودة بل واحتكار قطاع الهاتف الخلوي الجديد. وقامت هذه الشركة الخاصة بزيادة التعرفات إلى حد جعل طلبة التعليم العالي، مثلاً، غير قادرين على الاتصال بالانترنت، الذي هو أمر ضروري إذا شئنا الحيلولة دون ازدياد عمق الهوة في الوصول إلى العالم الرقمي بين الأغنياء والفقراء.

يؤكد ص ن د أن الأمر الأهم بكثير هو السرعة في التخصيص، وأن مشاكل المنافسة والتنظيم يمكن تسويتها فيما بعد. لكن الخطر هو في أنه، بعد إنشاء المؤسسة الخاصة، يصبح لهذه الشركة الحوافز والوسائل المالية للحفاظ على وضعها الاحتكاري عن طريق خنق كل تنظيم ومنافسة في المهد وإشاعة الفساد في الحياة السياسية. وإذا كان ص ن د قد أبدى

القليل من الاهتمام بمشاكل المنافسة والتنظيم، فذلك لسبب بسيط جداً، وهو أن تخصيص احتكار غير مضبوط إنما يعود بكسب أكبر على الدولة، والصندوق يركز اهتمامه أكثر بكثير على مشاكل الاقتصاد الجمعي، كأهمية العجز العام، منه على المشاكل البنيوية كفاعلية الصناعة وقدرتها على المنافسة. وسواء تبين أن الاحتكارات المخصصة أشد أو أقل فاعلية من الدولة في الانتاج، فإنها على كل حال كانت في الغالب أشد فاعلية منها في استغلال موقعها الاحتكاري. وبالنتيجة كانت المعاناة من نصيب المستهلكين.

وقد تم التخصيص ليس فقط على حساب المستهلكين بل على حساب الموظفين أيضاً. ربما كان التأثير على الاستخدام الحجة الكبرى مع أو ضد التخصيص: كان أنصار التخصيص يقولون إنه عن طريق التخصيص فقط يمكن تسريح الشغيلة غير المنتجين؛ ويردّ أخصام التخصيص بأنه يلغي وظائف دون أن يأبه لكلفة الأمر على المجتمع. وفي الواقع كان يوجد كثير من الحقيقة في كل من الموقفين. فغالباً ما ينقل التخصيص المؤسسات التي تخص الدولة من حالة الخسارة إلى حالة الربح عن طريق خفض كثيف في عدد الموظفين. لكن يفترض في الاقتصاديين أن يفكروا بالفاعلية الإجمالية. فالبطالة تواكبها تكاليف اجتماعية لا تأخذها المؤسسات الخاصة بعين الاعتبار. وبما أن حماية العمل هي في حدها الأدنى فيمكن لأرباب العمل أن يسرحوا الأجراء بقليل من الكلفة أو دون كلفة تماماً ـ ينال هؤلاء في أحسن الحالات تعويضاً زهيداً عن فقدان عملهم. وإذا كان التخصيص قد تعرض لكثير من الانتقاد فذلك لأنه، على عكس ما يمكن أن نسميه توظيفات في «أرض عارية» ـ التوظيفات التي تؤسس شركات جديدة، لا تلك التي تمول شراء مؤسسات قائمة من جانب ممولين من القطاع الخاص ـ غالباً ما يلغي وظائف بدلاً من أن يحدث وظائف جديدة.

إن محنة التسريحات، في البلدان الصناعية، معترف بها وتلطّفها أحياناً

ضمانة تعويضات البطالة. أما في البلدان النامية، فالشغيلة العاطلون عن العمل لا يصبحون على العموم عبئاً مالياً عاماً وذلك لأنه لا يوجد أنظمة ضمان للبطالة إلا نادراً. ومع ذلك، قد يكون هناك كلفة اجتماعية هامة؛ ومن أسوأ أشكال هذه الكلفة أعمال العنف في المدن، وانتشار الإجرام والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. لكن تكاليف البطالة هائلة حتى في غياب هذه الظاهرات. وهناك القلق العام بما فيه عند الأجراء الذين نجحوا في الحفاظ على عملهم؛ والاستياء الكثيف، والأعباء المالية الإضافية لأعضاء العائلة الذين ما زالوا يعملون؛ وانقطاع الأولاد عن ارتياد المدرسة كي يسهموا في سند الأسرة مالياً. هذه النماذج من التكاليف الاجتماعية تمتد إلى ما بعد الصدمة الأولى التي يحدثها فقدان العمل. وهي تبرز بنوع خاص متى بيعت المؤسسة إلى أجانب. إن المؤسسات الوطنية تستطيع على الأقل أن تتكيف مع البيئة الاجتماعية (1). وهي قد تحجم بعض الأحيان عن التسريح إذا عرفت أنه ليس هناك أية وظيفة أخرى. أما المالكون الأجانب فقد يعتبرون أن واجبهم الأول هو خدمة مساهميهم عن طريق رفع قيمة شركتهم في البورصة إلى الحد الأقصى بواسطة خفض التكاليف، وهم أقل تحسساً بالواجب تجاه ما يسمونه «الفائض في عدد المستخدمين».

من المهم أن يعاد النظر في بنية المؤسسات العامة، والتخصيص هو أحياناً وسيلة فعالة للوصول إلى ذلك. لكن صرف أشخاص من وظائف قليلة الانتاجية في المؤسسات التي تخص الدولة ودفعهم إلى البطالة لا يزيد من مداخيل البلد ولا بالتأكيد من رفاه الشغيلة. الخلاصة بسيطة ولن أتوقف عن تردادها: يجب أن يندرج التخصيص في إطار استراتيجية إجمالية ، تلحظ إيجاد وظائف بالتزامن مع إلغاء الوظائف الذي يسببه التخصيص. يجب اتخاذ تدابير اقتصادية كلّية تساعد في إحداث وظائف، ومنها خفض معدلات الفائدة. وسرّ النجاح هو في اختيار اللحظة (وفي احترام المراحل). هذه ليست مجرد مشاكل عملية «تطبيقية» وإنما هي مسائل مبدئية.

إن الظاهرة الأكثر مدعاة للقلق في التخصيص كما جرى تطبيقه غالباً قد

يكون الفساد. يؤكد الخطاب النيوليبرالي أن التخصيص يحد مما يسميه الاقتصاديون «البحث عن ريوع» ـ اعتياد الحاكمين على اللحس من أرباح المؤسسات العامة أو حفظ العقود والوظائف لأصدقائهم. إلا أنه على عكس تلك النتيجة التي كان يفترض في التخصيص أن يأتي بها، فإن التخصيص قد زاد من سوء الحالة إلى حد جعل الكثيرين يطلقون عليه اليوم اسم «البخششة». إذا كانت الحكومة فاسدة فما من شيء يثبت أن التخصيص سيحل المشكلة. من الذي يدير التخصيص؟ الحكومة الفاسدة إياها التي أساءت إدارة المؤسسة. لقد أدرك كبار المسؤولين في الدولة، في عدد كبير من البلدان، أنهم مع التخصيص لم يعودوا ملزمين بالاكتفاء بلحس الأرباح السنوية، وأنهم عند بيع مؤسسة تخص الدولة بثمن أدنى من ثمنها في السوق يمكنهم أن يحصلوا على نسبة مئوية كبيرة من قيمة أصولها بدلاً من أن يتركوا هذه المبالغ لمن سيخلفهم في الحكم؛ وباختصار، يمكنهم أن يسرقوا منذ اليوم قسماً كبيراً مما «سيلحسه» سياسيو الغد. فلا نندهشنّ إذن: إن عملية التخصيص المزيّفة قد استُنبطت لأجل الحصول على الحد الأقصى من المبالغ التي يستطيع الوزراء أن يحصلوا عليها شخصياً، وليس من تلك التي ستذهب إلى كيس الدولة ـ ناهيك عن الفاعلية الإجمالية للاقتصاد. إن روسيا، كما سنرى، تعطي مثالاً ماحقاً لتكاليف «التخصيص بأي ثمن».

لقد أقنع أنصار التخصيص أنفسهم بسذاجة بأنه يمكن عدم الاهتمام بهذه التكاليف، إذ إن الكتب المدرسية تقول بأنه بعد تحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح سيكون المالكون الجدد حريصين على فاعلية الادارة، وبالتالي سيتحسن الوضع على المدى الطويل، حتى ولو كان غير مرضٍ على المدى القصير. فإنهم لم يفهموا أنه بدون البنى القانونية الملائمة والمؤسسات الملائمة لضبط السوق، قد يجد المالكون الجدد أنفسهم محمولين على نهب أصول الشركة بدلاً من أن يجعلوا منها قاعدة للتوسع الصناعي. لهذا السبب لم يكن التخصيص، في روسيا وفي كثير من البلدان

الأخرى، عامل نمو فعال كما كان يمكن أن يكون؛ وقد رافقه في الواقع ركود، كما أنه أسهم بقوة في هدم الثقة بالمؤسسات الديمقراطية وبالسوق.

التحرير

التحرير ـ إلغاء تدخل الدولة في الأسواق المالية وإزالة العوائق من أمام التجارة ـ له أبعاد عديدة. يعترف ص ن د اليوم بأنه دفع به إلى أبعد مما يلزم، وبأن تحرير أسواق الرساميل أسهم في الأزمات المالية العالمية خلال التسعينات، وأنه يمكن أن يشيع البلبلة في بلد صغير صاعد.

التحرير الوحيد الذي يتمتع بمساندة واسعة حقيقية ـ بين نخب البلدان الصناعية المتقدمة على الأقل ـ هو تحرير التجارة. لكننا إذا أمعنّا النظر في كيفية أداء هذا التحرير في العديد من البلدان النامية، أدركنا لماذا يثير غالباً مثل هذه المعارضة: كما بينت تظاهرات سياتل وبراغ وواشنطن.

يُفترض في تحرير التجارة أن ينمي دخل البلد عن طريق حمله على نقل موارده من وجوه استعمال قليلة الانتاجية إلى أخرى أكثر إنتاجية ـ يقول الاقتصاديون: أن يستعمل ميزته التفاضلية. لكن نقل موارده من وجوه استعمال قليلة الانتاجية إلى انعدام الانتاجية لا يغني البلد، وهذا ما جرى في غالب الأحيان مع خطط ص ن د. من اليسير إلغاء وظائف ـ يأتي هذا نتيجة مباشرة لتحرير التجارة ـ حينما تزول صناعات غير فعالة تحت ضغط المنافسة الدولية. كانت إيديولوجيا الصندوق تقول إن وظائف جديدة، أكثر إنتاجية، ستظهر بعد إزالة الوظائف السابقة غير الفعالة التي كانت قد أُحدثت وراء أسوار نظام الحماية. لكن ما يجري هو غير هذا، وهو واضح، ويندر أن نجد اقتصاديين يؤمنون بالانبثاق الذاتي للوظيفة، بعد الأزمة الكبرى على الأقل. إن إنشاء شركات ووظائف جديدة يستلزم رأسمالاً وروح مبادرة. والحال أن هذه الأخيرة لا تتوفر غالباً في البلدان النامية، بسبب النقص في التربية، كما أن الرأسمال لا يتوفر هو أيضاً بسبب

النقص في التسليف المصرفي. وقد زاد ص ن د الأمور سوءاً في العديد من البلدان لأن خططه الخاصة بالتقشف كانت تتضمن في الكثير من الأحيان معدلات للفائدة مرتفعة إلى حد ـ تفوق العشرين بالمئة وأحياناً الخمسين بالمئة وحتى المئة بالمئة ـ كان يجعل إحداث وظائف ومؤسسات أمراً مستحيلاً تماماً حتى في ظل مناخ اقتصادي مؤات كما في الولايات المتحدة مثلاً. كانت فائدة الرأسمال اللازم للنمو مفرطة في الارتفاع، بكل بساطة.

إن البلدان النامية التي أصابت نجاحاً أفضل، أي بلدان آسيا، قد انفتحت على العالم الخارجي ولكن ببطء وتدرّج. لقد اغتنمت فرصة العولمة كي تزيد صادراتها، وقد تسارع نمو هذه الصادرات. إلا أنها لم ترفع حواجزها الجمركية إلا بحذر ونهج مضبوط: بعد أن أحدثت وظائف جديدة. وتصرفت هذه البلدان على نحو يؤمّن وجود رساميل متوفرة لأجل إنشاء مؤسسات جديدة ووظائف جديدة؛ كما أنها قامت حتى بدور صاحب مشروع إذ أطلقت شركات جديدة. إن الصين قد باشرت بالكاد إزالة العوائق من طريق التجارة، أي بعد عشرين سنة على سلوكها طريق السوق ـ وهي مرحلة بلغ فيها تطورها منتهى السرعة. كان على الأميركيين وعلى مواطني البلدان الصناعية المتقدمة الأخرى أن يفهموا هذه الهموم بسهولة. في خلال الحملتين الانتخابيتين الأخيرتين لانتخاب رئيس الولايات المتحدة، استغل المرشح بات بوكانان مخاوف الشغيلة الأميركيين من فقدان عملهم بسبب تحرير التجارة. وقد لاقت أقواله صدى في بلد قريب من الاستخدام الكامل (كان معدل البطالة قد انخفض سنة 1999 إلى ما دون 4%)، حيث يوجد نظام جيد لتعويض البطالة ومجموعة كاملة من المساعدات لأجل التكيف. إن رؤية الشغيلة الأميركيين، حتى إبان توسع التسعينات، على تلك الدرجة من القلق بسبب تحرير التجارة، كان يجب أن تحمل على فهم أفضل للوضع المقلق لشغيلة البلدان النامية الذين هم على شفير البقاء، حيث لا يكسب الواحد منهم في أحيان

كثيرة أكثر من دولارين وربما أقل في اليوم، ولا يتمتع بأي مظلة أمان ـ لا توفير، وبالتأكيد لا تعويض بطالة ـ وفي اقتصاد يعرف على الأقل 20% من العاطلين عن العمل.

إذا كان تحرير التجارة يثير مثل هذه المعارضة فذلك لأنه لم يف بوعده في أغلب الأحيان، وأنه أدى ببساطة إلى ارتفاع نسبة البطالة. لكن نفاق الذين ضغطوا لأجل تحقيقه ـ والطريقة التي مارسوا بها هذا الضغط ـ قد عززا دون شك موقف العداء له. لقد طالب الغرب بحرية التجارة للمنتجات التي يصدرها، ولكنه في الوقت ذاته استمر في حماية قطاعاته التي كان يمكن أن تهددها منافسة البلدان النامية. كانت هذه أحد أُسس معارضة الدورة الجديدة من المفاوضات التجارية التي كان مقرراً البدء بها في سياتل: كانت الدورات السابقة قد عملت لخدمة مصالح البلدان الصناعية المتقدمة ـ وبشكل أدق، المصالح الخاصة في داخلها ـ دون تأمين منافع متزامنة للبلدان الأقل نمواً. وكما نوّه المتظاهرون بحق، فإن الدورات السابقة من المفاوضات التجارية كانت قد خفضت الرسوم الجمركية على السلع الصناعية التي تصدرها البلدان الصناعية المتقدمة، من السيارات إلى الماكنات، الأدوات.

وأبقى المتفاوضون، في الوقت ذاته، على دعم دولهم للمنتجات الزراعية وأبقوا أسواق هذه المنتجات وسوق المنسوجات ـ التي يتمتع فيها كثير من البلدان النامية بميزة تفاضلية ـ مغلقة.

وفي دورة الأورغواي، الأحدث عهداً في هذه المفاوضات التجارية، أُدرج موضوع جديد هو تجارة الخدمات. وهنا أيضاً، كانت الأسواق التي فتحت، في آخر الأمر، هي خصوصاً أسواق الخدمات التي تصدرها البلدان المتقدمة ـ الخدمات المالية وتكنولوجيات الاعلام ـ لكن ليس في الخدمات البحرية والبناء حيث كان يمكن للبلدان النامية أن تنجح في إقامة رقبة جسر. وتباهى الأميركيون بما كسبوه. لكن البلدان النامية لم تحصل على نصيب مماثل من المكاسب. وتبين من حساب أجراه البنك الدولي أن دخل

المنطقة الأكثر فقراً في العالم، أي أفريقيا السوداء، قد تدنى بنسبة 2% من جراء ذاك الاتفاق التجاري.
وهناك أمثلة أخرى على الظلم يتحدث الناس عنها أكثر فأكثر في العالم النامي، إلا أنها نادراً ما ظهرت بشكل مطبوع في العالم المتقدم. إن بلداً مثل بوليفيا، لم يخفض فقط رسومه الجمركية إلى ما دون ما هي في الولايات المتحدة حتى، بل إنه تعاون مع هذه الأخيرة في إزالة زراعة الكوكا، أساس الكوكايين، رغم أن هذه الزراعة كانت تعود على فلاحيه، الفقراء، بدخل أعلى من دخل أية زراعة بديلة. ومع ذلك، فقد ردت الولايات المتحدة بالإبقاء على أسواقها مغلقة في وجه المنتجات الغذائية التي حلت محل الكوكا، كالسكر، الذي كان يمكن أن ينتجه المزارعون البوليفيون لو فتحت لهم واشنطن أسواقها.
إن البلدان النامية ناقمة بنوع خاص على هذه السياسة، «سياسة الوزنين والمكيالين»، إذ إن هناك ماضياً طويلاً من النفاق والمظالم. ففي القرن التاسع عشر فرضت الدول الغربية ـ التي كان كثير منها قد تطور بفضل نظام الحماية الذي أقامته ـ معاهدات تجارية غير متكافئة. لعل أكثر تلك المعاهدات شناعة كانت معاهدة حرب الأفيون التي اتفقت بموجبها بريطانيا وفرنسا على مهاجمة الصين التي كانت في حالة ضعف، ثم اتفقت الدولتان مع روسيا والولايات المتحدة، على إجبارها بموجب معاهدة تيانجين، سنة 1858، ليس فقط على إعطاء تلك الدول امتيازات إقليمية وتجارية تضمن أن تصدر الصين بأسعار رخيصة المنتجات التي يريدها الغرب، بل وعلى أن تفتح أسواقها أمام الأفيون حتى يصبح ملايين الناس في الصين مدمنين على المخدرات (يمكن هنا أن نقول إنه مفهوم شيطاني «للميزان التجاري»). إن الأسواق الناشئة لا تُفتح اليوم بالتهديد وبقوة السلاح بل بالقدرة الاقتصادية، والتهديد بالعقوبات أو بحبس مساعدة ضرورية في حال وجود أزمة. وإذا كانت منظمة التجارة العالمية (م ت ع) هي الحلبة التي تناقش فيها الاتفاقيات التجارية الدولية، فإن المفاوضين التجاريين الأميركيين وص ن د يطلبون أحياناً كثيرة أن تمضي البلدان النامية إلى أبعد، وأن تسرّع وتيرة

تحرير التجارة. ويجعل الصندوق من هذا التسريع شرطاً لتقديم مساعدته، وتشعر البلدان النامية المعانية من أزمة بأنه لا خيار لها سوى الانصياع.

وربما تكون الأمور أسوأ عندما تتصرف الولايات المتحدة منفردة، لا تحت غطاء ص ن د. إن مفوض التجارة الأميركية، أو وزارة التجارة الأميركية، غالباً ما تطلق اتهامات ضد بلد أجنبي، مدفوعة بمصالح خاصة أميركية. فتفتح حكومة الولايات المتحدة تحقيقاً ـ لا يشترك فيه غيرها ـ ثم تتخذ قراراً، وبعد ذلك تطبق عقوبات على البلد المخالف. وبكلمة، تجعل الولايات المتحدة من نفسها نائباً عاماً، وقاضياً، وهيئة محلفين، معاً. تعتبر هذه إجراءات قضائية، ولكن أدواتها مزورة: قواعدها وقضاتها يوجهونها نحو حكم بالتجريم. متى كانت هذه الترسانة تستهدف دولاً صناعية أخرى ـ أوروبا أو اليابان ـ فإن هذه تملك وسائل للدفاع عن نفسها. ومتى كانت تستهدف بلداناً نامية، حتى كبيرة كالهند أو الصين، تكون اللعبة غير متكافئة. إن النقمة التي تولدها هذه الأساليب هي أكبر بكثير من كل ما قد تعود به على الولايات المتحدة. كما أن الاجراءات بالذات لا تعزز الثقة بعدالة النظام التجاري العالمي.

إن الخطاب الذي تستعمله الولايات المتحدة لدعم موقفها يعزز صورتها كقوة عظمى مستعدة للضغط بكل ثقلها في أي مكان من أجل مصالحها. يوم كان ميكي كانتور وزيراً للتجارة في إدارة كلينتون، أراد أن يدفع الصين إلى التعجيل في فتح أسواقها. وكانت مفاوضات دورة الأورغواي، سنة 1994، التي لعب فيها دوراً بارزاً، قد أنشأت منظمة التجارة العالمية وحددت القواعد الأساسية لأعضائها. كانت الاتفاقية قد لحظت بكثير من الحصافة مرحلة للتصحيح أطول فيما خص البلدان النامية. وفي نظر البنك الدولي ـ كما في نظر كل اقتصادي ـ كانت الصين، حيث يساوي دخل الفرد فيها 450 دولاراً بالسنة، تُعتبر بالتأكيد بلداً نامياً، وحتى بلداً نامياً ضعيف الدخل. لكن كانتور مفاوض عنيد، فصرح بقوة بأن الصين بلد متطور وبالتالي عليه أن يقوم بانتقال سريع.

لم يكن كانتور مفتقراً إلى وسائل الضغط لأن الصين كانت بحاجة إلى موافقة الولايات المتحدة كي تدخل إلى منظمة التجارة العالمية. إن الاتفاقية التي عقدتها البلدان والتي آلت أخيراً إلى قبول الصين في م ت ع في تشرين الثاني/نو؟مبر سنة 2001 تبين بوضوح وجهين متناقضين للموقف الأميركي. فبينما كانت الولايات المتحدة تعمل على إطالة أمد المفاوضات، زاعمة، خلافاً لكل منطق، أن الصين بلد متطور، كانت هذه الأخيرة قد باشرت عملية التصحيح. في الواقع، كانت الولايات المتحدة، بموقفها هذا، تعطي الصين عن غير قصد الوقت الإضافي الذي كانت تسعى إليه. لكن الاتفاقية بحد ذاتها، تبين بوضوح العمل بسياسة «الوزنين والمكيالين»، أي التفاوت العلني. ومن المفارقات أن الولايات المتحدة، بينما كانت تطلب من الصين أن تسرع في التصحيح كما لو كانت بلداً متطوراً ـ استجابت هذه لطلبها لأنها كانت قد أحسنت استغلال طول مرحلة المفاوضات ـ طلبت هي أيضاً في الواقع أن تُعتبر بلداً نامياً: كي تخفض رسومها الجمركية على المستوردات من المنسوجات، إذ إن السنوات العشر التي لحظتها مفاوضات 1994 لم تكفها، فأضافت إليها أربع سنوات أخرى.

إن ما يثير الاضطراب هو رؤية كيف يمكن للمصالح الخاصة أن تقوّض صدقية الولايات المتحدة والمصلحة الوطنية معاً. لقد شهدنا مثالاً ساطعاً بنوع خاص على هذا الأمر سنة 1999، يوم قام رئيس الوزراء الصيني زو رونجبي بزيارة الولايات المتحدة لأجل ختام المفاوضات حول قبول الصين في م ت ع. كان هذا القبول مسألة أساسية ليس بالنسبة الى المنظومة التجارية العالمية وحسب ـ كيف يمكن أن يُستبعد عنها أحد أعظم البلدان التجارية العالمية ـ بل بالنسبة إلى إصلاحات السوق في الصين نفسها أيضاً. بالرغم من معارضة وزارة التجارة ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة، طلبت وزارة الخزانة وضع بند يلحظ التعجيل في تحرير الأسواق المالية الصينية. فذُعرت هذه الأخيرة بحق: كان هذا التحرير هو الذي تسبب

بأزمات مالية مدمرة للبلدان الآسيوية المجاورة، استطاعت هي أن تتحاشاها بفضل سياستها الحكيمة.

ما كان لهذه المطالبة الأميركية بتحرير الأسواق المالية الصينية أن تأتي بأي نفع للاستقرار الاقتصادي العالمي. ولم يكن لها من هدف سوى خدمة المصالح الضيقة للأوساط المالية في الولايات المتحدة، التي تمثلها بقوة وزارة الخزانة. فإن وول ستريت كانت تعتبر بحق أن الصين تمثل سوقاً عظيمة لخدماتها المالية وأن من المهم الدخول إليها وإقامة رقبة جسر فيها قبل الآخرين. يا له من قصر نظر! كان جلياً أن الصين ستنفتح. والاستعجال في اتخاذ القرارات قبل سنة أو سنتين ليس من شأنه أن يفيد كثيراً بالتأكيد ـ سوى أن وول ستريت كانت تخشى أن تفقد ميزتها التنافسية. إذ إن مؤسسات مالية أخرى، في أوروبا وغيرها، كانت بصدد تعويض التقدم الذي كان يتمتع به على المدى القصير منافسوها الأميركيون. على أن الثمن المحتمل كان باهظاً. فغداة الأزمة المالية الآسيوية كان يستحيل على الصين أن تنصاع لمطالب وزارة الخزانة الأميركية. فالحفاظ على الاستقرار كان أساسياً في نظرها؛ وما كان في وسعها أن تخاطر وتتخذ تدابير أثبتت في أماكن أخرى أنها تزعزع الاستقرار. واضطر زو رونجيي أن يعود إلى بلده دون أن يوقّع أي اتفاق. معلوم أنه كان ثمة صراع قديم بين أنصار الاصلاح وأخصامه. كان هؤلاء الأخصام يقولون أن الغرب لا يسعى إلا إلى إضعاف الصين وأنه لن يوقع أبداً على اتفاقية عادلة. وكان من شأن نجاح المفاوضات أن يسهم، في آن واحد، في تقوية موقف الاصلاحيين داخل الحكومة الصينية وأن يعزز حركة الاصلاح غير أن وجهة سير الأحداث جعلت زو رونجي وحركة الإصلاح. التي كان يساندها يفقدان كثيراً من صدقيتهما. ولحسن الطالع كان الضرر مؤقتاً. لكن وزارة الخزانة كانت قد بينت كل ما هي مستعدة لتعريضه للخطر من أجل نجاح برنامجها الخاص.

وبالرغم من فرض جدول عمل غير عادل في المفاوضات التجارية، كان هناك طائفة كبيرة من النظريات والأدلة تثبت أن تحرير التجارة مفيد إذا ما طُبق بشكل صحيح. أما تحرير الأسواق المالية فمسألة أكثر تعقيداً بما لا يقاس. لا مراء في أن هناك كثيراً من البلدان تحوز تنظيمات مالية لا فائدة منها سوى تجميد حركة الرساميل؛ هذه التنظيمات يجب التخلص منها. لكن جميع البلدان تنظم أسواقها المالية؛ والمبالغة في الجهد المبذول لإزالة هذا التنظيم أدى إلى مشاكل جسيمة في هذه الأسواق، حتى في البلدان المتطورة في العالم كله. نكتفي هنا بإيراد مثال واحد، وهو أن فضيحة انهيار صناديق التوفير في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أنها كانت أحد العوامل الرئيسية التي سببت أزمة الركود سنة 1991، وإلى أنها كلفت المكلف الأميركي أكثر من مئتي مليار دولار، قد كانت الأقل كلفة بين عمليات الانقاذ التي استلزمها إلغاء التنظيم (حسب النسبة المئوية للمنتوج المحلي الإجمالي)، وكان الركود في الولايات المتحدة هو الأقل حدة بالمقارنة مع ما جرى في اقتصادات أخرى أصابتها أزمات مماثلة.

وبينما كانت البلدان الصناعية المتقدمة وذات المؤسسات المحنكة تتعلم في الألم دروس عدم التنظيم المالي، كان ص ن د يحمل إنجيل ريغان-تاتشر هذا إلى البلدان النامية، غير المجهزة بتاتاً للاضطلاع بمهمة أثبتت أنها عسيرة وعرضة للخطر في أفضل الأوضاع. يضاف إلى هذا أنه إذا كانت البلدان الصناعية المتقدمة لم تحاول أن تحرر أسواق الرساميل إلا في مرحلة متأخرة من تطورها ـ انتظرت البلدان الأوروبية الستينات حتى ألفت أجهزة مراقبتها ـ فقد كان يُطلب من البلدان الفقيرة أن تفعل ذلك بصورة أسرع. إن عواقب الأزمات المصرفية التي نجمت عن إلغاء تنظيم أسواق الرساميل ـ ركود اقتصادات ـ كانت مؤلمة للبلدان المتطورة، غير أنها كانت أشد خطراً على البلدان النامية. فهذه البلدان الفقيرة لا تحوز أية وسيلة أمان للتخفيف من أثر الركود. وفوق ذلك، فإنه نظراً إلى ضعف المنافسة في

الأسواق المالية، لم يأتِ التحرير حتى بالنفع الموعود: انخفاض معدلات الفائدة؛ بل على العكس، عاين المزارعون أحياناً أن عليهم أن يدفعوا فوائد أعلى بعد الآن، وأنه سيكون من الأصعب عليهم أن يشتروا البذور والأسمدة الضرورية للحفاظ على مستوى... بقائهم لا أكثر.

مهما كان تحرير التجارة سيّئ التحقيق وسابقاً لأوانه ووبيلاً بالنسبة إلى البلدان النامية، فإن تحرير أسواق الرساميل كان أشد سوءاً منه، وذلك من عدة وجوه. فإن تحرير الأسواق المالية يقتضي إلغاء التنظيمات الموضوعة لمراقبة حركة الرساميل المضاربة الداخلة والخارجة ـ القروض والعقود القصيرة الأجل التي ليست على العموم سوى رهانات على تطور معدلات أسعار الصرف؛ فلا يمكن لهذه الأموال أن تُستعمل في إنشاء مصانع أو إيجاد وظائف ـ ذلك أن المؤسسات لا تقوم بتوظيفات طويلة الأجل بواسطة مال يمكن أن يُسحب منها بين لحظة وأخرى؛ ومن جهة أخرى، فإن المخاطر بحد ذاتها، التي تسببها تحركات الرساميل المضاربة، تقلل بالقدر ذاته من الإقبال على التوظيف في بلد نام. ثم إن تأثيرها السلبي على النمو يذهب إلى أبعد من ذلك. ولأجل مواجهة المخاطر الناجمة عن تحركات الرساميل القابلة للتبخر هذه، تُنصَح البلدان دائماً بأن تُفرد دائماً في احتياطياتها مبلغاً مساوياً لقيمة القروض القصيرة الأجل المحررة بعملات أجنبية. لكي نفهم جيداً ما معنى هذا، نفترض أن شركة في بلد نامٍ اقترضت لأجل قصير مئة مليون دولار من مصرف أميركي بفائدة 18%. فالسياسة الحكيمة تقضي بأن يضيف البلد مئة مليون دولار إلى احتياطياته. الاحتياطيات تُحفظ عموماً بشكل سندات على الخزانة الأميركية تعود اليوم بفائدة تساوي 4% تقريباً. فما الذي يفعله هذا البلد في الواقع؟ إنه يقترض من الولايات المتحدة بفائدة تساوي 18% وفي الوقت ذاته يُقرض الولايات المتحدة بفائدة تساوي 4%. وليس لهذا البلد بالإجمال موارد أخرى يمكن توظيفها. فالمصارف الأميركية تجني ربحاً وفيراً والولايات المتحدة تكسب بالإجمال 14 مليون دولار من الفوائد بالسنة. ولكن من الصعب أن نرى

كيف يمكن أن يسمح هذا لذلك البلد الفقير بأن يتطور بمزيد من السرعة. من هذه الزاوية نرى بوضوح أن المشروع لا معنى له. وهناك مشكلة أخرى: المحفزات تطرق الباب غير الصالح؛ فإنه مع تحرير أسواق الرساميل تكون الشركات الخاصة هي التي تقرر ما إذا كانت ستقترض لأجل قصير من المصارف الأميركية، ويكون على الدولة أن تتكيف مع قراراتها فتضيف إلى احتياطياتها ما يعادل قيمة هذه القروض إذا شاءت الاحتفاظ بموقف حذر.

كان ص ن د يدعو إلى تحرير أسواق الرساميل على أساس تعليل تبسيطي: الأسواق الحرة أشد فاعلية. والمزيد من الفاعلية يتيح الفرصة لنمو أسرع. إنه بذلك كان يجهل حججاً كتلك التي عرفتها لتوّي ويطرح مزاعم أخرى خداعة ـ يقول مثلاً إنه بدون التحرير لن تتمكن البلدان من اجتذاب الرساميل الأجنبية، وخصوصاً التوظيفات المباشرة. إن إقتصاديي ص ن د لا يبنون خبرتهم على النظرية بل على تجربتهم العالمية وإتقانهم لقراءة الأرقام. لكن المدهش هو أن الأرقام بالذات كانت لا تؤكد صحة استنتاجاتهم. إن الصين التي حصلت على أضخم حجم للتوظيفات الأجنبية لم تعمل بأية واحدة من التوصيات الغربية (باستثناء الاستقرار الكلّي) ـ وكانت قد أرجأت بحذر تحرير أسواق الرساميل التام والكامل. وقد بينت دراسات إحصائية عامة، مستندة إلى تعريفات الصندوق نفسه للتحرير، أن هذا التحرير لا يستتبع تسريعاً للنمو ولا ارتفاعاً للتوظيفات.

لقد برهنت الصين أن تحرير الأسواق المالية ليس ضرورياً لاجتذاب الأموال، لكن مفتاح المسألة كان في مكان آخر: مع معدلات توفيرها المرتفعة (30 إلى 40% من المنتوج المحلي الإجمالي، مقابل 18% في الولايات المتحدة و17 إلى 30% في أوروبا)، لم تكن المنطقة بحاجة مطلقاً إلى رساميل إضافية. إن التوظيف الصحيح لفائض توفيرها هي كان قد بات تحدياً مخيفاً لها.

ثم عرض أنصار التحرير حجة أخرى، تدعو للسخرية بنوع خاص في ضوء الأزمة المالية العالمية التي نشبت سنة 1997، قائلين: إن التحرير سيعزز الاستقرار عن طريق تنويع مصادر التمويل ـ في حال حصول ركود، يمكن للبلدان أن تستعين بالأجانب لأجل إكمال تسليف داخلي غير كاف. إن اقتصاديي ص ن د لم يدعوا قط أنهم منظرون كبار، لكن بما أنهم منغمسون في النشاط العملي، فيفترض فيهم أن يعرفوا كيف يسير العالم. لقد لاحظوا بالتأكيد أن أصحاب المصارف يفضلون أن يقرضوا من ليس بحاجة إلى المال. وهم قد عاينوا بالتأكيد ما يجري حين تواجه البلدان صعوبات: يسحب المقرضون الأجانب أموالهم، وهذا يزيد طين الركود بلة. سنبحث عن كثب فيما بعد لماذا يزيد التحرير من عدم الاستقرار، خصوصاً متى شُرع به قبل الأوان، قبل إنشاء مؤسسات مالية متينة. غير أن الواضح أن عدم الاستقرار يسيء إلى النمو، وأن الفقراء يتحملون القسط الأكبر من تكاليفه.

دور التوظيف الأجنبي

إذا لم يكن التوظيف الأجنبي إحدى الركائز الثلاث لتوافق واشنطن، فإنه عنصر أساسي في العولمة الجديدة. يقول توافق واشنطن إن النمو وليد التحرير، «تحرير الأسواق». فالتخصيص والتحرير والاستقرار الكلّي يُفترض بها أن تنشر جواً يجذب التوظيفات بما فيها الآتية من الخارج. هذه التوظيفات تولد النمو. والمشاريع الأجنبية تجلب معها خبرة تقنية وتفتح أسواقاً خارجية، وتخلق بذلك إمكانات جديدة للاستخدام. كما أنها تستطيع الوصول إلى مصادر للتمويل، وهذا مفيد بنوع خاص في البلدان النامية حيث المؤسسات المالية المحلية ضعيفة. لقد لعب التوظيف الأجنبي المباشر دوراً هاماً في حالات كثيرة ـ لا في كل الحالات ـ من التطور الناجح، كما في سنغافورة مثلاً، أو ماليزيا، وحتى الصين.

صحيح أن له مساوىء حقيقية. فحينما تأتي المؤسسات الأجنبية، تقضي أحياناً كثيرة على منافسين محليين: تخنق طموحات صغار أصحاب المشاريع الذين كانوا يأملون بتطوير قطاع نشاط وطني. الأمثلة على ذلك كثيرة، ففي جميع أنحاء العالم، لم يستطع منتجو المرطبات البقاء بعد دخول الكوكا كولا والبيبسي كولا إلى السوق الداخلية؛ ورأى منتجون للبوظة أنهم لا يستطيعون مزاحمة منتجات أونيلي؟ر (Unilever) .

لكي نفهم المشكلة يجب أن نتذكر الجدل الذي أثارته في الولايات المتحدة شبكات المراكز التجارية الكبيرة والمتوسطة. فعندما يصل وال-مارت إلى مدينة صغيرة تتصاعد غالباً احتجاجات شديدة من جانب أصحاب المتاجر المحليين الذين يخشون (بحق) أن يزاحوا من الساحة. فهم يخشون أن لا يستطيعوا مزاحمة وال-مارت وقدرتها الشرائية الهائلة. ويخاف سكان هذه المدن الصغيرة من نتائج إغلاق كل المتاجر على الحياة المحلية. إن هذه المخاوف هي أقوى ألف مرة في البلدان النامية. ومع أنها مخاوف مشروعة، يجب الاحتفاظ بوجهة نظر إجمالية: إذا كان وال-مارت يصيب مثل هذا الإقبال فذلك لأنه يموّن المستهلكين بأسعار أرخص. وإن تقديم سلع وخدمات بمزيد من الفاعلية إلى فقراء البلدان النامية هو أمر يزيد من أهميته كون الكثيرين يعيشون بالحد الأدنى للعيش تقريباً. لكن المعارضين يبدون عدة ملاحظات، ومن هذه أنه في غياب تشريع قوي (أو مطبق فعلاً) لفرض المنافسة، فإن الشركة الدولية، بعد أن تقضي على مزاحميها المحليين، تعود فتستعمل قدرتها الاحتكارية لكي تزيد الأسعار، وهكذا يكون انخفاض الأسعار لم يدم طويلاً.

المسألة هي جزئياً مسألة إيقاع. فالمؤسسات المحلية تؤكد أنه إذا أُعطي لها الوقت الكافي فبوسعها أن تتكيف، وأن ترد على المنافسة، وأن تنتج بفاعلية، وأن المهم بالتالي هو حمايتها لأجل تعزيز الأسرة المحلية، على الصعيد الاقتصادي كما على الصعيد الاجتماعي. على أن المشلكة هي أنه

في حقل الحماية من المنافسة الأجنبية تُتخذ في البداية تدابير مؤقتة ثم تصبح في أحيان كثيرة تدابير دائمة.

إن كثيراً من الشركات المتعددة الجنسيات قد فعلت أقل مما كان باستطاعتها أن تفعل من أجل تحسين شروط العمل في البلدان النامية. فهي قد ذهبت إلى تلك البلدان لكي تحظى بفرص للربح السريع قدر ما تستطيع. وهي لم تعد إلا شيئاً فشيئاً إلى الدروس التي تعلّمتها في بلدانها: إن ظروف عمل أفضل يمكنها أن تزيد من انتاجية الشغيلة وأن تقلل من التكاليف ـ أو أن لا تزيدها كثيراً.

القطاع المصرفي هو ميدان آخر تقضي فيه الشركات الأجنبية على الفاعلين المحليين. إن المودعين يكونون في أمان أكبر متى كانت أموالهم في مصرف أميركي كبير لا في مصرف محلي صغير (إلا إذا كانت الدولة تضمن الودائع). لقد ضغطت حكومة الولايات المتحدة كي تنفتح الأسواق المالية في البلدان النامية. إن منافع مثل هذا الانفتاح واضحة: منافسة أشد لأجل إدراج خدمات أفضل؛ ويمكن أن تعزز قدرة المصارف الأجنبية الاستقرار المالي. بيد أن الخطر الذي تشكله المصارف الأجنبية على القطاع المصرفي المحلي هو خطر فعلي جداً. وهذه المشكلة، في الواقع، كانت موضوع نقاش واسع في الولايات المتحدة. وقد حُظر على المصارف أن تتوسع فتشمل كل أنحاء البلاد (إلى أن أقدمت إدارة كلينتون، تحت ضغط وول ستريت، على اتخاذ موقف معاكس لموقف الحزب الديمقراطي التقليدي)، لأنه كان يُخشى أن تقوم كبريات المراكز المالية، كالتي في نيويورك مثلاً، بامتصاص كل الأموال وتحرم المناطق النائية من المال الذي تحتاج إليه. إن الأرجنتين شاهد على الخطر المتمثل بالمصارف الأجنبية. فقبل انهيار سنة 2001 كان القطاع المصرفي في هذا البلد قد بات تحت سيطرة مصارف يملكها أجانب؛ والحال أنه إذا كانت المصارف الأجنبية تمول الشركات المتعددة الجنسيات وحتى المؤسسات الكبيرة في البلد بلا صعوبة، فإنها كانت من جهة أخرى لا تلبي طلبات المؤسسات الوطنية

المتوسطة والصغيرة. إن براعة المصارف الدولية تتناول القروض الممنوحة لزبائنها التقليديين ـ وأسس إعلامهم أيضاً. ولعلها في آخر الأمر ستتمدد إلى جيوب أخرى للسوق، أو سنشهد ظهور مؤسسات مالية جديدة لسدّ الثغرات. إن انعدام النمو ـ الذي أسهم فيه غياب التمويلات ـ قد قام بدور أساسي في انهيار البلد. لقد تم إدراك المشكلة في الأرجنتين بشكل واسع. لكن قروض الدولة لم تستطع التعويض عن إخفاق السوق.

إن تجربة الأرجنتين تؤكد بعض العبر الأساسية. إن ص ن د والبنك الدولي لم يتوقفا عن التنويه بأهمية الاستقرار المصرفي. فمن اليسير أن توجد مصارف سليمة، مصارف لا تخسر مالاً من جراء ديون هالكة: يكفي أن يُفرض عليها أن توظف في سندات على خزانة الولايات المتحدة. على أن المشكلة لا تنحصر في وجود مصارف سليمة، وإنما هي أيضاً في وجود مصارف سليمة تمول التنمية، وقد أثبتت الأرجنتين أنه إذا لم يتم التوصل إلى ذلك، فيمكن أن يكون هذا كافياً لخلق عدم الاستقرار الاقتصادي الكلّي. وهي قد رأت عجز موازناتها يزداد بسبب النمو الضعيف، وعندما فرض ص ن د تخفيضاته في النفقات وزياداته في الضرائب، انفلتت الحلقة المفرغة، حلقة الانهيار الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي.

ونجد في بوليفيا مثالاً آخر على إسهام المصارف الأجنبية في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلّي. ففي سنة 2001، قرر أحد المصارف، الذي كان له وزن ثقيل في اقتصاد بوليفيا، بصورة فجائية، أن يقلل من قروضه، نظراً إلى ازدياد المخاطر على المستوى العالمي. وأسهم هذا التغير الفجائي في عرض التسليف في دفع الاقتصاد إلى الركود بشكل أعمق مما كان هبوط المواد الأولية وتباطؤ الاقتصاد العالمي قد أخذا يفعلان. ثم إن دخول المصارف الأجنبية يسبب هموماً أخرى. إن المصارف الوطنية أشد إحساساً بما يسمى «إرشاد الشبّاك» ـ أشكال للتأثير المرهف من جانب المصرف المركزي كي تزيد المصارف، مثلاً، قروضها متى كان الاقتصاد بحاجة إلى تنشيط وكي تقلل من هذه القروض متى ظهرت علامات

سخونة مفرطة. كما أن من الأيسر بكثير حمل المصارف الوطنية على سدّ ثغرات هامة في نسيج التسليف، متى كانت بعض الفئات (الأقليات، المناطق المحرومة...) لا تنال ما يكفي من القروض. وفي الولايات المتحدة، التي تحوز أحد أسواق التسليف الأكثر نمواً، اعتُبرت هذه الثغرات خطيرة إلى حدّ اقتضى إقرار قانون الـ«كومونتي ريانفستمانت آكت» سي آر إي (قانون التوظيفات المحلية) سنة 1997، الذي يلزم المصارف بأن تقرض الأوساط الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي لا تنال ما يكفي من القروض. كان هذا القانون وسيلة هامة للوصول إلى أهداف اجتماعية أساسية، رغم أنه كان موضوع جدال.

على أن المالية ليست الميدان الوحيد الذي لم يكن فيه التوظيف الأجنبي المباشر بركة لا تشوبها شائبة. ففي بعض الحالات أقنع الموظِّفون الجدد الحكومات (بإضافة رشوة بعض الأحيان) بأن تمنحهم امتيازات خاصة كالحماية الجمركية مثلاً. وقد شهدنا في أحيان كثيرة الحكومات الأميركية والفرنسية وغيرهما من حكومات البلدان الصناعية المتقدمة تتدخل بكل ما لها من وزن، فاستنتج المعنيون في البلدان النامية أن من المبرَّر تماماً أن تتدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص وربما أن تقبض مالاً أيضاً. وكان دور الدولة أحياناً يبدو وديعاً ولكن ليس بالضرورة منزهاً من كل رشوة. عندما كان وزير التجارة الأميركية رون براون يسافر إلى الخارج كان يصحب دائماً رجال أعمال أميركيين يسعون إلى إقامة اتصالات طمعاً بالنجاح في اختراق الأسواق الناشئة. ويمكن أن نقدّر أن السخاء في مساهمات تمويل الحملات الانتخابية يعزز فرص الحصول على مقعد في الطائرة.

ويُستنجَد أحياناً بدولة ما لإيجاد ثقل موازٍ لدولة أخرى. ففي شاطىء العاج مثلاً، عندما ساندت باريس جهود فرانس تيليكوم لأجل استبعاد كل مزاحمة من جانب شركة مستقلة أميركية للهاتف الخلوي، وقفت واشنطن إلى جانب هذه الأخيرة. لكن الدول تتجاوز حدود المعقول في كثير من الحالات. ففي الأرجنتين ضغطت الحكومة الفرنسية لأجل إعادة صياغة عقد

امتياز لشركة مياه أغواس أرخنتيناس (Suez Lyonnaise0 لأن الشركة الأم الفرنسية التي كانت قد وقعته (سويز ليونيز) وجدت أن بنوده، لدى الاستعمال، أقل ربحيةً مما كانت تتوقع.
ولعل هناك ما هو أكثر مدعاة للقلق: دور الدول، ومن بينها الدولة الأميركية، في إرغام الأمم النامية على احترام اتفاقيات ظالمة جداً لها كانت في الغالب قد وقعتها حكومات فاسدة. في أثناء الاجتماع الذي جرى سنة 1994 بين رؤساء دول ورؤساء حكومات الآبيك (التعاون الاقتصادي الآسيوي ـ الباسيفيكي) في جاكرتا، شجع الرئيس كلينتون الشركات الأميركية على المجيء إلى أندونيسيا، واستجابت شركات كثيرة، وفي الغالب بشروط مؤاتية للغاية (مما يحمل على الظن بأن الرشوة «زيّتت» التروس ـ على حساب المواطنين الأندونيسيين). وحثّ ص ن د كذلك الشركات الخاصة في قطاع الطاقة على تحقيق مشاريع في هذا البلد وفي بلدان أخرى كباكستان. كانت العقود تتضمن بنوداً (تدعى «خذ أو إدفع») تنص على أن الدولة تتعهد بشراء مقادير ضخمة من الكهرباء بأسعار مرتفعة جداً. فالأرباح للقطاع الخاص والمخاطر للدولة. كان هذا بحد ذاته أمراً يرثى له. ولكن بعد الاطاحة بالحكومات الفاسدة ـ محمد سوهارتو في أندونيسيا، ونواز شريف في باكستان سنة 1999 ـ ضغطت الإدارة الأميركية على السلطات الجديدة لكي تنفذ العقود بدلاً من أن تنقضها أو على الأقل تطلب إعادة النظر فيها. هناك في الواقع تاريخ طويل لاتفاقات «غير متكافئة» فرضت الدول الغربية احترامها عن طريق استعمال قوتها (2).

إن لائحة الشكاوى المشروعة من التوظيف الأجنبي المباشر لا تتوقف عند هذا الحد. فقد يحصل أحياناً كثيرة أن لا يزدهر هذا التوظيف إلا بفضل امتيازات خاصة انتُزعت من الدولة. إن علم الاقتصاد العادي يركز اهتمامه على الانحرافات في التحريض التي تنتج عن تلك الامتيازات، ولكن للمشكلة وجهاً آخر أكثر خبثاً أيضاً. إن هذه في الغالب ناجمة عن الفساد: عن رشوة مسؤولين في الدولة. إن التوظيف الأجنبي المباشر لا

يدخل إلا من خلال غنغرينة العمليات الديمقراطية. هذا ينطبق بنوع خاص على التوظيفات في النشاطات المنجمية، والنفط، وسائر الموارد الطبيعية، حيث للأجانب دوافع قوية للحصول على امتيازات بثمن رخيص.

ثم إن لهذه التوظيفات مفاعيل سلبية أخرى ـ وهي في أحيان كثيرة لا تنشط النمو. إن الدخل الآتي من الامتيازات المنجمية يستحيل تقديره بعض الأحيان، لكن الإنماء هو تحويل للمجتمع. إن توظيفاً في منجم يقع في منطقة نائية من البلد لا يسهم إلا قليلاً في هذا التحويل، باستثناء الوسائل المالية التي يأتي بها. قد يكون بإمكانه أن يخلق اقتصاداً ثنائياً ـ اقتصاداً توجد فيه جيوب من الثراء ـ لكن الاقتصاد الثنائي ليس اقتصاداً متطوراً. وفي الواقع، إن تدفق المال الذي تأتي به الموارد الطبيعية يمكن أن يشكل عقبة في وجه التطور، عملاً بالآلية التي سُميت «المرض الهولندي»: إن تدفق الرساميل الكثيف يسبب ارتفاعاً في قيمة النقد يجعل المستوردات أرخص والصادرات أغلى. تعود هذه التسمية إلى تجربة هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال. فقد أدت مبيعات الغاز إلى زيادة قيمة عملتها، الأمر الذي ألحق ضرراً بسائر الصناعات التصديرية. كانت هذه المشكلة جدية بالنسبة إلى هذا البلد، لكنها لم تكن مستعصية على الحل. إلا أنها قد تكون مشكلة عويصة بنوع خاص بالنسبة إلى بلد نام.

وهناك ما هو أدهى: وجود الموارد يمكن أن يغير المحفزات تغييراً كاملاً. فكما رأينا في الفصل الثاني، فإن الجهود، في كثير من البلدان التي تحوز على الكثير من هذه الموارد، لا تستهدف خلق ثروات، بل تتوجه نحو الحصول على مداخيل (يسميها الاقتصاديون «ريوعاً») مرتبطة بالموارد الطبيعية.

إن المؤسسات المالية الدولية تجاهلت، بوجه عام، المشاكل التي عرضتها لتوي. وكانت وصفة ص ن د فيما خص خلق وظائف ـ في حال اهتمامه بهذه المسألة ـ بسيطة جداً: إزالة تدخل الدولة (تنظيماتها المرهقة)،

وخفض الضرائب، والحد من التضخم قدر الامكان. ودعوة أصحاب المشاريع الأجانب للقدوم. كانت سياسته هذه، بمعنى آخر، تنم عن العقلية الاستعمارية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق. فقد كان يرى من البديهي أن على البلدان النامية أن تعتمد على الأجانب فيما يخص روح المبادرة. ولم يكن في نظره سوى أهمية ضئيلة للنجاحات البارزة التي أحرزتها كوريا الجنوبية واليابان. وكان هناك قليل من الأهمية أيضاً لحالات عديدة أخرى كسنغافورة والصين وماليزيا... حيث أُحبِطت تجاوزاته، وحيث لم يكن إسهامه الجوهري لا الرساميل (التي لم يكن هناك من حاجة إليها لأن مستويات التوفير كانت عالية جداً) ولا حتى روح المبادرة، وإنما كان الدخول إلى الأسواق وإدخال تكنولوجيات جديدة.

المراحل والسرعة

لعل أخطاء الروزنامة والوتيرة، وعدم التحسس بالوضع الاجتماعي، هي التي كانت الأكثر لفتاً للانتباه بين جميع الأخطاء الكبيرة التي اقترفها ص ن د: فرض التحرير قبل إقامة مظلات الأمان، وقبل إقامة إطار نظامي مناسب، وقبل تزويد البلد بوسائل مواجهة العواقب الوخيمة لتقلبات السوق الفجائية، الملازمة للرأسمالية الحديثة؛ وفرض تدابير مدمرة للوظائف قبل وضع الأسس الجوهرية لخلق وظائف؛ وفرض التخصيص قبل تحفيز المنافسة ووضع الأنظمة اللازمة. إن العديد من «الأخطاء في المراحل» يجد تفسيره في عدم فهم السيرورات الأساسية، الاقتصادية منها والسياسية، وعدم الفهم هذا، أمر رائج عند المتعصبين للسوق. فقد كان هؤلاء يزعمون مثلاً أنه يكفي أن تقام حقوق الملكية فالباقي سيتبع بصورة طبيعية ـ بما فيه المؤسسات المدنية والبنى الحقوقية التي تسمح لاقتصادات السوق بأن تعمل.
إن ما تقوم عليه إيديولوجيا حرية السوق هو نموذج يُعزى أحياناً كثيرة

إلى آدم سميث، ويؤكد أن قوى السوق ـ حافز الربح ـ تقود الاقتصاد نحو الفاعلية وكأنها يد خفية. إن واحداً من أكبر نجاحات علم الاقتصاد الحديث كان تبيان المعنى والشروط التي يمكن في إطارها تبرير فكرة آدم سميث. والحال أن هذه الشروط ذات صفة حصرية للغاية (3). إن أحدث الخطوات المتقدمة في النظرية الاقتصادية ـ التي حصلت، مع ذلك، في اللحظة المحددة التي كانت فيها سياسات توافق واشنطن تطبق بشكل لا مردّ له ـ قد أدت إلى النتيجة الآتية: اليد الخفية تعمل بصورة ناقصة تماماً كلما كان الاعلام ناقصاً والأسواق غير كاملة، أي دائماً و بصورة خاصة في البلدان النامية. هذه خلاصة جوهرية: هناك تدخلات من جانب الدولة مرغوب فيها، ويمكنها، مبدئياً، أن تحسن فاعلية السوق. وهذه الشروط الحصرية التي بفضلها يمكن أن تعطي الأسواق نتائج مرضية، هي ذات أهمية ـ فالكثير من النشاطات الأساسية للدولة ينبغي اعتبارها ردوداً على اخفاقات السوق متى كانت تلك الشروط غير متوفرة. ولو كان الاعلام كاملاً، كما بتنا نعرف الآن، لكان دور الأسواق المالية محدوداً جداً ـ وكذلك الحاجة إلى تنظيمها. ولو كانت المنافسة كاملة بصورة آلية، لما كان هناك تشريع مناهض للاحتكار.

لكن سياسات «توافق واشنطن» بُنيت على تصور تبسيطي لاقتصاد السوق، على نموذج للتوازن التنافسي، حيث تعمل يد آدم سميث الخفية بشكل خال من العيب. وبما أن الحاجة إلى الدولة تنتفي حسب هذا النموذج ـ الأسواق الحرة، بلا قيود، «الليبرالية»، تعمل بشكل خال من العيب ـ فيُطلق بعض الأحيان على توجه توافق واشنطن اسم «الليبرالية الجديدة» أو «التعصب للسوق»، إذ يُرى فيه انبعاث لفكرة «ترك الحبل على الغارب» العزيزة على قلب بعض أوساط القرن التاسع. غداة الأزمة الكبرى، وبعد معاينة إخفاقات أخرى لنظام السوق ـ التفاوت الكثيف في المدن التي بات يتعذر العيش فيها، والتي يشوهها التلوث والتداعي ـ فإن سياسات حرية

السوق قد استُبعدت في جزء كبير منها في البلدان الصناعية المتقدمة، وإن يكن الجدال لا يزال حامياً حول التوازن الصحيح بين الدولة والسوق.

وحتى لو افترضنا أن نظرية يد آدم سميث الخفية صائبة فيما يخص البلدان الصناعية المتقدمة، فإن شروطها المسبقة غير متوفرة في البلدان النامية. إن نظام السوق يتطلب حقوق ملكية محددةً بوضوح ومحاكم لفرض احترام هذه الحقوق: هذان العنصران غير متوفرين غالباً في هذه البلدان. ويفترض نظام السوق وجود منافسة وإعلام لا عيب فيهما، لكن المنافسة محدودة والاعلام بعيد جداً عن الكمال ـ والأسواق التنافسية لا تولد بين ليلة وضحاها. لكي يكون هناك اقتصاد سوق فعال، كما تقول النظرية، يجب أن تكون كل هذه المسلمات متوفرة. والاصلاح في نقطة ما دون أن يصحبه اصلاح في سائر النقاط، يمكن في بعض الحالات أن يزيد من تفاقم الوضع. إنها مشكلة الروزنامة. الايديولوجيا تجهل هذه المسائل، وتكتفي بالقول: انتقلوا بأقصى سرعة ممكنة إلى اقتصاد السوق. لكن النظرية والتاريخ الاقتصادي يبينان بما فيه الكفاية إلى أي حد يمكن أن يكون إحراق المراحل كارثة.
إن الأخطاء في الأولويات، التي ذكرناها حتى الآن ـ في تحرير التجارة، وفتح أسواق الرساميل، والتخصيص ـ هي أخطاء موجودة على نطاق واسع. وهي تشكل الخبز اليومي المأساوي لانعكاس قرارات ص ن د على السكان الذين كانوا من قبل يعانون الفقر والعوز في العالم النامي. هناك بلدان عديدة مثلاً توجد فيها مكاتب للتسويق تشتري المنتجات الزراعية من الفلاحين ثم تبيعها في السوقين الداخلية والخارجية. هذه المكاتب هي في أحيان كثيرة مصادر لعدم الفاعلية وللفساد: لا ينال الفلاحون سوى جزء قليل من الثمن النهائي. غير أنه حتى لو كان إيكال هذا النشاط إلى الدولة أمراً لا معنى له، فإن انتزاعه منها بصورة فجائية ودفعة واحدة ليس يعني أن قطاعاً خاصاً وتنافسياً سيبرز بصورة آلية.

لقد أغلقت عدة دول من أفريقيا الشرقية مكاتب التسويق عندها تحت ضغط ص ن د والبنك الدولي. وبدا أن التجربة كانت ناجحة في بعض الحالات، إلا أنه في حالات أخرى، نشأت منظومة احتكارات محلية مكان المكتب الذي أُغلق. إن غياب الرساميل كان يحد بكل دقة من الوصول إلى هذا النشاط. فقد كان القليلون من المزارعين يستطيعون شراء شاحنة لنقل وبيع منتجاتهم في السوق. وبسبب النقص في المصارف، كانوا لا يستطيعون أن يقترضوا المال اللازم لذلك. أما إنشاء مؤسسة صغيرة للنقل البري فكان غير وارد. لقد نجح المزارعون أحياناً في إيجاد شاحنات لنقل منتجاتهم، وعملت السوق بشكل فعلي ـ في البداية. إلا أن هذا النشاط المربح وقع فيما بعد بين مخالب المافيا المحلية. وهكذا، فإن الربح الأكيد الذي وعد به ص ن د لم يتحقق في جميع أنواع الحالات. فانخفضت مداخيل الدولة، ومداخيل الفلاحين لم ترتفع البتة أو ارتفعت بقدر زهيد، وأثرى بضعة أصحاب مشاريع محليون (من المافيا والسياسيين) إثراءاً كبيراً.

هناك مكاتب تسويق عديدة تمارس أيضاً سياسة السعر الموحد: تدفع إلى المزارعين حسب تعرفة واحدة أينما كانوا. ومع أن هذه السياسة تبدو صحيحة، فإن الاقتصاديين يعترضون عليها لأنها في الواقع تفرض على المنتجين القريبين من الأسواق أن يدعموا الآخرين. فمع وجود المنافسة، ينال المزارعون الأبعدون عن مكان بيع المنتجات ثمناً أقل لمحاصيلهم، إذ إنهم يتحملون كلفة نقل منتجاتهم إلى السوق. لقد فرض ص ن د على أحد البلدان الأفريقية أن يتخلى عن نظام السعر الموحد قبل أن يخلق شبكة طرق تلبي الحاجات. فانخفض بشكل محسوس جداً ثمن منتجات المزارعين العائشين في المناطق الأكثر بعداً، من جراء تحميلهم كلفة النقل. وهكذا انهارت المداخيل في بعض المناطق الريفية الأكثر فقراً في البلاد وتلت هذا الانهيار محن رهيبة. ربما كانت خطة تنويع التعرفات التي فرضها الصندوق تأتي بمكاسب طفيفة في الفاعلية، إلا أنه كان يجب أن تقارن مع كلفتها

الاجتماعية. لقد كان بالإمكان، مع احترام المراحل الصحيحة والوتيرة الصحيحة، أن تتحقق هذه المكاسب تدريجياً دون تحمل ثمنها.

يمكن أن نوجـه إلى خطة «توافق واشنطن» وص ن د انتقاداً أكثر جوهرية. فهي لا تفهم أن التطور يمر بتغيير المجتمع. لقد شهدت أوغندا هذا الأمر عندما جعلت المدرسة مجانية تماماً، الأمر الذي أدهش المحتسبين الذين كانوا لا يحللون موازنتها إلا من زاوية الواردات والنفقات. إن إحدى الأفكار البارزة في اقتصاد الانماء اليوم تقول بوجوب شمول التعليم الابتدائي الجميع بمن فيهم البنات. وقد بينت دراسات لا تعداد لها أن بلدان كبلدان آسيا، التي وظفت أموالاً في التعليم الابتدائي، بما فيه تعليم البنات، أصابت نجاحاً أكبر. لكنه من الصعب كثيراً، في بعض البلدان الفقيرة جداً كبلدان أفريقيا، أن يتحقق ارتفاع في مستوى ارتياد المدرسة، وخصوصاً عند البنات. السبب بسيط: العائلات الفقيرة تحوز بالكاد على ما يسمح لها بالبقاء، فهي لا ترى فائدة مباشرة تذكر في إرسال بناتها إلى المدرسة، لا سيما وأن النظم التربوية موضوعة لتعزيز فرص الارتقاء الاجتماعي عن طريق الاعداد بالأساس لأعمال في المدينة تعتبر مناسبة أكثر للصبيان. حيال الأعباء الكبيرة التي تفرضها مجانية التعليم على الموازنة، قرر معظم هذه البلدان العمل بنصيحة «توافق واشنطن» فألغى مجانية التعليم، وذلك بموجب التعليل الآتي: أثبتت الدراسات الاحصائية أن للرسوم المدرسية الصغيرة انعكاساً محدوداً على نسبة ارتياد المدرسة. إلا أن الرئيس موسيفيني في أوغندا كان له رأي آخر. كان يعلم أن عليه أن يشيع مناخاً ثقافياً جديداً، حيث يُتوقع أن يرتاد المدرسة جميع الأولاد. وكان يعلم أنه لن يتوصل إلى ذلك ما دام هناك رسم ما يجب دفعه. فتجاهل نصائح الخبراء الأجانب. فارتفعت نسبة ارتياد المدرسة بسرعة، إذ لاحظت كل عائلة أن جميع الأولاد عند جيرانها يرتادون المدرسة، فقررت أن ترسل أولادها هي أيضاً إلى المدرسة، بمن فيهم البنات. إن ما غاب عن بال الدراسات الاحصائية التبسيطية هو قدرة التغير المنظومي.

لو أن استراتيجيات ص ن د أخفقت فقط في تفصيل طاقة النمو بصورة كاملة، لكان هذا سيئاً جداً. لكن إخفاقها في أماكن عديدة جعل الجهد الانمائي يتراجع ويتداعى معه النسيج الاجتماعي بالذات دون مبرر. فإنه لا يمكن تلافي أن تمارس سيرورة التطور والتغير السريع ضغوطاً هائلة على هذا النسيج: اعتراضات على السلطات التقليدية، وإعادات نظر في تقييم العلاقات التقليدية. لهذا السبب، يسهر كل تطور ناجح على صون الاستقرار الاجتماعي. هذا هو الدرس الكبير الذي يستخلص، ليس من قصة بوتسوانا التي عرضناها في الفصل السابق وحسب، بل ومن قصة أندونيسيا التي سنعرضها لاحقاً أيضاً. كان ص ن د قد فرض على هذا البلد إلغاء الدعم عن أسعار المنتجات الغذائية والكيروزين (الوقود الذي يستعمله الفقراء لطهو طعامهم) بينما كانت تدابيره قد زادت بقدر كبير من تفاقم أزمة الركود، التي صاحبها هبوط في المداخيل والأجور وصعود سريع في البطالة. ومزقت التظاهرات العنيفة التي تلت ذلك النسيج الاجتماعي، الأمر الذي زاد من حدة الأزمة القائمة. إن إلغاء دعم الأسعار لم يكن سياسة اجتماعية سيئة فقط، بل كان سياسة اقتصادية سيئة أيضاً.

لم تكن هذه أول مرة يثير فيها ص ن د هيجاناً شعبياً، ولو أن نصائحه طبقت بقدر أوسع لكانت بالتأكيد أثارت هيجانات أكثر. ففي سنة 1995 كنت في الأردن للاجتماع بولي العهد آنذاك وبمسؤولين آخرين عندما أكد الصندوق أنه لأجل تحسين حال موازنة الدولة يجب الحد من دعم أسعار المنتجات الغذائية وكان قد توصل تقريباً إلى نيل موافقة الأردنيين حينما تدخل الملك حسين وأوقف العملية. كان الملك يحب مهامه، وكان يفعل من ضمنها أموراً رائعة ويتمنى المحافظة عليها. ففي الجو المتقلب للغاية في الشرق الأوسط، كان العمل بتوصية الصندوق سيثير لا محالة انتفاضات «غذائية» وكان يمكن لهذه بدورها أن تطيح بنظامه، ومعه بالسلام الهش في المنطقة. إن مثل هذه الأحداث، في المسيرة نحو الازدهار، كان يمكن أن تعود بضرر أكبر من النفع القليل الذي يمكن أن يجلبه التدبير ـ تحسن

طفيف في وضع الموازنة. إن وجهة النظر الاقتصادية الضيقة عند الصندوق كانت تمنعه من رؤية المشاكل في إطارها الإجمالي.
هذه الانتفاضات ليست سوى القمة الظاهرة من كتلة الجليد. وهي تلفت الانتباه العام إلى أنه لا يمكن تجاهل الوضع الاجتماعي والسياسي. ولكن هناك مشاكل أخرى. فإذا كانت أميركا اللاتينية بحاجة الى تحسين توازن موازناتها واستعادة التحكم بالتضخم، فإن الإفراط في التقشف دفع بالبطالة إلى الارتفاع، في غياب أية مظلة أمنية مناسبة، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى العنف في المدن، وهذا مناخ غير مؤات بتاتاً للتوظيفات. إن الحروب الأهلية في أفريقيا كان لها دور كبير في تراجع جهودها المبذولة لأجل الإنماء. وتبين دراسات قام بها البنك الدولي أن تلك الحروب الأهلية مرتبطة على نحو منهجي بعوامل اقتصادية سلبية، وبينها البطالة، يمكن أن تستتبع سياسة تقشفية مبالغاً فيها. إن القليل من التضخم قد لا يكون مثالياً لخلق بيئة مؤاتية للتوظيفات، لكن العنف والحرب الأهلية أسوأ بكثير.
نعرف اليوم أنه يوجد «عقد اجتماعي» يربط المواطنين فيما بينهم ويربط بينهم وبين الدولة. ومتى ألغت إجراءات الحكومة هذا العقد، فقد يُعرِض المواطنون عن التقيد بـ«عقودهم» فيما بينهم وبينهم وبين الدولة. إن الحفاظ على هذا العقد الاجتماعي ضروري بنوع خاص وعسير في ظل الانقلابات الاجتماعية التي غالباً ما ترافق تحوّل التطور. إن هذه الهموم لا تجد في أكثر الأحيان مكاناً لها في الحسابات الاقتصادية الجمعية التي يجريها ص ن د من خلال كمامات العينين الخضراء بلون الدولار.

اقتصاد التداعيات

بين عناصر العقد الاجتماعي نجد «الانصاف»: يجب أن يشارك الفقراء في المكاسب حينما يزدهر المجتمع، وأن يشارك الأغنياء في الآلام متى

وقع المجتمع في أزمة. إن سياسات «توافق واشنطن» لا تولي سوى قليل من الانتباه لمشاكل التوزيع أو «الانصاف». وإذا ما أُحرج أنصارها بهذا الصدد يقول معظمهم إن خير طريقة لمساعدة الفقراء هي تنشيط النمو. إنهم يؤمنون باقتصاد التداعيات، ويقولون إن منافع النمو تتساقط في آخر الأمر كالشلال حتى تبلغ أكثر الفقراء فقراً. لم يكن اقتصاد التداعيات يوماً سوى اعتقاد بسيط، أو فعل إيمان. من الجليّ أن التفقير في انكلترا القرن التاسع عشر كان يزداد بينما كانت البلاد بالإجمال تزداد ثراء. والنمو في الولايات المتحدة خلال الثمانينات يعطي المثال الساطع الأحدث عهداً: بينما كان الاقتصاد في أوج توسعه فإن الدخل الحقيقي للأشخاص الأكثر حرماناً قد تدنى. لقد عارضت إدارة كلينتون اقتصاد التداعيات بحزم: كانت تعتبر أنه يجب التدخل بنشاط لأجل مساعدة الفقراء. ويوم غادرت البيت الأبيض إلى البنك الدولي، دخلت هذا البنك حاملاً التشكك إياه تجاه هذه النظرية: إذا لم تصلح للعمل في الولايات المتحدة، فلماذا تُراها تصلح للعمل في البلدان النامية؟ صحيح أنه لا يمكن الحد على مدى طويل من الفقر دون نمو اقتصادي قوي. لكن العكس ليس صحيحاً. فمتى كان هناك نمو، فلا شيء يفرض أن يستفيد منه الجميع. ليس صحيحاً أن «المد الصاعد يرفع كل المراكب». ففي بعض الأحيان، عندما يصعد المد بسرعة، خصوصاً متى كان الطقس عاصفاً، فإنه يقذف بالزوارق الأكثر هزالاً إلى صخور الشاطىء ويحولها إلى ركام.

ويتمتع اقتصاد التداعيات بنَسب فكري جيد، رغم المشاكل البديهية التي يطرحها. فقد أكد آرثر لويس، حامل جائزة نوبل، أن التفاوت جيد للتطور وللنمو الاقتصادي، لأن الغني يوفر أكثر من الفقير وأن تراكم الرأسمال هو مفتاح النمو، وأكد حامل آخر لجائزة نوبل هو سيمون كوزنتس أن التفاوت يزداد في مراحل الانماء الأولى وأن هذا الاتجاه يتحول إلى عكسه فيما بعد (4).

لكن تاريخ الخمسين سنة الأخيرة لم يؤكد صحة هذه النظريات والفرضيات. وكما سنرى في الفصول اللاحقة، فإن بلدان الشرق الأقصى ـ كوريا الجنوبية، الصين، تايوان، اليابان ـ أثبتت أن التوفير القوي لا يستلزم قطعاً وجود تفاوت قوي، وأنه يمكن أن يكون هناك نمو سريع دونما ارتفاع هام في التفاوت. وبما أن هذه البلدان كانت لا تعتقد بأن النمو قد يفيد الفقراء بصورة آلية، وأن ما ينشط النمو هو مزيد من المساواة، فقد تدخلت بنشاط لكي يرفع مدُّها الصاعد معظم المراتب والزوارق، ولكي يكون التفاوت في الأجور ملجوماً، ولكي تكون بعض إمكانات التعليم في متناول الجميع. وقد أدت سياساتها إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وأسهم هذا الاستقرار بدوره في إيجاد بيئة اقتصادية تطورت فيها المؤسسات. وقد أعدت المؤسسات التربوية الجديدة طاقات وكفاءات ساندت دينامية المنطقة.

وفي أماكن أخرى، حيث تبنت الدول سياسات «توافق واشنطن»، كانت إفادة الفقراء من النمو أقل. ففي أميركا اللاتينية، لم يصاحبها انخفاض للتفاوتات ولا حتى للفقر. وقد ازداد الفقر حتى في بعض الحالات، كما تشهد مدن الصفيح التي تزرع المنظر. يتحدث ص ن د باعتزاز عن التقدم الذي أحرزته أميركا اللاتينية، خلال السنوات العشر الأخيرة، في إصلاحات «السوق» (مع أنه بات يفعل هذا بمزيد من التكتم عقب انهيار الأول في الصف، أي الأرجنتين، وبعد أزمة الانكماش ـ الركود التي يعانيها كثير من بلدان «الاصلاح» منذ خمس سنوات). إلا أنه أقل كلاماً عن عدد الفقراء.

من الواضح أن النمو بمفرده لا يحسن دائماً حياة جميع الناس. ولهذا ليس بالمستغرب أن تكون عبارة «تريكل داون» (trikle down) التي كانت تعني اقتصاد التداعيات، قد اختفت من النقاش السياسي. على أن الفكرة لا تزال حية. ولو تحت شكلٍ معدلٍ قليلاً: أسمي الشكل الجديد «التداعيات وزائد». تدعي هذه أن النمو ضروري و تقريباً كاف للحد من الفقر: تقوم الستراتيجية الفضلى إذن ببساطة على تركيز الجهد على النمو، وتزيد عليه الاشارة إلى مشاكل كتعليم النساء والصحة، ولكن أنصار «التداعيات وزائد» لم ينجحوا في تطبيق أي تدبير فعَّال، لا ضد الفقر بوجه عام، ولا في

قضايا نوعية كتعليم النساء. أنهم اتبعوا عملياً الاستراتيجيات السابقة إياها، والتي أعطت النتائج السلبية إياها. إن سياسات «تصحيحية» مبالغاً فيها قد اضطرت بلداناً عديدة إلى تخفيض نفقات التعليم والصحة. وكانت النتيجة في تايلندا واضحة: ازدادت دعارة النساء وانخفضت النفقات على السيدا، وكما أن خطة مكافحة هذه الآفة، التي كانت من بين أشد الخطط فاعلية في العالم، قد فشلت فشلاً كبيراً.
ومن المستغرَب أن أحد أنصار «التداعيات وزائد» الأكثر حماسة كانت وزارة الخزانة في إدارة كلينتون. كانت تضم هذه الادارة، في حقل السياسة الداخلية، مجموعة واسعة من الآراء، من «الديمقراطيين الجدد» الذين يتمنون المزيد من الحد من دور الدولة، إلى «الديمقراطيين القدامى» الذين يسعون إلى توسيع تدخلها، لكن التوجه الوسط، الذي يتجلى في «تقرير الرئيس الاقتصادي» (الذي تعده كل سنة لجنة المستشارين الاقتصاديين) كان معادياً تماماً لاستراتيجية «التداعيات» ـ وحتى «التداعيات وزائد». كانت وزارة الخزانة إذن تفرض على بلدان أخرى تدابير لو اقتُرحت على الولايات المتحدة لكانت جوبهت باعتراض شديد داخل الادارة بالذات، ورُفضت بالتأكيد تقريباً. إن سبب هذا التضارب الظاهر كان بسيطاً: ص ن د والبنك الدولي يقعان في الحقل المخصص لوزارة الخزانة، هذا الحقل الذي هي مخوَّلة فيه، ما عدا استثناءات نادرة، أن تفرض وجهات نظرها، تماماً كما تفعل وزارات أخرى فتفرض وجهات نظرها في الحقل المخصص لها.

أولويات واستراتيجيات

من المهم أن نرى ليس فقط ما يدرجه ص ن د في برنامجه، بل وما لا يدرجه أيضاً فيه. فالاستقرار ملحوظ في هذا البرنامج، لكن ليس خلق فرص عمل. والضرائب ومفاعيلها السلبية ملحوظة أيضاً، لكن ليس الاصلاح الزراعي. وفيه مال لتعويم المصارف، لكن ليس لتمويل تحسين

خدمات التعليم والصحة، وأقل من ذلك أيضاً لإعانة الشغيلة الذين فقدوا عملهم بسبب سوء ادارة الاقتصاد الكلّي من جانب ص ن د.

إن كثيراً من هذه التدابير التي يتجاهلها «توافق واشنطن» كان يمكنها أن تعزز النمو والمساواة معاً. فالاصلاح الزراعي يبين موضوع ما هي الخيارات التي تُطرح على العديد من البلدان. توجد في كثير من البلدان النامية حفنة من الأثرياء تملك كل الأراضي تقريباً. والأكثرية الساحقة من السكان هم مزارعون لا يحتفظون إلا بنصف ما ينتجون وربما أقل. هذا ما يسمى المزارعة. إن نظام المزارعة يحد من الحوافز ـ حيث يوجد تقاسم بالتساوي مع المالك تكون النتيجة مماثلة لضريبة تبلغ خمسين بالمئة تفرض على الفلاحين الفقراء. إن ص ن د يزمجر ضد معدلات الضرائب المرتفعة المفروضة على الأثرياء، مشدداً على الضرر البالغ الذي تلحقه بالمحفزات، إلا أنه لا يقول شيئاً عن تلك الضرائب الخفية. إن الاصلاح الزراعي، إذا ما تحقق بشكل صحيح ـ مع الحرص على أن لا ينال الشغيلة الأرض فقط، بل وإمكانية الحصول على قروض وخدمات سهلة التناول في حقل الارشاد الزراعي الذي يعلمهم سبل استعمال البذور الجديدة وتقنيات الزرع ـ يمكنه أن يدفع بالانتاج دفعاً عظيماً إلى أمام. غير أنه يشكل تغييراً جذرياً في بنية المجتمع، وهذا الانقلاب لا يعجب بالضرورة أعضاء النخبة الذين يملأون وزارات المالية والذين يحاورون المؤسسات المالية الدولية. ولو كانت هذه حريصة بالفعل على النمو وعلى مكافحة الفقر، لكانت أولت المشكلة اهتماماً كبيراً. إن عدة حالات من التطور الناجح بشكل خاص كانت مسبوقة بإصلاح زراعي ـ نفكر هنا بكوريا الجنوبية وبتايوان.

وهناك نقطة مهملة أخرى: تنظيم القطاع المالي. بما أن ص ن د كان لا يفكر إلا بالحالات الأميركية اللاتينية التي كانت قائمة في بداية الثمانينات، فقد كان يؤكد أن الأزمات هي وليدة الانفاق المفرط في الموازنة والتساهل النقدي. لكن أزمات أخرى نشبت في العالم كله وكشفت عن مصدر ثالث لعدم الاستقرار: تنظيم ناقص للقطاع المالي. ومع ذلك كان الصندوق

يضغط لأجل التقليل من التنظيمات ـ إلى أن أجبرته الأزمة الآسيوية على تغيير اتجاهه. واذا كان الصندوق و«توافق واشنطن» قد أغفلا الاصلاح الزراعي وتنظيم القطاع المالي، في كثير من البلدان، فإنهما شددا كثيراً على التضخم النقدي. صحيح أن التضخم النقدي، في مناطق من أميركا اللاتينية كان قد استشرى فيها، كان يستحق الاهتمام. إلا أن التركيز الزائد على التضخم من جانب الصندوق أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف، الأمر الذي أوجد البطالة دون النمو. لعل معدلات التضخم المنخفضة جداً أعجبت الأسواق المالية، لكن النمو الضعيف والبطالة القوية لم يعجبا الشغيلة ولا الذين يهتمون بالفقر.

من حسن الطالع أن يكون الحد من الفقر قد بات أولوية متزايدة الأهمية في التطور. لقد رأينا فيما تقدم أن استراتيجيات «التداعيات» أو حتى «التداعيات وزائد» لم تستطع أن تعمل. صحيح أن البلدان التي تطورت بسرعة أكبر قد نجحت، وسطياً، في الحد من الفقر، كما يظهر من أمثلة الصين وآسيا الشرقية. وصحيح أيضاً أن القضاء على الفقر يتطلب وسائل لا يمكن الحصول عليها إلاّ مع النمو. فلا ينبغي إذن أن نفاجأ بوجود علاقة متبادلة بين النمو وبين الحد من الفقر. غير أن هذه العلاقة المتبادلة لا تدل قطعاً على أن استراتيجيات «التداعيات» (أو «التداعيات وزائد») هي خير طريقة لمكافحة الفقر. بل إن الأمر عكس ذلك، إذ إن الاحصائيات تبين أن بعض البلدان عرفت نمواً دونما انخفاض في مستوى الفقر، وأن بعضاً منها، على جميع مستويات النمو، قد نجح بقدر أفضل من غيره في الحد من الفقر. المسألة ليست مسألة أن نعرف ما إذا كنا مع النمو أو ضده. وعلى نحو ما، فإن الجدال حول النمو ـ الفقر يبدو عبثياً، إذ إن الجميع تقريباً، في آخر الأمر، يؤمنون بالنمو.

وإنما المسألة تتعلق بتأثير السياسات الخاصة. فبعض منها ينشِّط النمو ولا يكون له أي تأثير على الفقر؛ وهناك سياسات أخرى تنشط النمو وتزيد من الفقر؛ وهناك أيضاً سياسات تنشِّط النمو وتحد في الوقت ذاته من

الفقر. وهذه الحالة الأخيرة تسمى النمو «المؤاتي للفقراء». هناك تدابير تعود بالنفع على الصعيدين، كالإصلاح الزراعي مثلاً، أو تسهيل تحصيل العلم على الفقراء، فهذه تعد بمزيد من النمو ومزيد من المساواة. ولكن في كثير من الحالات يجب الاختيار: من شأن تحرير التجارة أن يعزز النمو، لكنه في الوقت ذاته، وعلى المدى القصير على الأقل، يزيد من الفقر ـ خصوصاً متى أُجري بسرعة كبيرة ـ إذ إن بعضاً من الشغيلة سينحسر عمله. وهناك أحياناً بعض السياسات التي تعود بالخسارة على الصعيدين، فتكون هناك تدابير لا تفيد النمو كثيراً، وربما لا تفيده بتاتاً، ولكنها تزيد من التفاوت بقدر محسوس. إن تحرير الأسواق يشهد على ذلك في كثير من البلدان. إن الجدال حول النمو والفقر هو مسألة استراتيجيات تطور: يجب أن تشجع هذه الاستراتيجيات التدابير التي تحد من الفقر وتحفز النمو في الوقت ذاته، وأن تستبعد التدابير التي تزيد من الفقر وتكون ذات تأثير ضعيف أو معدوم على النمو، وأخيراً أن تخصص مكاناً واسعاً، في مؤشرات تقديرها للأوضاع التي يجب الاختيار من بينها، للتأثير على وضع الفقراء.

إن القيام باختيارات صالحة يقتضي فهم أسباب الفقر وطبيعته. فالفقراء ليسوا كسالى: يعملون أحياناً بمشقة أكبر وساعات أكثر من الذين هم أحسن حالاً منهم. وكثيرون من الفقراء هم أسرى سلسلة من الحلقات المفرغة. فإن النقص في غذائهم يستتبع مشاكل صحية تقلل من أهليتهم لكسب المال، وهذه بدورها تزيد من تدهور صحتهم. وبما أنهم لا يكسبون أكثر مما يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، فهم لا يستطيعون أن يرسلوا أولادهم إلى المدرسة، وهؤلاء، بدون تعليم، يكون محكوماً عليهم بأن يعيشوا في بؤس. وينتقل الفقر من جيل إلى جيل. كما أن الفلاحين الفقراء لا يستطيعون شراء الأسمدة والبذور العالية المردود التي تزيد من إنتاجيتهم.

ليست هذه سوى واحدة من الحلقات المفرغة التي تواجه الفقراء. تشير بارتا داسغوبتا، من جامعة كامبريدج، إلى حلقة أخرى. ليس للفقراء في

بعض البلدان الشديدة الفقر، مثل نيبال، أي مصدر للطاقة غير الغابات المجاورة. لكنهم بقطعهم الأشجار لكي يتدفأوا ويطهوا أطعمتهم إنما يتسببون بانجراف التربة، وهذه بدورها تحكم عليهم بأن يعيشوا في بؤس متزايد أبداً.

والفقر يقترن بمشاعر العجز. قبل أن يضع البنك الدولي تقريره لسنة 2 000 عن الإنماء في العالم، طرح أسئلة على ألوف من الفقراء في إطار عملية سُميت «أصوات الفقراء». وطغت على الأجوبة عدة مواضيع ولم تكن غير متوقعة على أي حال. فالفقراء يشعرون بأن لا كلمة لهم. وبأنهم ليسوا أسياد مصيرهم؛ إنهم يتقلبون في أيدي قوى لا يؤثرون عليها.

وهم لا يشعرون بالأمان. وذلك ليس فقط على دخلهم ـ يمكن لتغيرات لا تخضع لأي ضابط في الوضع الاقتصادي أن تسبب انخفاضاً في الأجور الفعلية، أو تحرمهم عملهم، كما أثبتت الأزمة الآسيوية بشكل مأساوي ـ وإنما أيضاً على صحتهم، ولأنهم يعيشون تحت التهديد الدائم بالعنف ـ عنف فقراء آخرين يحاولون أن يسدوا حاجات عائلاتهم بكل الوسائل، أو عنف الشرطة وغيرها من أصحاب السلطة. إذا كان سكان البلدان المتطورة يتخوفون من نواقص التأمين ضد المرض، فسكان البلدان النامية لا يعرفون أي تأمين ـ لا ضد البطالة، ولا ضد المرض، ولا التقاعد. إن درع الأمان الوحيد تؤمنه العائلة والجماعة؛ لذا كان من المهم جداً، في سيرورة التطور، أن يبذل الجهد المستطاع للحفاظ على هذه الروابط.

لقد ناضل الشغيلة لأجل ضمان العمل، بغية الصمود أمام تقلبات مزاج رب العمل أو تقلبات مزاج السوق التي لا تني تتقاذفها العواصف الدولية. ولكن فيما كان هؤلاء يخوضون كفاحاً عسيراً لأجل «العمل اللائق»، كان ص ن د يناضل بعناد مماثل من أجل ما يسميه من باب التلطيف «مرونة سوق العمل»: صيغة يمكن أن تعنى في ظاهرها «تحسين سوق العمل»، إلا أنها حسبما طُبقت، لم تكن سوى عبارة مرمزة تعني تخفيض الأجور وضرب حماية العمل.

صحيح أنه كان من غير الممكن التنبؤ بجميع المفاعيل السلبية لـــــ «توافق واشنطن». لكنها اليوم باتت واضحة. فإن تحرير التجارة مضافاً إلى معدلات فائدة مرتفعة، يشكل، كما رأينا طريقة تكاد لا تخطىء لتدمير الوظائف ونشر البطالة ـ على حساب الفقراء. وإن تحرير الأسواق المالية، غير المقترن بتنظيم مناسب هو وسيلة أكيدة تقريباً لخلق عدم الاستقرار الاقتصادي، كما أن من شأنه أن يرفع لا أن يخفض معدلات الفائدة: يزداد حينذاك عجز الفلاحين عن شراء البذور والأسمدة التي يمكن لها أن ترفعهم إلى ما فوق الحد الأدنى للعيش. وإن التخصيص دون تنشيط للمنافسة ودون رقابة على تجاوزات الاحتكارات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لا إلى هبوطها بالنسبة إلى المستهلكين. كما أن التقشف في الموازنة، إذا طُبق دون تبصُّر ، في وضع غير ملائم، فإنه قد يؤدي إلى ازدياد للبطالة ونقض للعقد الاجتماعي.

لقد استصغر ص ن د إذن مخاطر استراتيجياته التنموية على الفقراء. لكنه استصغر أيضاً الكلفة السياسية والاجتماعية على المدى الطويل للتدابير التي فتكت بالطبقة المتوسطة لكي تغني نخبة صغيرة جداً، كما أنه استعظم منافع تلك التدابير الليبرالية الجديدة. لقد كانت الطبقة الوسطى، تاريخياً، هي التي طالبت بدولة القانون، وبالتعليم الرسمي للجميع، وبإنشاء نظام للضمان الاجتماعي ـ هذه عوامل جوهرية لأجل اقتصاد سليم. وقد كان تقهقرها متوازياً مع تقهقر دعم تلك الاصلاحات الجوهرية.

وإذا كان ص ن د قد استهان بتكاليف خططه، فإنه قد استعظم منافع هذه الخطط. لنأخذ مشكلة البطالة. فبالنسبة إلى الصندوق، كما بالنسبة إلى كل الذين يؤمنون بأنه متى كانت الأسواق تعمل بصورة طبيعية يكون العرض حتماً معادلاً للطلب، فإن البطالة مؤشر على تداخل ما مع آليات السوق. فالأجور مرتفعة بقدر مبالغ فيه (من جراء قوة النقابات مثلاً). والعلاج البديهي هو تخفيض الأجور. وهذا التخفيض يحفز الطلب على اليد العاملة، وهذا يستتبع إعادة تشغيل العاطلين عن العمل. إن علم الاقتصاد

الحديث (وخصوصاً النظريات المبنية على الاعلام غير المتناسق والعقود غير المتكاملة) قد شرح لماذا ـ حتى مع وجود أسواق (ومنها سوق العمل) تنافسية جداً ـ يمكن أن تبقى البطالة قائمة؛ فالتعليل الذي يعزو مسؤولية هذا البقاء إلى النقابات أو إلى الحد الأدنى للأجور الذي تقرره الدولة باطل تماماً. على أن ثمة انتقالاً آخر لاستراتيجية تخفيض الأجور. فقد يحمل هذا التخفيض بعض المؤسسات على استئجار شغيلة إضافيين، لكن عدد هؤلاء قد يكون محدوداً جداً فيما أن البؤس الناجم عن تخفيض أجور الباقين كلهم قد يكون كبيراً. وهذا يُسعد أرباب العمل وأصحاب الرساميل إذ إن أرباحهم ترتفع بسرعة. لذا فإنهم يدعمون نموذج الصندوق في التعصب للسوق وتوصياته بكل حماسة! ثم إن فكرة إلغاء التعليم المجاني في البلدان النامية هي مثال آخر على هذه النظرة الضيقة. فالذين ينادون بهذا التدبير كانوا يتذرعون بأن تأثيره على نسبة ارتياد المدارس سيكون قليلاً وأن الدولة بحاجة كبيرة إلى هذه المداخيل. والمفارقة هنا تتمثل في أن النماذج التبسيطية قد استهانت بالتأثير الذي يحدثه إلغاء الرسوم المدرسية على نسبة ارتياد المدارس. وبما أن هؤلاء لم يدخلوا في حسابهم المفاعيل النظامية لتلك التدابير، فلم يُفهم فقط تأثيرها العام على المجتمع، بل إنهم أخفقوا في المهمة المحدودة التي كانوا قد انتدبوا أنفسهم لها ـ التقدير الدقيق لعواقب تلك التدابير على نسبة ارتياد المدارس.

وإذا كان لــــ ص ن د نظرة فعالية في التفاؤل إلى الأسواق، فقد كان له أيضاً نظرة مغالية في التشاؤم إلى الدولة: ربما لم يكن هذا مصدر جميع الويلات، ولكنه بالتأكيد كان يولّد من المشاكل أكثر مما كان يحلّ. وبعد، فإن لامبالاة الصندوق حيال الفقراء ليست فقط وليدة الفكرة التي كانت لديه عن الأسواق وعن الدولة ـ الأسواق تسوّي كل شيء، والدولة لا يمكن إلا أن تزيد الأمور سوءاً. وإنما المسألة مسألة قيم: إلى أي حد ينبغي الاهتمام بالفقراء؟ ومن الذي يجب أن يتحمل أية مخاطر؟

إن نتائج السياسات التي فرضها «توافق واشنطن» لم تكن مشجعة: كان النمو بطيئاً في معظم البلدان التي طبقتها، وحيثما كان هناك نمو، لم تتوزع منافعه بصورة عادلة؛ وكانت معالجة الأزمات سيئة؛ كما أن الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق كان مخيباً للآمال، كما سنرى. والتساؤل قائم بجدية كبيرة في العالم النامي. فالذين عملوا بالتوصيات وعانوا التقشف يسألون: متى سنرى الثمار؟ وقد حلّ الركود والانكماش الاقتصادي في جزء كبير من أميركا اللاتينية، بعد اندفاعة قصيرة من النمو في بداية التسعينات. لم يدُم النمو ـ قد يقول بعضهم إنه ما كان له أن يدوم. وفيما أكتب هذه السطور، فإن حصيلة الحقبة المسماة «ما بعد الاصلاح» لا تبدو أفضل ـ وهي أسوأ في بعض البلدان ـ من حصيلة الحقبة المسماة: حقبة «استبدال المستوردات» في الخمسينات والستينات (يوم كانت تلك البلدان تستعين بتدابير الحماية كي تساعد صناعاتها الوطنية على منافسة المستوردات). إن معدل النمو السنوي الوسطي خلال التسعينات، بعد الاصلاحات، ليس إلا أقل بقليل من نصف معدله في الستينات (2% مقابل 5.4%). في نظرة إلى الوراء، نجد أن استراتيجيات التنمية في الخمسينات والستينات لم تدُم (يقول ناقدوها أنه ما كان لها أن تدوم). لكن الارتفاع الطفيف في النمو في بداية التسعينات لم يدُم هو أيضاً (ما كان له أن يدوم هو أيضاً، كما يقول ناقدوه). ويشدد أخصام «توافق واشنطن»، من جهة أخرى، على أن اندفاعة النمو في بداية التسعينات لم تكن سوى استلحاق ـ وهي لم تستعِد حتى خسارة الثمانينات، خسارة حقبة ما بعد الأزمة الكبيرة، التي اتسمت بالركود. ويُطرح في أميركا اللاتينية كلها سؤال: هل إن الإصلاح هو الذي أخفق أم العولمة؟ لعل التمييز بين الاثنين مصطنع ـ فالعولمة كانت في قلب الاصلاح. وإنه حتى في البلدان التي أصابت نمواً ما، كالمكسيك مثلاً، كانت المنافع إلى حد كبير من نصيب الـ30% من السكان الذين في أعلى السلّم وتركزت أكثر أيضاً على الـ10% الذين هم الأكثر ثراءً. أما على المستويات الدنيا فلم ينل الناس شيئاً يذكر، بل إن الحياة أمست أسوأ بالنسبة إلى كثيرين.

إن إصلاحات «توافق واشنطن» عرضت البلدان لمخاطر أدهى بكثير، جرى تحميلها إلى حد مبالغ فيه للسكان الذين ليس لهم أهلية لذلك. وكما حصل بالضبط في العديد من البلدان التي أدت فيها وتيرة الإصلاحات وتسلسلها إلى تدمير للوظائف تجاوز خلق وظائف جديدة، فإن التعريض للمخاطر قد تجاوز أهلية خلق مؤسسات لمواجهة هذه المخاطر، ومن ذلك وسائل أمان فعالة.

لقد كان في «توافق واشنطن»، بالتأكيد، رسائل ثمينة، ومنها دروس في توخي الحذر بشأن الموازنة والنقد، فهمتها جيداً البلدان التي حالفها النجاح. على أن معظم البلدان لم تكن بحاجة إلى ص ن د كي تفهمها. لقد وُجهت بعض الأحيان اتهامات غير محقة إلى ص ن د والبنك الدولي بشأن الرسائل التي كانا يبشران بها: لا يحلو لأحد أن يقال له إن عليه أن يعيش حسب إمكاناته. لكن انتقاد المؤسسات الاقتصادية الدولية لا يتوقف عند هذا الحد. حتى متى كان هناك كثير من المبادىء الصالحة في خططهما التنموية، يبقى مع ذلك أن الاصلاحات المبتغاة على المدى الطويل تحتاج إلى عناية في التطبيق. لقد بات مسلّماً به على نطاق واسع اليوم أنه لا يمكن تجاهل مسألتي الوتيرة والمراحل. وبعد، وهذا أهم أيضاً، فإن التنمية لا تُختصر بما توحيه الدروس التي ذكرناها منذ قليل. بل إن هناك استراتيجيات أخرى ـ مختلفة ليس فقط من حيث درجة تشديدها على هذه النقطة أو تلك، بل من حيث السياسات بالذات. ومن هذه مثلاً استراتيجيات تتضمن الاصلاح الزراعي دون تحرير الأسواق المالية، وتقدّم تنشيط المنافسة على التخصيص، وتؤكد أن تحرير التجارة يصحبه خلق فرص عمل.

هذه الاستراتيجيات الأخرى لجأت إلى الأسواق، لكنها اعترفت أيضاً بدور هام للدولة. وأدركت أن الإصلاح أمر أساسي، ولكن أن كل إصلاح يستلزم وتيرة مضبوطة وسلسلة من المراحل. ورأت أن التغيير ليس شأناً

اقتصادياً وحسب، بل إنه يندرج في سياق تطور عام للمجتمع. وأدركت أيضاً أن الاصلاحات، لكي تنجح على المدى الطويل، يجب أن تتمتع بدعم واسع لا يمكن أن يرتكز إلا على توزيع واسع للمنافع.

لقد سبق أن لفتنا الانتباه إلى بعض من هذه النجاحات، التي كانت محدودة في بعض بلدان أفريقيا مثل أوغندا وأثيوبيا وبوتسوانا، وساطعة في بعض بلدان آسيا، كالصين مثلاً. وسنعرض في الفصل السابع لحالات انتقال تمت بنجاح، كما في بولونيا. إن هذه النجاحات تبين أن التنمية والانتقال ممكنان. وفي مجال التنمية، تتجاوز هذه النجاحات كثيراً كل ما كان يمكن تصوره قبل نصف قرن. ومما له دلالته أن كثيراً من هذه التجارب الناجحة قد اتبع استراتيجيات مختلفة جداً عن استراتيجيات «توافق واشنطن». كل حقبة تختلف عن غيرها وكل بلد يختلف عن غيره. لو افترضنا أن بلداناً أخرى اتبعت الاستراتيجية الآسيوية، فهل تُراها كانت أصابت النجاح إياه؟ وهل إن الاستراتيجيات التي كانت فعالة قبل خمس وعشرين سنة يمكنها أن تنجح في الاقتصاد المعولم اليوم؟ قد لا يتفق الاقتصاديون على الأجوبة؛ لكن يجب على البلدان أن تواجه مختلف الخيارات، وأن تختار هي بنفسها، في إطار سيرورات سياسية ديمقراطية. إن مهمة المؤسسات الاقتصادية الدولية يجب أن تكون (وكان يجب أن تكون) إعطاءها الوسائل التي تؤمن اختياراً عن سابق معرفة، مبنياً على حسن فهم نتائج ومخاطر كل اختيار. الحرية هي قبل كل شيء الحق في الاختيار، وفي النهوض بأعباء هذا الاختيار.

الهوامش

(1)أدهشني ذلك خلال نقاشاتي في كوريا. لقد برهن أصحاب المؤسسات الخاصة عن وعي اجتماعي مرموق حين أحجموا عن تسريح مستخدمين. كانوا يعتبرون أن ثمة عقداً اجتماعياً ويرفضون إلغاءه حتى ولو أدى ذلك إلى خسارة مالية.

(2)نأخذ مثالاً واحداً، أنظر P. Waldman, How US companies and Suharto’s cycle

electrified Indonesia, Wall Street Journal, 23 décembre 1998.

(3)الأطروحة القائلة بأن الأسواق تؤدي بحد ذاتها إلى نتائج فعالة كان قد عرضها آدم سميث في كتابه الذي بات مرجعاً. ثراء الأمم الذي كتبه سنة 1776 أي سنة إعلان استقلال الولايات المتحدة. البرهان الرياضي القاطع، الذي يحدد في أية شروط، يمكن التثبت من هذه الفكرة، جاء به اثنان من حاملي جائزة نوبل، وهما جيرار دوبرو من جامعة كاليفورنيا في بيركلي (نال جائزة نوبل سنة 1983) وكينيث أرو من جامعة ستانفورد (نال جائزة نوبل سنة 1972). إن النتيجة الجوهرية التي تثبت أنه متى كان الإعلام ناقصاً أو كانت الأسواق غير مكتملة، لا يكون التوازن التنافسي في حالته المثلى حسب باريتو، هي نتيجة جاء بها B. Greenwald et J.E. Stiglitz, Externalities in economies with imperfect information and incomplete markets, Quarterly Journal of Economics, vol. 101, no2, mai 1986, p.229-264.

(4) أنظر W.A. Lewis, Economic Development with Unlimited Supplies of Labor, Manchester School, 22, 1954, p.139-191, et S. Kuznets, Economic growth and income inequality, American Economic Review, vol. 45, no1, 1955, p.1-28.

4

الأزمة الآسيوية

كيف ساقت سياسة ص ن د العالمإلى حافة الانهيار العام

في 2 تموز/يوليو ـ جويليه 1997، عندما انهار البهت (العملة التايلندية)، لم يخطر في بال أحد أنها كانت بداية الأزمة الاقتصادية الأكثر ضخامة منذ الأزمة الكبرى: انطلقت الأزمة في آسيا، وامتدت إلى روسيا، فأميركا اللاتينية، وهددت العالم بأسره. قبل عشر سنوات كان الدولار يساوي 25 بهتاً. وبين ليلة وضحاها خسر البهت 25% من قيمته بالنسبة إلى الدولار. وانتقلت المضاربة إلى عملات أخرى فضربت ماليزيا وكوريا والفيليبين وأندونيسيا. وفي آخر السنة، كان الإعصار الذي ابتدأ في الأسواق المالية يهدد بضرب مصارف عديدة، وعدة بورصات، وحتى اقتصادات بكاملها. لقد انتهت الأزمة اليوم، لكن بلداً كأندونيسيا سيظل يعاني عواقبها طيلة سنين.

المؤسف أن السياسة التي فرضها ص ن د خلال تلك الحقبة المضطربة زادت الوضع تفاقماً. وبما أن الصندوق كان قد أُنشىء بالضبط لأجل تحاشي ومعالجة هذا النوع من الأزمات، فإن ضخامة فشله وضعته هو

بالذات في قفص الاتهام: طالب كثيرون، في الولايات المتحدة وفي الخارج بتغيير جذري في توجهاته، وحتى في المؤسسة نفسها. ذلك أنه بعد مرور ردح من الزمن بانت الأمور بوضوح. فالتدابير التي اتخذها الصندوق لم تزد من حدة الأزمة فقط بل إنها تسببت بها جزئياً: لعل سببها الرئيسي كان الاستعجال في تحرير الأسواق المالية، حتى ولو كانت أخطار محلية لعبت دوراً ما في ذلك. إن الصندوق يعترف اليوم بكثير من أخطائه (ليس كلها). وهو قد فهم مثلاً إلى أي حد يمكن أن يكون التحرير المتسرع خطراً. لكن هذا الانعطاف يأتي بعد فوات الأوان بالنسبة إلى الضحايا.

كانت تلك الأزمة مفاجأة تامة بالنسبة إلى معظم المراقبين. وكان ص ن د نفسه، قبلها بقليل، يتوقع نمواً قوياً. فمنذ ثلاثة عقود، كانت آسيا الشرقية تعرف نمواً أسرع، وتتوصل على نحو أفضل إلى التقليل من الفقر، وكانت أكثر استقراراً من أية منطقة أخرى في العالم، أكانت نامية أم لا. وكانت لا تتعرض للتناوب بين التوسع والانكماش الذي يميز اقتصادات السوق. وكان نجاحها باهراً إلى حد ظهر معه الحديث عن «معجزة آسيوية». وكانت ثقة الصندوق بالمنطقة كبيرة إلى حد جعله يعين أحد أوفى معاونيه، الذي كان يوشك أن يتقاعد، مديراً لمنطقة آسيا الشرقية، باعتبار هذا المركز مركزاً سهلاً.

من هنا كانت دهشتي بعد انفجار الأزمة حين رأيت ص ن د والبنك الدولي ينهالان بالانتقادات العنيفة على البلدان الآسيوية: مؤسساتها فاسدة، وحكوماتها فاسدة، ويجب إصلاح كل شيء من الأساس. لم يكن المتهمون الغاضبون أولئك يعرفون المنطقة كما يجب، وكان كلامهم لا يتفق مع ما كنت أعرفه عنها. كنت قد زرتها مراراً وكنت أدرسها منذ ثلاثين سنة. كان البنك الدولي ـ لورانس سامرز نفسه الذي كان آنذاك نائباً للرئيس ومكلفاً بالبحث ـ قد طلب مني أن أشارك في دراسة واسعة حول المعجزة الآسيوية وأن أدير محور «الأسواق المالية». وقبل ذلك بنحو عشرين سنة، يوم باشر الصينيون انتقالهم إلى اقتصاد السوق، كان هؤلاء قد دعوني لبحث

استراتيجية التنمية عندهم. ثم إنني، في البيت الأبيض، كنت أثابر على متابعة المسألة عن كثب: كنت أدير الفريق الذي ينظم التقرير الاقتصادي السنوي لمنظمة آبيك («التعاون الاقتصادي الآسيوي-الباسيفيكي» أي منظمة البلدان المطلة على المحيط الهادىء، التي باتت اجتماعاتها السنوية، على مستوى رؤساء الدول، مرموقة أكثر فأكثر، نظراً لصعود المنطقة من حيث القدرة الاقتصادية). وفي مجلس الأمن القومي، كنت قد شاركت مشاركة نشيطة في المناقشات حول الصين. على أي حال، عندما اشتدت حدة التوترات التي أثارتها سياسة الكونتينمانت التي مارستها الادارة، أرسلوني كي أقابل رئيس الوزراء الصيني زهو رونجي لأجل تهدئة الأمور. وكنت أحد الأجانب النادرين الذين دُعوا مرة لمرافقة أعلى قادة البلاد في عطلتهم السنوية في شهر آب/أُوت حيث يبحثون التوجهات السياسية.

كنت أسأل نفسي كيف أمكن أن تنجح هذه البلدان زماناً طويلاً لو كان لها مؤسسات فاسدة؟ وكان يبدو لي أنه يستحيل إيجاد تفسير للفرق بين ما كان يقوله ص ن د ووزارة الخزانة وبين ما كنت أعرفه عن المنطقة، إلى أن تذكرت الجدال الذي كان قد احتدم حول المعجزة الآسيوية بالذات. كان يمكن أن يتصور المرء أن الصندوق والبنك الدولي سيهتمان طبعاً بهذا النجاح ويستخلصان منه دروساً لأجل البلدان الأخرى؛ لكن لا: لقد تعمّدا تلافي درس المنطقة. وإنه لتحت ضغط اليابانيين، وفقط عندما عرض هؤلاء تقديم المال اللازم لذلك، شرع البنك الدولي يجري تحليله للنمو الاقتصادي في آسيا الشرقية (عنوان التقرير النهائي هو المعجزة الآسيوية . كان سبب هذا الموقف واضحاً جداً: ليس فقط أن تلك البلدان قد نجحت مع أنها لم تطبق معظم أوامر واشنطن، بل لأنها لم تطبق تلك الأوامر. إن دراسة البنك الدولي حول المعجزة الآسيوية كانت تنوه بالدور العام الذي أدته الدولة على صعد مختلفة، رغم أن استخلاصات الخبراء كانت قد لُطّفت في التقرير المنشور. كان هذا بعيداً جداً عن الدولة ذات الدور الأدنى العزيزة على قلب «توافق واشنطن».

واحتجّ بعضهم على ذلك، في المؤسسات المالية الدولية كما في الأوساط الأكاديمية. فهل في الأمر معجزة حقاً؟ «كل» ما فعلته آسيا كان التوفير الكثير والتوظيف الجيد! لكن هذه النظرة إلى «المعجزة» كانت تجهل الأمر الجوهري. فليس هناك من مجموعة أخرى من البلدان في العالم أفلحت في التوفير بمثل هذه المعدلات وفي توظيف هذه الأموال بمثل هذه الحصافة. وكانت بعض التدابير التي اتخذتها الدولة ذات أثر جوهري أتاح لبلدان آسيا الشرقية أن تفعل الأمرين معاً.

عندما انفجرت الأزمة كان كثيرون من منتقدي المنطقة يبدون شبه سعداء: التاريخ يثبت صحة موقفهم. وبمفارقة عجيبة، بادروا إلى تحميل الدول الآسيوية مسؤولية الصعوبات (1) بعدما كانوا ينكرون فضل هذه الدول في أصغر نجاح تحقق خلال الربع الأخير من القرن.

وبعد، هل هناك معجزة أم لا؟ التسمية لا أهمية لها: ارتفاع المداخيل وهبوط الفقر في آسيا الشرقية منذ ثلاثين سنة، هو أمر لا سابق له. وليس في وسع أحد أن يزور هذه البلدان دون أن يذهل لهذا التحول، لهذا التطور، لهذه التغيرات الاقتصادية وكذلك الاجتماعية، التي تظهرها كل الاحصائيات الممكن تصورها. لنحو ثلاثين سنة خلت، كان هناك ألوف من عربات النقل يجرها لقاء أجر زهيد فقراء يشكون من ألم في الظهر؛ واليوم لم تعد هذه سوى تسلية للسياح الباحثين عن شيء يصورونه. توفير قوي، وتوظيفات حكومية في حقل التربية، وسياسة صناعية تقودها الدولة: هذا المزيج الرابح حوّل المنطقة إلى قوة اقتصادية. وكانت معدلات النمو عظيمة على مدى عدة عقود، وارتفع مستوى حياة عشرات الملايين من الناس ارتفاعاً كبيراً. كما أن منافع النمو كانت موزعة على نطاق واسع. صحيح أن كيفية تطور الاقتصادات الآسيوية لم تكن خالية من المشاكل، غير أن الدول، بالإجمال، كانت قد استنبطت استراتيجية فاعلة، استراتيجية ليس بينها وبين استراتيجية «توافق واشنطن» سوى نقطة مشتركة واحدة: أهمية

الاستقرار الكلّي. التجارة كانت هامة، كما في «توافق واشنطن»، لكن التشديد كان على تشجيع الصادرات لا على إزالة العوائق عن طريق المستوردات: لقد جرى تحرير التجارة في آخر الأمر ولكن بصورة تدريجية، تتناسب مع خلق وظائف جديدة في الصناعات التصديرية. وفيما كان «توافق واشنطن» يدعو إلى تحرير سريع لأسواق السندات والرساميل، لم تقم بلدان آسيا الشرقية بهذا العمل إلا تدريجياً ـ وبعض البلدان الأكثر نجاحاً كالصين مثلاً لم تفرغ من هذا العمل حتى الآن. وفيما كان «توافق واشنطن» يشدد على التخصيص، فإن الدولة، على المستوى الوطني كما على المستوى المحلي، قد أسهمت في خلق مؤسسات فعالة قامت بدور جوهري في نجاح عدة بلدان من بينها. ومن منظور «توافق واشنطن»، كانت كل سياسة صناعية ـ تحاول الدولة بواسطتها أن تحدد مسبقاً توجه الاقتصاد في المستقبل ـ تعتبر سياسة خاطئة. لكن دول آسيا الشرقية رأت في هذه السياسة واحدة من رسالاتها الرئيسية. واعتبرت هذه الدول، بنوع خاص، أنه إذا شاءت أن تزيل الفرق بين مداخيلها ومداخيل البلدان المتطورة، فعليها أن تزيل الفرق في المعرفة وفي التكنولوجيا ـ فرسمت سياسات للتعليم وخصصت توظيفات لأجل هذه الغاية. وفيما كان «توافق واشنطن» لا يهتم إلّا قليلاً بالتفاوت، فإن دول آسيا تدخلت بنشاط من أجل الحد من الفقر والحد من صعود التفاوتات: كانت تعتبر هذه الاجراءات هامة للحفاظ على الوئام الاجتماعي، والوئام الاجتماعي ضروري لخلق مناخ مؤات للتوظيف والنمو. وبشكل أعم، فيما كان «توافق واشنطن» يقلل من دور الدولة إلى الحد الأدنى، كانت الدول في آسيا الشرقية تساهم في تعيين شكل الأسواق وإدارتها.

عندما بدأت الأزمة، لم يدرك الغربيون مدى خطورتها. وحينما سئل الرئيس كلينتون عن إمكان مساعدة تايلندا أجاب بأن انهيار البهت ليس سوى، «بضع قطرات من المطر على طريق» الازدهار الاقتصادي (2). وكان يشاطره ثقته الراسخة هذه قادة العالم الماليون المجتمعون في هونغ كونغ في

أيلول/سبتمبر 1997، بمناسبة انعقاد الجمعية السنوية لص ن د والبنك الدولي، وكان كبار مسؤولي الصندوق الحاضرون على درجة من الثقة بالأمر جعلتهم حتى يطلبون تعديل شرعة الصندوق على نحو يتيح لهم أن يمارسوا مزيداً من الضغط على البلدان النامية لكي تحرر أسواق رساميلها. أما قادة البلدان الآسيوية فقد أصابهم الذعر، وخصوصاً وزراء المال الذين التقيتهم. فقد كان هؤلاء يرون جيداً أن تدفق الرساميل المضاربة الذي يرافق تحرير الأسواق المالية كان مصدر مشاكلهم. وكانوا يعلمون أن اضطرابات كبرى توشك أن تحدث، وأن أزمة ستشيع الفوضى في اقتصاداتهم وفي مجتمعاتهم. وكانوا يخشون أن تمنعهم توجهات الصندوق من اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تدرأ الأزمة. وكانوا يخشون أن يطالب الصندوق، إذا ما انفجرت الأزمة، باتخاذ تدابير تزيد من تفاقم وقعها على اقتصاداتهم. إلا أنهم كانوا يجدون أنفسهم عاجزين، وغير قادرين على الصمود. كانوا يعرفون ما يستطيعون وما يجب عليهم أن يفعلوا لدرء خطر الأزمة والحد من الأضرار، لكنهم كانوا يعرفون أيضاً أن ص ن د سيدينهم إذا قاموا بتلك المبادرات، وكانوا يخشون انسحاب الرساميل الدولية الذي قد ينجم عن تلك الإدانة. وفي آخر الأمر، تجرأت ماليزيا وحدها على تحمل غضب الصندوق. وإذا كانت تدابير رئيس الوزراء ماهاتير ـ التي كان هدفها الابقاء على المستوى المتدني لمعدلات الفائدة ولجم الهروب المتسارع للرساميل المضاربة ـ قد تعرضت لهجمات من كل صوب، فإن الانكماش الاقتصادي كان أقصر أمداً وأدنى قوة في ماليزيا منه في أي بلد آخر (3).

اقترحت على وزراء بلدان جنوب شرق آسيا الذين التقيتهم في اجتماع هونغ كونغ أن يتخذوا تدابير بالتنسيق فيما بينهم. فإذا فرضوا كلهم، بصورة منسقة، مراقبة العمليات بالرأسمال ـ للحيلولة دون حصول نزوح كثيف ومفجع للرساميل المضاربة ـ فلربما استطاعوا أن يصمدوا للضغوط التي لا بد أن تمارسها الأسرة المالية الدولية عليهم، وأن يضعوا اقتصاداتهم في

منأى عن العاصفة. قالوا إنهم سيجتمعون قبل آخر السنة لأجل وضع خطة. ولكن ما كادوا يعودون إلى بلدانهم، وما كادوا يفرغون حقائب سفرهم، حتى امتدت الأزمة إلى أندونيسيا أولاً، ثم إلى كوريا الجنوبية في مطلع كانون الأول/ديسمبر. وفي هذه الأثناء، كان المضاربون يهاجمون بلداناً أخرى في العالم، من البرازيل حتى هونغ كونغ. وقد صمدت هذه البلدان، لكن بأي ثمن!

ترتدي هذه الأزمات شكلين معروفين جيداً. الأول يتجلى في حالة كوريا الجنوبية. هذا بلد ذو حصيلة مدهشة. إن كوريا الجنوبية قد وضعت، بعد نجاتها من طوفان الحرب الكورية، استراتيجية للتنمية جعلت معدل الدخل الفرد يزداد ثمانية أضعاف خلال ثلاثين سنة، وقلصت الفقر بصورة جذرية، وحققت محواً تاماً للأمية، وقللت بقدر كبير من الفرق بينها وبين البلدان المتطورة في حقل التكنولوجيا. كانت كوريا الجنوبية عند انتهاء الحرب الكورية أشد فقراً من الهند؛ وفي مطلع التسعينات، دخلت OCDE (منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين)، أي نادي البلدان الصناعية المتقدمة. وكانت كوريا الجنوبية قد أمست أحد كبار المنتجين العالميين لنصف النواقل، وباتت منتجات مؤسساتها الكبرى ـ سامسونغ، دايوو، هيونداي ـ معروفة في جميع أنحاء العالم. غير أنها، في بداية تحولها، كانت تراقب أسواقها المالية بشكل وثيق، وفيما بعد، سمحت مكرهةً ـ تحت ضغط الولايات المتحدة ـ لشركاتها بأن تقترض من الخارج. وهكذا باتت هذه الشركات عرضة لتقلبات مزاج السوق الدولية. وفي آخر سنة 1997، انتشرت فجأة شائعات في وول ستريت تقول إن كوريا تعاني من مشاكل. فهي لا تستطيع أن تحصل من المصارف الغربية على تجديد عادي للقروض القابلة للتجديد والتي استحقت، وهي لا تحوز الاحتياطيات الضرورية لتسديد هذه القروض. مثل هذه الشائعات هي أحياناً تنبؤات تتحقق تلقائياً. وقد سمعت بها في البنك الدولي قبل أن تصبح عناوين في الصحف ـ وكنت أعرف مغزاها جيداً. وبسرعة كبيرة، اتخذت مصارف، كانت من قبل تسارع إلى

إقراض الشركات الكورية، قراراً بعدم تجديد قروضها. وبما أنها فعلت ذلك كلها في آن واحد، فقد أمست النبوءة حقيقة واقعة: كانت كوريا تعاني من مشاكل.

أما الشكل الثاني فيتجلى في تايلندا. لقد نشبت الأزمة هنا على أثر هجمة مضاربة (واستدانة قصيرة الأجل ومرتفعة). حينما يعتبر المضاربون أن البلد يوشك أن يخفض قيمة عملته يسارعون إلى إبدال هذه العملة بالدولار؛ وهذا أمر في غاية السهولة متى كانت عملية التحويل حرة (إمكانية تحويل العملة المحلية إلى دولارات أو أية عملة أخرى). ومتى قام المضاربون ببيع هذه العملة فإن قيمتها تنخفض، وهذا يؤكد نبوءتهم. هذا ما لم تعمد الدولة إلى دعمها، الأمر الذي تفعله أكثر الأحيان: تبيع دولارات تؤخذ من احتياطياتها (الأموال التي تحوزها البلاد غالباً بالدولار، تحسباً لمواجهة أيام صعبة) وتشتري عملتها هي لكي تدعم سعرها. لكن الدولة في آخر الأمر تستنفد عملاتها الصعبة، ولا يعود لديها دولارات تبيعها، فتنهار العملة الوطنية. ويرتاح المضاربون، لأنهم أحسنوا الرهان. ويمكنهم حينذاك أن يشتروا العملة المنهارة وأن يجنوا ربحاً وفيراً. وقد تبلغ الأرباح نسبة عالية جداً. لنفترض أن المضارب فلاناً قصد مصرفاً تايلندياً واقترض منه 24 مليار بهت وحولها إلى دولارات: يساوي هذا المبلغ، حسب سعر الصرف البدائي، مليار دولار. وبعد أسبوع، ينهار سعر الصرف: لم يعد الدولار يساوي 24 بهتاً بل صار يساوي 40 بهتاً. فيأخذ فلان هذا 600 مليون دولار ويحولها إلى بهتاً: تساوي قيمتها 24 مليار بهت يعيدها إلى المصرف ليسدد قرضه. ويبقى لديه 400 مليون دولار هي ربحه، وهو ربح محترم خلال أسبوع من العمل لم يوظف فيه سوى القليل من ماله الخاص؛ وبما أنه كان متأكداً من أن سعر الصرف لن يتحسن (أن ينتقل من 24 بهتاً إلى 20 بهتاً مثلاً للدولار الواحد) فهو لم يكن معرضاً لأي خطر عملياً، وفي أسوأ الأحوال، إذا ظل سعر الصرف على حاله، يكون قد خسر أسبوعاً من الفوائد. إن إغراء الاثراء السريع على هذا النحو يغدو غير قابل للمقاومة، ويتوافد المضاربون من جميع أنحاء العالم لكي يغتنموا الفرصة.

إذا كان الشكلان اللذان ترتديهما الأزمة معروفين جيداً، فإن ردة فعل ص ن د كانت معروفة جيداً أيضاً. فإنه كان يعطي أموالاً طائلة كي تتمكن البلدان من دعم سعر صرف عملاتها (بلغت قيمة عمليات الانقاذ بالاجمال، بما فيها تقديمات نادي السبعة، 105 مليارات دولار) (4). كان الصندوق يعتقد بأن السوق، إذ ترى أنه بات هناك أموال كافية في الصناديق، فلا يعود لديها سبب لمهاجمة العملة، وتستعاد «الثقة». وكان لهذا المال وظيفة أخرى: كان يتيح للبلدان أن تزود بالدولار الشركات التي اقترضت من أصحاب المصارف الغربية، كي تمكنها من تسديد قروضها. كان في الأمر جزئياً إذن تعويماً للمصارف الدولية وفي الوقت نفسه تقويماً لمصارف البلد المعني. كان الدائنون قد منحوا قروضاً يتعذر تحصيلها، ولكنهم لا يتحملون كل عواقب أخطائهم. يضاف إلى ذلك أنه في جميع البلدان، حيث استعملت أموال ص ن د لإبقاء سعر الصرف مؤقتاً على مستوى يتعذر دعمه، كان لعمل الصندوق عاقبة أخرى: استغل أثرياء البلد «حائز المساعدة» الفرصة لتحويل مالهم إلى دولارات بسعر صرف مؤات ثم حولوه إلى الخارج. سنرى في الفصل التالي أن المثال الأبرز لهذا القرار قد حصل في روسيا بعد أن منحها الصندوق قرضاً في تموز/يوليو ـ جويليه 1998. على أن هذه الظاهرة، التي يطلق عليها أحياناً اسم «فرار الرساميل»، كانت قد لعبت دوراً محورياً في الأزمة الكبيرة السابقة، أزمة المكسيك في 1994-1995.

إن ص ن د يربط قروضه بشروط، في إطار خطة يُفترض أنها تصحح المشاكل التي سببت الأزمة. وفي رأيه أن هذه التدابير، وكذلك المال، هي التي ستقنع الأسواق بتجديد قروضها، والمضاربين بالبحث في أماكن أخرى عن أهداف يسيرة. تتضمن هذه التدابير عموماً رفعاً لمعدلات الفائدة ـ قد يكون كبيراً حقاً في آسيا ـ وتخفيضاً لنفقات الدولة، وزيادة للضرائب، كما أنها تلحظ «إصلاحات بنيوية» أي تغييرات في بعض بنى الاقتصاد، يُعتقد أنها مصدر صعوبات البلاد. إن الشروط المفروضة على البلدان الآسيوية

كانت تقضي ليس فقط برفع معدلات الفائدة رفعاً كبيراً جداً، وبتخفيضات في النفقات، بل أيضاً بإجراء شتى أنواع الاصلاحات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، أكانت كبيرة (زيادة الانفتاح والشفافية مثلاً، وتحسين تنظيم الأسواق المالية) أو صغيرة (إلغاء احتكار كبش القرنفل في أندونيسيا).
كان يؤكد الصندوق أنه يفرض هذه الشروط مدفوعاً بروح المسؤولية: بما أنه يقدم مليارات، فمن واجبه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لكي يستعيد ماله، وكذلك لكي يضع البلدان المعنية على طريق الشفاء الاقتصادي «الصحيح». وإذا كانت مشاكل بنيوية سبب الأزمة الاقتصادية الجمعية، فتجب معالجتها. ولكن، بالنظر إلى ضخامة هذه الشروط، فإن البلدان التي تقبل مساعدة الصندوق كانت في الواقع تتنازل له عن قسط كبير من سيادتها الاقتصادية. وقد كان هذا التنازل ـ والضربة التي ينزلها بالديمقراطية ـ حجة كبيرة في يد بعض أخصام الصندوق. وكان أخصام آخرون يقولون أن الشروط لا تعيد الصحة الاقتصادية (ويقال حتى إن هذا ليس المراد منها). وقد كان بعض هذه الشروط، كما لاحظنا في الفصل الثاني، لا يمت بأية صلة إلى المشكلة المطروحة حقاً.

إن الخطط، رغم جميع شروطها وضخامة وسائلها، قد أخفقت في آسيا. كان يراد لها أن تضع حداً لانخفاض سعر الصرف: استمر هذا في الهبوط، وكأن الأسواق أدركت بالكاد أن ص ن د قد «هبّ لمساعدتها»! وفي كل حالة، كان الصندوق، وقد أربكه فشل دوائه المزعوم، يتهم البلد المعني بأنه لم يكن جدياً في إجراء الاصلاحات اللازمة. وفي كل حالة، كان يقول للعالم إن هذا البلد يشكو من مشاكل جوهرية تستوجب المعالجة حتى قبل الوصول إلى نهوض جديد. كان هذا أشبه بالصراخ «النار، النار!» في قاعة سينما تغص بالناس: كان الممولون أكثر اقتناعاً بتشخيص الصندوق منهم بالدواء الذي يصفه، فلاذوا بالفرار (5). إن ملامات الصندوق قد زادت من خوف الرساميل وفرارها، بدلاً من أن تعيد الثقة حتى تعود الأموال. لهذا السبب، ولأسباب أخرى سأعرضها لاحقاً، فإن شعور جزء كبير من العالم

النامي ـ شعور أشاطره إياه ـ هو أن ص ن د بات الآن جزءاً من المشكلة لا من الحل. على أي حال، كيف يسمي السكان والعديد من القادة السياسيين والاقتصاديين اليوم، في كثير من البلدان التي شملتها الأزمة، ذاك الاعصار الاقتصادي والاجتماعي الذي ضرب بلدانهم؟ يسمونه بكل بساطة: «ص ن د». وكأنهم يقولون «الطاعون» أو «الأزمة الكبرى». ويؤرخون الأحداث بقولهم: «قبل» أو «بعد» الصندوق، تماماً كالبلدان التي أصابها زلزال فتقول كان ذاك «قبل» الزلزال أو «بعده».

وفيما كانت الأزمة تتمادى صعدت البطالة بسرعة، وتدهور الناتج الداخلي غير الصافي، وأغلقت المصارف أبوابها. وازدادت نسبة البطالة أربعة أضعاف في كوريا، وثلاثة أضعاف في تايلندا، وعشرة أضعاف في أندونيسيا. وفي هذا البلد، تدنى عدد المستخدمين من الذكور في آب/أُوت 1998 بنسبة 15% عما كان عليه سنة 1997، وكان التدهور الاقتصادي أسوأ أيضاً في القطاعات الحضرية من الجزيرة الرئيسية جاوا. وفي كوريا الجنوبية أخذ ربع السكان تقريباً يعانون من الفقر، وازداد قرابة الثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر في البيئة الحضرية. وارتفع هذا العدد في أندونيسيا قرابة الضعفين. في بعض البلدان، كتايلندا مثلاً، كان الذين يخسرون عملهم في المدينة يعودون إلى بيوتهم في الأرياف، وهذا بالطبع زاد من صعوبة الوضع بالنسبة إلى سكان الأرياف. وفي سنة 1998 تدنى المنتوج المحلي الإجمالي بنسبة 13.1% في أندونيسيا، و6.7% في كوريا، و10.8% في تايلندا. وبعد مرور ثلاث سنوات على الأزمة، كان لا يزال أدنى بنسبة 7.5% عن مستواه السابق للأزمة في أندونيسيا، وبنسبة 2.3% في تايلندا.

لحسن الطالع، كانت العواقب في بعض الحالات أقل مأساوية مما كان يتوقع. فالهيئات المحلية في تايلندا تكتلت لمنع توقف تعليم الأولاد. وقد تبرع بعضهم بمساعدة لكي يثابر أولاد جيرانه على ارتياد المدرسة. وكان هناك حرص على توفير طعام كاف للجميع، وبفضل هذا الجهد لم يزدد

سوء التغذية. وفي أندونيسيا صدرت عن البنك الدولي مبادرة يبدو أنها نجحت في إبعاد أثر الأحداث السيّئ عن التعليم. أما الذين كانت معاناتهم الأقوى فهم الفقراء من شغيلة المدن الذين كانت حياتهم من قبل شاقة من جميع الوجوه. ثم إن تقلص الطبقة المتوسطة ـ كانت معدلات الفائدة الربوية قد دفعت بالمؤسسات الصغيرة إلى الإفلاس ـ هو الذي سيطبع الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمنطقة على المدى الأطول.

إن تدهور الوضع الداخلي في كل بلد أسهم في إغراق جيرانه. وكان لتباطؤ المنطقة انعكاسات على مستوى العالم كله: تباطأ النمو العالمي أيضاً، الأمر الذي دفع بأسعار المواد الأولية والمنتجات الأساسية إلى الهبوط. ومن روسيا إلى نيجيريا، وجد كثير من البلدان النامية التي تعتمد على هذه المواد، نفسها غارقة في أسوأ الصعوبات. وبما أن الممولين الذين كانوا قد وظفوا مالهم في هذه البلدان رأوا كيف كانت تذوب ممتلكاتهم وأن المصارف التي أقرضتهم تطالب بتسديد هذه القروض، فقد اضطروا أن يخفضوا مواقعهم في أسواق ناشئة أخرى. وهكذا فإن البرازيل، التي كانت لا تعتمد على النفط ولا على التجارة مع البلدان المعانية من الأزمة، والتي كان وجه اقتصادها يختلف تماماً عن اقتصاد تلك البلدان، قد وجدت نفسها مشمولة بإعصار الأزمة المالية العالمية من جراء الهلع العام الذي انتاب الممولين الأجانب ومن تخفيض قروضهم. وفي آخر الأمر، فإن الأسواق الناشئة كلها تقريباً تأثرت بالأزمة ـ حتى الأرجنتين التي كان يضرب بها المثل زماناً طويلاً كبلد يقتدى به في الإصلاح، وبصورة أساسية بنجاحه في مكافحة التضخم.

كيف ساقت سياسة ص ن د
ووزارة الخزانة إلى الأزمة

كانت البلبلة العامة تتويجاً لنصف عقد من الزمن عرف الانتصار العالمي

لاقتصاد السوق، بقيادة الولايات المتحدة، عقب انتهاء الحرب الباردة. لقد تركز الاهتمام الدولي إبان تلك الحقبة على الأسواق الجديدة الصاعدة، من آسيا إلى أميركا اللاتينية ومن روسيا إلى الهند. فكانت هذه فراديس حقيقية للممولين: كانت الأرباح عالية، والمخاطر تبدو ضعيفة. وفي غضون سبع سنوات فقط، ازدادت الرساميل الخاصة المنتقلة من العالم المتطور إلى العالم النامي سبعة أضعاف، فيما ظلت الرساميل العامة (المساعدة الأجنبية) على حالها (6).

كان أصحاب المصارف الدولية والمسؤولون السياسيون على ثقة بأنهم يعيشون فجر عصر جديد. وكان ص ن د ووزارة الخزانة الأميركية يعتقدان، أو يقولان على الأقل أنهما يعتقدان، بأن التحرير الكامل لحسابات عمليات الرأسمال قد يساعد المنطقة على الاسراع في التطور. لم تكن البلدان الآسيوية بأية حاجة إلى رساميل إضافية لأن نسبة ادخارها كانت عالية جداً، ولكن بالرغم من كل شيء فقد فُرض عليها هذا التحرير في آخر الثمانينات وبداية التسعينات. أنا على يقين من أن تحرير حسابات عمليات الرأسمال كان العامل الأهم في توليد الأزمة. لقد توصلت إلى هذه الخلاصة بعد أن درست بعناية ما جرى، ليس في المنطقة وحسب، بل أيضاً في الأزمات الاقتصادية الأخرى التي شهدها الربع الأخير من القرن ـ كان عددها مئة تقريباً. فبما أن الأزمات تغدو أكثر توافراً (وتزداد خطورة)، فقد بات لدينا الآن أساس من المعطيات غني جداً لأجل تحليل العوامل التي تسهم في صنعها (7). وبتنا نرى بوضوح متزايد أبداً أن تحرير حسابات عمليات الرأسمال هو في الأعم الأغلب من الأحيان مخاطرة لا تجدي نفعاً. غير أنه يعرض البلد لأخطار جسيمة، حتى لو كان لديه مصارف متينة، وبورصة متينة، ومؤسسات أخرى كان يفتقر إليها كثير من البلدان الآسيوية.

من المحتمل أنه ما كان في وسع أي بلد أن يصمد أمام التبدل الفجائي لمزاج الممولين، الذي حوّل تدفقاً عظيماً للرساميل إلى انكفاء عظيم ـ كلها، أجنبية كانت أو وطنية ـ والذهاب للتوظيف في أماكن أخرى. إن

انقلابات بهذا الحجـم تولد لا محالة أزمة، أو انكماشاً، أو ما هو أسوأ. لقد بلغ هذا الانكفاء، في تايلندا مثلاً، نسبة 7.9% من الناتج الداخلي غير الصافي سنة 1997، و12.3% سنة 1998، و7% في النصف الأول من سنة 1999. وهذا يعادل، في الولايات المتحدة مثلاً، انكفاءاً للرساميل يبلغ وسطياً 765 مليار دولار بين سنتي 1997 و1999! لم تكن هذه البلدان النامية تملك وسائل الصمود أمام مثل هذا الانقلاب، ولا كانت تستطيع أن تواجه مفاعيل أزمة اقتصادية على مثل هذه الضخامة. ونظراً إلى نجاحاتها الاقتصادية المرموقة ـ لم تعرف أي انكماش خلال ثلاثة عقود ـ فإنها لم تنشىء نظاماً للتعويض عن البطالة. على أي حال، ما كان هذا ليكون بالأمر اليسير. فالتعويض عن البطالة حتى في الولايات المتحدة، لا يزال بعيداً عن أن يكون مرضياً في المؤسسات الريفية وفي الزراعة. والحال أن هذين القطاعين هما السائدان في العالم النامي.

على أن الاتهام الموجه إلى ص ن د هو أخطر من ذلك: إنه لم يفرض فقط تدابير أدت إلى الأزمة، وإنما هو قد فرض تلك التدابير فيما لم يكن هناك عملياً أي دليل على أنها تشجع النمو، بل كانت هناك أدلة عديدة على أنها تعرض البلدان النامية لمخاطر جسيمة.

إنها لمفارقة حقيقية ـ إذا كان لنا أن نستعمل لفظة لطيفة كهذه: في تشرين الأول/أكتوبر 1997، أي في بداية الأزمة، كان الصندوق يدعو إلى توسيع التدابير التي من شأنها أن تعجل وتيرة نشوب الأزمات. لقد صُدمت، كرجل علم، لما رأيت الصندوق ووزارة الخزانة الأميركية يدفعان بتلك التدابير إلى أمام بمثل تلك القوة في غياب كامل لنظريات أو براهين تثبت أنها لصالح البلدان النامية أو لصالح الاستقرار الاقتصادي العالمي ـ وفي وجود براهين كثيرة على العكس. قد يقال إنه لا بد من أنه كان هناك أساس ما لموقفهما، بعيداً عن مجرد إرادة خدمة المصالح الخاصة لرجال المال، هؤلاء الذين لا يرون في تحرير أسواق الرساميل سوى شكل جديد من أشكال «فتح الأسواق» ـ المزيد دائماً من الأسواق التي يجنون منها

دائماً المزيد من الأرباح. وبما أنه كان لا بد من الاعتراف بعدم حاجة آسيا إلى رساميل إضافية، تجاسر أنصار هذا التحرير فتذرعوا بحجة وجدتُها قليلة الاقناع حتى في تلك الحقبة، ولكنها تبدو مع مرور الزمن مستهجنة بنوع خاص: هذا التحرير كان سيعزز الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان! لكن كيف؟ بكونه يتيح الفرصة للمزيد من تنويع مصادر التمويل (8)! يصعب علينا أن نصدق أنهم لم يروا قط أن لحركة الرساميل دورة خاصة بها: تخرج من بلد ما إبان الانكماشات، أي بالضبط متى كان في أمس الحاجة إليها، وتدخل إليه إبان التوسعات، فتزيد من حدة الضغوط التضخمية فيه. وكأنما كان هناك توقيت، فإنه في اللحظة المحددة التي كانت فيها البلدان الآسيوية بحاجة إلى رساميل خارجية، أرادت المصارف أن تستعيد مالها.

إن تحرير أسواق الرساميل قد وضع البلدان النامية تحت رحمة النزوات العقلانية وغير العقلانية لأسرة الممولين، لحالات سرورهم واكتئابهم. لقد أدرك كينز تماماً هذه التقلبات المزاجية التي تبدو وكأنها بلا سبب. فهو يطلق في كتابه النظرية العامة للاستخدام والفائدة والعملة (1935) على هذه التأرجحات الهائلة والتي يتعذر تفسيرها بعض الأحيان، اسم «الأرواح الحيوانية». ما من مكان نشطت فيه هذه «الأرواح» بوضوح أكثر مما في آسيا. فقبل الأزمة بقليل، كان معدل الفائدة على سندات الدولة في تايلندا لا يزيد إلا بنسبة 0.85% عن معدل الفائدة على السندات الأكثر أماناً في العالم: كانت تعتبر موثوقة للغاية . وفي فترة زمنية قياسية، ارتفعت علاوة الخطر بشكل سريع.

وقُدمت حجة أخرى، لا تزيد صدقيتها عن الأولى، لصالح تحرير أسواق الرساميل ـ دون أي دليل هنا أيضاً. فزعم أصحابها أن تنظيم عمليات الرأسمال يعيق الفاعلية الاقتصادية، وأن البلدان تستطيع أن تتطور بصورة أفضل في غياب هذه الرقابة. إن تايلندا تقدم خير مثال لدحض هذه المزاعم. فقبل التحرير، كان هذا البلد قد حدد بشكل دقيق المبالغ التي تستطيع المصارف إقراضها لأغراض المضاربة العقارية. وكانت تايلندا قد

وضعت هذه القواعد لأنها بلد فقير يتوق إلى تنمية نفسه: توظيف الرساميل النادرة للبلد في الصناعة يعني خلق فرص عمل وتنشيط النمو. وكانت تعلم أيضاً أن الإقراض للمضاربة العقارية، هو، في العالم كله، مصدر كبير لعدم الاستقرار الاقتصادي. فإن هذا النوع من الإقراض يولد فقاعات قائمة على المضاربة (ارتفاع كبير في الأسعار ناجم عن إقبال الممولين الطامعين في الاستفادة من الطفرة الظاهرية في هذا القطاع) ولكنها فقاعات لا تلبث أن تنفجر دائماً ـ ومتى انفجرت انهار الاقتصاد. هذه الصورة معروفة جيداً، وهي هي في بانكوك كما في هيوستن. عندما ترتفع الأسعار في الميدان العقاري، تعتبر المصارف أن بإمكانها أن تزيد من الإقراض، لأنها تسترهن المباني. وإذ يرى الممولون أن الأسعار ترتفع، يقبلون على الاشتراك في اللعبة قبل فوات الأوان، ويقرضهم أصحاب المصارف الأموال اللازمة لذلك. ويرى أصحاب المشاريع العقارية أنه يمكن جني أرباح سريعة فيشيدون أبنية جديدة ـ إلى أن يصير هناك تخمة، فلا يعودون قادرين على تأجير أمتارهم المربعة، ولا على تسديد قروضهم، فتنفجر الفقاعة.

لكن ص ن د كان يزعم أن هذا النوع من القيود المفروضة من جانب تايلندا لتحاشي نشوب أزمة يتشابك مع توزيع الموارد بصورة فعالة من جانب السوق. فإذا قالت السوق: «شيدوا أبنية للمكاتب» فهذا يعني أن إنشاء هذه المباني هو بالضرورة النشاط الأكثر جدوى. وإذا قالت ـ وهذا بالضبط ما قالته بعد التحرير: «شيدوا أبنية لمكاتب فارغة» فليكن كذلك. ذلك أن هذا هو منطق الصندوق: السوق يجب أن تكون الأفضل علماً بالأمر. وبينما كانت تايلندا بحاجة ماسة إلى توظيفات جديدة حكومية لتعزيز بناها التحتية ونُظم التعليم الثانوي والعالي التي كانت لا تزال هشة، فقد جرى تبذير مليارات في القطاع العقاري التجاري. هذه المباني لا تزال فارغة اليوم: وجودها شاهد على المخاطر التي تسببها نشوة السوق، وعلى ضخامة الهدر الذي يمكن أن تسببه السوق إذا امتنعت الدولة عن تنظيم المؤسسات المالية تنظيماً كافياً(9).

لم يكن ص ن د وحده يضغط لأجل التحرير. فإن وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، بوصفها المساهم الأكبر في الصندوق والوحيد الذي يتمتع بحق ال؟يتو، ويلعب دوراً كبيراً في تحديد توجهاته، كانت تضغط هي أيضاً.
كنت في لجنة المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون سنة 1993 حينما ناقشت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة علاقاتهما التجارية. كانت المناقشات تشمل عدداً كبيراً من المشاكل الصغيرة ـ مثل انفتاح السوق الكورية الجنوبية أمام النقانق الأميركية ـ والمسألة المحورية، مسألة تحرير الأسواق المالية. كانت كوريا قد أحرزت منذ ثلاثين سنة نمواً اقتصادياً مرموقاً دون توظيفات أجنبية هامة. وكانت قد بنت تطورها على الادخار الكوري وعلى مؤسسات كورية يديرها كوريون. وما كانت بحاجة إلى الرساميل الغربية، وقد أثبتت أن هناك طريقاً أخرى لاستيراد التكنولوجيا الحديثة وللوصول إلى الأسواق. وإذا كانت سنغافورة وماليزيا استدعتا شركات متعددة الجنسيات، فإن كوريا كانت قد أنشأت شركاتها بنفسها. وكانت الشركات الكورية تبيع منتجاتها في العالم كله بفضل جـودة هذه المنتجـات وبفضل نشاطها الكبير. كانت كوريا الجنوبية تدرك أنها إذا كانت تريد الاستمرار في النمو والاندماج في الأسواق العالمية فسيكون عليها أن تحرر طرق إدارتها لأسواق الرساميل. كما كانت تدرك أخطار القيام بتحرير سيّئ. فهي قد رأت ما جرى في الولايات المتحدة، حيث أدى إلغاء التنظيم في آخر الأمر إلى انهيار صناديق التوفير في الثمانينات. وتحاشياً للأخطار، كانت قد أعدت بكثير من العناية خطة تدرجية للتحرير. لكن تلك الخطة كانت مفرطة في البطء حسب رأي وول ستريت، التي كانت ترى فرصاً جميلة للربح ولا تريد الانتظار. فإذا كان أرباب المال في وول ستريت يمتدحون حرية السوق ويريدون ترك دور هامشي للدولة، على الصعيد النظري، فإنهم عملياً لا يفتأون يطلبون من الدولة أن تساعدهم في هذه

القضية ـ أن تحل محلهم في العمل لأجل الحصول على ما يبتغون. سنرى بأية همة عالية استجابت وزارة الخزانة لطلبهم.

نحن في لجنة المستشارين الاختصاصيين كنا غير مقتنعين بأن التحرير في كوريا الجنوبية كان مسألة متصلة بالمصلحة الوطنية للولايات المتحدة، وإن تكن بالتأكيد جيدة لمصالح وول ستريت الخاصة . وكنا مهتمين أيضاً بما يمكن أن يكون لها من تأثير على الاستقرار العالمي. فوضعنا مذكرة، «وثيقة للتأمل»، كي نلفت الانتباه إلى المسألة، ونطرح المشكلة ونفتح نقاشاً. كنا نقترح في تلك المذكرة مجموعة من القرائن التي تسمح بغربلة لتدابير فتح الأسواق وانتقاء ما كان من بينها حيوياً حقاً لمصالح الولايات المتحدة الوطنية. وكنا نقترح تصنيفاً يقوم على أولويات. فهناك أشكال كثيرة لـ«فتح الأسواق» لا تعود بشيء يذكر على الولايات المتحدة. إن بعض المصالح الخاصة تستفيد كثيراً من هذه الأشكال، لكن نفعها لمجموع البلد كان قليلاً. (تحديد الأولويات كان من شأنه أن يبعد خطر تكرار مغامرات إدارة بوش: كان من بين «نجاحاتها الكبيرة» المزعومة في فتح السوق اليابانية، أن Toys {R} Us ـ كانت تستطيع أن تبيع ألعاباً صينية إلى الأولاد اليابانيين. كان هذا جيداً بالنسبة إلى الأولاد اليابانيين، وجيداً بالنسبة إلى الشغيلة الصينيين، لكنه كان لا يعود بشيء يذكر على الولايات المتحدة). يصعب على المرء أن يتصور أن اقتراحاً بمثل هذا الاعتدال يمكن أن يثير اعتراضات. لكنه أثار. فاعترض عليه لورنس سامرز، الذي كان نائباً لوزير الخزانة آنذاك، اعتراضاً شديداً، مؤكداً أنه ليس من الضروري أن تحدد أولويات. كان تنسيق السياسة الاقتصادية من صلاحيات الهيئة الاقتصادية الوطنية، التي يعود لها الحق في إيجاد التوازن الصحيح بين تحليل لجنة المستشارين الاقتصاديين والضغوط السياسية التي كانت تأتي من مختلف الوزارات، وفي أن تقرر ما هي المشاكل التي تُعرض على الرئيس ليتخذ القرار النهائي. إن الهيئة الاقتصادية الوطنية، التي كان يرأسها آنذاك روبرت

روبين، اعتبرت أن المشكلة قليلة الأهمية كثيراً فلا تستوجب عرضها على الرئيس. لكن السبب الحقيقي لهذا الاعتراض كان واضحاً. ذلك أن إجبار كوريا الجنوبية على الإسراع في التحرير، كان يبعد خطر وجوب خلق كثير من الوظائف في الولايات المتحدة وازدياد الناتج الداخلي غير الصافي للولايات المتحدة بقدر محسوس. فلو كان هناك تصنيف حسب الأولويات بأي شكل من الأشكال، لكان هذا النوع من التدابير يأتي في مرتبة دنيا على اللائحة (10). بل أكثر من ذلك: في الحالة التي نحن بصددها، كنا لا نرى البتة ما إذا كان للولايات المتحدة كأمة أن تكسب أي شيء من ذلك الاسراع، وكان واضحاً، بالمقابل، أنه قد يعرض الوضع في كوريا للتفاقم. كانت وزارة الخزانة تؤكد العكس وتقول إن هذا مهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأنه لا يسبب عدم الاستقرار ـ وكانت الغلبة لها. إن هذه المسائل تدخل بالنتيجة في صلاحياتها ومن غير المألوف إن يُضرب بموقفها عرض الحائط. لم تسمع آراء أخرى حول الموضوع لأن النقاش كان سرياً. ولو أننا سمعنا أصواتاً أخرى، ولو كان هناك مزيد من الشفافية في سيرورة اتخاذ القرارات في الولايات المتحدة، لربما كان القرار مختلفاً. لكن وزارة الخزانة قد فازت، وخسرت كوريا والولايات المتحدة والاقتصاد العالمي. قد ترد وزارة الخزانة قائلة إن المشكلة لم تكن التحرير بل سوء التحرير. وهذا بالضبط كان إحدى وجهات النظر التي شددت عليها لجنة المستشارين الاقتصاديين: كان يحتمل كثيراً أن يجري التحرير السريع بصورة سيّئة.

المجموعة الأولى من الأخطاء

لا شك في أن توجـهات ص ن د ووزارة الخزانة أسهمت في خلق بيئة تعزز احتمال نشوب أزمة، وذلك بتشجيعهما ـ وأحياناً بفرضهما ـ تسرّعاً لا مبرر له في تحرير أسواق السندات والرساميل. على أن هاتين المؤسستين ارتكبتا أخطر أخطائهما في ردة فعلهما الأولى على الأزمة. إن الأخطاء

الكثيرة التي سأعرضها بات مسلَّماً بها اليوم على نطاق واسع ـ ما عدا واحداً: سوء السياسة النقدية لـ ص ن د.

بيد أن الصندوق أساء تشخيص المشكلة في البداية. لقد سبق أن عالج في أميركا اللاتينية أزمات ناجمة عن إسراف في نفقات الدولة وعن سياسات نقدية مفرطة في التساهل، تسببت بحالات عجز ضخمة وبتضخم شديد. لعله لم يعالجها كما كان يجب ـ كانت المنطقة غارقة في الركود طيلة عشر سنوات بعد خططه «الناجحة» المزعومة، وكان الدائنون حتى قد أصيبوا بخسائر كبيرة ـ لكن استراتيجية على الأقل ـ كانت تتسم بشيء من الانسجام. كانت آسيا لا تشبه أميركا اللاتينية على الاطلاق: كان للدول الآسيوية فائض في الموازنات، وكان التضخم ضعيفاً، لكن المؤسسات كانت ترزح تحت عبء الديون.

إن عدم الخطأ في التشخيص كان مهماً لسببين. الأول هو أن البيئة الأميركية اللاتينية الشديدة التضخم كانت تقتضي تخفيض الطلب المفرط، فيما أنه في آسيا، بالنظر إلى ظهور شبح الانكماش، لم تكن المشكلة مشكلة إفراط في الطلب بل كانت عدم كفاية هذا الطلب. وما كان للتقليل من هذا الطلب إلا أن يزيد الوضع تفاقماً.

السبب الآخر هو أنه متى كانت الشركات قليلة الديون، فإن معدلات الفائدة العالية، المزعجة بالتأكيد، تبقى يسيرة التحمل؛ لكن، متى كانت المديونية كبيرة جداً، يكون فرض مثل معدلات الفائدة تلك، ولو لفترة قصيرة، بمثابة حكم بالاعدام لكثير من المؤسسات، كما للاقتصاد.

إذا كان في الاقتصادات الآسيوية نقاط ضعف تستوجب المعالجة، فإنها لم تكن أسوأ منها في كثير من البلدان الأخرى، بل كانت بالتأكيد أقل كارثية مما كان يلوح به ص ن د. ثم إن النهوض السريع لكوريا وماليزيا قد أظهر أن الانكماش فيهما لم يكن كثير الاختلاف عن ذاك الذي أصاب عشرات المرات بلداناً صناعية متقدمة على امتداد قرنين من الرأسمالية. وكما قلنا سابقاً، فإن البلدان الآسيوية كانت قد سجلت حصيلة مدهشة في

حقل النمو، بل وعرفت حالات انكماش في العقود الثلاثة الأخيرة أقل مما عرف أي بلد صناعي متقدم. كان اثنان منها قد عرفا سنة واحدة من النمو السلبي، وإثنان آخران لم يعرفا أي انكماش على مدى ثلاثين سنة. فمن هذه الزاوية، كما من زوايا أخرى، كانت آسيا الشرقية تستحق من الثناء أكثر بكثير من اللوم. وإذا كانت قابلة للعطب، فإنها قابلية جديدة ناجمة بالأساس عن تحرير أسواق الرساميل الذي كان الصندوق نفسه مسؤولاً عنه جزئياً.

سياسة تقشفية على طريقة هوفر:
شذوذ في العالم الحديث

توجد منذ أكثر من سبعين سنة وصفة نموذجية لبلد يواجه انكماشاً اقتصادياً خطيراً: على الدولة أن تنشط الطلب الاجمالي إما بواسطة السياسة النقدية أو بواسطة سياسة الموازنة: تخفيض الضرائب وزيادة النفقات، أو تليين السياسة النقدية. يوم كنت رئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين، كان هدفي الرئيسي إبقاء الاقتصاد في حالة استخدام تام ودفع النمو إلى الذروة على المدى الطويل. وفي البنك الدولي كنت أواجه مشاكل البلدان الآسيوية من هذا المنظور نفسه: تقييم السياسات لأجل تحديد أكثرها فاعلية، على المدى القصير والمدى الطويل أيضاً. إن الاقتصادات الآسيوية كان يتهددها بوضوح انكماش كبير، وكانت بحاجة إلى تنشيط، وقد نصح ص ن د بعكس ذلك تماماً، فجاءت النتائج كما كان مقدراً.

عندما ابتدأت الأزمة، كانت آسيا بالإجمال في حالة توازن كلّي ـ كانت الضغوط التضخمية ضعيفة، وكان للبلدان موازنات متوازنة أو حتى ذات فائض. وكانت تترتب على ذلك نتيجتان أكيدتان. أولاً، إن انهيار معدلات أسعار الصرف والبورصة، وانفجار الفقاعات العقارية، اللذين صاحبهما هبوط في التوظيفات وفي الاستهلاك، كانا سيدفعان بها إلى الانكماش. ثانياً، كان هذا الانهيار الاقتصادي سيترجَم بانهيار للواردات الضريبية،

وبالتالي سيُحدث عجزاً في الموازنة. بعد هربرت هوفر، لم يعد الاقتصاديون المسؤولون يقولون بوجوب التركيز على هذا العجز الظرفي بل على العجز البنيوي ـ ذاك الذي كان يمكن أن يوجد لو أن الاقتصاد كان قد سار على مستوى الاستخدام التام. لكن ص ن د دافع عن الموقف «الهوفري».

ويعترف الصندوق اليوم بأن سياسة الموازنة التي أوصى بها كانت سياسة تقشف مفرط (11)، وأنها جعلت الانكماش أكثر خطورة مما كان ينبغي. إلا أن مديره التنفيذي الأول دافع، خلال الأزمة، عن هذه السياسة في الفايننشيال تايمز حيث كتب أن كل ما كان ص ن د يطلبه من البلدان هو أن يكون لها موازنات متوازنة (12)! إن الاقتصاديين الجديرين بهذه التسمية كانوا قد أقلعوا منذ ستين سنة عن التفكير بأن الاقتصاد الداخل في انكماش يجب أن يكون لديه موازنة متوازنة.

كانت هذه المسألة لا تفارق بالي. ويوم كنت في لجنة المستشارين الاقتصاديين، كانت واحدة من أكبر معاركنا تدور حول مشروع تعديل للدستور يفرض موازنة متوازنة. كان من شأن هذا التعديل أن يفرض على الدولة الاتحادية أن تكون نفقاتها معادلة لوارداتها. عارضنا نحن هذا التعديل، ووزارة الخزانة عارضته أيضاً، لأننا كنا على يقين بأن هذه سياسة اقتصادية سيّئة. فإذا حصل انكماش، يكون من الأصعب اللجوء إلى سياسة الموازنة لأجل مساعدة الاقتصاد على النهوض. فمتى كان الاقتصاد في حالة انكماش تتدنى الواردات الضريبية. فالتعديل المقترح إذن، بإلزامه الحكومة بأن تحدّ من النفقات (أو بأن تزيد الضرائب) إنما يزيد الانكماش تفاقماً. ولو أن هذا التعديل أُقر، لكان حرم الحكومة من حق ممارسة إحدى مهامها الرئيسية: إبقاء الاقتصاد على مستوى الاستخدام التام. باختصار، إن سياسة موازنة توسعية إنما تشكل إحدى الوسائط النادرة للخروج من الانكماش. كانت الادارة نفسها معارضة للتعديل المسمى «موازنة متوازنة». ولكن بالرغم من كل ذلك، أوصت وزارة الخزانة وص ن د

بإجراء ما يعادل هذا التعديل فيما يخص تايلندا وكوريا وسائر البلدان الآسيوية.

«إسلخ نفسك»

من بين جميع الأخطاء التي ارتكبها ص ن د في الحقبة التي كانت الأزمة الاقتصادية الآسيوية فيها تنتشر من بلد إلى آخر، في سنتي 1997 و1998، كان الخطأ الأقل قرباً إلى الفهم هو قصوره عن تقدير قوة التفاعلات بين السياسات المتبعة من جانب مختلف البلدان. فسياسات التقشف المتبعة في بلد ما لا تضعف اقتصاده هو فحسب، بل إن لها مفاعيل سلبية على جيرانه. والصندوق، بإصراره على فرض سياسات تقشفية، قد زاد من تفاقم العدوى: أتاح للانكماش أن يتفشى كقطرة الزيت. وبقدر ما كان كل بلد يزداد ضعفاً، كان يحد من مستورداته من جيرانه، ويدفع بهؤلاء إلى الانحدار.
يُعتبر عموماً أن سياسة الثلاثينات التي سُميت سياسة «إسلخ جارك» قد لعبت دوراً كبيراً في إشاعة الأزمة الكبرى. فعملاً بتلك الاستراتيجية، كان كل بلد غارق في الأزمة يحاول أن ينشط اقتصاده بتخفيض مستورداته. وبالتالي بإعادة توجيه المستهلكين نحو المنتجات الوطنية. كان يفعل ذلك عن طريق فرض رسوم جمركية وعن طريق تخفيضات تنافسية بقيمة عملته تجعل منتجاته أرخص ومنتجات الآخرين أغلى. إلا أنه بتخفيض مستورداته، كان «يصدر» أزمته الاقتصادية إلى البلدان المجاورة ـ من هنا جاءت عبارة «إسلخ جارك».

لقد رسم ص ن د استراتيجية جاءت مفاعيلها أسوأ من مفاعيل استراتيجية، «كل واحد لنفسه» التي خربت العالم إبان أزمة الثلاثينات. فقال للبلدان الآسيوية أن عليها أن تخفض عجز ميزانها التجاري كي تجابه الأزمة، وحتى أن تجعل هذا الميزان إيجابياً. كان يمكن أن تكون هذه الاستراتيجية منطقية لو أن الهدف المركزي للسياسة الاقتصادية الجمعية كان

تسديد الديون الخارجية. فإذا جمعت الدولة كنزاً احتياطياً بالعملات الأجنبية فهي ستكون أكثر قدرة على سداد ديونها ـ مهما كانت كلفة ذلك على سكان البلاد أو غيرهم. إن الدول اليوم، خلافاً لما كانت الحال في الثلاثينات، خاضعة لضغط شديد جداً كي لا ترفع رسومها الجمركية ولا تعزز العقبات الأخرى أمام التجارة إذا شاءت أن تقلل من مستورداتها، حتى ولو تعرضت لانكماش. وكان ص ن د يندد أيضاً بكل تخفيض جديد لقيمة النقد. فقد كان الهدف الوحيد من عمليات الانقاذ التي يقوم بها، في الواقع، هو الحؤول دون استمرار معدلات سعر الصرف في الهبوط. قد يبدو هذا مستغرباً من قبله: بما أنه يعلن إيمانه الكبير بالسوق، فلماذا لا يدع آليات السوق تحدد أسعار الصرف، كما الأسعار الأخرى؟ غير أن الانسجام الفكري لم يكن قط ميزة الصندوق الكبرى، كما أن خوفه الوحيد الجانب من التضخم الذي قد يجلبه خفض قيمة العملة كان دائماً هو الغالب عنده. فبدون رسوم جمركية وتخفيض لقيمة العملة لا يبقى أمام البلد سوى سبيلين لِركم فائض تجاري. السبيل الأول هو زيادة التصدير، لكن هذا لم يكن سهلاً ولا سريع التحقيق، لا سيما وأن اقتصادات شركائه الرئيسيين في حقل التجارة كانت قد ضعفت وأن أسواقهم المالية تعاني صعوبات، الأمر الذي يحول دون إتيان الصادرات بالأموال اللازمة للتنمية. أما السبيل الآخر فهو الإقلال من الاستيراد ـ بالحد من المداخيل، أي بإحداث انكماش كبير. لسوء طالع هذه البلدان، والعالم أيضاً، لم يبق أمامها غير هذا الخيار، وهذا ما جرى لآسيا الشرقية في آخر التسعينات: سياسات تضييقية في الموازنات وفي النقد، مصحوبة بتدابير مالية في غير محلها، أدت إلى انكماشات كثيفة؛ وحدّت هذه بدورها من المداخيل، فحصل هبوط في المستوردات نتج عنه فوائض كبيرة في الميزان التجاري، فأمن لهذه البلدان الموارد الضرورية لتسديد ديونها الخارجية.

إذا كان الهدف زيادة الاحتياطيات، فإن هذه الاستراتيجية قد نجحت. لكن بأي ثمن بالنسبة إلى سكان البلد وإلى جيرانهم! من هنا جاءت التسمية

التي تستحقها «إسلخ نفسك بنفسك». إن النتيجة، بالنسبة إلى شركاء هذا البلد التجاريين، كانت بالضبط هي ذاتها فيما لو أنه طبق الاستراتيجية القديمة «إسلخ جارك». فهو بتقليصه مستورداته قلّص صادرات الآخرين. أما معرفة أسباب تصرفه هذا فكانت لا تهم جيرانه، إذ إن ما يرونه هو النتيجة: تدني مبيعاتهم إلى الخارج. هكذا جرى تصدير الأزمة الاقتصادية إلى المنطقة بكاملها. لكن الاستراتيجية التي أشاعتها لم يكن لها هذه المرة، حتى فضل تقوية الاقتصاد الداخلي. وقد أفضى تباطؤ النمو في المنطقة إلى انهيار أسعار المواد الأولية، كالنفط مثلاً، الأمر الذي أشاع البلبلة في البلدان المنتجة كروسيا.

لعل هذا الفشل هو الأكثر مدعاة للحزن بين جميع حالات فشل ص ن د، لأنه يمثل أسوأ خيانة لعلة وجوده. فهو قد أحس بالقلق إزاء حدوث عدوى، ولكن عدوى بين أسواق الرساميل حصلت من جراء مخاوف المتعاملين (بينما أن التدابير التي عمل لأجل اتخاذها كانت قد جعلت البلدان أكثر ضعفاً حيال تقلبات مزاج الممولين). ألم يكن من شأن انهيار سعر الصرف في تايلندا أن يقلق أصحاب التوظيفات في البرازيل على أسواق هذا البلد؟ الشعار كان «الثقة»: كان فقدان الثقة ببلد ما يمكن أن يتحول إلى فقدان الثقة بجميع الأسواق الناشئة. لكن الرهافة النفسانية تعوز ص ن د أحياناً كثيرة. إن إحداث انكماشات رهيبة مصحوبة بإفلاسات كثيفة و/أو إبراز الخطورة المخيفة للمشاكل الأساسية في أنجح البلدان النامية كان عملاً سيئاً للإيحاء بالثقة. وكان يجب مساءلته عن ذلك حتى ولو كان تصرف على نحو أفضل. هذا لأنه لم يفكر إلا بحماية الممولين ونسي سكان البلدان الذين يفترض به أن يساعدهم. ولأنه ركز اهتمامه على متغيرات مالية كمعدل سعر الصرف، وكاد ينسى الوجه الفعلي للاقتصاد، لأنه تنكر لرسالته.

كيف يمكن خنق اقتصاد ما
عن طريق رفع معدلات الفائدة

يسلّم ص ن د اليوم بأن التدابير التي فرضها فيما خصَّ الموازنة (تلك المتعلقة بمستوى عجز الدولة) كانت مفرطة جداً في القساوة، إلا أنه لا يعترف بأخطائه في حقل السياسة النقدية. فعندما تدخل الصندوق في آسيا، أرغم البلدان على رفع معدلات الفائدة إلى مستويات بات من المتفق عليه وصفها بالفلكية. ما زلت أذكر اجتماعات كان الرئيس كلينتون فيها مستاءاً لأن البنك المركزي، الذي كان على رأسه آنذاك آلان غرينسپان (الذي عينه الحاكمون السابقون) كان يزمع أن يزيد معدلات الفائدة ربع نقطة أو نصف نقطة، فقد كان الرئيس يخشى أن يقضي ذلك على «انتعاشه». كان يحس بأنه انتُخب على أساس برنامج: «إنه الاقتصاد، أيها الأحمق!» و: «فرص عمل، فرص عمل، فرص عمل!». لذلك كان لا يرضى بأن يعرّض البنك المركزي مشاريعه للخطر. كان يعلم أن البنك المركزي يتخوف من التضخم، لكنه كان يعتبر أن مخاوفه مبالغ فيها ـ وكنت أشاطره الرأي، هذا الذي أكدته الأحداث اللاحقة. وكان يخشى الأثر السلبي، الذي لا بد أن يتركه رفع معدلات الفائدة على البطالة، وعلى الانتعاش الاقتصادي الذي كان قد ابتدأ لتوه، وذلك في بلد يملك إحدى أفضل البيئات في العالم للقيام بمشاريع. أما في آسيا، فإن بيروقراطيي ص ن د، الذين هم أقل مسؤولية سياسية، قد فرضوا زيادات في معدلات الفائدة أعلى بخمسين ضعفاً ـ تجاوزت 25 نقطة. فإذا كان كلينتون مستاءاً من زيادة نصف نقطة في اقتصاد عاد ينتعش، فلا بد أن زيادة 25 نقطة في اقتصاد بدأ ينكمش كانت ستسبب له أزمة قلبية. كانت كوريا قد بدأت ترفع معدلات الفائدة بنسبة 25%، ولكن طلب منها أن تكون أكثر جدية فترفعها أكثر من ذلك. وكانت أندونيسيا قد رفعت معدلات الفائدة عندها بصورة وقائية (قبل الأزمة): فقيل لها إن هذا لا يكفي. وقفزت معدلات الفائدة الأسمية ومن جديد.

التعليل الذي استندت إليه هذه التدابير كان بسيطاً، إن لم نقل ساذجاً: متى رفع بلد ما معدلات الفائدة يصبح أكثر اجتذاباً للرساميل؛ وتدفق الرساميل يساعده على دعم سعر صرف عملته، أي يجعل هذا السعر مستقراً. هذا هو التعليل.

يبدو هذا منطقياً لأول وهلة. لكن لننظر إلى حالة كوريا الجنوبية. فلنتذكر أن الأزمة نشبت فيها من جراء رفض المصارف الأجنبية تجديد قروضها القصيرة الأجل والقابلة للتجديد. وهي قد رفضت لأنها كانت قلقة حيال قدرة الشركات الكورية الجنوبية على تسديد القروض. وكان الافلاس ـ عدم الدفع ـ في صلب المشكلة. لكن الإفلاس، حسب نموذج ص ن د، وكما في الكتب الاقتصادية المدرسية التي وضعت قبل عشرين سنة، لا يلعب أي دور. والحال أن التفكير في حقل السياسة النقدية والمالية بمعزل عن الافلاس، هو مثل هاملت بدون أمير الدانمرك. ففي صلب تحليل الوضع الاقتصادي الجمعي، كان يجب إجراء تحليل لأثر ارتفاع معدلات الفائدة على عدم التسديد، والمبالغ التي يمكن للدائنين أن يستعيدوها في هذه الحالة. كان الكثير من الشركات الآسيوية رازحاً تحت عبء الديون، وكانت نسبة الديون/ الأموال الخاصة مدهشة. وكان اللجوء إلى الاستدانة، على كل حال، قد استُشهِد به مراراً شتى بوصفه أحد مواطن ضعف كوريا الجنوبية، وذلك حتى من جانب ص ن د. فالمؤسسات التي اقترضت بشكل كثيف تكون حساسة بنوع خاص إزاء ارتفاع معدلات الفائدة، خصوصاً متى كان هذا الارتفاع كبيراً جداً حسبما كان يطلب الصندوق. وإذا ارتفعت المعدلات بمثل هذا المقدار فسرعان ما تفلس المؤسسة المثقلة بالديون. وإذا نجت من الافلاس، فإن أموالها الخاصة سرعان ما تنفد من جراء التزامها بدفع مبالغ طائلة إلى دائنيها.

كان ص ن د يعترف بأن المشكلتين الأساسيتين في آسيا كانتا ضعف المؤسسات المالية وجسامة مديونية الشركات ـ ومع ذلك، فقد فرض زيادات في معدلات الفائدة أدت في الواقع إلى ازدياد تفاقم هاتين

المشكلتين. وجاءت النتائج كما كان يُنتظر تماماً. فإن معدلات الفائدة المرتفعة زادت من عدد الشركات ذات الوضع العسير وبالتالي عدد المصارف التي تواجه قروضاً غير مسددة (13). وازداد ضعف المصارف أيضاً. ومع ازدياد الأخطار في عالم المؤسسات كما في عالم المال، ازداد تفاقم الانكماش الناجم عن
السياسات التضييقية من جراء انخفاض الطلب العام. ذلك أن الصندوق كان قد أجرى انقباضاً متزامناً في الطلب وفي العرض الاجماليين.

وكان يؤكد، دفاعاً عن سياسته، أن هذه ستسهم في إعادة الثقة بالسوق في البلدان التي طالتها الأزمة، غير أنه كان من الواضح أن البلدان الغارقة في أسوأ الصعوبات لا يمكنها أن توحي بالثقة. لنتصور رجل أعمال أندونيسياً وظف كل ماله تقريباً في آسيا، فبالنظر إلى فعل التدابير الحصرية وتضخيمها للأزمة، ينهار اقتصاد المنطقة، فيدرك الرجل فجأة أن محفظته ليست كافية التنويع، فينقل أمواله إلى بورصة نيويورك التي هي في أوج الطفرة. هذا كما أن الممولين المحليين، شأنهم شأن نظرائهم الدوليين، كانوا لا يرون أية منفعة في توظيف مالهم في اقتصاد متدهور. إن معدلات الفائدة المرتفعة لم تجتذب مزيداً من الرساميل إلى البلد، وإنما هي، على العكس زادت الانكماش تفاقماً، وسببت في الواقع خروجاً كثيفاً للرساميل إلى خارج البلد.

وكان الصندوق يدلي، تبريراً لسياسته، بحجة أخرى ليست أكثر إقناعاً بكثير، فيقول إنه بدون ارتفاع كبير لمعدلات الفائدة، سيتدهور سعر الصرف ويكون لذلك تأثير مدمر على الاقتصاد لأن المقترضين المحررة ديونهم بالدولار لن يستطيعوا تسديدها. إلا أنه في الواقع، لأسباب كان ينبغي أن تبدو بديهية، ما كان لرفع معدلات الفائدة أن يؤمّن استقرار العملة؛ وهكذا كانت الدول المعنية خاسرة في الحالتين. يضاف إلى هذا أن ص ن د لم

يكلف نفسه مرة عناء النظر بالتفصيل في ما يجري داخل البلدان بالذات. فمن الذي كان أكثر مديونية بالعملات الأجنبية في تايلندا مثلاً؟ الشركات العقارية، التي كانت من قبل مفلسة، والشركات التي كانت قد أقرضتها مالاً. ربما كان لتخفيضات جديدة في قيمة العملة أن تعود بالضرر على الدائنين الأجانب، لكنه ما كان لها أن تزيد من قتل تلك المؤسسات التي كانت ميتة من قبل. باختصار، إن الصندوق جعل المؤسسات الصغيرة وسائر العابرين الأبرياء يدفعون عن المفرطين في الاستدانة بالدولار وبدون جدوى. سعيت لدى الصندوق كي يبدل سياسته، مشدداً على الكارثة التي قد تحصل إذا استمر في توجهه؛ فكان جوابه قاطعاً ومقتضباً: قد يبدل سياسته إذا أثبتت الأحداث صحة موقفي. وقد ذهلت لهذا الموقف الانتظاري. كل الاقتصاديين يعلمون أن وقتاً طويلاً قد يمر بين تطبيق إجراء ما وحصول نتائجه. ولا تظهر فوائد تبديل في التوجه إلا بعد مرور ستة أشهر إلى ثمانية عشر شهراً. وقد تحصل أضرار جسيمة في هذه الأثناء.

وهي قد حصلت في آسيا. فقد أفلست شركات كثيرة لأنها كانت مثقلة بالديون. في أندونيسيا أخذت 75% من المؤسسات تتخبط في صعوبات (رقم تقديري)؛ وفي تايلندا، توقف تسديد نحو 50% من القروض؛ إنه لمن الأسهل كثيراً، لسوء الطالع، أن تدمر مؤسسة من أن تنشىء أخرى جديدة. وما كان لتخفيض معدلات الفائدة أن ينقذ من الإفلاس شركة كان قد دُفع بها إليه. إن قيمتها الصافية تبقى ضائعة تماماً. لقد كانت أخطاء الصندوق غالية الكلفة، وكان إصلاحها يتطلب وقتاً طويلاً.

لقد زادت من تفاقم مفاعيل تلك الأخطاء فكر جيوسياسي من بقايا «السياسة الواقعية» على طريقة كيسنجر. ففي سنة 1997، عرضت اليابان أن تسهم بمئة مليار دولار في إنشاء صندوق آسيوي للنقد يقوم بتمويل تدابير

التنشيط المقتضاة. لكن وزارة الخزانة بذلت كل ما كان في وسعها لخنق الفكرة. وانضم اليها ص ن د. كان السبب واضحاً: إذا كان الصندوق داعية نشيطاً للمنافسة في الأسواق، فإنه لا يريد أن يرى منافساً له، وهذا ما كان سيكونه صندوق النقد الآسيوي. والآسباب التي كانت وراء موقف وزارة الخزانة الأميركية كانت من النوع إياه. إن الولايات المتحدة، بوصفها العضو الوحيد المتمتع بحق ال?يتو داخل ص ن د، كانت تمارس تأثيراً كبيراً على توجهات الصندوق. كان كل إنسان يعرف أن اليابان كانت على خلاف عميق مع ما كان يفعله الصندوق ـ جرت لي عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين اليابانيين حيث عبروا حول الموضوع عن شكوك تكاد تكون مطابقة لانتقاداتي (14). لو أن اليابان وربما الصين، الممولين المحتملين الرئيسيين لصندوق النقد الآسيوي، سلكتا ذاك التوجه، لكان صوتاهما قد فازا وشكلا تحدياً حقيقياً لزعامة الولايات المتحدة وقدرتها على التحكم.

جرت في أوائل أيام الأزمة حادثة ذكرتني بأهمية تلك القدرة ـ بما في ذلك على وسائل الاعلام. عندما أعلن نائب رئيس البنك الدولي لآسيا، جان ميشال سيفيرينو ـ في خطاب لفت الانتباه كثيراً، أن عدة بلدان في المنطقة تدخل في انكماش عميق وحتى في انحطاط، ردّ عليه سومرز بقصاص كلامي قاس. فقد كان من غير المقبول التفوه بكلمة انكماش وبكلمة انحطاط، رغم أنه كان واضحاً في ذلك التاريخ أن الناتج الداخلي غير الصافي لأندونيسيا كان يُحتمل أن يتدنى 10 إلى 15%، الأمر الذي كان يخول بوضوح استعمال هاتين الكلمتين.

في آخر الأمر، لم يعد باستطاعة سامرز، ولا فيشر، ولا وزير الخزانة، ولا ص ن د، أن يتجاهلوا الانحطاط. وعرضت اليابان بسخاء من جديد مساعدتها حسب مبادرة ميازاوا، اسم وزير مالية اليابان، وخفّض العرض هذه المرة إلى 30 مليار دولار وحظي بالقبول. على أن الولايات المتحدة،

حتى في ظل الوضع الذي كان قائماً آنذاك، طلبت أن لا يُستعمل هذا المال في تنشيط الاقتصاد عن طريق توسع في الموازنة، بل من أجل إعادة تنظيم الشركات والمؤسسات المالية ـ هذا يعني بوضوح أنه يجب أن يسهم في إسعاف المصارف الأميركية وغيرها، وجميع الدائنين الأجانب. إن خنق صندوق النقد الآسيوي ما زال حتى الآن يغذي مشاعر الضغينة في آسيا، وقد حدثني عنه كثيرون من كبار المسؤولين غاضبين. وبعد مرور ثلاث سنوات على الأزمة اجتمعت بلدان آسيا الشرقية أخيراً لكي تباشر، دون ضجيج، إنشاء صيغة أكثر تواضعاً لصندوق النقد الآسيوي تحت تسمية متكتمة هي «مبادرة شانغ ماي»، وهو اسم المدينة الواقعة في شمال تايلندا، حيث اطلقت العملية.

المجموعة الثانية من الأخطاء:

إعادة تنظيم ضالة

بما أن الأزمة كانت آخذة في التفاقم، بات «تعديل البنية» هو كلمة السر. فالمصارف التي كانت سجلاتها تغص بالديون الهالكة يجب إغلاقها، والمؤسسات التي توقفت عن الدفع يجب تصفيتها أو انتقالها إلى الدائنين. ركز ص ن د اهتمامه على هذه المهمة عوضاً عن أن يفعل ما يفترض به أن يفعل: تقديم سيولات لتمويل النفقات الضرورية. وللأسف، فإنه قد أخفق حتى في هذا الجهد لتعديل البنية كما أن المبادرات التي اتخذها زادت أحياناً من إضعاف هذه الاقتصادات المنكوبة.

النظم المالية

كانت الأزمة الآسيوية في البداية وقبل أي شيء أزمة نظام مالي: كان يجب معالجة المشكلة. يمكن تشبيه النظام المالي بدماغ الاقتصاد. فهو

يوزع رساميل نادرة بين وجوه استعمال متزاحمة، باذلاً جهده لتوجيهها إلى حيث تكون الأكثر فاعلية، وبتعبير آخر، إلى حيث تعود بربح أوفر. وهو يراقب أيضاً هذه الرساميل للتأكد من أنها تُستعمل حسب الطريقة الموعودة. وإذا ما انهار هذا النظام، فلا يعود بإمكان المؤسسات أن تحصل على الأموال الجارية التي تحتاج إليها لإبقاء الانتاج على المستوى القائم، وأقل من ذلك أيضاً على وسائل تمويل توسعها بواسطة توظيفات جديدة. يمكن لأزمة ما أن تولد حلقة مفرغة: تخفض المصارف تمويلاتها والشركات الكبيرة نشاطاتها، فيتدنى الانتاج وتتدنى المداخيل، وبالتالي تقل الأرباح وتضطر بعض الشركات إلى إعلان إفلاسها؛ ومتى أفلست مؤسسات، تتقهقر الحالة المالية للمصارف فتعمد من جديد إلى تخفيض قروضها، وهذا يزيد كثيراً من تفاقم الأزمة.

وإذا كان عدد الشركات المتوقفة عن الدفع كبيراً، فيمكن أن تنهار المصارف. إن سقوط مصرف كبير واحد يمكن أن يسفر عن عواقب كارثية. فإن المؤسسات المالية هي التي تقرر «نوعية التوقيع» ـ التي تعرف من يمكنها أن تُقرض بثقة. إن هذا إعلام نوعي تماماً. ليس بالإمكان إحالة هذا الاعلام بسهولة، وهو موجود في محفوظات المصرف (أو أية مؤسسة مالية أخرى) وفي ذاكرته المؤسسية. وإذا ما أُخرج مصرف ما من الساحة، فإن قسماً كبيراً من الاعلام الذي يحوزه عن «نوعية توقيع» المؤسسات يُتلف، وإعادة تكوين هذه المعرفة تكلف غالياً. حتى في البلدان المتقدمة، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل على قروض من مصرفين أو ثلاثة، لا أكثر، ومتى توقف مصرف ما عن العمل، في ظل وضع اقتصادي طبيعي، فإن كثيرين من زبائنه سيلاقون صعوبة في إيجاد من يمولهم على الفور. وفي البلدان النامية، حيث مصادر التمويل محدودة أكثر أيضاً، فإنه إذا ما أفلس مصرف تعتمد عليه مؤسسة ما، فسيكون من المستحيل عملياً على هذه المؤسسة أن تجد مصدر رساميل جديداً ـ خصوصاً في حال وجود أزمة اقتصادية.

إن الخوف من هذه الحلقة المفرغة قد حثّ دول العالم كله على تعزيز أنظمتها المالية بواسطة قواعد لإدارة احترازية. إن إيديولوجيي حرية السوق لا يفتأون يحتجون على هذه التنظيمات. وعندما استجيب لهم كانت العواقب كارثية، سواء في الشيلي خلال 1982-1983، حين تدنى المنتوج المحلي الإجمالي مقدار 13.7% وارتفعت نسبة البطالة إلى 20%. أو في الولايات المتحدة، أيام ولاية ريغان، يوم أدى إلغاء التنظيم، كما أسلفنا، إلى انهيار صناديق التوفير الذي دفع المكلف الأميركي ثمنه 200 مليار دولار.

وأدخل أصحاب القرار السياسي في حسابهم أيضاً أهمية الحفاظ على دفق التسليف في مقاربتهم لمشاكل إعادة التنظيم المالي. فإذا كانت الولايات المتحدة قد أغلقت قليلاً من المصارف، في خلال انهيار صناديق التوفير، فهذا يعود جزئياً إلى أنها كانت تخشى المفاعيل السلبية لـ«تدمير الرأسمال الاعلام». وانتقلت ملكية معظم المصارف الضعيفة أو اندمجت مع مصارف أخرى، ولم يعرف الزبائن شيئاً تقريباً عن تلك التغيرات. وهكذا حوفظ على الرأسمال الاعلام. على أن أزمة صناديق التوفير كانت رغم كل شيء أحد أكبر العوامل التي أسهمت في انكماش سنة 1991.

هجمة مفتعلة على شبابيك المصارف

إن مواطن الضعف في المنظومة المالية كانت في آسيا أخطر بكثير منها في الولايات المتحدة، وكان خطاب ص ن د لا يكف عن التنويه بذلك، إذ إنه، في تحليله، كانت مواطن الضعف هذه هي السبب الخفي للأزمة الآسيوية. لكن الصندوق، رغم ذلك الالحاح، لم يفهم كيفية أداء الأسواق المالية ولا تأثيرها على باقي الاقتصاد. ولم يستبدل قط نماذجه الجمعية غير الدقيقة بتصور واسع لتلك الأسواق على الصعيد الشامل، بل بدا أكثر قصوراً أيضاً على الصعيد الأصغر، صعيد المؤسسة. وهو لم يدخل في حسابه بشكل صحيح غرق الشركات والمؤسسات المالية الذي أسهمت فيه

سياسته المسماة سياسة الاستقرار وخصوصاً ارتفاع معدلات الفائدة، إسهاماً قوياً جداً.

وحينما تطرقت فرق ص ن د إلى مشكلة تعديل البنية في آسيا، ركزت جهدها على إغلاق المصارف الضعيفة ـ كما لو أنها كانت تنطلق من نموذج دارويني للمنافسة يطرح مبدأ وجوب عدم بقاء المصارف الضعيفة. صحيح أن موقفها لم يكن خالياً من أي أساس. فإنه، حينما تُركت المصارف الضعيفة تواصل نشاطاتها دون مراقبتها عن كثب، كانت قد منحت قروضاً عالية المخاطر، مقامرة بكل ما لديها في تلك الرهانات القائمة على كثير من المجازفة وكثير من الأرباح. فإذا ساعدها الحظ استرجعت قروضها، واستعادت ملاءتها بفضل معدلات الفائدة العالية. وإذا خانها الحظ زالت من الوجود ـ والتقطت الدولة حطامها ـ لكن هذا ما كان ينتظرها، على أي حال، حتى ولو لم تلجأ إلى القروض العالية المخاطر. لقد تبين في أكثر الأحيان أن هذه القروض كانت غير قابلة للتحصيل، ومتى دقت ساعة الحقيقة، فإن على الدولة أن تدفع فاتورة أعلى بكثير مما كان يجب أن تدفع لو أن المصرف كان قد أغلق من قبل. كان هذا أحد أوضح الدروس المستقاة من الانهيار الكبير الذي عرفته صناديق التوفير في الولايات التحدة: لأن إدارة ريغان كانت قد رفضت أن تعالج المشكلة منذ سنوات. كان الثمن الذي دفعه المكلف الأميركي باهظاً أكثر بكثير عندما بات يستحيل تجاهل الأزمة. لكن ص ن د لم يأخذ بدرس جوهري آخر من تلك التجربة: إلى أي حد يكون من المهم الحفاظ على دفق التسليف.

لقد كانت استراتيجيته في تعديل البنية المالية ترتكز على تصنيف ثلاثي: المصارف السليمة، والمصارف غير القابلة للشفاء التي يجب إغلاقها فوراً، والمصارف المريضة القابلة للشفاء. على المصارف أن تحتفظ بنسبة معينة بين رأسمالها وبين قروضها الجارية؛ هذا ما يسمى «المستوى الكافي من الأموال الذاتية». وبما أن قروضاً كثيرة كانت غير منتجة، فلا عجب إذا

كانت مصارف كثيرة لا تبلغ هذا «المستوى الكافي». فطلب منها ص ن د أن تختار بين أمرين: أما أن تغلق أبوابها، وإما أن تؤمن «المستوى الكافي من الأموال الذاتية»، بسرعة . إن هذا الطلب الذي فرض على المصارف زاد إلى حد كبير من تفاقم الانكماش. لقد ارتكب الصندوق الخطأ المسمى «تسوية»، والذي يُحذِّر الطلبة منه في أول درس يتلقونه في الاقتصاد. فمتى كان هناك مصرف واحد يواجه مشكلة، فإن مطالبته بأن يستيعد المستوى الكافي من الأموال الذاتية بسرعة يكون ذا معنى، لكن متى كان هناك عدد كبير من المصارف أو معظم المصارف تواجه مشكلة، فقد يكون في هذا الأمر كارثة. هناك طريقتان لرفع النسبة بين الرأسمال والقروض الجارية: زيادة الرأسمال أو إنقاص القروض. وفي غمرة الأزمة الاقتصادية ـ خصوصاً متى كانت بخطورة الأزمة الآسيوية ـ يكون من العسير إيجاد رساميل طازجة. أما الطريقة الأخرى فتقوم على إنقاص القروض الجارية. لكن، إذا شاء كل مصرف أن يستعيد ماله قبل الاستحقاق فسيرتفع عدد المؤسسات التي تواجه صعوبات. فبما أن هذه المؤسسات لا تعود تحوز رساميل عاملة كافية، فإنها تضطر أن تخفض إنتاجها، الأمر الذي يقلل بالقدر ذاته مشترياتها من منتجات الشركات الأخرى. وهكذا تتسارع حركة الانهيار الحلزونية. وبالنظر إلى ازدياد عدد الشركات التي تواجه صعوبات، فإن «مستوى الأموال الذاتية» للمصارف قد يغدو أقل كفاية مما كان في البدء: تعود محاولتها تحسين موقعها المالي فتضربها بصورة ارتدادية.

ومتى أغلقت مصارف كثيرة أبوابها، وكانت تلك التي تحاول البقاء، وتواجه عدداً متزايداً من القروض المتعسرة، ترفض أن تستجيب لطلب زبائن جدد، يصبح كثير من المؤسسات غير قادر على الوصول إلى التسليف. وبدون تسليف، يتلاشى الأمل الوحيد في الانتعاش. مع تخفيض قيمة العملات، كان يجب أن تزداد الصادرات كثيراً، لأن المنتجـات الآتية من المنطقة تغدو أرخص بنسبة 30% وربما أكثر. غير أن حجم الصادرات لم يرتفع حسب النسب المنتظرة، وتفسير ذلك بسيط: لكي تزيد الشركات

صادراتها، كانت تحتاج إلى الرأسمال العامل اللازم لزيادة إنتاجها. وبما أن المصارف كانت تغلق أبوابها أو تقلل من قروضها، فقد كانت المؤسسات لا تتوصل حتى إلى الحصول على المال اللازم للحفاظ على مستوى إنتاجها، بصرف النظر عن زيادته.

إن عدم فهم الأسواق المالية من قبل ص ن د لم يتجلَّ في أي مكان أكثر منه في سياسته القاضية بإغلاق المصارف في أندونيسيا. لقد أُغلق في هذا البلد ستة عشر مصرفاً خاصاً. وقيل بعد ذلك إن مصارف أخرى قد تُغلق، كما قيل بوضوح إن المودعين لن ينالوا أية مساعدة، إلا متى كان حسابهم زهيداً. فلا عجب إذن إذا شهدنا في الحال هجمة على شبابيك المصارف الخاصة التي كانت لا تزال مفتوحة: حُولت الودائع بسرعة إلى المصارف العامة التي كان يُعتقد أنها تتمتع بضمانة ضمنية من جانب الدولة. كان تأثير ذلك على النظام المصرفي وعلى الاقتصاد في أندونيسيا كارثياً، وأضيف إلى الأخطاء في السياسة النقدية وسياسة الموازنة، التي أشرنا إليها سابقاً، كما قرر مصير البلاد عملياً: بات الانحطاط أمراً لا مفر منه.

على عكس ذلك، فإن كوريا الجنوبية تجاهلت نصائح الأجانب: أعادت رسملة أكبر مصرفين عندها بدلاً من إغلاقهما. وكان هذا أحد أسباب انتعاشها السريع.

تعديل بنية المؤسسات

بينما كان تعديل بنية النظام المالي يستأثر بانتباه ص ن د، كان واضحاً أن مشاكل القطاع المالي لا يمكن أن تُحل ما لم يكن هناك تنظيم فعال لقطاعي الصناعة والتجارة. كان 75% من الشركات الأندونيسية يعاني صعوبات، وكانت الصناعة قد دخلت مرحلة شلل. الشركات المهددة بالإفلاس كانت في حالة غامضة: لم يعد يُعرف من هم مالكوها، هل هم المالكون الإسميون أم دائنوهم. إن مشاكل الملكية لا تحل بصورة كاملة إلا متى خرجت الشركة من تسوية الإفلاس. غير أنه ما دامت هوية المالك غير

واضحة، فإن الإدارة القائمة عليها ومالكيها السابقين تسوّل لهم نفسهم دائماً أن ينهبوا أصولها، وهذا ما حصل بالفعل. إذا ما أُفلست مؤسسات، في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى، تعين المحاكم مصفين لأجل منع هذا النهب. أما في آسيا، فلم يكن هناك الإطار القانوني اللازم ولا الأشخاص المؤهلون لهذه الغاية. فكان من الواجب قطعاً أن يصار، بالسرعة القصوى وقبل حصول النهب، إلى تسوية الافلاسات والحالات العسيرة في القطاعين الصناعي والتجاري. لكن لسوء الطالع، فإن التدابير غير المناسبة المتخذة من جانب ص ن د ـ بعد أن أسهمت في إشاعة البلبلة برفع مستوى معدلات الفائدة الذي ورط شركات عديدة في الصعوبات ـ قد تواطأت مع الايديولوجيا ومع بعض المصالح الخاصة لأجل تبطيء وتيرة تصحيح البنية.

ثم إن استراتيجية الصندوق فيما خص تصحيح بنيتها المؤسسات ـ كان يجب تصحيح بنية تلك التي أفلست ـ لم تصب من النجاح أكثر مما أصابته استراتيجية تصحيح بنية المصارف. كانت هذه الاستراتيجية تخلط بين تصحيح البنية المالية ـ تحديد من يملك المؤسسة حقاً، وتخليصها من ديونها أو تحويل الديون إلى حصص في الرأسمال ـ وتصحيح البنية الفعلية ـ كل القرارات العملية بشأن ما يجب أن تنتج المؤسسة وبأية طرائق وأي تنظيم. متى جرى تصحيح البنية المالية بسرعة في إطار أزمة اقتصادية عامة، فإنه يعود بمنافع كلّية حقيقية. إلا أن المشاركين في المفاوضات التي تصاحب تسويات الإفلاس لا يأخذون هذه المنافع النظامية بعين الاعتبار. فالتباطؤ في العمل قد يعود عليهم بنفع شخصي. لذا قد تستغرق هذه التسويات سنة أو سنتين. ومتى كان هناك في اقتصاد ما بضع مؤسسات مفلسة فقط، يكون الثمن الاجتماعي لهذه المهلة زهيداً. أما إذا كان هناك عدد كبير جداً من المؤسسات التي تعاني صعوبات، فقد يكون هذا الثمن باهظاً، إذ إن هذا التباطؤ يطيل أمد الانكماش الاقتصادي الكلّي. فيكون من الواجب قطعاً أن تبذل الدولة كل ما في وسعها لكي تعجل التسوية.

كنت أدافع عن الموقف الآتي: على الدولة أن تتدخل بنشاط لأجل

تنشيط تصحيح البنية المالية، هذه التي تحدد هوية المالكين الحقيقيين للمؤسسات؛ بعد إنجاز هذا العمل، سيكون على المالكين الجدد أن يبتوا بمشاكل تصحيح البنية الفعلية. كان ص ن د يدافع عن أطروحة مضادة: على الدولة أن لا تقوم بدور نشيط في تصحيح البنية المالية، بل عليها أن تضغط من أجل تصحيح البنية الفعلية، كأن تطلب مثلاً بيع بعض الأصول الذي يقلل من الإفراط الظاهر في طاقات إنتاج كوريا الجنوبية لنصف النواقل، أو أن توصي بتعيين كادرات خارجية (أجانب في معظم الأحيان) لأجل إدارة الشركات. كنت، من جهتي، لا أرى أي سبب للاعتقاد بأنه قد يكون لبيروقراطيين دوليين، اعتادوا على الادارة الجمعية، أدنى كفاءة خاصة لتعديل بنية المؤسسات بوجه عام، أو تلك العاملة في حقل نصف النواقل بوجه خاص. وإذا كان تصحيح البنية يستغرق وقتاً ما، في جميع الأحوال، فإن الدولتين الكورية والماليزية قد تدخلتا بنشاط ونجحتا ضمن مهل قصيرة ـ سنتين ـ ظلَّ في إنجاز تصحيح البنية المالية لنسبة مئوية عالية من المؤسسات التي كانت تعاني صعوبات. وعلى عكس ذلك، فإن تعديل البنية في تايلندا، وفقاً لاستراتيجية الصندوق، ظلّ في حالة فتور.

الخطأ الأشد تهديداً:

الخطر الاجتماعي والسياسي

لعله لن يكون بالإمكان أبداً معرفة كامل حجم العواقب الاجتماعية والسياسية المترتبة على سوء معالجة الأزمة الآسيوية. عندما اجتمع المدير التنفيذي لـ ص ن د، ميشال كامدوسو، ووزراء المالية وحاكمو المصارف المركزية لمجموعة الاثنين والعشرين (التي تضم وزراء مالية وحاكمي المصارف المركزية في البلدان الصناعية وبلدان الاقتصادات الرئيسية في آسيا ومن بينها أوستراليا) في كوالا لامبور بماليزيا، في مطلع كانون الأول/ديسمبر 1997، نبهتهم كما يجب إلى خطر قيام اضطرابات اجتماعية

وسياسية ـ خصوصاً في البلدان التي لها ماض في النزاعات الإتنية (مثل أندونيسيا التي شهدت فتناً من هذا النوع قبل نحو ثلاثين سنة) ـ إذا ظل هناك استمرار في فرض سياسات حصرية مفرطة عليها في حقلي الموازنة والنقد. أجاب كامدوسو باطمئنان بأن على تلك البلدان أن تحذو حذو المكسيك: أن تتخذ قرارات موجعة إذا شاءت أن تشفى. على أن توقعاتي أثبتت، لسوء الطالع، أنها كانت في محلها تماماً. فبعد مضي خمسة أشهر على تحذيري من قرب حصول الكارثة، انفجرت الفتن من جديد. واذا كان ص ن د قد سلّف 23 مليار دولار لأجل دعم سعر الصرف وإنقاذ الدائنين، فإن المبالغ الأقل بكثير، التي كانت لازمة لمساعدة الفقراء لم تصل قط. وكما قد يقال في الولايات المتحدة، كان هناك مليارات ومليارات لأجل رفاه المؤسسات، ولم يكن هناك الملايين المتواضعة الضرورية لرفاه المواطنين العاديين. ففي أندونيسيا خُفض بقدر كبير دعم المنتجات الغذائية والمحروقات العائدة للفقراء. وفي اليوم التالي اندلعت التظاهرات الصاخبة. وكما كانت الحال لثلاثين سنة خلت، كان أصحاب المشاريع الصينيون وعائلاتهم هم الضحايا. المشكلة لا تنحصر في كون سياسة ص ن د تُعتبر غير إنسانية في نظر النفوس الشفوقة. فإنه حتى في حال عدم الاهتمام بالسكان المحكوم عليهم بالمجاعة، وبالأولاد الذين سيتوقف نموهم من جراء سوء التغذية، وحتى لو كان التفكير اقتصادياً بحتاً، فهذا الاقتصاد غير صالح. إن التظاهرات العنيفة لا تعيد ثقة أوساط الأعمال. وهي تدفع بالرساميل إلى الهروب بدلاً من أن تجتذبها. بالإمكان التنبؤ بالتظاهرات العنيفة ـ كأية ظاهرة اجتماعية ـ ليس بيقين مطلق، بل بإحتمال قوي. كان جلياً أن أندونيسيا ناضجة لنشوب اضطرابات اجتماعية خطيرة. وكان على الصندوق أن يعرف ذلك: كان قد ألهم قتال شوارع في العالم بأسره حينما ألغت خططه دعم أسعار المنتجات الغذائية.

بعد التظاهرات العنيفة في أندونيسيا، «انقلب» موقف الصندوق: أعاد دعم الأسعار. لكنه أثبت هنا أيضاً أنه لم يستوعب الدرس الجوهري من

«اللامعكوسية». فكما أن المؤسسة التي أفلست من جراء معدلات الفائدة العالية لا تنبعث عند تخفيض هذه المعدلات، كذلك فإن المجتمع الذي مزقته تظاهرات عنيفة سبّبها خفض دعم أسعار المنتجات الغذائية بينما كان يغوص في الانحطاط الاقتصادي، لا يستعيد لحمته بأعجوبة متى أعيد ذاك الدعم. إن المرارة في بعض الأوساط قد تعاظمت في الواقع. إذا كان الإبقاء على دعم الأسعار ممكناً مالياً، فلماذا أُلغي؟

تسنى لي أن أتحدث مع رئيس وزراء ماليزيا عقب التظاهرات الصاخبة في أندونيسيا. لقد شهدت بلاده أيضاً في الماضي فتناً إتنية. وقد بذلت ماليزيا جهداً كبيراً لدرء عودة تلك الفتن، وطبقت مثلاً خطة لتشجيع استخدام المواطنين الماليزيين. كان ماهاتير يعلم أن كل النجاحات الحاصلة في بناء مجتمع متعدد الاتنيات يمكن أن تتلاشى إذا ترك ص ن د يملي عليه سياسته: في هذه الحال كانت اندلعت فتن. وإذا كان حريصاً على الحؤول دون حدوث انكماش خطير، فذلك ليس لأسباب اقتصادية وحسب: كان في الأمر بقاء الأمة.

هل يبين الانتعاش أن ص ن د كان على حق؟

انتهت الأزمة بينما أنا أفرغ من تأليف هذا الكتاب. لقد استعاد كثير من البلدان الآسيوية النمو، وإن يكن الانتعاش يشكو قليلاً من التباطؤ العالمي الذي ابتدأ سنة 2000. والبلدان اللذان أَفلحا في تلافي الانكماش سنة 1998، أي تايلندا وسنغافورة، ودخلا فيه سنة 2001. أما كوريا الجنوبية فتعمل بشكل أفضل بكثير. وبعد أن شملت الأزمة العالمية الولايات المتحدة وألمانيا أيضاً، لم يعد أحد يتكلم عن مؤسسات ضعيفة وحكومات سيئة لكي يشرح أسباب الانكماشات. فيبدو أن المعنيين تذكروا فجأة أن هذه التقلبات تطبع اقتصادات السوق منذ القدم.

لكن، حتى ولو اعتبر بعضهم في ص ن د أن تدخلاتهم كانت ناجحة، فإنه يوجد اليوم توافق واسع على اعتبار أن أخطاءاً خطيرة قد ارتكبت. تبين

هنا طبيعة الانتعاش بالذات. جميع حالات الانكماش تقريباً لا تدوم إلى ما لا نهاية. لكن الأزمة الآسيوية كانت أخطر مما كان يمكن أن تكون، والانتعاش طال انتظاره أكثر مما كان يجب، كما أن آفاق النمو المقبل ليست كما كان يجب أن تكون.

إن وول ستريت تعتبر الأزمة منتهية منذ أن تأخذ المتغيرات المالية في النهوض. وما دامت معدلات أسعار الصرف تتدنى وأسعار الأسهم تنخفض، فلا يعلم أحد أين يوجد القاع. ومتى تم بلوغ القاع، تتوقف الخسائر على الأقل، ويحدث ما هو أدهى. غير أن استقرار أسعار الصرف أو معدلات الفائدة ليس كافياً لتقييم الانتعاش بشكل صحيح. فالناس لا يعيشون من أسعار الصرف ولا من معدلات الفائدة. والمهم في نظرهم هو فرص العمل والأجور. لعل نسبة البطالة والأجور الفعلية قد بلغت القاع هي أيضاً، لكن هذا ليس كافياً بالنسبة إلى العامل العاطل عن العمل أو الذي تدنى دخله مقدار الربع. لا يوجد انتعاش حقيقي إلا متى استعاد القادرون على العمل وظائفهم وعادت الأجور إلى مستواها السابق للأزمة. إن المداخيل في البلدان الآسيوية التي شملتها الأزمة ما تزال اليوم أدنى بنسبة 20% مما كان يجب أن تكون لو أن نموها كان قد استمر على الوتيرة التي كانت له في العقد السابق. وفي أندونيسيا، كان الانتاج سنة 2000 أدنى بنسبة 7.5% مما كان سنة 1997. وحتى تايلندا، التي كانت خير تلميذ لـ ص ن د، لم تستعد مستواها السابق للأزمة، كما أنها قصرت أكثر من ذلك في استلحاق النمو الضائع. ليست هذه أول مرة ينادي فيها الصندوق بالنصر قبل الأوان. فالأزمة المكسيكية التي نشبت سنة 1995 كان قد أعلن أنها انتهت منذ أن شرعت المصارف والدائنون باستعادة أموالهم. إلا أنه بعد ذلك بخمس سنوات كان الشغيلة قد استعادوا بالكاد وضعهم السابق. إن كون الصندوق يكرس كل اهتمامه للمتغيرات المالية وليس لمؤشرات الأجور الفعلية، والبطالة، والناتج الداخلي غير الصافي أو الرفاه الاجتماعي بشكل عام، هو بحد ذاته أمر له مغزاه.

ما هي الطريقة الفضلى لتحريك الانتعاش؟ السؤال صعب، والجواب يتوقف، بوضوح، على مصدر المشكلة. إن خير وصفة، بالنسبة إلى أزمات اقتصادية عديدة، هي وصفة كينز التقليدية: سياسات توسعية في موضوع النقد والموازنة. كانت المشاكل في آسيا أكثر تعقيداً، وذلك خصوصاً لأنها كانت جزئياً ناجمة عن حالات ضعف مالي ـ مصارف ركيكة وشركات شديدة الاستدانة. لكن الانكماش الذي يتعمق يزيد المشاكل تفاقماً. فليس الألم فضيلة بحد ذاته. ولا هو مفيد للاقتصاد، والآلام الناجمة عن تدابير ص ن د، التي زادت الانكماش عمقاً، جعلت الانتعاش أكثر صعوبة. بعض الأحيان، كما في أميركا اللاتينية مثلاً (في الأرجنتين، والبرازيل وبلدان كثيرة أخرى) كانت الأزمات خلال السبعينات نتيجة لإسراف بعض الدول في إنفاقها، دول تعيش فوق إمكاناتها: في هذه الحالة يتوجب على الدولة أن تقلل من نفقاتها أو أن تزيد الضرائب، وهذه تدابير شاقة، سياسياً على الأقل. لكن، لأن آسيا كانت لا تنتهج سياسة نقدية متساهلة، ولا كان لديها قطاعات عامة مبذرة ـ فقد كان التضخم عندها ضعيفاً ومستقراً، وكانت موازناتها السابقة للأزمة ذات فائض ـ فإن هذه التدابير لم تكن التدابير الصالحة لمعالجة الأزمة الآسيوية.

المشكلة مع أخطاء ص ن د هي في أن مفاعيلها قد تدوم طويلاً. إن الصندوق يتكلم غالباً وكأن الاقتصاد يحتاج إلى مسهّل قوي. لنأخذ الألم: في رأيه أنه كلما كان رهيباً كان النمو الذي يليه أقوى. وعليه، فإن البلد الذي يفكر في مستقبله على المدى الطويل ـ عشرين سنة مثلاً ـ يجب أن يصرّ أسنانه ويرضى بانكماش شديد القساوة. إن سكانه سيتألمون، لكن أولادهم سيكونون أفضل حالاً. غير أن الوقائع لا تؤكد هذه النظرية. فالاقتصاد المصاب بانكماش عميق قد يعرف نمواً أسرع عندما يبدأ الانتعاش، لكنه لا يعوض أبداً عن الوقت الضائع. وكلما ازدادت قساوة الانكماش اليوم سيكون الدخل أدنى غداً، وحتى بعد عشرين سنة: هذا هو الاحتمال، وليس كما يزعم الصندوق بأن الذين تألموا سيكونون أفضل حالاً

آنذاك. إن مفاعيل الانكماش تدوم طويلاً. ومن هنا تأتي نتيجة هامة: كلما كان الانكماش أكثر خطورة اليوم كان الانتاج أكثر ضعفاً ليس اليوم وحسب، بل على مدى سنين. بمعنى آخر، وهذا خبر طيب: ما هو الأفضل لاقتصاد اليوم هو الأفضل أيضاً لاقتصاد الغد. فمن واجب السياسة الاقتصادية إذن أن تهدف إلى التقليل حتى الحد الأدنى من خطورة كل أزمة اقتصادية وأمدها. لكن لسوء الطالع، لم تكن هذه نية ص ن د ولا نتيجة تعليماته.

ماليزيا والصين

إذا ما أجرينا مقارنة بين ما جرى في هذين البلدين اللذين رفضا أن يكون لهما خطة من صنع ص ن د وبين ما جرى في البلدان الأخرى، لبدت المفاعيل السلبية لتدابير الصندوق واضحة بجلاء. لقد تعرضت ماليزيا خلال الأزمة لانتقاد لاذع من جانب الأسرة المالية الدولية. والحال هي أن كثيراً من تدابير رئيس الوزراء ماهاتير الاقتصادية قد نجحت، ولو كان خطابه وسياسته حول حقوق الانسان ليسا بمرضيين.
وإذا كانت ماليزيا قد تحفظت حيال الموافقة على خطة الصندوق، فهذا يعود جزئياً إلى عدم قبول قادتها بأن يملي أجانب عليهم سياستهم، وكذلك إلى كونهم لا يثقون كثيراً بالصندوق. كان الرئيس التنفيذي للصندوق ميشال كامدوسو قد صرح منذ بداية الأزمة بأن حالة المصارف الماليزية هزيلة. فأُرسل على الفور فريق مشترك من الصندوق ومن البنك الدولي كي يدرس النظام المصرفي في البلد. وإذا كان هناك نسبة كبيرة من القروض غير المنتجة (15%) فإن البنك المركزي الماليزي كان قد فرض على المصارف حدوداً دقيقة أجبرتها على الاحتفاظ باحتياطيات كافية للتعويض عن هذه الخسائر. وفوق ذلك، نظراً إلى أن ماليزيا كانت تتوسع في التنظيم، فهي كانت قد حظرت على المصارف أن تعرض نفسها لتذبذبات سعر الصرف بالعملات الأجنبية (خطر الاقتراض بالدولار لأجل الإقراض بالرنجيت)،

وحددت حتى سقفاً «للاستدانة الخارجية» من قبل المؤسسات المقترضة من هذه المصارف (هذا التدبير الوقائي لم يكن ملحوظاً آنذاك بين مجموعة التدابير التقليدية للصندوق).

من المتعارف عليه أنه، لأجل تقييم متانة نظام مصرفي ما، يجب إخضاعه لاختبارات توتر عن طريق تمارين محاكاة، ومن ثم تقييم ردة فعله في مختلف الأوضاع الاقتصادية. وقد اجتازت ماليزيا هذا الامتحان بنجاح كبير. قليلة هي النظم المصرفية التي تصمد لأزمة انكماش طويل أو لانحطاط اقتصادي، وكان النظام الماليزي لا يشذ عن هذه القاعدة. إلا أنه كان متيناً بقدر ملحوظ. في خلال إحدى زياراتي العديدة إلى ماليزيا، شاهدت ارتباك أعضاء ص ن د عندما كانوا يضعون تقريرهم: كيف يمكن صياغة هذا التقرير دون مناقضة أقوال الرئيس التنفيذي ومع الحفاظ على الأمانة للوقائع؟

كانت مشكلة تحديد الرد المناسب على الأزمة موضوع نقاش عنيف في أندونيسيا نفسها. وكان وزير المالية أنور ابراهيم قد اقترح «خطة صندوق دون صندوق» أي رفع معدلات الفائدة وخفض النفقات. لكن ماهاتير ظل متشككاً. وفي آخر الأمر، عزل وزير المالية واتخذ سياسة اقتصادية معاكسة.

فيما كانت أزمة المنطقة تتحول إلى أزمة عالمية، وكانت الأسواق الدولية للرساميل مصابة بالشلل، عاد ماهاتير ينشط من جديد. في سنة 1998 حددت ماليزيا سعر الرنجيب بـ80.3 للدولار الواحد، وخفضت معدلات الفائدة وقررت أن كل رنجيت موجود في الخارج يجب أن يعود إلى البلد قبل آخر الشهر. وفرضت الدولة أيضاً حدوداً دقيقة على تحويلات الرساميل إلى الخارج من قبل المقيمين في ماليزيا، وجمدت لمدة اثني عشر شهراً إعادة الرساميل الأجنبية فيها إلى بلدها الأصلي. وُصفت هذه الاجراءات بأنها انتقالية، وكانت مصوغة بعناية لتبيان أن البلد ليس معادياً للتوظيفات الأجنبية الطويلة الأجل. فقد كان يحق للذين وظفوا أموالاً في ماليزيا

وجنوا أرباحاً أن يخرجوا هذه الأرباح من البلد. وفي 7 أيلول/سبتمبر 1998، نصح الاقتصادي البارز بول كروغمان بشدة ماهاتير، في مجلة «فورتشن»، بأن يفرض رقابة على العمليات بالرأسمال. لكن قلة من المعنيين كانت تشاطره هذا الرأي. فاستقال أحمد محمد دون حاكم بنك ماليزيا المركزي ومعاونه فونغ وينغ فاك لأنهما على ما يبدو كانا غير موافقين على إقامة تلك الرقابة. وبعد أن أقيمت الرقابة، تنبأ بعض الاقتصاديين ـ من وول ستريت وانضم إليهم ص ن د ـ بحدوث كارثة: سيستولي الخوف على الممولين الأجانب، ويتجنبون الذهاب إلى ماليزيا طيلة سنين؛ وسينهار التوظيف الأجنبي، والبورصة ستتدهور، وستظهر سوق سوداء للرنجيت، مع كل ما يرافق ذلك من تقلصات. وكانوا أخيراً ينبهون إلى أن الرقابة ستقضي على دخول الرساميل، وستكون غير فعالة في منع خروجها . إن هروب الرساميل كان سيحصل في جميع الأحوال. وقام خبراء بارزون بتنبؤات رهيبة: الاقتصاد سيعاني، والنمو سيتوقف، والرقابة لن تلغى أبداً، ولن تتمكن ماليزيا أبداً من مواجهة هذه المشاكل الجوهرية. وحتى وزير الخزانة الأميركية روبرت روبين، المتحفظ عادة، كان مسروراً بهذا التنكيل الإعلامي.

وكانت النتيجة الفعلية مختلفة بصورة جذرية. كان فريقي في البنك الدولي قد عمل مع ماليزيا على إبدال الرقابة على العمليات بالرأسمال برسوم على الرساميل الخارجة. وبما أن الدفق المتسارع للرساميل، الداخلة منها والخارجة، يسبب مشاكل كبيرة، ويولّد ما يسميه الاقتصاديون «مشاكل جانبية كبيرة» ـ تأثيرات ثقيلة على المواطنين العاديين الذين لا علاقة لهم بدفق الرساميل هذا، وذلك من جراء التقلبات الكثيفة التي يحدثها هذا الدفق في الاقتصاد بمجمله ـ يكون من حق الدولة، وحتى من واجبها أن تتخذ تدابير لمواجهة هذا الأمر. ويعتبر الاقتصاديون بوجه عام أن التدخلات المبررة في السوق، كفرض رسوم، هي أشد فاعلية وأقل تأثيرات جانبية سلبية من فرض رقابة مباشرة. فشجعنا نحن في البنك الدولي ماليزيا على

التخلي عن الرقابة على العمليات بالرأسمال وعلى فرض رسم على دفق الرساميل الخارجة. يضاف إلى ذلك أن هذا الرسم قابل للتخفيض تدريجياً، الأمر الذي يمكّن من تحاشي حصول اضطرابات كبيرة عند إلغائه.

وجرت الأمور كما كان متوقعاً بالضبط. فألغت ماليزيا الرسم في التاريخ الذي كان مقرراً، أي بعد سنة بالضبط من فرض الرقابة. وهي كانت في الواقع قد فرضت رقابات مؤقتة على دفق الرساميل مرة واحدة في تاريخها، ثم ألغتها بعد أن استقر الوضع. إن الذين كانوا يهاجمون هذا البلد بمثل ذاك العنف كانوا يجهلون تلك التجربة السابقة. وفي خلال تلك الأشهر الإثني عشر من الاستراحة، كانت ماليزيا قد عدلت بنية مصارفها ومؤسساتها، مكذبة مرة أخرى أولئك الذين يزعمون أن الدول لا تفعل شيئاً جدياً أبداً ما لم تكن مضبوطة بأسواق للرساميل حرة تماماً. وهي في الواقع تقدمت بصورة أسرع بكثير من تايلندا، هذه التي كانت قد عملت بتعليمات ص ن د. وبات واضحاً مع مرور الزمن أن الرقابات التي فرضتها ماليزيا على دفق الرساميل سمحت لها بأن تنهض بصورة أسرع بعد أزمة اقتصادية أقل خطورة (15)، ومع إرث أخف بكثير في حقل الدين العام الذي يؤثر سلباً على النمو اللاحق. وأتاحت لها تلك الرقابات أن تخفض معدلات الفائدة بنسبة أكبر مما كان يمكن أن تفعل بدونها. وبفضل هذا التخفيض قل عدد المؤسسات المفلسة، وبالتالي باتت عمليات إنقاذ شركات ومؤسسات مالية بواسطة الأموال العامة أقل إتساعاً. كما أنه بفضل تخفيض معدلات الفائدة أمكن للانتعاش أن يحصل مع اعتماد أقل على سياسة الموازنة، وبالتالي مع ترتيب دين أقل على الدولة. وباتت ماليزيا اليوم في حال أفضل بكثير من البلدان التي عملت بنصائح ص ن د. لم تظهر قط أدلة على أن الرقابات على دفق الرساميل تثبط عزيمة الممولين الأجانب. فهذه التوظيفات قد ازدادات في الواقع (16)، وذلك لسبب بسيط: التوظيفات تبحث عن الاستقرار الاقتصادي، وبما أن ماليزيا نجحت في الحفاظ على هذا الاستقرار أكثر من جيرانها، فهي تجتذب التوظيفات.

البلد الآخر الذي سلك سياسة مستقلة هو الصين. ليس من قبيل الصدفة أن أكبر بلدين ناميين تحاشيا ويلات الأزمة الاقتصادية العالمية، أي الهند والصين، كان لديهما رقابات على العمليات بالرأسمال. وفيما أن البلدان النامية التي حررت أسواق رساميلها عرفت انخفاضاً في مداخيلها، فإن الهند عرفت معدل نمو يفوق 5% والصين زهاء 8%.

ومما يزيد من قيمة هذه النتائج كونها قد حصلت في ظل تلك الحقبة ـ التباطؤ العام في النمو العالمي، وخصوصاً في التجارة. وقد أحرزت الصين ذاك النجاح باعتمادها الوصفات الاقتصادية التقليدية ـ لا وصفات ص ن د على طريقة هوفر، بل طرائق معروفة جيداً ويعلّمها الاقتصاديون منذ أكثر من نصف قرن: متى تراجع الاقتصاد ردّوا عليه بسياسة اقتصادية كلّية توسعية. واغتنمت الصين الفرصة فربطت بين حاجاتها على المدى القصير وأهدافها على المدى الطويل. والنمو السريع الذي عرفته في العقد السابق والذي كان، حسب توقعاتها، سيستمر في القرن التالي، كان قد فرض توترات كبيرة على البنى التحتية. كان هناك إمكانات واسعة للقيام بتوظيفات عامة يمكن أن تعود بربح وفير، ومنها مشاريع قائمة ـ تسارعت ـ وغيرها من المشاريع التي كانت جاهزة تماماً ولكنها أُرجئت بسبب عدم وجود اعتمادات. لقد عملت الأدوية التقليدية كما يجب، وتجنبت الصين تباطؤاً في النمو.

إن الصين، باتخاذها تلك القرارات في السياسة الاقتصادية، قد أثبتت أنها مدركة جداً للعلاقة بين الاستقرار الكلّي وبين اقتصادها الأصغر. وكانت تعلم أن عليها أن تستمر في تعديل بنية قطاعها الصناعي والمالي. لكنها أدركت أيضاً أن التباطؤ الاقتصادي قد يجعل تنفيذ خطتها الاصلاحية أكثر صعوبة. فإذا تباطأ الاقتصاد سيزداد عدد المؤسسات التي تواجه صعوبات، ويزداد عدد القروض غير المسددة، الأمر الذي يضعف النظام المصرفي؛ ثم نشهد أيضاً ازدياداً في نسبة البطالة، الأمر الذي يزيد كثيراً من الثمن الاجتماعي لتصحيح بنية المؤسسات التي تخص الدولة. إن الصلة

بين الاقتصاد والاستقرار السياسي والاجتماعي لم تخفَ على الصين. فهي كانت قد عرفت في ماضيها القريب كثيراً من مفاعيل عدم الاستقرار، ولا ترغب في تكرارها. ومن جميع وجهات النظر هذه عرفت أن تدرك حجم العواقب المنظومية التي تترتب على السياسات الاقتصادية الكلّية ـ تلك العواقب التي درج ص ن د على الاستهانة بها.

هذا لا يعني أن الصين تخلصت من كل مشاكلها. فإن تعديل بنية مؤسساتها العامة وقطاعها المصرفي ما برحت تمثل تحدياً في السنين المقبلة، لكنه تحد ستتمكن من مواجهته جيداً في إطار اقتصادي كلّي متين.

حتى لو كان من العسير، نظراً إلى اختلاف الحالات، أن نحدد أسباب نشوب أزمة أو حصول انتعاش سريع، فإنني أعتبر أنه إذا كان البلد الآسيوي الكبير الوحيد الذي تلافى الأزمة، أي الصين، قد سلك سياسة مناقضة تماماً لتلك التي كان يدعو لها ص ن د، وإذا كان البلد الوحيد الذي عرف الانكماش الأقصر أمداً، أي ماليزيا، قد رفض بصراحة هو أيضاً استراتيجية الصندوق، فلا يكون الأمر مجرد صدفة.

كوريا الجنوبية، تايلندا، أندونيسيا

تمثل كوريا الجنوبية وتايلندا مفارقة أخرى. فقد طبقت تايلندا تعليمات ص ن د حرفياً تقريباً، بعد فترة قصيرة من التردد السياسي بين تموز/يوليو ـ جويليه وتشرين الأول/أكتوبر سنة 1997. ومع ذلك فإنها ظلت غارقة في الركود بعد مرور ثلاث سنوات على بدء الأزمة، مع ناتج داخلي غير صاف أدنى بنسبة 3.2% عن مستواه السابق للأزمة. لقد جرى تعديل بنية عدد قليل من المؤسسات وكان زهاء 40% من القروض لا تزال قروضاً غير منتجة.

وبالمقابل، فإن كوريا لم تغلق مصارفها كما كانت تقتضي تعليمات ص ن د الاعتيادية، وقامت حكومتها، شأن حكومة ماليزيا، بدور أكثر نشاطاً في تعديل بنية المؤسسات. يضاف إلى هذا أنها حافظت على المستوى المنخفض لسعر صرف عملتها بدلاً من تركه يرتفع. كان التبرير

الرسمي لذلك هو أنها تعيد تكوين احتياطياتها: بشرائها الدولار لهذا الغرض كانت تجعل قيمة الوون تنخفض. أما السبب الحقيقي فكان بالتأكيد تنشيط صادراتها والتقليل من مستورداتها. وأخيراً، فإن كوريا الجنوبية لم تعمل بتوصيات ص ن د حول تعديل البنية الفيزيائية. فبما أن هذا الصندوق يدعي أنه أكثر معرفة بالصناعة العالمية لنصف النواقل من الشركات التي امتهنت هذه الصناعة، فقد أكد أن من واجب كوريا أن تتخلص من فائض الطاقة لديها. لكن كوريا برهنت عن ذكاء برفضها هذه النصيحة. وعندما انتعش الطلب من جديد على نصف النواقل انتعش اقتصادها أيضاً. ولو أنها أصغت إلى الصندوق لكان انتعاشها أكثر تواضعاً.

عند تقييم الانتعاشات، يضع أكثر المراقبين أندونيسيا على حدة، لسبب بسيط هو أن تطورها الاقتصادي كانت تسيطر عليه الانقلابات السياسية والاضطرابات الاجتماعية. إلا أن تدابير ص ن د، كما رأينا، كان لها دور كبير في ذلك الهيجان السياسي والاجتماعي، لن يكون في وسع أحد أن يعرف ما إذا كان يمكن لهذا البلد أن يخرج من نظام حكم سوهارتو بتحول أقل سوءاً، إلا أنه يندر أن يكون هناك من يقول إن هذا التحول كان يمكن أن يكون أكثر صخباً.

أي تأثير على المستقبل

لقد كان للأزمة الآسيوية مفاعيل صحية إيجابية رغم جميع المحن. إن بلدان آسيا الشرقية ستقوم دون أي شك بإنشاء آليات أفضل للتنظيم المالي، وبصورة أعم، لإنشاء مؤسسات مالية أفضل. وإذا كانت مؤسسات كوريا الجنوبية قد أبدت كفاءة مرموقة للمنافسة في السوق العالمية، فمن المحتمل أنها ستخرج من الأزمة باقتصاد أكثر قدرة أيضاً على المنافسة. وستزول بعض أسوأ مظاهر الفساد كتوظيف الأنسباء والمحسوبية.

لكن كيفية معالجة الأزمة ـ خصوصاً اعتماد معدلات عالية للفائدة ـ يحتمل أن يكون لها أثر سلبي هام على النمو الاقتصادي في المنطقة على

المدى القصير وربما على المدى الطويل. وهذا يعود بصورة أساسية إلى نوع من سخرية التاريخ. إن المؤسسات المالية الضعيفة والقليلة التنظيم سيئة لأنها تقود إلى توزيع سيّئ للموارد. كانت مصارف البلدان الآسيوية بعيدة عن الكمال. غير أنها قامت، خلال العقود الثلاثة التي سبقت الأزمة، بتوزيع دفقات هائلة من الرساميل بنجاح مدهش حقاً ـ وهذا ما دعم نموها السريع. وإذا كان الذين ضغطوا لأجل إجراء «إصلاحات» في آسيا يبغون تحسين أهلية النظام المالي لتوزيع الموارد، فالواقع هو أن تدابير ص ن د يحتمل أن تكون قد أضعفت الفاعلية العامة للسوق.

إن تمويل التوظيفات الجديدة، في العالم كله، قليلاً ما يتم عن طريق الأخذ من الرأسمال الذاتي الاضافي (بيع قسم من أسهم المؤسسة). والبلدان الوحيدة التي تحوز نظام أسهم شديد التنوع هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان، التي تحوز نظماً قانونية متينة وآليات قوية جداً لحماية المساهمين. إن إنشاء هذه المؤسسات القانونية يتطلب وقتاً، وقليلة هي البلدان التي توصلت إلى ذلك. وبالانتظار، فإن على شركات العالم بأسره أن تستدين. والاستدانة بحد ذاتها مخاطرة، لكن تدابير ص ن د تجعلها أشد خطراً ـ من هذه التدابير مثلاً تحرير أسواق الرساميل، أو رفع معدلات الفائدة إلى مستويات فادحة في حال وجود أزمة. ولكي ترد الشركات على ذلك بشكل عقلاني، تروح تسعى إلى تخفيض مستوى اقتراضها وزيادة اعتمادها على الأرباح غير الموزعة. وهكذا سيكون في المستقبل عائق دون النمو، كما أن الرساميل لن تذهب بمثل الحرية السابقة إلى حقول الاستعمال الأكثر إنتاجية. وإذا نظرنا إلى تدابير الصندوق من هذه الزاوية، لوجدنا أنها قد ساقت إلى توزيع للموارد أقل فاعلية، خصوصاً لذلك المورد الأكثر ندرة في البلدان النامية: الرأسمال. إن الصندوق لا ينظر بعين الاعتبار إلى هذا التقهقر لأن نماذجه لا تعكس كيفية أداء أسواق الرساميل حقاً، بما في ذلك تأثير نواقص الإعلام.

لماذا كل هذه الأخطاء؟

إذا كان ص ن د يسلّم بأنه ارتكب أخطاء جسيمة ـ نصائحه فيما خص سياسة الموازنة، وضغوطه لأجل تصحيح بنية المصارف في أندونيسيا، وربما الجهود التي بذلها في سبيل تحرير أسواق الرساميل قبل الأوان، واستخفافه بأثر انهيار بلدٍ ما على جيرانه ـ فإنه لم يعترف بأخطائه في حقل السياسة النقدية، ولم يحاول حتى تفسير أسباب القصور الذريع الذي أظهرته نماذجه في التنبؤ بسير الأحداث. وهو لم يبد أي اهتمام باستنباط إطار فكري آخر، وهذا يعني أنه قد يعود إلى ارتكاب الأخطاء إياها في الأزمة المقبلة. (في كانون الثاني/جان؟يه سنة 2002 سجل الصندوق فشلاً جديداً لنفسه: الأرجنتين، ويعود ذلك جزئياً إلى كونه فرض من جديد سياسة تقشفية).

إن لإخفاق ص ن د بكامله صلة بما يسمى المكابرة: لا أحد يحب الاعتراف بالخطأ، خصوصاً متى كان بهذه الجسامة ونتج عنه مثل هذه العواقب. إن فيشر، وسامّرز، وروبين، وكامدوسو، وص ن د، لم يشأوا أن يفترضوا ولو لحظة واحدة أنهم ربما يسلكون الطريق غير الصحيحة، رغم ما كان يبدو لي من أدلة دافعة على فشلهم. فظلّوا متشبثين بمواقفهم بعناد تام. (حينما انضم الصندوق أخيراً إلى القائلين بضرورة خفض معدلات الفائدة وكفَّ عن التبشير بالتقشف في الموازنة، في آسيا، كان ذلك حسب قوله لأن الوقت قد حان. أليس من الأصح أن هذا قد حصل، جزئياً على الأقل، تحت ضغط الرأي العام؟).

غير أن تفسيرات كثيرة أخرى يجري تداولها في البلدان الآسيوية، ومن بينها «نظرية التآمر»، التي لا أشاطر أصحابها رأيهم: ترى هذه النظرية في السياسات التي اتبعت محاولة متعمدة لإضعاف آسيا الشرقية ـ المنطقة التي شهدت أقوى نمو في العالم منذ أربعين سنة ـ أو على الأقل لزيادة ثراء

أرباب المال في وول ستريت وغيرها من ساحات البورصة. يمكن أن يتفهم المرء ما وراء هذا التفسير. فقد بدأ ص ن د يقول للبلدان الآسيوية أن تفتح أسواقها أمام الرساميل المضاربة على المدى القصير. ففتحتها، وتدفقت الأموال، ولكنها رحلت فجأة كما جاءت. فقال لها الصندوق إن عليها أن تزيد معدلات الفائدة وأن تمارس التقشف في الموازنة، وقد أدى ذلك إلى انكماش خطير جداً. وعندما انهارت قيمة شركاتها، نصح الصندوق بإلحاح تلك البلدان التي شملتها الأزمة بأن تبيعها، حتى بأثمان بخسة. وفسر ذلك بالقول إن تلك المؤسسات تحتاج إلى كوادر أجنبية ذات كفاءة (متجاهلاً بسهولة أنها عرفت منذ عدة عقود نمواً تحسد عليه ـ ويصعب أن يأتلف مع إدارة سيِّئة). وكان يضيف أنها لن تحصل على أولئك القادة الراسخين في العلم إلا إذا بيعت إلى الأجانب ـ وليس أن يديرها هؤلاء فقط. وجرت البيوع بواسطة تلك المؤسسات المالية الأجنبية إياها، التي كانت قد سحبت رساميلها فانفجرت الأزمة. وحصلت تلك المصارف على عمولات ضخمة لقاء بيع أو تفكيك الشركات الغارقة في صعوبات، كما كانت قد حصلت على عمولات ضخمة من قبل، حين نظمت تدفق الرساميل على هذه البلدان. وما جرى بعد ذلك زاد التشكك من جديد. لم يقم بعض تلك الشركات المالية الأميركية وغيرها بتصحيح للبنية يذكر: لم تحتفظ بالمؤسسات إلا إلى حين عودة الانتعاش، وجنت أرباحاً ضخمة من إعادة بيعها بأثمان أقرب إلى الأسعار العادية بعد أن كانت قد اشترتها بأثمان التصفيات.

أظن أن التفسير أكثر بساطة. فـ ص ن د ما كان يشترك في مؤامرة، لكنه كان يعكس مصالح وإيديولوجيا الأسرة المالية الغربية. إن اعتماد أساليب عمل تتسم بالسرية جعلت الصندوق وسياساته في منأى عن التفحص العميق الذي كان من شأنه أن يجبره على اعتماد نماذج واتخاذ تدابير مناسبة

للوضع في آسيا. إن الأخطاء الجسيمة في الأزمة الآسيوية تشبه كثيراً الأخطاء في مجال التنمية والتحول. وسننظر عن كثب في أسبابها المشتركة في الفصلين الثامن والتاسع.

من أجل استراتيجية أخرى

جواباً على انتقاداتي لاستراتيجية ص ن د ووزارة الخزانة الأميركية، طلب مني أخصامي أن أقول ما كان يمكن لي أن أفعل لو كنت مكانهم. وقد ألمحت في هذا الفصل إلى ما كان يمكن أن يكون مبدأي الأساسي: إبقاء الاقتصاد على أقرب ما يمكن من العمالة الكاملة. وللوصول إلى ذلك، كان يجب سلوك سياسة توسعية للنقد والموازنة (سياسات غير حصرية على كل حال)، مع العلم بأن المعايرة بين هذه وتلك تتوقف على الوضع في كل بلد. أنا أتفق مع ص ن د حول أهمية تصحيح البنية المالية (تسوية صعوبات المصارف الهزيلة)، لكنني كنت أجريت هذه العملية على نحو مختلف تماماً، مع اعتبار أن الهدف الأول هو الحفاظ على دفق الأموال وتجميد مؤقت لتسديد الديون القائمة ـ تصحيح لبنية الدين كتلك التي جرت بشكل جيد أخيراً في كوريا. ولأجل الحفاظ على الدفق المالي، كان يجب بذل مزيد من الجهد لأجل إعادة تنظيم المؤسسات الموجودة. وهناك عنصر أساسي في إعادة تنظيم المؤسسات كان يمكن أن يكون تفعيل بند «خاص بالافلاس» يوضع لأجل إيجاد حل سريع للصعوبات الناجمة عن الاضطرابات الاقتصادية الجمعية التي تخلق حالة غير طبيعية قطعاً. إن قانون الافلاس في الولايات المتحدة يتضمن مواد تسمح بتعديل بنية المؤسسة بسرعة نسبياً (عوضاً عن تصفيتها): إنه الفصل الحادي عشر. والافلاس الناجم عن اضطرابات اقتصادية كلّية، كما في آسيا الشرقية، يستوجب حلاً أسرع أيضاً ـ هذا ما أسميه «السوبر فصل الحادي عشر».

ومع هذا البند أو بدونه، كان التدخل القوي من جانب الدولة ضرورياً،

على أن الغاية منه كان يجب أن تكون تعديل البنية المالية ـ تحديد هوية مالكي المؤسسات والسماح لها بالعودة إلى سوق التسليف. ولو حصل ذلك لكان سمح لها بأن تستفيد تماماً من إمكانيات التصدير التي يتيحها انخفاض سعر الصرف. ولكان سمح مثل هذا التدبير بالقضاء على الاغراء بنهب أصولها، وأوجد حافزاً قوياً للقيام بالمبادرات اللازمة في حقل التصحيح بنيوي حقيقي ـ كان يمكن للمالكين الجدد والمديرين الجدد من أن يكونوا أكثر أهلية لقيادتها من بيروقراطيين وطنيين أو دوليين لم يمسكوا يوماً بسجل مدفوعات كما يقال. إن مثل هذا التعديل البنيوي المالي ما كان ليتطلب عمليات ضخمة للتعويم. إن خطط الانقاذ الكثيفة جاءت مخيبة للآمال في كل مكان تقريباً. لا يسعني أن أؤكد أن أفكاري كانت ستعطي نتائج طيبة، لكنني لا أشك في أن نصيبها من النجاح كان سيكون أكبر بكثير من نصيب خطة ص ن د، التي كان فشلها قابلاً للتوقع تماماً وكانت كلفتها باهظة.
لقد أبطأ الصندوق في استخلاص العبر من إخفاقاته في آسيا. وهو قد كرر عدة مرات محاولة الانقاذ الكثيف بواسطة صيغ منقحة لتلك الخطة. وبعد فشله في روسيا، وفي البرازيل، وفي الأرجنتين، لم يعد هناك مناص من تغيير الاستراتيجية، ونلاحظ اليوم اهتماماً متزايداً ببعض العناصر الرئيسية على الأقل للمقاربة التي وصفتها لتوي. لقد أمسى ص ن د ونادي السبعة يتكلمان عن تخصيص مكان أوسع للافلاس وللتجميد المؤقت ـ إلغاء المدفوعات القصيرة الأجل ـ وحتى عن الاعتماد المؤقت للرقابة على العمليات بالرأسمال. سنعود إلى هذه الاصلاحات في الفصل التاسع.

لقد أحدثت الأزمة الآسيوية تغيرات عديدة ستكون مفيدة للبلدان التي شملتها. فإن أساليب الإدارة وقواعد الاحتساب في المؤسسات قد تحسنت ـ دافعة بهذه البلدان أحياناً إلى المرتبة الأولى بين الأسواق البارزة في هذا المجال. وإن الدستور التايلندي الجديد يحمل على التفاؤل بتعزيز للديمقراطية (تنص إحدى مواده على حق المواطنين «في المعرفة»، هذا

الذي لا يلحظه حتى الدستور الأميركي: الشفافية الموعودة هي بالتأكيد أرقى من شفافية المؤسسات المالية الدولية). ويضع كثير من هذه التغيرات أسس نمو أشد بأساً أيضاً في المستقبل.
لكن هذه المكاسب تقابلها خسائر فعلية. فإن استراتيجية ص ن د إبان الأزمة تركت في معظم البلدان إرثاً ثقيلاً من الديون العامة والخاصة. وقد ألهمت التجربة المؤسسات أن تخاف الافراط في الاستدانة كما كانت في كوريا، كما صرفتها عن اللجوء بمزيد من الحذر إلى الاقتراض. إن معدلات الفائدة الباهظة التي ساقت ألوف المؤسسات إلى الافلاس قد بينت لها أنه حتى المستويات المعتدلة للاستدانة قد تكون غاية في الخطر، فباتت تعتمد أكثر على التمويل الذاتي بعد الآن، وهكذا فإن أداء أسواق الرساميل سيكون أقل فاعلية من ذي قبل: كانت هي أيضاً ضحايا الرؤية الايديولوجية لـ ص ن د حول «تحسين فاعلية السوق». و ـ هذا هو الأهم ـ إن تحسن مستوى الحياة سيكون أبطأ.

لقد كانت لتدابير الصندوق في آسيا الشرقية عواقب تشكل نموذجاً لتلك التي جعلت من العولمة هدفاً لهذا القدر من الهجمات. إن إخفاقات المؤسسات الدولية، في البلدان الأكثر فقراً، ليست بنت الأمس، ولكنها لم تكن يوماً موضوع العناوين الكبيرة في وسائل الاعلام. وقد كشفت الأزمة الآسيوية مباشرة أمام سكان العالم المتطور جزءاً من الضغينة التي يحس بها العالم النامي منذ زمان طويل. وإن ما جرى في روسيا خلال التسعينات ليعطي صوراً أشد وقعاً أيضاً، ويجعل المرء يفهم جيداً لماذا تثير المؤسسات الدولية مثل هذا الاستياء ولماذا يجب عليها أن تتغير.

الهوامش

(1)لمعرفة وجهات نظر مضادة حول المسألة أنظر

P. Krugman, The myth of Asia's miracle: a cautionary fable, Foreign Affairs, novembre 1994, et J.E. Stiglitz, From miracle to crisis to revocery: lessons from four decades of East Asian experience, in J.E. Stiglitz et S. Yusuf (éd.), Rethinking the East Asian Miracle, Washington DC et New York,Banque mondiale et Oxford University Press, 2001, p.509-526; Banque mondiale, The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, New York, Oxford University Press, 1993; Alice Amsden, The Rise of the Rest: Challenges to the West from Late-Industrialization Economics, New York, Oxford University Press, 2001; Masahiko Aoki, Hyung-Ki Kim, Okuno Okuno-Fujiwara et Masahjiro Okuno-Fujiwara (éd.), The Role of Government in East Asian Institutional Analysis, New York, Oxford Economic Development: Comparative .University Press, 1998

من أجل قراءة ميسّرة في الأزمة الآسيوية راجع:

Paul Blustein, The Chastening: Inside the Crisis that Rocked the Global Financial .System and Humbled the IMF, New York, Public Affairs, 2001

ونجد نقاشات أكثر تقنية في:

Morris Goldstein, The Asian Financial Crisis: Causes, Cures, and Systemic ,Implications, Washington DC, International Institute for Economics, 1998

وفي مقالة:

Jason Furman et Joseph E. Stiglitz, Economic crises: evidence and insights from East ,Asia, Brookings Papers on Economic Activity

نص مقدم إلى المجموعة الدراسية التابعة للـ:

Brooking Institution sur l'activité économique, Washington DC, vol. 2, 3 septembre 1998, p.1-114.

(2) بما أن الاقتصاد الأميركي لم يتأثر، لم تقدم الولايات المتحدة أية مساعدة، بينما كانت قد أبدت كثيراً من السخاء تجاه المكسيك إبان أزمتها الأخيرة. وقد أثار هذا الموقف نقمة عارمة عند تايلندا. فهي بعد المساندة التامة التي قدمتها إلى الولايات المتحدة أثناء حرب فيتنام، كانت تعتقد أنها تستحق معاملة أفضل.

(3)أنظر E. Kaplan et D. Rodrik, Did the Malaysian capital controls work?, document de travail no W814, Cambridge, Mass., National Bureau of

Economic Research, février 2001 ، (يمكن الحصول على هذه الدراسة من موقع انترنت الأستاذ رودريك
(http://ksghome.harvard.edu/ ~ drodrik.academic.ksg/papers.html). (4نالت كوريا 55 مليار دولار، وأندونيسيا 33 ملياراً، وتايلندا 17 ملياراً.
(5)أنظر J. Sachs, The wrong medicine for Asia, New York Times, 3 novembre 1997, et To stop the money panic: and interview with Jeffrey Sachs, Asiaweek, 13 février 1998.
6))بلغت التوظيفات المباشرة الأجنبية (بملايين الدولارات) 24 130 سنة 1990، و170 258 سنة 1997، و170 942 سنة 1998. وارتفعت التوظيفات المحفظية (بملايين الدولارات) من 3 935 سنة 1990 إلى 79 128 سنة 1997، ثم إلى 55 225 سنة 1998. وبلغت التوظيفات المرتبطة بالمصرف وبالتجارة (بملايين الدولارات) 14 541 سنة 1990، و54 507 سنة 1997، و41 534 سنة 1998، وبلغ مجموع دفق الرساميل الخاصة (بملايين الدولارات) 42606 سنة 1990، و303 894 سنة 1997، و267 700 سنة 1998.
(7)حول العوامل الفاعلة في الأزمات المصرفية والمالية، أنظر مثلاً
D. Bein et C. Calomiris, Emerging Financial Markets, New York, McGraw Hill/Irwin, 2001; A. Demirguc-Kunt et E. Detragiache, The determinants of banking crises: evidence from developing and developed countries, IMF Staff Papers, vol. 45, no 1, mars 1998; G. Caprio et D. Klingebiel, Episodes et systemic and borderline financial crises, World Bank, octobre 1999; et Services de la Banque mondiale, Global economic prospects and the developing countries 1998/99: beyond financial crisis, Banque mondiale, février 1999. (8) M.Camdessus, Capital account liberalization and the role of the Fund ملاحظات أبديت في ندوة ص ن د حول تحرير حسابات العمليات بالدولار، واشنطن DC، 9 آذار/مارس 1998.
(9)التباطؤ الأميركي خلال فترة 2000-2001 هو أيضاً نتيجة نشوة مفرطة للأسواق، وتوظيف مفرط في أنترنت وتيليكوم، الذي يعود جزئياً إلى الارتفاع القوي في أسعار الأسهم. يمكن للتقلبات الشديدة في الاقتصاد أن تحدث حتى في حال غياب إدارة سيئة للمؤسسات المالية وللسياسة النقدية.
(10)النقاش حول كوريا كان يندرج في جدال أعم حول تحرير أسواق الرساميل وحول عمليات الانقاذ التي تترتب متى ساءت الأمور، وهذا أمر لا مفر منه. هذا الجدال كان يدور بصورة سرية تقريباً داخل ص ن د والادارة الأميركية. وكان يعود إلى الظهور بانتظام، مثلاً حين كنا نعدّ الاتفاقيات التجارية الاقليمية واجتماعات نادي السبعة. وعندما نشبت أزمة

المكسيك سنة 1995، عرضت وزارة الخزانة مشكلة عمليات الانقاذ على الكونغرس فرفض هذا مشروعها. وبعد أن عادت وزارة الخزانة إلى مكاتبها واجتماعاتها المغلقة المألوفة استنبطت وسيلة للقيام بذاك التقويم دون موافقة الكونغرس. وضغطت بعنف على الحكومات الأخرى كي تشارك فيه (ولّد هذا الموقف عداوة شديدة جداً في كثير من الأوساط الأوروبية، وظهرت جميع عواقب الأساليب الفظة التي اعتمدتها وزارة الخزانة، في خلال السنوات التالية، عندما جوبهت المواقف الرسمية الأميركية بشكل متكتم في أكثر المجالات تنوعاً، كاختيار المدير التنفيذي لص ن د مثلاً). المشاكل معقدة، لكن وزارة الخزانة تمتعت، كما يبدو، بأكبر لذة في إظهار نفسها على أنها أكثر حنكة من الكونغرس.

(11)في ص ن د، FMI, Annual Report of the Executive Board for the Financial Year Ended April 30, 1998, Washington DC ، كان بعض المديرين قد أبدوا شكوكاً حول صحة سياسات التقشف في الموازنة إبان الأزمة الآسيوية، إذ إن موازنات تلك البلدان لم تكن في حالة عجز (ص 25). نسجل باهتمام أن الصندوق اعترف في تقريره السنوي لسنة 2000 (م ن ص14) بأن الانتعاش في كوريا وماليزيا وتايلندا قد حصل بفضل سياسة توسعية للموازنة. أنظر أيضاً:

T. Lane, A. Ghosh,J. Hamann, S. Philips, M. Schulze-Ghattas et T. Tsikata, IMF-Supported Programs in Indonesia, Korea and Thailand: A Preliminary Assessment, Occasional Papes, no 178, FMI, janvier 1999. (12) Stanley Fisher, Comment & Analysis: IMF - the right stuff. Bailouts in Asia are designed to restore confidence and bolster the financial system, Financial Times, 16 décembre 1997. (13)لم أجد، على مرّ السنين، واحداً من قادة ص ن د، أياً كان، يعطي تبريراً متماسكاً لاستراتيجية رفع معدلات الفائدة في البلدان التي شركاتها شديدة الاستدانة. والدفاع الوحيد الجيد الذي سمعته هو دفاع رئيس اقتصاديي تشيز سيكورتينر، جون ليبسكي، الذي كان يرتكز صراحة على نواقص أسواق الرساميل. وهو يلاحظ أن أصحاب المشاريع في تلك البلدان يحتفظون عموماً بمبالغ كبيرة في الخارج ولكنهم يقترضون في الداخل. وكان من شأن رفع معدلات الفائدة على القروض الداخلية أن «يجبرهم» على أن يعيدوا إلى بلدانهم جزءاً من أموالهم الموجودة في الخارج لكي يسددوا القروض ولا يدفعوا مثل تلك الفوائد العالية. إن تقييم هذه الفرضية لم يتحقق بعد. لكن من المؤكد أن دفق الرساميل جرى في إتجاه معاكس، عند عدة بلدان تعاني أزمة. فقد افترض كثيرون من أصحاب المؤسسات أنه لا يمكن «إجبارهم» على دفع معدلات الفائدة هذه وأنه لا بد من قيام مفاوضات جديدة، إذ إن مثل هذه المعدلات لا صدقية لها.

(14)المسؤول المعني في وزارة المالية، إيزوكي ساكاكيبارا، كتب فيما بعد تفسيره الشخصي للأحداث؛ ساكاكيبار، «ذي أند أوف ماركت فونداماننتاليسم»، نص خطابه في نادي مراسلي

الصحف الأجنبية، كانون الثاني/جان؟يه 1999.

(15)لمزيد من التفاصيل، أنظر E. Kaplan et D. Rodrik, Did the Malaysian capital controls work?, art. cité ، المقال الآنف الذكر.

(16)عرفت التوظيفات المباشرة الأجنبية خلال الأزمة ثغوراً مماثلاً في ماليزيا وفي سائر البلدان التي شملتها الأزمة في المنطقة. على أن المعطيات لا تزال هشة إلى حد لا يمكن معه الأخذ بخلاصات ثابتة؛ ولا بد من إجراء دراسة إيكونومترية أكثر عمقاً (ومزيد من الأرقام) للفصل بين تأثير مراقبة دفق الرساميل على التوظيفات المباشرة الأجنبية وبين سائر العوامل التي تؤثر فيها.

5

من أضاع روسيا؟

مع سقوط جدار برلين، في آخر سنة 1989، ابتدأ واحد من أهم التحولات الاقتصادية في تاريخ العالم. وكان هذا ثاني عمل جسور عرفه القرن في الميدان الاقتصادي والاجتماعي (1). كان الأول قد جرى قبل سبعة عقود، يوم التحول المتعمد إلى الشيوعية. كانت إخفاقات تلك التجربة قد أخذت تظهر مع مرور الزمن. بعد ثورة اكتوبر، ثم الهيمنة السوفياتية على جزء كبير من أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، أمسى نحو 8% من سكان العالم يعيشون في ظل المنظومة الشيوعية السوفياتية، ففقدوا الحرية السياسية والازدهار الاقتصادي معاً. إن الانتقال الثاني لا يزال بعيداً عن الاكتمال، في روسيا كما في أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية. لكن هناك أمراً واضحاً: أسفر هذا الانتقال في روسيا عن نتائج أدنى بكثير مما كان أنصار اقتصاد السوق يأملون أو يعدون به. وبالنسبة إلى معظم سكان الاتحاد السوفياتي السابق، ظهر أن الحياة الاقتصادية في ظل الرأسمالية أسوأ بكثير مما كان يتنبأ به القادة الشيوعيون السابقون. المستقبل مظلم. فالطبقة الوسطى قد أُتلفت. ونشأت رأسمالية الأصحاب والمافيات، كما أن النجاح الوحيد المتمثل في قيام ديمقراطية حملت معها حريات ثمينة، من بينها صحافة حرة، يبدو سريع العطب في أفضل الحالات، حيث يجري

إغلاق شبكات التلفزة المستقلة السابقة الواحدة تلو الأخرى. إذا كان بعض الروس يتحملون مسؤولية جسيمة جداً عن كل ما جرى، فإن المستشارين الغربيين، وخصوصاً الأميركيين ومستشاري ص ن د، الذين هرولوا إلى هناك للتبشير بإنجيل اقتصاد السوق، ليسوا منزهين عن الأخطاء هم أيضاً. والحد الأدنى من هذه الأخطاء هو في أنهم ساندوا أولئك الذين دفعوا روسيا وكثيراً من الاقتصادات الأخرى إلى سلوك الدروب التي سلكتها، داعين إلى إحلال ديانة جديدة ـ ديانة السوق ـ محل الديانة السابقة ـ الشيوعية، التي أثبتت أنها فاشلة تماماً.

إن روسيا مأساة مستمرة. والذين كانوا يتوقعون انحلال الاتحاد السوفياتي بصورة فجائية كانوا قلة، كما أن الذين تنبأوا باستقالة بوريس يلتسين الفجائية كانوا قلة أيضاً. يظن بعضهم أن الأوليغارشية المسؤولة عن أسوأ التجاوزات التي حصلت في عهد يلتسين، قد أُوقفت عند حدها؛ ويظن آخرون أن بعض الأوليغارشيين فقط فقدوا حظوتهم. ويرى بعضهم في انتعاش الانتاج الذي تلا أزمة 1998 بداية نهضة ستؤول إلى إعادة تكوين طبقة وسطى. ويبدو آخرون على قناعة بأنه يجب أن تمر سنون كثيرة قبل الوصول إلى مجرد التعويض عن أضرار العقد الأخير. المداخيل اليوم أدنى بكثير مما كانت عليه قبل عشر سنوات، والفقر أعلى بكثير. إن المتشائمين يرون في روسيا دولة نووية مترنحة توشك أن تغرق في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويعتقد المتفائلون (!) بأن قيام حكم شبه استبدادي سيؤمن الاستقرار، ولكن مقابل فقدان بعض الحريات الديمقراطية.

شهدت روسيا بعد سنة 1998 وثبة في النمو مبنية على ارتفاع أسعار النفط وعلى التداعيات الإيجابية لتخفيض قيمة العملة الذي كان ص ن د قد عارضه مدة طويلة. ولكن ما إن عادت أسعار النفط تميل إلى الهبوط واكتُنزت منافع تخفيض قيمة العملة، حتى أخذ النمو يتباطأ. إن التنبؤ الاقتصادي اليوم أقل سواداً مما كان في زمن أزمة 1998، ولكنه ليس أقل

غموضاً. فالدولة توصلت بالكاد إلى تأمين نفقاتها عندما كانت أسعار النفط ـ السلعة الرئيسية التي تصدرها البلاد ـ في مستواها الأعلى. وإذا انخفضت أسعار النفط، ويبدو لحظة كتابة هذه السطور أن هذا ما يحدث، فقد تنشأ مشاكل ضخمة. إن خير ما يمكن قوله هو أن المستقبل ما زال ملبداً بالغيوم.

«من أضاع روسيا؟». ليس عجيباً أن يكون لهذا الجدال مثل هذا الصدى. أكيد أن كيفية طرح هذا السؤال غير صحيحة. وهو في الولايات المتحدة يذكر بجدال واسع آخر، قام لنصف قرن مضى: «من أضاع الصين؟». كان الشيوعيون في حينه قد وصلوا إلى الحكم. لكن صين 1949 لم تكن ملكاً لأميركا حتى تخسرها، ولا كانت روسيا كذلك بعد ذلك بأربعين سنة. ففي الحالتين، لم تكن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تتحكم بالتطور السياسي والاجتماعي. يبقى أن نقول إن الأمور قد تدهورت في روسيا، كما في معظم البلدان الأخرى ـ أكثر من عشرين بلداً ـ التي انفصلت عن الأمبراطورية السوفياتية.

يؤكد ص ن د وسائر قادة الغرب أن الأمور كانت ستكون أسوأ لولا مساعدتهم ونصائحهم. لم نكن نضرب بالرمل آنذاك ـ وما زلنا لا نضرب بالرمل ـ كي نقول ما كان يمكن أن يحصل لو اتُخذت تدابير أخرى. وليس في يدنا أية وسيلة لإجراء اختبار موثوق نصعد فيه الزمن إلى الوراء كي نجرب استراتيجية بديلة. وعلى أي حال، ليس في وسعنا أن نكون واثقين مما كان يمكن أن يكون.

لكن ما نعرفه هو أن بعض الخيارات السياسية والاقتصادية الواضحة والقاطعة قد اتخذت، وأن النتائج كانت كارثية. يكون من السهل بعض الأحيان، رؤية العلاقة بين السياسات المتبعة ونتائجها. لقد خاف ص ن د من أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى التضخم. وإن إلحاحه على روسيا كي تحافظ على قيمة عملتها العالية بصورة مصطنعة، ثم دعمه لهذا الموقف بواسطة مليارات الدولارات، قد أديا إلى سحق الاقتصاد (عندما خُفضت

قيمة الروبل سنة 1998 لم يحدث تضخم كما كان يخشى الصندوق، وشهد الاقتصاد أول وثبة هامة للنمو). في حالات أخرى يكون تحديد تلك العلاقة أكثر صعوبة، لكن تجارب بعض البلدان التي اعتمدت أساليب أخرى لانتقالها ستساعدنا على التوجه في هذه المتاهة. من المهم جداً أن يكوّن العالم لنفسه رأياً موثّقاً عن السياسات التي سلكها الصندوق في روسيا، وعن دوافعه، وعن الأسباب التي جعلتها مغلوطة إلى هذا الحد. وإن من واجب أولئك الذين رأوا بأم العين، مثلي، كيف اتخذت القرارات وما كانت عواقبها، أن يدلوا بتفسيرهم للأحداث الحاسمة.

إن للعودة إلى بحث هذه الأمور سبباً آخر. فاليوم، بعد مرور أكثر من عشر سنوات على سقوط جدار برلين، ما برح الانتقال بعيداً جداً عن الانتهاء. سيكون هناك كفاح طويل، ومن بين المشاكل التي كانت تبدو محلولة قبل بضع سنوات، هناك مشاكل كثيرة، إن لم نقل كلها تقريباً، سيكون من الواجب إعادة النظر فيها. وإن فهم أخطاء الماضي هو وحده سيجعلنا نأمل باستنباط تدابير تتوفر لها فرص النجاح في المستقبل.

لقد أدركت ثورة 1917 أن موضوع الرهان ليس تغيير الاقتصاد وحسب، بل هو أيضاً تغيير المجتمع من جميع وجوهه. كما أن الانتقال من الشيوعية إلى السوق ليس، هو أيضاً، مجرد تجربة اقتصادية، وإنما هو كذلك تحويل للمجتمعات، وللبنى الاجتماعية والسياسية. وقد كان عدم رؤية الأهمية الحاسمة لهذه العناصر أحد أسباب النتائج المفجعة في حقل الانتقال الاقتصادي.

كانت الثورة الأولى مدركة لكامل صعوبة مشروعها التحويلي، فاعتبر الثوريون أن هذا التحويل لا يمكن إنجازه بالوسائل الديمقراطية، وأنه يجب أن يتحقق بواسطة «دكتاتورية البروليتاريا». وكان بعض قادة ثورة التسعينات يعتقدون أن الشعب الروسي، بعد تحريره من أغلال الشيوعية، سيقدّر بسرعة كبيرة قيمة نِعَم السوق. غير أن بعضاً آخر من أنصار الاصلاح الروس (وكذلك مؤيدوهم ومستشاروهم الغربيون) كانوا لا يكنون للديمقراطية إلا ثقة

واهتماماً ضئيلين. لقد كانوا يخافون من أن الشعب الروسي، لو ترك له الخيار، قد لا يختار النموذج الاقتصادي «الصحيح» (أي نموذجهم هم). وبالفعل، وبما أن نِعَم «إصلاحات السوق» لم تظهر إلى الوجود، فإن الانتخابات الديمقراطية، في العديد من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً، قد سفهت متطرفي السوق وحملت إلى السلطة أحزاباً اشتراكية ـ ديمقراطية أو حتى «شيوعية معدلة» كان على رأس كثير منها شيوعيون سابقون. ولا ينبغي لنا أن نندهش إذا رأينا كثيرين من أنصار السوق المتحمسين يبدون تناغماً مع الطرائق القديمة: حُرض الرئيس يلتسين المتمع بسلطات هيهات أن يتمتع بمثلها نظراؤه في أي بلد ديمقراطي غربي، على التحايل على الدوما (البرلمان المنتخب بصورة ديمقراطية) فأجرى الاصلاحات بواسطة مراسيم (2). وجرى ذلك كما لو أن «بلشفيك السوق» ـ الروس المؤمنين بالديانة الاقتصادية الجديدة والمبشرين الغربيين الذين زحفوا على البلدان الاشتراكية سابقاً ـ كانوا يحاولون استعمال صيغة «جيدة» لأساليب لينين من أجل توجيه التحول «الديمقراطي».

وسائل نجاح الانتقال وتحدياته

يوم ابتدأ الانتقال، في مطلع التسعينات، كان مثقلاً بالتحديات المخيفة وبفرص نجاح يجب الإمساك بها. من النادر أن نرى بلداً يقرر عن سابق تصور وتصميم الانتقال من نظام تسيطر فيه الدولة عملياً على جميع وجوه الاقتصاد إلى نظام آخر تُتخذ فيه القرارات من قبل آليات السوق. كانت جمهورية الصين الشعبية قد باشرت تحولها في آخر السبعينات، وكانت لا تزال بعيدة جداً عن حيازة اقتصاد سوق بكل معنى الكلمة. ومن التحولات الأوفر نجاحاً كان تحول تايوان، الواقعة على مسافة 160 كيلومتراً من الصين القارية. كانت هذه الجزيرة مستعمرة يابانية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وبعد ثورة 1949 في الصين، أمست ملجأ للقادة القوميين السابقين،

الذين أعلنوا من موقعهم في تايوان سيادتهم على كامل أراضي الصين القارية، محتفظين باسم «جمهورية الصين». وكانوا قد أمموا الأراضي وأعادوا توزيعها، وأنشأوا ثم خصصوا جزئياً مجموعة كاملة من الصناعات الكبيرة، وأقاموا اقتصاد سوق نشيطاً جداً. بعد 1945، تحول العديد من البلدان من الجهد الحربي إلى الاقتصاد السلمي، ومن بينها الولايات المتحدة. لقد خشي كثيرون من الاقتصاديين ومن الخبراء الآخرين آنذاك أن يعقب إلغاء التعبئة انكماش كبير، لأن كيفية اتخاذ القرارات بشأن الانتاج ستتغير (لن تعود تتخذ من جانب الدولة، كما كانت الحال في آليات الاقتصاد الموجه التي كان معمولاً بها في زمن الحرب، بل من جانب القطاع الخاص). كما أنه ستكون هناك إعادة توزيع كبيرة في إنتاج السلع، نظراً للانتقال مثلاً من إنتاج الدبابات إلى إنتاج السيارات. ومع ذلك، فإنه في سنة 1947، السنة الكاملة الثانية بعد الحرب، كان إنتاج الولايات المتحدة أعلى 6.9 مرات منه في سنة 1944 أي آخر سنة كاملة من سنوات الحرب. وعند نهاية الحرب، كان 37% من الناتج الداخلي غير الصافي مخصصاً للدفاع (1945). ومع حلول السلام، تدنت هذه النسبة إلى 7.4% (1947).

كان هناك فرق هام ـ سأعود إليه فيما بعد ـ بين الانتقال من الحرب إلى السلام والانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. فقبل الحرب العالمية الثانية، كانت مؤسسات السوق الأساسية موجودة في الولايات المتحدة، وإن عُلق نشاط كثير منها إبان الحرب واستبدل بطرائق تنتمي إلى اقتصاد «موجه ومراقب». أما في روسيا، فعلى العكس، كان البلد بحاجة إلى إعادة نشر موارده، وفي الوقت ذاته، إلى خلق مؤسسات السوق من ألفها إلى يائها.

على أن تايوان والصين واجهتا مشاكل مماثلة لتلك التي تواجهها الاقتصادات السائرة في طريق الانتقال: تحدي تحويل كبير لمجتمعاتها، يفترض إنشاء مؤسسات يقوم عليها اقتصاد السوق. وكانت كلتاهما قد

نجحتا في تحقيق انتقال باهر. وبدلاً من أن تعاني كل منهما «ركوداً انتقالياً»، فقد شهدتا نسبة نمو قريبة من رقم ذات العددين. إن المصلحين الجذريين الذين شرعوا ينصحون روسيا وغيرها من البلدان السالكة سبيل التحول لم يعيروا أي انتباه لتلك التجارب، ولا للدروس التي كان يمكنهم أن يستخلصوها منها. ولم يكن سبب ذلك أنهم كانوا يعتقدون بأن التاريخ الروسي (أو تاريخ البلدان الأخرى الآخذة بالانتقال) يجعل تلك الدروس غير قابلة للتطبيق: تجاهلوا عمداً أيضاً رأي الاختصاصيين الروس ـ المؤرخين، الاقتصاديين، علماء الاجتماع. وكان سبب تصرفهم هذا بسيطاً: كانوا يعتبرون أن ثورة السوق الوشيكة ستجعل كل المعرفة المتراكمة سابقاً عبر التاريخ وعلم الاجتماع وسائر فروع العلم شيئاً ولّى زمانه. إن ما كان يبشر به أولئك المتعصبون كان اقتصاد كتاب مدرسي لا يهتم بدينامية التغير إلا قليلاً جداً.

لننظر إلى المشاكل التي كانت تواجهها روسيا (أو أي بلد معني آخر) في مطلع التسعينات. كان لروسيا مؤسسات تحمل الاسم ذاته التي تحمله مؤسسات الغرب، إلا أنها كانت لا تؤدي الدور ذاته . كان يوجد مصارف في روسيا، وكانت تستقبل الادخار؛ غير أنها لم تكن هي من يقرر إعطاء القروض، ولم تكن مكلفة بمراقبة استعمال هذه القروض وبالسهر على تسديدها، وإنما كانت تعطي «الأموال» وفقاً لأوامر هيئة التخطيط المركزية للدولة. وكان يوجد شركات في روسيا، ومؤسسات تنتج السلع، لكنها لا تتخذ قرارات. كانت تنتج ما يقال لها أن تنتج بواسطة عناصر (مواد أولية، كتلة الأجور، الماكنات) تقدَّم لها. وكان حقل العمل الأساسي لروح المبادرة هو الالتفاف على المشاكل التي تطرحها الدولة. فقد كانت هذه تفرض على المؤسسات مقادير محددة من الانتاج دون أن توفر لها جميع العناصر اللازمة ـ لكنها كانت توفر لها أكثر من اللازم بعض الأحيان. فكان مديرو المؤسسات يمارسون التجارة فيما بينهم بغية التقيد بالمقادير المحددة لهم، ومع الحصول على بعض المنافع الشخصية، بالإضافة إلى

أجرهم الرسمي. إن هذه النشاطات ـ التي كانت دائماً ضرورية إذ إن النظام السوفياتي ما كان ليعمل بدونها ـ قد ولدت الفساد، هذا الذي استشرى بشكل ذريع عند انتقال روسيا إلى اقتصاد السوق (3). كان التحايل على القوانين السارية المفعول، أو مخالفتها صراحة، قد بات أمراً مألوفاً، وكان هذا ينذر بانهيار الحالة القانونية التي كان يجب أن يتميز بها الانتقال.

وكما هي الحال في اقتصاد السوق، كانت توجد أسعار في النظام السوفياتي، إلا أنها كانت تحدد بقرار من الدولة لا من السوق. وكانت بعض الأسعار، كأسعار المنتجات الضرورية جداً، تبقى منخفضة بصورة مصطنعة؛ وعلى هذا النحو، فإنه حتى السوفياتيين ذوي الدخل الأضعف كانوا لا يتعرضون للفقر. ثم إن أسعار الطاقة والموارد الطبيعية كانت تبقى منخفضة بصورة مصطنعة هي أيضاً ـ كانت روسيا لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا بسبب ضخامة احتياطياتها.

إن كتب الاقتصاد المدرسية القديمة غالباً ما تصور اقتصاد السوق وكأنه يتألف من ثلاثة عناصر أساسية، هي: السعر، والملكية الخاصة، والربح. ومع وجود المنافسة، تولد هذه العناصر الحوافز، وتنسق اتخاذ القرار الاقتصادي، وتعمل على نحو يجعل المؤسسات تنتج ما يريده الأفراد بأدنى كلفة ممكنة. غير أنه بات يُعترف منذ زمن طويل بأهمية المؤسسات . وأهم هذه المؤسسات هو الإطار القانوني والتنظيمي: يؤمن احترام العقود؛ ويلحظ طريقة محددة لحل الخلافات التجارية، وأصولاً إجرائية للإفلاس تطبق متى عجز المقترض عن تسديد ديونه؛ ويسهر على الحفاظ على المنافسة، وعلى كفاءة المصارف التي تستقبل ودائع لإعادة المال إلى المودعين حين يطلبون ذلك. وهذه المجموعة من التشريعات والمؤسسات تسهم في ضمان أداء أسواق السندات بشكل عادل، وضمان عدم قدرة مديري المؤسسات على نهب المساهمين وعدم نهب أكثرية المساهمين للأقلية. وفي البلدان التي تحوز اقتصادات سوق ناضجة، كانت الأطر القانونية والتنظيمية قد أُنشئت على مدى قرن ونصف القرن، كردة فعل على

المشاكل التي تثيرها رأسمالية السوق التي لا قيود عليها. فقد بات التنظيم المصرفي معمولاً به بعد إفلاسات كارثية حلت ببعض المصارف. وطُبق تنظيم الأسواق المالية بعد فضائح طنانة جرى فيها نهب المساهمين غير الحذرين. ولم تعد البلدان التي تريد إنشاء اقتصاد سوق تتعرض لمثل تلك الكوارث. كان في وسعها أن تتعلم من تجربة الآخرين. لعل أهل الاصلاح تكلموا عن هذه البنية التحتية المؤسسية، ولكن بصورة عابرة. لقد حاولوا الوصول إلى الرأسمالية من طريق مختصرة، وذلك بإنشاء اقتصاد سوق دون المؤسسات التي يرتكز عليها، والمؤسسات دون البنية التحتية التي تفترضها. فقبل أن نفتح بورصة، يجب أن نتأكد من وجود تنظيمات حقيقية. ويجب أن تتمكن الشركات الجديدة من الحصول على رساميل طازجة، وهذا يقتضي وجود مصارف حقيقية، غير تلك التي كانت قائمة في النظام السابق أو تلك التي لا تقرض مالاً إلا للدولة. إن قيام نظام مصرفي فعلي وفعال يقتضي وجود تنظيمات قوية. ويجب أن يكون بإمكان الشركات الجديدة أن تمتلك أراضي، وهذا يقتضي بدوره وجود سوق عقارية ومصلحة مساحة.

وكذلك كان الأمر في الزراعة في العهد السوفياتي، إذ كان الفلاحون يتلقون البذور والأسمدة اللازمة لهم. فلم يكن لديهم همّ الحصول عليها ولا على سائر عناصر الانتاج (الجرارات مثلاً)، ولا هم تسويق إنتاجهم. وللوصول إلى اقتصاد سوق، كان يجب خلق أسواق لعناصر الانتاج وللمنتجات الزراعية، وكان هذا يتطلب قيام مؤسسات جديدة. ثم إن للمؤسسات الاجتماعية أهميتها أيضاً. لم يكن هناك بطالة في النظام السوفياتي، وبالتالي لم يكن هناك من حاجة إلى تعويض عن البطالة. وكان الشغيلة في الغالب يعملون في المؤسسة ذاتها طيلة حياتهم، وكانت هذه تؤمن لهم السكن ومعاش التقاعد. غير أن إنشاء سوق للعمل في روسيا التسعينات كان يستلزم أن يستطيع كل شخص أن ينتقل من مؤسسة إلى أخرى. وإذا كان لا يمكن للشخص أن يجد مسكناً، تكون هذه الحركية مستحيلة عملياً ـ من هنا كانت ضرورة وجود سوق للسكن. وإذا كان لدى

أرباب العمل أدنى حس اجتماعي، فإنهم يحجمون عن تسريح أجراء لا يحوزون أية طريق للمراجعة. وهكذا فإن «تصحيح البنية» قد يكون محدوداً في غياب الأمن الاجتماعي.، ولسوء الطالع، لم يكن هناك لا سوق للسكن ولا مظلة للأمن حقيقية في روسيا الجديدة سنة 1992.

كان تحول اقتصادات الاتحاد السوفياتي السابق ودول الكتلة الشيوعية السابقة إلى اقتصاد السوق يواجه تحديات مخيفة: الانتقال من نظام الأسعار المشوه الذي كان قائماً في ظل الشيوعية إلى تحديد الأسعار من قبل السوق؛ وخلق الأسواق والبنية التحتية المؤسسية التي ترتكز عليها؛ وتخصيص كامل الممتلكات التي كانت تخص الدولة؛ وخلق روح جديدة للمبادرة ـ ليس تلك التي كانت تمارس في التحايل على قوانين الدولة وأنظمتها فقط ـ وإنشاء مؤسسات جديدة تساعد في إعادة نشر الموارد التي كانت تستعمل حتى حينه بكثير من عدم الفاعلية.

وكان على هذه الاقتصادات أن تقوم، من جميع النواحي، بخيارات صعبة ـ كانت هذه تثير جدالات عنيفة. وكان النزاع الأشد حدة يدور حول سرعة الاصلاح. كان بعض الخبراء يخشون من أن عدم الاسراع في التخصيص وبالتالي خلق فئة اجتماعية كثيرة العدد ومن مصلحة أعضائها شخصياً العمل للحفاظ على الرأسمالية، سيفسح المجال لعودة الشيوعية. وكان غيرهم يردون بالقول إن التسرع في الأمر قد يجعل من الإصلاحات كارثة ـ فشلاً اقتصادياً يزيده الفساد السياسي تفاقماً ـ ويفتح الطريق أمام صدمة ارتدادية، تأتي من اليسار المتطرف أو من اليمين المتطرف. وقد أطلق على المدرسة الأولى اسم «العلاج بالصدمة» وعلى الثانية اسم «التدرجية».

وفازت أفكار العلاج بالصدمة ـ التي كانت الولايات المتحدة وصندوق النقد أشد أنصارها حماسة ـ في معظم البلدان. لكن أنصار التدرجية كانوا يعتبرون أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يمكن أن يدار بشكل أفضل إذا ما أجري بوتيرة معقولة ومنظمة (على مراحل). فلم يكن هناك حاجة إلى قيام

مؤسسات لا عيب فيها، وعلى سبيل المثال، إذا خصصنا احتكاراً قبل أن نوجد منافسة فعلية أو وكالة للتنظيم، نكون قد أبدلنا احتكاراً عاماً باحتكار خاص سيكون أقل رأفة بالمستهلك. وبعد مرور عشر سنوات، اعتُرف أخيراً بصوابية المقاربة التدرجية: السلاحف سبقت الأرانب. إن الانتقادات التدرجية للعلاج بالصدمة لم تتنبأ فقط بإخفاقاته على نحو دقيق، بل إنها شرحت أسباب عدم نجاحه. على أن خطأها الوحيد كان الاستهانة بضخامة الكارثة.

كانت تحديات الانتقال عظيمة، لكن عوامل النجاح كانت عظيمة أيضاً. فإن روسيا بلد غني. وبعد ثلاثة أرباع قرن من الشيوعية، كان سكانها يجهلون تماماً ما هو اقتصاد السوق، إلا أن الشيوعية كانت قد أمنت لهم مستوى رفيعاً من التربية، خصوصاً في الميادين التقنية، المهمة جداً بالنسبة إلى «الاقتصاد الجديد». ولا يجوز أن ننسى أن روسيا كانت أول من أرسل إنساناً إلى الفضاء.

إن النظرية الاقتصادية التي تفسر إخفاق الشيوعية كانت واضحة. فالتخطيط المركز كان لا بد له من أن يفشل لأنه ليس بإمكان أية هيئة حكومية أن تجمع وتعالج كل المعلومات الصحيحة اللازمة لجعل الاقتصاد يعمل بشكل جيد. وفي غياب الملكية الخاصة وحافز الربح لا توجد دوافع منشطة ـ خصوصاً فيما يتعلق بالكوادر وأهل المبادرة. وإن تقليص التجارة، وممارسات الدعم الكثيفة، والأسعار المحددة بصورة كيفية، كانت تضاعف من توترات النظام.

كان يترتب على هذا التحليل أننا لو استبدلنا التخطيط المركز بنظام يقوم على لامركزية السوق، واستبدلنا الملكية العامة بالملكية الخاصة، وألغينا التوترات (أو حدينا منها على الأقل) عن طريق تحرير التجارة، كان الانتاج سيرتفع بسرعة. هذا كما أن تخفيض النفقات العسكرية ـ التي كانت تستأثر بنسبة عالية من قيمة المنتوج المحلي الإجمالي، أي خمسة أضعاف أكثر مما في الفترة التي تلت الحرب الباردة ـ كان يزيد من إفساح المجال لرفع

مستوى الحياة. لكن ما الذي جرى؟ جرى انهيار لمستوى الحياة في روسيا وفي العديد من بلدان أوروبا الشرقية.

قصة «الاصلاح»

لقد ارتكبت الأخطاء الأولى على الفور تقريباً منذ بداية التحول.
ففي سنة 1992، وفي جو الحماس للانتقال إلى اقتصاد السوق، جرى تحرير الأسعار بين ليلة وضحاها. وأحدث هذا القرار تضخماً ابتلع كامل المدخرات، وجعل من الاستقرار الجمعي المشكلة الأولى. كان كل فرد يعلم أنه مع وجود تضخم كبير جداً (كان يقاس بعددين شهرياً) سيكون من الصعب النجاح في الانتقال. وهكذا فإن الخطوة الأولى في العلاج بالصدمة ـ تحرير الأسعار فوراً ـ فرضت الخطوة الثانية: النضال المستميت ضد التضخم. وكان هذا يتطلب تشدداً في السياسة النقدية: رفع معدلات الفائدة.

كان معظم الأسعار قد بات حراً تقريباً، إلا أن بعضاً من الأسعار الأكثر أهمية أُبقي عليه واطئاً جداً: أسعار الموارد الطبيعية. وكان هذا، في إطار اقتصاد السوق الذي أعلن عن قيامه منذ قليل، دعوة مفتوحة: إذا أمكن أن نشتري النفط ونبيعه إلى الغرب لربحنا ملايين وحتى مليارات الدولارات! هذا ما فعله بعضهم. وبدلاً من كسب المال عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة، فإنهم قد آثروا عن طريق استعمال جديد لـ«روح المبادرة» القديمة: استغلال أخطاء الدولة. وقد أتاح هذا التصرف «الباحث عن ريوع» لأهل الاصلاح أن يزعموا بأن المشكلة ليست في التسرع بالاصلاح وإنما هي في فرط البطء بالاصلاح. ويا ليتنا حررنا كل الأسعار على الفور! في هذه الحجة كثير من الصحة، غير أنها، كدفاع عن الاصلاحات الجذرية، إنما تدخل في باب الحذلقة. إن السيرورات السياسية لا تدع المجال طليقاً تماماً أمام التكنوقراطي: تفوته، كما رأينا، حقائق سياسية واجتماعية

واقتصادية هامة. وكل إصلاح بما في ذلك إصلاح النظم الاقتصادية والسياسية الحسنة الاتقان، يصاحبه دائماً شيء من البلبلة. وحتى لو كانت توجد أسباب لتحرير الأسعار على الفور، فالسؤال الصائب الذي كان يجب أن يُطرح هو: كيف يجب معالجة هذا التحرير إذا كان يستحيل الاسراع في تحرير الأسعار في قطاعات هامة كقطاع الطاقة؟

التحرير والاستقرار كانا عمودين من بين الأعمدة الثلاثة في استراتيجية ص ن د للاصلاح الجذري. وكان الثالث هو التخصيص السريع، لكن الاثنين الأولين حالا دون ذلك. فالتضخم الرهيب الذي حصل في البداية كان قد ابتلع مدخرات معظم الروس: لم يعد بينهم عدد كاف يحوز المال اللازم لشراء المؤسسات التي يجري تخصيصها. وحتى لو استطاعوا شراءها، لكان يصعب عليهم كثيراً أن يعيدوا تنشيطها، نظراً إلى إرتفاع معدلات الفائدة وغياب المؤسسات المالية القادرة على تسليف رساميل.

كان يراد أن يكون التخصيص أول مرحلة في إعادة تنظيم الاقتصاد. وكان يجب ليس فقط تبديل ملكية المؤسسات، بل كذلك تبديل إدارتها، وإعادة توجيه إنتاجها، فلا تعود الشركات تنتج ما يقال لها أن تنتجه، بل ما يريده المستهلكون. وكانت إعادة التنظيم هذه تتطلب بالطبع توظيفات جديدة، وفي كثير من الحالات، تخفيضاً في عدد العاملين فيها. إن هذه الأخيرة لا تسهم طبعاً في الفاعلية الاجمالية ما لم ينتقل الشغيلة المعنيون من وظائف قليلة الانتاجية إلى أخرى ذات إنتاجية أكبر بكثير. ولسوء الطالع، لم نشهد هذا النوع من إعادة التنظيم الإيجابية إلا نادراً، ويعود هذا إلى أن استراتيجية ص ن د أقامت في طريقه عقبات يكاد يتعذر اجتيازها.

لقد أخفقت هذه الاستراتيجية، ولم يكفّ الناتج الداخلي غير الصافي عن الانخفاض سنة بعد سنة. وكانت هذه الاستراتيجية قد لحظت فترة انكماش قصيرة، لكن تلك الفترة دامت عشر سنوات أو أكثر. وما كان آخر النفق يبدو للعيان. لقد كان الدمار ـ تراجع المنتوج المحلي الإجمالي ـ يفوق ذاك الذي حلّ بروسيا إبان الحرب العالمية الثانية. فما بين 1940 و1946

تدنى الانتاج الصناعي للاتحاد السوفياتي بنسبة 24%. وما بين 1990 و1999، تدنى الانتاج الصناعي الروسي بنسبة تقارب 60% ـ أي أكثر من تدني الناتج الداخلي غير الصافي (54%). ويستطيع العارفون بالانتقال السابق أي بالثورة الروسية والانتقال إلى الشيوعية، أن يقارنوا بين تلك الصدمة الاجتماعية-الاقتصادية وصدمة التسعينات: تدنى عدد المواشي إلى النصف، وتوقفت التوظيفات عملياً في الصناعة. وتمكنت روسيا من اجتذاب بعض التوظيفات الأجنبية في ميدان الموارد الطبيعية ـ كانت أفريقيا قد برهنت منذ زمن بعيد أنها إذا بخست ثرواتها الطبيعية يسهل عليها أن تجتذب ممولين أجانب.

من المؤكد أن برنامج «الاستقرار ـ التحرير ـ التخصيص» كان لا يهدف إلى تنشيط النمو، وإنما كان ينوي تهيئة الشروط المسبقة لذلك. على أنه في الواقع قام بتهيئة الشروط المسبقة للانهيار. فلم يتوقف توظيف الأموال فقط، بل إن الرساميل قد نضبت: ذابت المدخرات في التضخم، والأموال الآتية من التخصيص والقروض الأجنبية اختُلس قسم كبير منها. إن التخصيص المشفوع بفتح أسواق الرساميل لم يفضِ إلى خلق ثروات بل إلى نهب الأصول. وهذا منطقي تماماً. فإذا نجح أحد الأوليغارشيين في استعمال نفوذه السياسي للاستيلاء على أموال عامة تساوي مليارات لقاء ثمن بخس جداً، فمن الطبيعي أن يعمد إلى إخراج المال من البلد. وما عساه يحصل لو أبقى هذا المال في روسيا؟ سيوظفه في بلد يعاني انحطاطاً كبيراً، ويتعرض ليس فقط لجني ربح زهيد منه بل ولمصادرته من جانب حكومة لاحقة لن تتوانى في إعلان «عدم شرعية» التخصيص ـ وتكون محقة تماماً. كل إنسان يبرع في الكسب في اليانصيب العجيب، يانصيب التخصيص، يبرع كذلك في وضع ماله في البورصة الأميركية التي بلغت أوج الازدهار، أو يضعه في مكان أمين، في الحسابات المصرفية السرية في بلدان النعيم الضريبي. لم يكن هناك أي أمل في أن تأخذ الأمور مساراً آخر، وهكذا غادرت المليارات البلد.

وثابر ص ن د على الوعد بأن الانتعاش بات وشيكاً. كان لديه بضعة أسباب للتفاؤل. فالانتاج كان قد انخفض بنسبة 41.3% عما كان عليه سنة 1990: هل كان يمكن حقاً أن ينخفض أكثر من ذلك بكثير؟ يضاف إلى ذلك أن البلد كان قد طبق جزءاً كبيراً من التدابير التي يتمناها الصندوق: كان قد طبق التحرير (ولو لم يكن هذا التحرير كاملاً) وأشاع الاستقرار (ولو لم يكن الاستقرار كاملاً، فقد تحقق انخفاض مشهود في التضخم) وطبق التخصيص. لكن من السهل القيام بالتخصيص بسرعة إذا كنا لا نبدي أية عناية بكيفية إجراء هذا التخصيص: بهذه المناسبة، أعطت الدولة ممتلكاتها التنمية، لأصدقائها. قد تكون هذه الطريقة ذات ريع كبير بالنسبة إلى الحاكمين ـ سواء أكان المقابل دفعات نقدية أو مساهمات في نفقات الحملات الانتخابية (أو الاثنين معاً).

لكن بوادر الانتعاش التي ظهرت سنة 1997 لم تدم طويلاً. وإن الأخطاء التي ارتكبها ص ن د في منطقة نائية من العالم كان لها دور حاسم في ذلك. وفي سنة 1998 طرقت الأبواب تداعيات الأزمة الآسيوية. كانت هذه الأزمة قد أثارت تحفظاً على التوظيف في الأسواق الناشئة: كان أصحاب الرساميل يطالبون بأرباح أعلى على سبيل التعويض كي يوافقوا على إقراض هذه البلدان. وكانت مالية روسيا تعكس ضعف المنتوج المحلي الإجمالي وضعف التوظيفات: كانت الدولة الروسية غارقة في الديون. وبالرغم من الصعوبات التي كانت تواجهها في ضبط موازنتها، فقد تعرضت الحكومة لضغط قوي جداً من جانب الولايات المتحدة والبنك الدولي وص ن د كي تسرع في التخصيص، فرضخت، وتنازلت عن ملكية المؤسسات العامة لقاء أثمان بخسة، وذلك قبل إنشاء نظام ضريبي فعال، فأوجدت، على هذا النحو، طبقة قوية جداً من الأوليغارشيين ورجال الأعمال الذين لا يدفعون لها سوى جزء يسير من الضرائب المتوجبة عليهم، جزء أدنى بكثير مما كان يجب عليهم أن يدفعوه في أي بلد آخر من العالم.

وهكذا، فإنه عندما نشبت الأزمة الآسيوية، كانت روسيا في وضع

غريب. كانت تحوز موارد طبيعية فائقة الوفرة، ولكن كانت دولة فقيرة. كانت هذه الدولة تهب أموال القطاع العام الثمينة، عملياً، كهدايا، فيما كانت عاجزة عن دفع معاشات التقاعد للمسنين والتقديمات الاجتماعية للفقراء. كانت تقترض المليارات من ص ن د وتثقل كاهلها أكثر فأكثر بالديون، فيما كان الأوليغارشيون، الذين استغلوا سخاءها بكثير من الزهو، يخرجون المليارات من البلد. كان ص ن د قد حث الحكومة على تحرير أسواقها المالية تسهيلاً لتنقل الرساميل. وكانت هذه السياسة في نظره ستسمح بجعل روسيا أكثر اجتذاباً للموالين الأجانب، لكن سياسة «الباب المفتوح» هذه لم تعمل إلا في اتجاه واحد: سهلت اندفاع الرساميل إلى خارج البلد.

أزمة 1998

كانت روسيا مثقلة بالديون، وارتفاع معدلات الفائدة الذي سببته الأزمة الآسيوية كان يشكل ضغطاً شديداً عليها. وقد انهار هذا البرج المترنح عندما هبطت أسعار النفط. فإنه بسبب حالات الانكماش والانحطاط في جنوب شرق آسيا، التي كانت تدابير ص ن د قد زادت من تفاقمها، لم يرتفع الطلب على النفط وإنما انخفض. وأدى الخلل الذي نتج عن ذلك بين العرض والطلب إلى هبوط مشهود في أسعار النفط الخام (فاق الـ40% في الأشهر الستة الأولى من سنة 1998 بالنسبة إلى متوسط أسعار 1997). والنفط بالنسبة إلى روسيا سلعة تصدير أساسية، وفي الوقت ذاته، مصدر واردات ضريبية، وقد كان لتدهور الأسعار أثر مدمر كان يمكن توقعه. لقد أدركنا، نحن في البنك الدولي، هذه المشكلة في مطلع سنة 1998: كان يلوح آنذاك أن الأسعار ستهبط إلى ما دون كلفة الانتاج الروسية (الاستخراج والنقل). وعلى أساس سعر الصرف القائم، كانت صناعة النفط الروسية مهددة بأن تفقد جدواها. ولا مناص في هذه الحال من تخفيض قيمة النقد.

وكان واضحاً أيضاً أن قيمة الروبل الحقيقية أدنى من قيمته الاسمية. وقد

اجتاحت روسيا موجات استيراد كان يصعب على المنتجين المحليين أن يزاحموها. وكان يُعتقد بأن الانتقال إلى اقتصاد السوق وهدم صناعات الأسلحة سيسمحان بإعادة انتشار الموارد بغية إنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية، أو المزيد من الماكينات-الأدوات للفروع التي تنتج هذه السلع. لكن التوظيفات كانت غائبة. والبلد لا ينتج سلعاً استهلاكية. إن سعر الصرف الذي كان عالياً بصورة مصطنعة ـ وسياسات اقتصادية كلّية سيئة أخرى فُرضت على روسيا من جانب ص ن د ـ كان قد سحق الاقتصاد، وإذا كان معدل البطالة الرسمي معتدلاً، فإن البطالة المقنّعة كانت كثيفة. كان القيمون على كثير من المؤسسات يأنفون أن يسرحوا العمال، لأنه لم يكن هناك أية مظلة أمنية تحميهم. وحتى لو كانت البطالة مقنعة، فإنها كانت مع ذلك مؤلمة. كان الشغيلة يتظاهرون بأنهم يعملون، والمؤسسات تتظاهر بأنها تدفع لهم أجرهم. وكانت الأجور تدفع بعد تأخر طويل. وإذا دُفعت فعلاً، فقد كانت غالباً أجوراً عينية، أي منتجات لا روبلات.

وإذا كان سعر الصرف المرتفع بصورة مصطنعة كارثة على الأجراء وعلى البلد بمجموعه، فإنه كان بركة على الطبقة الجديدة من رجال الأعمال. فهم بذلك يدفعون دولارات أقل لشراء سياراتهم المرسيدس، وحقائبهم الـ«شانيل» ومآكلهم المرهفة الآتية من إيطاليا. كما أن سعر الصرف هذا كان نعمة على الأوليغارشيين، هؤلاء الذين يخرجون مالهم من البلد: كانوا بفضله ينالون مزيداً من الدولارات مقابل روبلاتهم عندما يحولون أرباحهم إلى الخارج لتزيد رصيدهم في المصرف.

بالرغم من الآلام المفروضة على معظم الروس، كان أهل الإصلاح ومستشاروهم في ص ن د يخشون تخفيض قيمة النقد: كانوا على يقين من أنه سيحدث موجة جديدة من التضخم المفرط. فكانوا يقاومون بشدة كل تغيير في سعر الصرف وكانوا على استعداد لإفراغ مليارات الدولارات في البلد لأجل تلافيه. وفي أيار/ماي 1998، وبالتأكيد في حزيران/جوان بات

واضحاً أن روسيا ستكون قريباً بحاجة إلى مساعدة خارجية للحفاظ على مستوى سعر الصرف. كانت الثقة بالروبل قد تضاءلت، وبما أنه كان كل فرد مقتنعاً بأن تخفيض سعر الصرف بات أمراً لا مفر منه، فقد ارتفعت معدلات الفائدة الداخلية بسرعة، وراح المزيد من المال يغادر البلد. إذ إن حاملي الروبل أخذوا يحولونه إلى دولار. وهذا الخوف من حيازة الروبل وعدم الثقة بقدرة الدولة على تسديد ديونها أجبرا هذه الأخيرة، في حزيران/جوان 1998، على دفع فوائد بلغ معدلها 60% تقريباً على المبالغ المقترضة بالروبل (الـ GKO الذي تقابله سندات الخزية في أميركا). وارتفع هذا المعدل إلى 150% في غضون بضعة أسابيع. وقد دفعت الدولة فوائد عالية جداً، حتى عندما وعدت بأنها ستسدد بالدولار (ارتفعت معدلات فائدة أدوات الدين المحررة بالدولار والصادرة عن الحكومة الروسية من أكثر بقليل من 10% إلى نحو 50%، أي بفارق 45 نقطة زيادة عما كانت تدفعه الولايات المتحدة في حينه لسندات الخزينة عندها)؛ كانت السوق تعتبر أن هناك احتمالات قوية لعدم التسديد، وكانت على حق. كانت هذه المعدلات، على أي حال، أدنى مما كان يمكن أن تكون لو لم يقل في نفسه كثير من الممولين أن روسيا بلد أكبر بكثير وأهم بكثير من أن يفلس. وفيما كانت مصارف الأعمال النيويوركية تضع بحماسة تلك القروض المشكوك بها بين أيدي الجمهور، كانت قد أخذت توشوش أنه سيكون من الواجب قريباً أن يقوم ص ن د بعملية إنقاذ عظيمة حقاً.

واشتدت الأزمة حسب المعتاد. وكان بإمكان المضاربين أن يروا ما تبقى في الاحتياطيات. وكلما كانت هذه تتدنى كان الرهان على خفض لسعر الصرف يغدو رابحاً بالتأكيد. كان هؤلاء لا يجازفون بشيء عملياً إذا راهنوا عل انهيار الروبل. وكما كان متوقعاً، هبّ ص ن د للمساعدة. حاملاً 8.4 مليارات دولار في تموز/يوليو ـ جويليه 1998 (4).

وفي الأسابيع التي سبقت الأزمة، ضغط ص ن د لأجل اتخاذ تدابير جعلتها أكثر تفاقماً مما كانت عند نشوبها. فأجبر روسيا على الاقتراض أكثر

بالعملات الأجنبية وأقل بالروبل. وكان تعليله بسيطاً. معدلات الفائدة على الروبل كانت أعلى بكثير منها على الدولار، وهكذا إذا اقترضت الدولة بالدولار فإنها تحقق توفيراً. لكن هذا التعليل كان فيه ثغرة جوهرية. يستنتج من النظرية الاقتصادية الابتدائية أن الفرق بين معدلات الفائدة على السندات المحررة بالدولار وتلك المحررة بالروبل يعكس انتظار حصول تخفيض لسعر الصرف: تتوازن الأسواق لكي تكون كلفة القرض بعد التصحيح مع الخطر (أو مردود القرض) هي هي بالذات. أنا واثق بالأسواق أقل بكثير من ص ن د، ولذلك لا أعتقد أن كلفة القرض، عملياً، بعد التكيف مع الخطر، تكون هي هي في جميع العملات. كما أن ثقتي أقل بكثير من ثقة الصندوق بكفاءة بيروقراطييه للتنبؤ بتطور سعر الصرف على نحو أفضل مما تفعله السوق. ففي الحالة الروسية، كان أولئك البيروقراطيون يظنون أنهم أكثر حنكة من السوق: كانوا يظنون أن السوق مخطئة، وكانوا على استعداد للمراهنة بمال روسيا على هذه الفكرة. كان هذا خطأً في التقدير يكرره الصندوق بلا كلل تحت أشكال مختلفة. وهذا التقدير لم يكن باطلاً وحسب، بل إنه كان يعرض روسيا لخطر جسيم. ولو افترضنا أن تخفيضاً لقيمة الروبل حصل فيما بعد؟ لكانت روسيا، في هذه الحالة، قد وجدت نفسها أمام صعوبة أكبر بما لا يقاس كي تسدد ديونها لو كانت هذه محررة بالدولار. واختار الصندوق أن يتجاهل هذا الخطر (5)، إذ إنه دفعها إلى زيادة قروضها بالعملات الأجنبية فزجّ بها في وضع يكاد لا يطاق بعد تخفيض قيمة الروبل، وهو بذلك يكون مسؤولاً جزئياً عن عدم قيام روسيا بتسديد ديونها بصورة نهائية.

الانقاذ

عندما انفجرت الأزمة، تولى ص ن د قيادة العمليات، وطلب من البنك الدولي أن يسهم في الانقاذ. كانت الخطة تلحظ 6.22 مليار دولار. وكما

سبق أن قلت، كان الصندوق يقدم منها 2.11 ملياراً، والبنك الدولي 6 مليارات، والباقي تقدمه الحكومة اليابانية.

كان النقاش داخل البنك الدولي حامياً جداً. وكان كثيرون من بيننا يعترضون دائماً على القروض الممنوحة لروسيا. كنا نتساءل عما إذا كان اسهام القروض في إحداث نمو ممكن في المستقبل كافياً لتبرير الارث الثقيل من الديون الذي سيتركه. وكان كثيرون منا يعتقدون بأن ص ن د يفسح بذلك المجال أمام الدولة كي ترجىء الاصلاحات الحاسمة، كجباية الضرائب المتوجبة على الشركات النفطية مثلاً. الأدلة على الفساد في روسيا كانت واضحة وقاطعة. والدراسة التي قام بها البنك الدولي نفسه لهذه المسألة كانت جازمة: هذه المنطقة هي واحدة من أكثر مناطق العالم فساداً. كان الغرب يعلم أن كثيراً من مليارات خطة الانقاذ لن تنفق على هدفها الرسمي، وأنها ستذهب إلى أنسباء وحلفاء القادة الفاسدين وإلى أصدقائهم من الأوليغارشيين. كان البنك الدولي وص ن د قد أعلنا بحزم أنهما ضد إقراض الدول الفاسدة، لكن هذا لم يكن سوى كلام: كان هناك معياران ومكيالان. فبينما رُفض إقراض بلدان صغيرة غير استراتيجية مثل كينيا بحجة الفساد، فإن المال كان يتدفق دون توقف على روسيا، حيث كان الفساد مستشرياً على نطاق أوسع بما لا يقاس.

وحتى لو صرفنا النظر عن كل اعتبار اخلاقي، فقد كان هناك مشاكل اقتصادية صرف. إن أموال عملية الانقاذ التي خطط لها ص ن د كانت غايتها دعم سعر الصرف. لكن، متى كانت قيمة عملة بلد ما أعلى من قيمتها الحقيقية وكان اقتصاده يتضرر من هذا الأمر، فما النفع من دعم سعر الصرف؟ حتى لو نجحت العملية، سيظل الاقتصاد يتضرر. وإن لم تنجح ـ هذا أكثر احتمالاً ـ سيكون ذاك المال قد أُنفق سدىً ويكون بالتالي قد زاد من عبء ديون هذا البلد. كانت حساباتنا تُظهر أن سعر الصرف الروسي كان أعلى من السعر الفعلي. وفي هذه الأوضاع، يكون تقديم مال من أجل دعمه سياسة اقتصادية سيئة، وفوق ذلك، فإن المحاكاة التي أجريناها أكثر

من مرة، في البنك الدولي، على أساس تقديرات مداخيل الدولة ونفقاتها على مرّ الزمن، كانت توحي بقوة بأن قرض تموز/جويليه 1998 لن يكتب له النجاح؛ وما لم تحصل معجزة تجعل معدلات الفائدة تهبط بنسبة كبيرة، فإن روسيا ستجد نفسها، في الخريف، غارقة في الأزمة من جديد.
هناك تعليل آخر كان يسوقني أيضاً إلى خلاصة تقول إن إعطاء روسيا قرضاً جديداً سيكون خطأً جسيماً. كانت روسيا بلداً غنياً بالموارد الطبيعية، ولو أنها تصرفت بصورة عقلانية، لما كانت بحاجة إلى الاقتراض من الخارج؛ وإذا لم تتصرف بصورة عقلانية، فمن الواضح أن أعظم القروض لن تغير شيئاً. والخلاصة في كلا الحالتين غير قابلة للدحض: ما كان يجب الاقراض.
لكن البنك الدولي، بالرغم من المعارضة القوية من جانب قيادته، كان يتعرض لضغط سياسي هائل من جانب إدارة كلينتون، التي كانت تصر على أن يقرض البنك روسيا. فوجد البنك حلاً وسطاً: يعلن رسمياً عن قرض هام جداً، لكنه يدفعه على أشطار. فقرر تسليف 300 مليون دولار على الفور؛ أما الباقي، فسيناله القادة الروس فيما بعد، تبعاً لما سنرى من تقدم الاصلاحات. كان أكثرنا يظن أن خطة الصندوق ستفشل قبل أن يكون علينا أن ندفع بقية الأموال. وصحّت توقعاتنا. أما الصندوق، فقد أظهر أنه لم يكن يشعر بأي قلق حيال الفساد، وحيال الأخطار التي يشكلها على استعمال أموال القرض. وكان يعتقد حقاً بأن من الحصافة الابقاء على سعر صرف يفوق السعر الحقيقي، وبأن هذا المال سيسمح له بأن يفعل ذلك مدة شهر أو شهرين، فأقرض روسيا مليارات الدولارات.

فشل عملية الانقاذ

بعد قرار منح القرض بثلاثة أسابيع، أعلنت روسيا أنها تتوقف عن الدفع بصورة منفردة وتخفض قيمة الروبل (6). وانهار الروبل، وبات مستواه الفعلي في كانون الثاني/جان؟يه 1999 أدنى بأكثر من 45% مما كان عليه في

تموز/جويليه 1998 (7). وأحدث إعلان 17 آب/أُوت أزمة مالية عالمية. وارتفعت معدلات الفائدة بالنسبة إلى الأسواق الناشئة أكثر مما ارتفعت في غمرة الأزمة الآسيوية. ولاحظت حتى البلدان النامية، التي كانت قد سلكت سياسات اقتصادية لا غبار عليها، أنه لم يعد بإمكانها أن تحصل على أموال. وتفاقم الانكماش في البرازيل، فباتت هذه أيضاً تعاني من أزمة لعملتها. كما أن الأرجنتين والبلدان الأميركية اللاتينية الأخرى، التي كانت تتماثل إلى الشفاء تدريجياً من أزماتها السابقة، وجدت نفسها على شفير الهاوية من جديد. وسقطت الأكوادور وكولومبيا في هذه الهاوية، وحلّت بهما الأزمة. على أن الولايات المتحدة لم تسلم من تلك الأزمة؛ فنظم البنك الفدرالي المركزي في نيويورك عملية إنقاذ لإحدى أكبر المؤسسات المالية المضاربة في البلاد، «لونغ تيرم كابيتال ماناجمانت» خوفاً من أن يثير إفلاسها أزمة مالية عالمية.

إن العجيب، في هذه الكارثة، ليس الكارثة بحد ذاتها، وإنما هو المفاجأة التي أحدثتها عند العديد من قادة ص ن د ـ وبعضهم من أعلى القادة مقاماً ـ إذ إنهم كانوا قد آمنوا حقاً بأن خطتهم ستنجح!

وتبين أن توقعاتنا لم تكن صحيحة إلا جزئياً. فقد كنا نظن أن المال المعطى يمكن أن يدعم سعر الصرف مدة ثلاثة أشهر: لكنه لم يدعمه سوى ثلاثة أسابيع. وكنا نظن أنه ينبغي للأوليغارشيين أياماً وربما أسابيع كي يخرجوه من البلد ويدعوا روسيا تنزف حتى النهاية: لكن هذا حصل خلال ساعات، وانتهى كل شيء خلال بضعة أيام. وقد «سمحت» الدولة الروسية حتى برفع سعر الصرف، وهذا كان يعني، كما رأينا سابقاً، أنه بات بإمكان أرباب المال أن يشتروا الدولار بروبلات أقل عدداً. وقال حاكم المصرف المركزي الروسي، ؟كتور غيراتشنكو، بابتسامة عريضة، لرئيس البنك الدولي ولي شخصياً، أن هذا «جاء نتيجة لعمل قوى السوق». وعندما وُضع ص ن د وجهاً لوجه مع الواقع ـ كانت مليارات الدولارات التي مُنحت كقروض

لروسيا قد ظهرت من جديد في حسابات في مصارف قبرصية وسويسرية بعد منح القرض ببضعة أيام فقط ـ ادعى أن تلك ليست دولاراته. إن مثل هذا الكلام ليدل إما على عدم فهم مرموق للاقتصاد، وإما على ازدواجية لا تقل عن ازدواجية غيراتشنكو، وإما على الاثنين معاً. عندما ترسل أموال إلى بلد ما، فهي لا تكون نقداً ورقياً أخضر سجلت أرقامه سلفاً، فليس يمكن القول إذن: هذا «مالي» الذي ذهب إلى هنا وهناك. إن ص ن د كان قد أقرض روسيا دولارات أتاحت لحاكميها أن يعطوا الأوليغارشيين تلك الدولارات التي أخرجوها من البلد. وقال بعض هؤلاء بسخرية إن ص ن د كان بإمكانه أن يسهل الأمر عليهم لو أنه حوّل المال مباشرة إلى حساباتهم في سويسرا وقبرص.

ولم يستفد الأوليغارشيون وحدهم، طبعاً، من عملية الانقاذ. فإن أصحاب مصارف الأعمال في وول ستريت وسائر الساحات الغربية، الذين كانوا بين أكثر المتحمسين للمطالبة بعملية إنقاذ، كانوا يعلمون أن هذه لن تدوم. وقد استفادوا هم أيضاً من الهدنة القصيرة التي أمنتها لينقذوا كل ما استطاعوا إنقاذه ويفروا من روسيا، حاملين كل ما أمكنهم حمله.

إن ص ن د، بإقراضه روسيا من أجل قضية خاسرة، قد زاد من عبء الدين على كاهل الروس. فما الذي جناه هؤلاء عملياً من المال المقترض؟ لا شيء. ومن الذي سيدفع ثمن هذا الخطأ؟ ليس كبار موظفي ص ن د الذين منحوا القرض، ولا الولايات المتحدة التي ضغطت لأجل إعطائه، ولا أصحاب المصارف الغربية والأوليغارشيون الذين استفادوا من القرض، وإنما هو المكلف الروسي.

كان للأزمة وجه إيجابي واحد: أعطى تخفيض سعر الصرف دفقاً لقطاعات الاقتصاد الروسي التي كانت تستطيع أن تنافس المستوردات. وصار هناك منتجات مصنوعة حقاً في روسيا غنمت حصة طبيعية في السوق الوطنية. وقد ولدت هذه النتيجة «غير المقصودة» ذاك النمو الذي طال انتظاره في الاقتصاد الحقيقي (غير الموازي) لروسيا. وكان في الأمر شيء

من المفارقة: كان يُفترض أن الاقتصاد الجمعي هو الموضوع الأول عند ص ن د، لكنه أخطأ حتى هنا. وقد زادت أخطاؤه الجسيمة في حقل الاقتصاد الجمعي من تفاقم أخطائه الأخرى، وأسهمت بقدر كبير في ضخامة الانحطاط.

الانتقالات الفاشلة

لم نشهد إلا نادراً مثل هذا البون الواسع بين المنتظر والمحقَّق كالذي شهدناه في الانتقال من الشيوعية إلى السوق. كان هناك ثقة بأن المعادلة «تخصيص ـ تحرير ـ لامركزية» ستقود، ربما بعد انكماش انتقالي قصير الأمد، إلى ازدياد عظيم للانتاج. كما كان هناك قناعة بأن نتائج الانتقال الشافية ستكون أكبر أيضاً على المدى الطويل، مع التقدم في استبدال الماكنات القديمة غير الفعالة، وأن جيلاً جديداً من أهل المبادرة سينشأ. كما أن الاندماج التام والكامل في الاقتصاد العالمي، مع كل ما يجلبه من منافع، قد لا يتحقق على الفور، غير أنه لن يتأخر.

هذه الآمال بالنمو الاقتصادي لم تتحقق، لا في روسيا ولا في معظم الاقتصادات المتحولة. هناك حفنة فقط من البلدان الشيوعية السابقة ـ مثل بولونيا والمجر وسلوفينيا وسلوفاكيا ـ لديها ناتج داخلي غير صاف يعادل ما كان قبل عشر سنوات. أما البلدان الأخرى، فإن هبوط المداخيل فيها كبير إلى حدّ قد يتعذر معه الكلام. فحسب أرقام البنك الدولي، بات الناتج الداخلي غير الصافي في روسيا اليوم (سنة 2000) يساوي أقل من ثلثي ما كان عليه سنة 1989. والهبوط الأكثر هولاً هو ذاك الذي أصاب مولدافيا: إنتاجها اليوم (سنة 2000) يساوي أقل من ثلث ما كان عليه قبل عشر سنوات. أما في أوكرانيا، فالناتج الداخلي غير الصافي (سنة 2000) يعادل بالضبط ثلث ما كان عليه قبل عشر سنوات.

هذه الأرقام تمثل الأعراض الحقيقية للمرض الروسي. فبعد أن كانت روسيا عملاقاً صناعياً ـ وضع أول قمر صناعي على المدار ـ تحولت فجأة

إلى بلد تصدير للمواد الأولية. ومواردها هذه، بدءاً بالنفط والغاز، تمثل أكثر من نصف صادراتها الاجمالية. وبينما كان المستشارون الغربيون يؤلفون كتباً تحمل عناوين مثل «الطفرة الروسية قادمة» أو «كيف صارت روسيا اقتصاد سوق»، كان من الصعوبة بمكان، إزاء الأرقام، أن تُحمل على محمل الجد تلك الصورة الضاحكة التي كانوا يرسمونها ـ وكان هناك راصدون أكثر موضوعية يؤلفون كتباً أخرى تحمل عناوين مثل «مراخصة القرن: الانتقال المتوحش لروسيا من الشيوعية إلى الرأسمالية» (8).

إن ضخامة هبوط المنتوج المحلي الإجمالي لروسيا (ناهيك عن بلدان شيوعية سابقة أخرى) قد أثار جدلاً. فبعضهم يعتبر أنه، بالنظر إلى اتساع القطاع غير المؤطر، المتزايد الأهمية ـ من الباعة الجوالين، إلى السمكرية، والطراشين وغيرهم من بائعي الخدمات، الذين يصعب كثيراً أخذهم في الحسبان في الاحصائيات الوطنية للمداخيل ـ فإن الأرقام تقدّر حجم الانحطاط أكثر مما هو في الواقع. لكن آخرين يعتبرون أن عدداً كبيراً من المبادلات في روسيا يجري بطريقة المقايضة (أكثر من 50% من المبيعات الصناعية) (9)، وأن أسعار «السوق» هي على العموم أعلى من أسعار «المقايضة»؛ ويخلصون إلى القول بأن الاحصائيات تقدر حجم الانحطاط أقل مما هو في الواقع.

حتى لو أخذنا كل هذه الوجوه في الحسبان، فهناك اتفاق عام على ملاحظة أن معظم الأفراد عرفوا تقهقراً ملحوظاً في مستوى عيشهم الأساسي، وهذا ظاهر في كثير من المؤشرات الاجتماعية. فبينما ارتفع متوسط العمر بقدر واضح في العالم، نجد أنه انخفض بنسبة 7.3% في روسيا، و83.2 في أوكرانيا. كما أن نتائج التحقيقات في استهلاك العائلات ـ ماذا تأكل، وكم تنفق في كسائها، وأي نوع من المنازل تسكن ـ تؤكد حصول هبوط واضح جداً لمستويات العيش، يعادل هبوط المنتوج المحلي الإجمالي. وبما أن الدولة تنفق أقل من ذي قبل على الدفاع، كان يجب أن ترتفع مستويات العيش أكثر من ارتفاع الناتج الداخلي غير الصافي. لنفترض

أنه حوفظ على إبقاء النفقات الاستهلاكية كما كانت في ظل النظام السابق، وأنه أعيد توجيه ثلث النفقات العسكرية إلى وسائل جديدة لإنتاج سلع استهلاكية، وأنه لم يُعمد إلى أي تعديل بنيوي بغية زيادة الفاعلية أو الاستفادة من أوضاع تجارية مؤاتية جديدة، فإن الاستهلاك ـ مستوى العيش ـ كان يجب أن يرتفع 4%. ربما كان هذا شيئاً لا يذكر، إلا أنه أفضل بكثير من الانهيار الذي حصل!

ازدياد الفقر والتفاوت

هذه الاحصائيات لا تحكي كل قصة الانتقال الروسي. وهي تتجاهل واحداً من أكبر النجاحات؛ إذ إنه كيف يمكن تقدير نِعَم الديمقراطية الجديدة، مهما كانت ناقصة؟ لكنها تتجاهل أيضاً أحد أكبر الاخفاقات: تفاقم الفقر والتفاوت.

إذا كان حجم قرص الحلوى الوطني يتضاءل شيئاً فشيئاً، فإن توزيع الحصص فيه يجري بصورة غير عادلة متزايدة، بحيث بات الروسي المتوسط يحصل منه على حصة أصغر فأصغر على الدوام. في سنة 1989، ارتفعت هذه النسبة بسرعة إلى 8.23%، إذا اعتبرنا الحد الأدنى دولارين اثنين باليوم. وتقول دراسة للبنك الدولي أن أكثر من 40% من سكان البلد يعيشون بأقل من 4 دولارات باليوم. أما الاحصائيات المتعلقة بالأولاد، فتكشف عن مشكلة أشد خطورة: أكثر من نصفهم يعيشون في عائلات فقيرة. وكانت بلدان قد عرفت بعد اعتناقها الشيوعية انتشاراً للفقر كهذا، وربما أسوأ (10).

بعد وصولي بقليل إلى البنك الدولي، بدأت أدرس ما كان يجري عن كثب أكثر، وكذلك الاستراتيجيات المطبقة، وعندما أعربت عن قلقي حيال هذا الموضوع، ردّ علي أحد اقتصاديي البنك بانفعال، وكان هذا قد لعب دوراً أساسياً في التخصيصات، واستشهد بزحمة السير على مخارج موسكو في عطلة نهاية الأسبوع الصيفية، حيث كان يُرى الكثير من سيارات

المرسيدس، ومتاجر حافلة بالكماليات المستوردة. ويا للفرق الشاسع بين هذه وبين مؤسسات البيع بالمفرق التي كانت قائمة في العهد السابق، والتي كانت فارغة وكامدة! لم أنكر أن عدد الأفراد الذين أثروا كان كبيراً إلى حد إحداث أزمة سير، أو إحداث طلب على أحذية غوتشي وغير ذلك من السلع الفخمة المستوردة التي كانت كافية لازدهار بعض المتاجر. وفي كثير من الأماكن السياحية الأوروبية، حلّ الروس محل العرب كما كانوا لعشرين سنة خلت. حتى أن أسماء الشوارع في تلك الأماكن باتت تُكتب بالروسية إضافة إلى اللغة المحلية. لكن زحمة مرور لسيارات المرسيدس في بلد يساوي دخل الفرد فيه 4730 دولاراً بالسنة (كما في روسيا سنة 1997) هي مؤشر مرض لا مؤشر عافية. إنه يكشف أن الثروة متركزة في أيدي نخبة صغيرة بدلاً من أن تكون موزعة بإنصاف.

إذا كان الانتقال قد زاد بقدر كبير عدد الفقراء وصنع ثروة عدد قليل جداً، فإنه قد أدى أيضاً إلى دمار الطبقات المتوسطة الروسية. فالتضخم كان قد ابتلع منذ البداية كل مدخراتهم الضعيفة. وبما أن أجورهم كانت لا تتقدم بوتيرة مماثلة لوتيرة ارتفاع الأسعار، فإن دخلهم الفعلي قد هبط. كما أن تخفيض نفقات التربية والصحة زاد من تقهقر مستوى عيشهم، فهاجر منهم من استطاع أن يهاجر. (إن بلداناً كبلغاريا مثلاً فقدت 10% وربما أكثر من سكانها ـ ونسبة أعلى أيضاً من أبنائها المتعلمين الصالحين للعمل). إن الطلبة اللامعين الذين التقيتهم في روسيا وفي بلدان أخرى من الاتحاد السوفياتي سابقاً، لم يكن عندهم إلا فكرة واحدة: الهجرة إلى الغرب. هذه الخسائر ليست خطيرة من حيث عواقبها المباشرة فقط على سكان روسيا، ولكن أيضاً لأنها تنذر بما سيحصل في المستقبل. إن الطبقات الوسطى قد لعبت، تاريخياً، دوراً أساسياً في خلق مجتمع قائم على دولة القانون وعلى القيم الديمقراطية.

إن ضخامة ازدياد التفاوت وضخامة وطول مدة الانحدار الاقتصادي كانت مفاجئة كثيراً. كان الخبراء طبعاً يتوقعون حصول ارتفاع ما في

التفاوت، في التفاوت المعتدل على الأقل. في ظل النظام السابق، كانت المداخيل تبقى على مستوى واحد من جراء إلغاء الفوارق بين الأجور. وإذا كان النظام الشيوعي لا يفسح المجال لحياة سعة، فإنه كان يتلافى درجات الفقر القصوى، ويحافظ على مساواة نسبية بين مستويات العيش بتوفيره قاسماً مشتركاً هاماً وجيداً في مجالات التعليم والسكن والصحة ورعاية الأولاد الصغار. ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق، فإن الذين يعملون بمشقة وينتجون جيداً يجب أن يكافأوا على جهودهم، ومن هنا كان حصول بعض التفاوت أمراً لا مفر منه. لكن كان يُظن أن روسيا ستنجو من التفاوت الناجم عن الإرث. ولولا هذا التفاوت الموروث لكان يُؤمل في قيام اقتصاد سوق أكثر اتساماً بالمساواة. ولكم كان الواقع مختلفاً! إن مستوى التفاوت في روسيا اليوم يعادل أكثر مستويات التفاوت فداحة في العالم: المجتمعات الأميركية اللاتينية المبنية على إرث شبه إقطاعي (11).

لقد عرفت روسيا أسوأ وضع ممكن، وهو وضع يتميز بهبوط هائل في الانتاج وبارتفاع هائل في التفاوت. والتوقعات مظلمة بالنسبة إلى المستقل: التفاوت المفرط عقبة في طريق النمو، خصوصاً متى استتبع عدم استقرار اجتماعي وسياسي.

السياسات السيئة هي التي سببت فشل التحول

لقد سبق أن رأينا بعض القنوات التي بواسطتها أسهمت سياسات «توافق واشنطن» في الكارثة: التخصيص الذي أُسيء تنفيذه لم يُفضِ إلى مزيد من الفاعلية أو النمو، بل إلى نهب الأصول وإلى الانحدار. ورأينا أن المشاكل ازدادت تفاقماً من جراء التفاعل بين الاصلاحات ووتيرتها وروزنامتها: تحرير الأسواق المالية والتخصيص سهَّلا فرار الرساميل، كما أن التخصيص قبل إنشاء بنية تحتية قانونية زاد من إمكانيات النهب وأسباب النهب بدلاً من إعادة توظيف المال في مستقبل البلد. إن العرض الوافي لما جرى والتحليل الكامل للأساليب التي أتاحت لسياسات ص ن د أن تسهم في انحطاط

روسيا يقتضيان تأليف كتاب كامل. لذلك، أكتفي هنا برسم الخطوط العريضة لثلاثة أمثلة، سيقول المدافعون عن الصندوق، في كل من هذه الحالات، إنه لولاه لكانت الأمور أشد سوءاً بكثير. وفيما خص بعض النقاط ـ كغياب سياسة للمنافسة مثلاً ـ سيصيح الصندوق قائلاً بأن تلك التدابير كانت واردة في خطته، لكن روسيا، لسوء الطالع، لم تطبقها. هذا دفاع ساذج حقاً. كل شيء كان وارداً في خطة الصندوق، إلى جانب عشرات الشروط. لكن روسيا كانت تعلم أنه، متى حان وقت التهريج وهدّد الصندوق بقطع المساعدة، فإنه سيفاوض بعناد، وأن اتفاقاً (نادراً ما حظي بالاحترام) سيُعقد، وأن مصاريع المال ستُفتح، فالمهم عند الصندوق كانت الأهداف النقدية، والعجز في الموازنة، ووتيرة التخصيص، أي عدد المؤسسات التي ستنتقل ملكيتها إلى القطاع الخاص بأية وسيلة كانت. وما تبقى كان كله تقريباً ثانوياً: كل تلك المواضيع الثانوية ـ كسياسة المنافسة مثلاً ـ كانت عملياً من قبيل تزيين الواجهة، ومجرد ردّ على أولئك الذين يتهمون الصندوق بإهمال عوامل هامة لنجاح استراتيجية التحول. وبما أنني لم أكف عن الضغط في سبيل انتهاج سياسة منافسة قوية، فإن الروس الذين كانوا يشاطرونني الرأي، وكانوا يعملون جاهدين لأجل إقامة اقتصاد سوق حقيقي، وكانوا يحاولون إيجاد سلطة فعالة لمراقبة المنافسة، لم يكفوا عن إبداء شكرهم لي على ذلك.

إن تحديد ما يجب تقديمه على غيره، وتحديد الأولويات، ليس بالأمر اليسير. ويثبت اقتصاد الكتب المدرسية غالباً أنه مرشد غير كاف. وتقول النظرية الاقتصادية أنه لكي تقوم الأسواق بدورها كما يجب لا بد من وجود منافسة وملكية خاصة. ولو أن الاصلاح كان يسيراً، لكنا حصلنا على الاثنتين بضربة عصا سحرية. لقد اختار ص ن د أن يصب الاهتمام على التخصيص وأن يهمل المنافسة. ليس في هذا الاختيار ما يدعو إلى الدهشة، إذ إن المصالح الصناعية والمالية هي في الغالب ضد التدابير التي تنشط

المنافسة، لأن هذه تحد من قدرتها على جني الأرباح. على أن خطأ الصندوق هنا لم يكن مقتصراً على ارتفاع الأسعار، بل كانت له عواقب أشد خطراً بما لا يقاس. فالمؤسسات التي خُصصت سعت جاهدة إلى إنشاء احتكارات وكرتيلات من أجل زيادة أرباحها، وذلك لعدم وجود أية سياسة فعالة لمكافحة الاحتكار تمنعها من ذلك. وكما رأينا في كثير من الأحيان، فإن الأرباح الاحتكارية تجتذب بصورة خاصة أولئك الذين ينوون استعمال أساليب مافياوية لبسط سيطرتهم على سوق ما أو لفرض احترام تواطؤ ما.

التضخم

رأينا فيما تقدم كيف أن التسرع في تحرير الأسعار، منذ البداية، قد أطلق العنان للتضخم. والمحزن في قصة روسيا هو أن كل خطأ كان يليه خطأ آخر يزيد من تفاقم مفاعيله.

بعد أن أطلق ص ن د ونظام حكم يلتسين العنان لتضخم عنيف جداً، بإطلاقهما المتسرع لحرية الأسعار سنة 1992، بات عليهما أن يكبحا جماح هذا التضخم. لكن التحلي بالتوازن ما كان يوماً الصفة الأبرز عند الصندوق، فأدى إسرافه في التفاني إلى ارتفاع معدلات الفائدة إلى مستويات مبالغ بها. ليس هناك من أدلة على أن تخفيض معدلات الفائدة إلى ما دون المستوى المعتدل ينشط النمو. والبلدان التي نجحت أكثر من غيرها في هذا الموضوع، كبولونيا مثلاً، تجاهلت ضغوط الصندوق وأبقت التضخم عندها على مستوى 20% تقريباً طيلة سنوات الاصلاح العشر الحاسمة. أما تلامذة الصندوق المثاليون، كالجمهورية التشيكية مثلاً، التي أنزلت التضخم عندها إلى ما دون 2%، فقد حل باقتصادها الركود. هناك إذن أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الاسراف في مكافحة التضخم يمكن أن يكبح النمو الاقتصادي الحقيقي. من الواضح أن معدلات الفائدة المرتفعة قد خنقت كل توظيفات جديدة. وقد رأى كثير من المؤسسات التي خُصصت مؤخراً، والتي لم يكن

على رأسها قادة يسعون إلى نهبها، أنها لن تستطيع أن تنمو، فراحت تبيع أصولها. إن معدلات الفائدة المرتفعة التي دفع إليها الصندوق أدت إلى ارتفاع مفرط في سعر الصرف، هذا الذي جعل المستوردات أرخص والصادرات أكثر صعوبة. لهذا السبب كان جميع المسافرين الذين زاروا موسكو بعد سنة 1992 يرون المتاجر حافلة بالملابس والسلع المستوردة الأخرى، ولكن كان يصعب عليهم أن يجدوا سلعاً كثيرة تحمل عبارة «صنع في روسيا». وكان هذا صحيحاً بعد مرور خمس سنوات على بدء التحول.
هذا كما أن السياسات النقدية الحصرية قد نشطت ممارسة المقايضة. فبالنظر إلى قلة النقد، كان العمال يتقاضون أجورهم بصورة عينية ـ أي بكل ما ينتج المصنع أو يستطيع الحصول عليه، من ورق المستراح إلى الأحذية. وإذا كانت أسواق البرغوث التي انتشرت في طول البلد وعرضه (لأن الشغيلة كانوا يحاولون الحصول على المال النقدي لشراء السلع الأكثر ضرورة) تعطي انطباعاً بوجود روح مبادرة، فإنما هي كانت تحجب حالات هائلة من العجز. إن معدلات التضخم المرتفعة تكلف الاقتصاد غالياً من حيث تفاعلها مع آليات نظام الأسعار. لكن المقايضة مكلفة بالقدر ذاته أيضاً بالنسبة إلى الأداء الفعال لهذا النظام. وإن الإسراف في الصرامة النقدية قد أدى إلى إبدال نموذج لعدم الفاعلية بآخر قد يكون أسوأ منه.

التخصيص

أشار ص ن د على روسيا بأن تقوم بالتخصيص في أسرع وقت ممكن، ولكن كيف؟ اعتُبر هذا السؤال ثانوياً؛ وكان هذا خطأ جسيماً ترتب عليه بقدر كبير هذا الفشل الذي عرضته لتوي ـ هبوط المداخيل وارتفاع التفاوتات. لقد وضع البنك الدولي دراسة عن التحول خلال السنوات العشر الأخيرة، أظهرت بوضوح أن التخصيص، إذا أجري في غياب بُنى تحتية مؤسسية (مثل القيمومة على المؤسسات) فلا يكون له تأثير إيجابي على النمو (12). وهكذا كان «توافق واشنطن» مخطئاً مرة أخرى. إن الروابط

كانت تُرى بسهولة بين الطريقة التي اتبعت في التخصيص وبين الكارثة.
إن غياب قوانين تؤمن وجود قيمومة جيدة على المؤسسة، في روسيا وفي بلدان أخرى، قد شجع من ينجحون في السيطرة على شركة ما، على أن يسرقوا الأقلية من المساهمين، وعلى أن تسرق إدارة الشركة المساهمين، عن طريق نهب الأصول. ولماذا شق النفس لخلق ثروات متى كان من الأسهل سرقتها؟ وهناك وجوه أخرى لسيرورة التخصيص، كما سبق أن رأينا ـ ضاعفت الدوافع إلى النهب وفرص تعرية المؤسسات.
إن التخصيص في روسيا كان يتناول مؤسسات عامة كبيرة جداً انتقلت ملكيتها على العموم إلى قادتها السابقين. وهؤلاء كانوا يعلمون، بحكم موقعهم، إلى أي حد كانت آفاق تطويرها صعبة وغير أكيدة. وهم، حتى لو كانوا راغبين في الأمر، لم يتجرأوا وينتظروا إنشاء أسواق الرساميل وسائر التغييرات الضرورية، حتى يتاح لهم أن يستفيدوا تماماً من إمكان قيام جهود في ميدان التوظيفات وإعادة التنظيم. ولذا، فقد ركزوا اهتمامهم على ما كان يمكنهم أن يجنوه من مؤسستهم على المدى القصير ـ بضع سنوات. وكان مصدر الربح الأوفر، في كثير من الأحيان، هو نهب أصولها.
وكان يُفترض أيضاً أن يلغي التخصيص دور الدولة في الاقتصاد؛ لكن الذين كانوا يفكرون على هذا النحو كانوا ينظرون نظرة ساذجة جداً إلى ما تفعله الدولة في اقتصاد عصري. إنها تمارس تأثيرها بواسطة العديد من الأقنية وعلى كثير من المستويات. لقد حد التخصيص فعلاً من سلطة الحكومة المركزية، لكنه في الوقت ذاته وسّع كثيراً من هامش المناورة عند السلطات المحلية والاقليمية. فكان في وسع مدينة مثل سان بطرسبورغ أو منطقة مثل نوفغورود، أن تتخذ تدابير كثيرة، تنظيمية وضريبية، لانتزاع «ريوع» من الشركات العاملة ضمن حدودها الادارية. في البلدان الصناعية المتقدمة يوجد إطار قانوني يمنع السلطات المحلية والولايات الاتحادية من تجاوز حدود سلطتها المبدئية، لكن هذا غير موجود في روسيا. وفي البلدان

الصناعية المتقدمة، تتزاحم السلطات المحلية على اجتذاب التوظيفات. إلا أنه في بلد، حيث معدلات الفائدة العالية والانحطاط الاقتصادي العام تجعل التوظيفات غير محتملة، على أي حال، لا ترغب السلطات المحلية بإضاعة وقتها في خلق، «بيئة جذابة»! وإنما تحصر همها في السعي إلى معرفة كم ستنتزع من المؤسسات الموجودة ـ عاملة بمقتضى التفكير إياه الذي يحرك مالكي ومديري المؤسسات المخصصة حديثاً. وإذا كان للمؤسسات المخصصة فروع في عدة مناطق، فإن كل واحدة من هذه المناطق كانت تعتبر أن خير ما تفعله هو أن تأخذ منها كل ما تستطيع قبل أن تسبقها مناطق أخرى إلى ذلك. وكان من شأن هذا أن يزيد من حضّ المديرين على الاستيلاء بأسرع ما يمكن على كل ما يقع تحت يدهم. أفلم تكن المؤسسات، في أي حال، على وشك أن تخسر كل شيء؟ وكان التسابق إلى الغنيمة. كان لدى الجميع أسباب تبرر النهب، على كل المستويات.

ادعى المصلحون الجذريون أصحاب «العلاج بالصدمة» أن التحرير يخلق مشكلة لأنه كان مفرطاً في البطء لا مفرطاً في السرعة، وكان تفكيرهم مماثلاً بالنسبة إلى التخصيص. وإذا كانت الجمهورية التشيكية، مثلاً، قد استحقت ثناء ص ن د، فيما كانت تترنح، فمن الجليّ اليوم أن خطابه قد تجاوز أفعاله: ترك المصارف للدولة. وإذا خصصت حكومة ما المؤسسات وتركت المصارف في يد الدولة أو لم تقم بأي تنظيم فعال، فإنها إذ تفعل ذلك، لا تخلق في حقل الموازنة الضغوط الصارمة التي تؤدي إلى الفاعلية، بل تخلق نمطاً آخر للدعم أقل شفافية، ودعوة مفتوحة إلى الفساد. يقول بعض المراقبين الذين ينتقدون التخصيص في تشيكيا أن المشكلة كانت في بطء التخصيص المفرط لا في سرعته المفرطة. لكن ما من بلد استطاع أن يخصص كل شيء بين ليلة وضحاها ضمن شروط جيدة، ومن المحتمل أنه إذا أقدمت حكومة ما على تخصيص فوريّ فستكون قد زرعت الفوضى. هذا

عمل في غاية الصعوبة، والدوافع إلى الأخطاء في غاية القوة. إن إخفاق استراتيجيات التخصيص السريع كانت قابلة للتنبؤ، وقد تم التنبؤ بها.

إن التخصيص كما فُرض على روسيا (وعلى بلدان أخرى كانت تدور في الفلك السوفياتي) ليس فقط لم يسهم في نجاح البلاد اقتصادياً، وإنما هو قد نسف صدقية الحكومة، والديمقراطية، والاصلاح. فقد باعت روسيا ثرواتها بأبخس الأثمان قبل أن تنشىء نظاماً لجباية الضرائب على هذه الثروات. وكانت النتيجة أن حفنة من أصدقاء وشركاء يلتسين باتوا يملكون المليارات، فيما كانت البلاد عاجزة عن أن تدفع لمتقاعديها معاشهم البالغ 15 دولاراً بالشهر.

أما الحالة الأكثر فضحاً لسوء التخصيص، فكانت قضية «التخصيص عن طريق القروض». ففي سنة 1995، اقترضت الدولة الأموال التي كانت بحاجة إليها من المصارف الخاصة بدلاً من أن تطلبها من البنك المركزي. وكان كثير من هذه المصارف يخص أصدقاء للسلطة، هذه التي كانت قد منحتها براءات امتياز مصرفية. وهذه البراءات، في ظل وضع يتسم بسوء التنظيم المصرفي، كانت تجيز لتلك المصارف عملياً أن تخلق مالاً كي تقرضه إلى أصدقائها، أو إلى الدولة، أو كي تقترضه هي بالذات. وفي إطار شروط القرض، رهنت الدولة أسهم مؤسساتها. ثم جاءت المفاجأة بإعلان الدولة عجزها عن تسديد القرض. فاستولت المصارف على المؤسسات العامة عن طريق ما يمكن اعتباره بيعاً صورياً (رغم لجوء الحكومة إلى مهزلة «بيع بالمزاد»). وسرعان ما أمست حفنة من الأوليغارشيين تملك مليارات جديدة. لم يكن لتلك التخصيصات أية شرعية سياسية، وهذا ما جعل الأوليغارشيين ـ كما قيل ـ يسارعون إلى إخراج المال من روسيا، قبل أن تصل إلى السلطة حكومة جديدة قد تعمد إلى إبطال التخصيصات أو إضعاف مواقعهم.

وقد بذل المستفيدون من سخاء الدولة، أو سخاء يلتسين على الأصح، جهوداً ضخمة لتأمين إعادة انتخابه رئيساً. كان يُفترض دائماً أن قسماً مما

أعطاه يلتسين سيعود كي يؤمن حملته الانتخابية، غير أن بعض المراقبين لا يعتقدون بأن هذا قد حصل: إذ إنه مع وجود كل تلك الأموال العامة التي كانت تحت تصرف يلتسين، كان أرباب المال يتمتعون بما يكفي من أساليب المكر كي لا ينفقوا من مالهم الخاص. فقدموا ليلتسين هدية أثمن من ذلك: الوسائل التقنية الحديثة لإدارة الحملة الانتخابية، وصورة طيبة على شاشات التلفزة التي يهيمنون عليها.
كانت فضيحة «التخصيص عن طريق القروض» مسك الختام في إثراء الأوليغارشيين. تلك المجموعة الصغيرة من الأشخاص (كان بعضهم ـ كما قيل على الأقل ـ قد تورط، في بدايات نشاطه، بعلاقات مافياوية) التي توصلت إلى الهيمنة على الحياة السياسية في روسيا، لا على الحياة الاقتصادية فقط. لقد أكّد هؤلاء، في لحظة ما، أنهم يهيمنون على نصف ثروة البلاد! وشبههم المدافعون عنهم بالنبلاء اللصوص في الولايات المتحدة، جماعات هاريمان وروكفلر. لكن هناك فرق كبير بين نشاطات «النبلاء اللصوص» للرأسمالية الأميركية في القرن التاسع عشر، حتى أولئك الذين بنوا إقطاعهم في السكك الحديدي وفي مناجم الغرب المتوحش، وبين نهب روسيا المنظم من جانب الأوليغارشيين الذين جعلوا منها شرقاً متوحشاً. فإن «النبلاء اللصوص» خلقوا ثروات فيما كانوا يثرون هم، وجعلوا البلاد أكثر ازدهاراً بكثير، جعلوها «قرص حلوى أكبر» وإن استأثروا بقطعة طيبة منه. أما الأوليغارشيون الروس، فقد أفقروا بلادهم كثيراً، بعد أن نهبوا مؤسساتها. فباتت تلك المؤسسات على شفير الافلاس، فيما تضخمت حساباتهم في المصارف.

الوضع الاجتماعي

إن كبار المسؤولين الذين طبقوا سياسات «توافق واشنطن»، لم يدخلوا في حسابهم الوضع الاجتماعي في الاقتصادات السالكة سبيل التحول. لقد طرح هذا الأمر مشكلة حقاً، نظراً إلى ما كان قد جرى في ظل الشيوعية.

فإن اقتصادات السوق تتضمن عدداً كبيراً من العلاقات الاقتصادية ـ التبادلات. ويرتكز كثير من هذه التبادلات على الثقة. فالفرد يقرض فرداً آخر لأنه يثق: إنه على يقين بأنه سيستعيد ماله. ولأجل دعم الثقة، يوجد جهاز قضائي. فإذا لم يتقيد الأفراد بموجباتهم التعاقدية، يمكن إجبارهم على ذلك. إذا سرق أحدهم شيئاً، يمكن إحالته إلى القضاء. غير أن الأفراد والمؤسسات لا يلجأون إلى المحاكم إلا استثنائياً في البلدان التي ترسخت فيها اقتصادات السوق والبنى التحتية المناسبة.

كثيراً ما يطلق الاقتصاديون اسم «الرأسمال الاجتماعي» على اللحمة القوية التي تجعل المجتمع متراصاً. وغالباً ما يُستشهد بالعنف الأعمى وبالرأسمالية المافياوية كدليلين على تآكل الرأسمال الاجتماعي. وفي بعض البلدان التي زرتها، من بين بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، كان يلاحظ في كل مكان، على نطاق أصغر، وجود مظاهر مباشرة لهذا التآكل. لم يكن هناك فقط تصرفات مؤذية من جانب بعض قادة المؤسسات، بل كان هناك ما يشبه سرقة فوضوية من جانب كل فرد تجاه الآخر. فالأرض في كازخستان مثلاً ملأى بالأوءام التي لا زجاج لها، فهي بالتالي غير صالحة للاستعمال. إن الناس، في بدايات التحول، كانوا لا يثقون بالمستقبل إلى حد جعلهم يسرقون كل ما يستطيعون. كان كل واحد على ثقة بأن الآخرين سيسرقون زجاج الأوءام، فلا تعود هذه صالحة للاستعمال (وتحرم جميع السكان من وسائل عيشهم). ولكن، بما أن هذه الأوءام ستضيع في أي حال، فلا يكون من العبث، في نظر كل فرد، أن يأخذ ما يستطيع، حتى وإن كان هذا الزجاج ليس بذي قيمة تذكر.

إن طريقة تحقيق الانتقال في روسيا قد أسهمت في تآكل الرأسمال الاجتماعي. فالإثراء لم يأت نتيجة للعمل الشاق ولا جلبته التوظيفات، وإنما جاء عن طريق استغلال الفرد لعلاقاته السياسية بغية الحصول لقاء ثمن زهيد على الممتلكات العامة المخصصة. والعقد الاجتماعي الذي كان يربط المواطنين بحكومتهم قد سقط عندما رأى المتقاعدون دولتهم تبيع مؤسسات

عامة ثمينة بأبخس الأثمان ثم تقول لهم أن لا مال لديها كي تدفع معاشاتهم.

إن ص ن د، بتركيزه جهوده على الاقتصاد الكلّي ـ وخصوصاً على التضخم ـ لم يبد اهتماماً بالفقر، ولا بالتفاوت، ولا بالرأسمال الاجتماعي. وعندما كان يؤخذ عليه قصر نظره، كان يصيح: «التضخم قاس بنوع خاص على الفقراء». غير أن سياسته ما كانت مرسومة لكي يكون لها أدنى قدر من التأثير على الفقراء. وهو، بتجاهله مفاعيل تدابيره على الفقر وعلى الرأسمال الاجتماعي، قد عرّض في الواقع النجاح «الاقتصادي الكلّي» للخطر. فقد أحدث تآكل الرأسمال الاجتماعي حالة غير مؤاتية للتوظيفات. وإن عدم اكتراث الحكومة الروسية (والصندوق أيضاً) بإيجاد أصغر مظلة من الضمان الاجتماعي، قد جعل سيرورة التصحيح البنيوي تتباطأ، إذ إن مديري المصانع، حتى وإن كانوا لا يعرفون الرأفة، قد رأوا في الغالب أنه يصعب عليهم أن يسرحوا عمالهم فيتعرض هؤلاء لأسوأ المحن، وحتى للمجاعة.

العلاج بالصدمة

تركز الجدال الواسع بشأن استراتيجية الاصلاح في روسيا على مسألة وتيرة هذا الاصلاح. فمن الذي كان على حق في آخر الأمر؟ أنصار «العلاج بالصدمة» أم «أنصار التدرج»؟ إن النظرية الاقتصادية، التي تركز اهتمامها على التوازن وعلى النماذج المثالية، تتحدث عن دينامية الاصلاحات وعن ترتيبها، وروزنامتها، وسرعتها، أقل بكثير مما كنا نتمنى ـ رغم أن اقتصاديي ص ن د يحاولون غالباً أن يقنعوا البلدان المتعاملة معه بعكس ذلك. كان كل فريق يستعين بالصور المجازية ليقنع الآخر بمحاسن أطروحته. فكان أنصار الاصلاح السريع يقولون: «لا يمكن اجتياز هوة بقفزتين». فيرد أنصار التدرج بالقول إنه لا بد من مرور تسعة أشهر لأجل صنع طفل، ويتكلمون عن اجتياز النهر حيث يمكن العبور على القدمين،

ومع امتحان متانة الحجارة. وكان التباين أحياناً ناجماً عن الواقع أقل منه عن كيفية رؤية الواقع. في أحد الاجتماعات التي دارت في المجر، سمعت أحد المشاركين يصيح: «يجب تنفيذ الاصلاح بسرعة: يجب أن يتم كل شيء في خمس سنوات» فيجيب آخر: «يجب تنفيذ الاصلاح تدريجياً: سيستغرق هذا خمس سنوات». كان موضوع الجدال هو الأسلوب خصوصاً لا الوتيرة.

لقد عرضنا سابقاً انتقادين اثنين من الانتقادات الكبيرة التي كانت تصدر عن أنصار التدرج: التسرع يؤدي إلى الهدر ـ من الصعب استنباط إصلاحات جيدة، ولا يجوز إحراق المراحل. فإذا شئنا أن ننجح في تخصيص كثيف، مثلاً، فهناك شروط هامة يجب توفرها مسبقاً، وهذا التوفر يتطلب وقتاً (13). إن مسيرة الاصلاحات الخاصة في روسيا تثبت، بالتأكيد، أن للحوافز دورها ـ لكن الرأسمالية البديلة الروسية كانت تحفز على نهب الأصول لا على خلق ثروات ولا على النمو الاقتصادي. وقد ولد الانتقال السريع شرقاً متوحشاً فوضوياً، بدلاً من اقتصاد سوق حسن الإعداد.

المقاربة البلشفية للإصلاح المبني على السوق

لو أن أهل الاصلاح الجذري تطلعوا إلى ما وراء الحقل الاقتصادي الصرف، لكانوا رأوا أن تجارب الاصلاح الجذري ـ من الثورة الفرنسية التي جرت سنة 1789، إلى كومونة باريس سنة 1871، إلى الثورة البلشفية التي جرت سنة 1917، إلى الثورة الثقافية الصينية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين ـ نادراً ما انتهت على خير في التاريخ ـ وربما لم تنته قط على خير. من اليسير أن نفهم القوى التي ولدت تلك الثورات، إلا أن كل واحدة منها انتجت زعماءها السياسيين الذين دفعوا بالثورة إلى حدها الأقصى، أو الذين أفسدتهم. وبالمقابل، فإن الثورة الأميركية التي نجحت، لم تكن ثورة اجتماعية، بل كانت ثورة في البنى السياسية ولكن تطوراً في بنى المجتمع. لقد حاول أهل الاصلاح الجذري في روسيا أن يحدثوا ثورة

في النظام الاقتصادي وفي النظام الاجتماعي معاً. والحقيقة المحزنة هي أنهم فشلوا على الصعيدين. وفي «اقتصاد السوق» حصل كثيرون من كادرات الحزب السابقين على سلطات أوسع، فباتوا يريدون لمصلحتهم المؤسسات التي كانوا فيما مضى يديرونها لصالح الدولة، وظلت مقاليد الحكم في أيدي أعضاء سابقين في الـ كي جي بي. والواقع الجديد الوحيد هو تلك الحفنة من الأوليغارشيين الجدد الذين لديهم الوسائل والارادة لممارسة سلطة سياسية واقتصادية هائلة.

لقد استعمل أهل الاصلاح الجذري في الواقع أساليب بلشفية، رغم أنهم كان يستلهمون نصوصاً مغايرة. فقد أراد البلشفيك، بعد سنة 1917، أن يفرضوا الشيوعية على بلد متحفظ. وكانوا يعتبرون أنه لأجل بناء الاشتراكية، يجب أن تضطلع نخبة طليعية بـ«قيادة» (كانت هذه في الغالب كلمة تخفف من وقع كلمة «إكراه») الجماهير لوضعها على الطريق الصحيح، الذي لم يكن بالضرورة الطريق الذي تتمناه أو تعتبره الأفضل. هذا بالضبط ما جرى في الثورة «الجديدة» التي أعقبت الشيوعية: حاولت نخبة، يقودها بيروقراطيون دوليون، أن تفرض تغييراً سريعاً على سكان متحفظين.

إن الذين بشروا بالمقاربة البلشفية كانوا على ما يبدو يجهلون تاريخ تلك الاصلاحات الجذرية، لكن ليس هذا كل ما كان في الأمر: كان هؤلاء يقولون أيضاً بأن السيرورات السياسية ستعمل على نحو لا نجد في التاريخ أي مثال عليه. إن اقتصاديين من أمثال أندريي شليفر، الذين يعترفون بأهمية البنية التحتية المؤسسية لأجل اقتصاد السوق، كانوا يظنون أن التخصيص، بأي شكل جرى، يُحدث طلباً سياسياً على المؤسسات التي ترعى الملكية الخاصة.

يمكن أن نعتبر حجة شليفر توسعاً (غير صحيح) بنظرية كواز. إن الاقتصادي رونالد كواز، الذي نال جائزة نوبل على عمله، قد أكد أن حقوق الملكية المحددة بوضوح هي ذات شأن أساسي من أجل فاعلية

الاقتصاد. فإذا أعطيت أصول ما إلى شخص لا يحسن إدارتها، في مجتمع حقوق الملكية فيه محددة جيداً، يكون لهذا الشخص مصلحة في بيعها إلى آخر أكثر أهلية منه. لهذا السبب ـ يقول أنصار الاصلاح السريع ـ لم نكن بحاجة حقاً إلى أن نكون متشددين جداً إزاء طريقة إجراء الاصلاح. لقد بات مسلّماً به اليوم أن الشروط التي تظهر فيها صحة نظرية كواز هي في منتهى الحصرية (14) وأنها لم تكن بالتأكيد متوفرة في روسيا عندما باشرت هذه انتقالها.

ومع ذلك، فإن شيلفر وأمثاله قد دفعوا بأفكار كواز إلى أبعد بكثير مما كان يمكن أن يفعله هو بالذات. لقد ظنوا أن الآليات السياسية تخضع للقواعد ذاتها التي تخضع لها الآليات الاقتصادية. من ذلك مثلاً القول بأننا لو خلقنا مجموعة اجتماعية تهمها الملكية بصورة شخصية، فإن هذه المجموعة ستطالب بإنشاء بنية تحتية مؤسسية ضرورية لأداء اقتصاد السوق، وستنتقل مطالبها هذه إلى الصعيد السياسي. على أن تاريخ الاصلاحات السياسية الطويل يعلمنا أن توزيع المداخيل ذو أهمية كبيرة. إن الطبقة الوسطى هي التي طالبت بالاصلاحات التي تشير إليها غالباً باسم «دولة القانون». وكبار الأثرياء ينجحون غالباً أكثر في دفع مصالحهم إلى الأمام ضمن أربعة جدران، حيث يساومون على تسهيلات وامتيازات خاصة. من البديهي أنه ليس أمثال روكفلر وبيل غيتس في العالم هم الذين طالبوا بسياسات قوية لتنشيط المنافسة. وفي روسيا اليوم، لا نسمع الأوليغارشيين، هؤلاء الاحتكاريين الجدد، يطالبون بمثل هذه التدابير. أما دولة القانون، فإنهم لم يبدأوا المطالبة بها ـ هم المدينون بثروتهم لصفقات شخصية في كواليس الكرملن ـ إلا حينما رأوا تلاشي نفوذهم الخاص على القادة الروس.

ولم يطالب الأوليغارشيون ـ الذين أرادوا السيطرة على وسائل الاعلام لأجل الحفاظ على سلطانهم ـ بوسائل إعلام مفتوحة، لا محصورة في أيدي نخبة، إلا عندما سعت الدولة إلى استعمال سلطتها لحرمانهم من

سلطتهم. ولو وجد مثل هذه التركزات للسلطة الاقتصادية، في بلد من البلدان الديمقراطية والمتطورة، لما صبرت عليها طويلاً طبقة وسطى مكرهة على دفع أسعار يفرضها الاحتكار. لقد بات الأميركيون متنبهين جداً، منذ زمان بعيد، إلى أخطار التركز في وسائل الاعلام، ولن يكون مقبولاً أن يجري في الولايات المتحدة على نطاق مماثل للذي يجري في روسيا اليوم. ومع ذلك، فإن قادة الولايات المتحدة وص ن د لم يعيروا هذه الأخطار انتباهاً يذكر. بل إنهم على العكس رأوا في سرعة تخصيص وسائل الاعلام الروسية إشارة إيجابية: التخصيص يجري على وتيرة جيدة. وقد شعروا بالارتياح إذ رأوا أن وسائل الاعلام الخاصة الممركزة على هذا النحو تُستخدم، وبفاعلية أكبر بكثير، لأجل إبقاء صديقهم بوريس يلتسين و«الاصلاحيين» المزعومين في الحكم.

إن أحد الأسباب التي تجعل من المهم أن تكون هناك وسائل إعلام نشيطة وانتقادية، هو التأكد من أن القرارات التي تُتخذ لا تعكس فقط مصالح بعضهم بل المصلحة العامة للمجتمع أيضاً. إن عدم بحث الأمور في العلانية كان أمراً أساسياً للحفاظ على النظام الشيوعي. وبما أنه لم تقم في روسيا ما بعد الشيوعية وسائل إعلام فعالة، مستقلة، وتنافسية، فإن السياسات المتبعة ـ مثل «التخصيص عن طريق القروض» ـ لم تخضع للنقد العلني الذي كانت تستحقه. وكان الأمر كذلك حتى في الغرب، حيث كانت القرارات الحاسمة بشأن السياسة الروسية ـ سواء في المؤسسات الاقتصادية الدولية أو في وزارة الخزانة الأميركية ـ تتخذ عموماً في اجتماعات سرية. فلا المكلفون الغربيون، الذين تُعتبر هذه المؤسسات مسؤولة أمامهم، ولا الشعب الروسي، الذي دفع الثمن الأغلى، عرفوا الكثير في تلك الحقبة عما كان يجري. وها نحن اليوم فقط تتخبط أمام السؤال: «من الذي أضاع روسيا؟» ـ ولماذا؟ أما الأجوبة، فقد بدأنا نرى أنها ليست بشافية.

الهوامش

(1)يستند هذا الفصل والفصلان التاليان بقدر كبير إلى أعمال نجد عرضاً أكمل لها في نصوص أخرى. أنظر المساهمات والمقالات التالية:

J.E. Stiglitz, Whither reform ten years of the transition, in Boris Pleskovic et Joseph E. Stiglitz (éd.), Annual World Bank Conference on Development Economics 1999, Washington DC, Banque mondiale, 2000, p. 27-56; J.E. Stiglitz, Quis custodiet ipsos custodes? (Who is to guard the guards themselves?), in J.E. Stiglitz et P.A. Muet (éd.), Governance, Equality, and Global Markets. The Annual Bank Conference on .Development Economics, Europe, Washington DC, Banque mondiale, 2001, p. 22-54

أنظرأيضاً- D. Ellerman et J.E. Stiglitz, New bridges across the chasm: macro- and micro- strategies for Russia and other transitional economies, Zagreb International Review of Economics and Business, vol. 3, no1, 2000, p. 41-72; A. Hussain, N. Stern et J.E. Stiglitz, Chinese reforms from a comparative perspective, in Peter J. Hammond et Gareth D. Nyles (éd.), Incentives, Organization, and Public Economics: Papers in .Honour of Sir James Mirrleses, Oxford, Oxford University Press, 2000, p. 243-277

وللاطلاع على تقارير صحفية ممتازة عن التحول في روسيا، أنظر:

Chrystia Freeland, Sale of the Century, New York, Crown, 2000; P. Klebnikov, God-father of the Kremlin, Boris Berezovsky and the Looting of Russia, New York, Harcourt, 2000 [trad. fr., Le Parrain du Kremlin, Boris Berezovski et le pillage de la Russie, trad. fr. de Pierre Lorrain, Paris, Laffont, 2001]; R. Brady, Kapitalizm: Russia's Struggle to Free its Economy, New Haven, Conn., Yale University Press, 1999; et .l'article de John Lloyd, Who lost Russia?, New York Times Magazine, 15 août 1999

نشر عدة اختصاصيين في علم السياسة تحاليل تنسجم بالإجمال مع التفسيرات التي أعرضها هنا. أنظر بنوع خاص:

A. Cohen, Russia's Meltdown: Anatomy of the IMF Failure, Heritage Foundation Backgrounders, no 1228, 23 octobre 1998; S.F. Cohen, Failed Crusade, New York, W.W. Norton, 2000; P. Reddaway et D. Glinski, The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism Against Democracy, Washington DC, United States Institute of Peace, 2001; Michael McFaul,

Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin, Ithaca, NY, Cornell University Press, 2001; Archie Brown et Liliia Fedorovna Shevtskova (éd.), Gorbachev, Yeltsin and Putin: Political Leadership in Russia's Transition, Washington DC, Carnegie Endowment for International Peace, 2001; et Jerry F. Hough et Michael H. Armacost, The Logic of Economic Reform in Russia, Washington DC, Brookings Institution, 2001. وطبعاً، نشر عدة إصلاحيين تحاليل تختلف تماماً عن تحاليلي. كانت تلك التحاليل أكثر تواتراً في مراحل الانتقال الأولى، يوم كان التفاؤل لا يزال رائجاً. بعض هذه التحاليل يحمل عناوين تتناقض بوضوح تام مع الأحداث اللاحقة. أنظر مثلاً:

A. Anders Aslund, How Russia Became a Market Economy, Washington, DC, Brookings Institution, 1995, ou R. Layard et J. Parker, The Coming Russian Boom: A Guide to New Markets and Politics, New York, The Free Press, 1966. وللاطلاع على آراء أشد نقداً، أنظر:

Lawrence R. Klein et Marshall Pomer (éd.), The New Russia: Transition Gone Awry, Palo Alto, Stanford University Press, 2001 (avec une préface de Joseph E. Stiglitz). (2) J.R. Wedel, Aid to Russia, Foreign Policy, vol. 3, no25, études politiques de l'Interhemispheric Resource Center and Institute, septembre 1998. (3 المزيد من المعلومات، أنظر P. Murrell, Can neo-classical economics underpin the economic reform of the centrally planned economies?, Journal of Economic Perspectives, vol. 5, no 4, 1991, p. 59-76. (4) أنظر:

Fonds monétaire international, IMF approves augmentation of Russia extended arrangement and credit under CCFF, activates GAB, communiqué de presse no 98/31, Washington DC, 20 juillet 1998. (5) هناك فرضية تقول إنه لم يكن يجهل الأمر، في الحقيقة. وهناك من هم واثقون من أنه كان يسعى بهذه الطريقة إلى استبعاد خيار التخفيض يجعله مكلفاً إلى حد يجعل البلاد تحجم عنه. وإذا كان هذا تفكيره، فإنه قد أخطأ حقاً.

(6) كان يوجد بالطبع تدابير أخرى في التصريح الذي أدلت به الحكومة الروسية بتاريخ 17 آب/أُوت، لكن هذه هي في عداد التدابير الأهم بالنسبة إلى موضوعنا. وأقامت الحكومة أيضاً

رقابات موقتة على دفق الرساميل، كمنع غير المقيمين من توظيف أموال في الأصول القصيرة الأجل المحررة بالروبل، وفترة سماح من تسعين يوماً على الدين الخارجي والمدفوعات التأمينية للخارج. كما أعلنت أيضاً عن دعمها للكونسورسيوم الذي أنشأته المصارف الروسية الرئيسية للحفاظ على استقرار المدفوعات، وعرضت مشروع قانون حول دفع رواتب موظفي الدولة على أساس الوقت والساعة وحول إعادة تأهيل المصارف. لمزيد من المعلومات. أنظر موقع الأنترنت
http://www.bisnis.doc.gov/bisnis/country/980818ru.htm الذي يعطي النص الأصلي للإعلانيين المؤرخين في 17 آب/أُوت 1998.

(7)يوم 17 آب/أُوت 1998، تدنت قيمة الروبل عن قيمة الدولار، في سوق القطع بين المصارف في موسكو، بنسبة 1.9% عما كانت عليه يوم 16 آب/أُوت، لكن هذا التدني وصل في آخر الأسبوع (يوم الجمعة 21 آب/أُوت) إلى 11% (بالنسبة إلى يوم 16 آب/أُوت). وعلى كل حال، كان الروبل قد تدنى يوم 17 آب/أُوت 1998، في التعامل غير الرسمي بين المصارف، إلى 26% في آخر اليوم.

(8)أنظر:
C. Freeland, Sale of the Century, op.cit; R. Layard et J. Parker, The Coming Russian Boom: A Guide to New Markets and Politics, op. cit.; et A. Aslund, How Russia Became a Market Economy, op. cit

9) .)بشأن المقايضة وتأثيرها على الاقتصاد الروسي والتكاليف التي تفرضها عليه، أنظر:
C.G. Gaddy et B.W. Ickes, Russia's virtual economy, Foreign Affairs, no 77, Septembre-octobre 1998.

10) من الواضح أن الانتقال لم يأت بأي نفع للفقراء. إن السكان الأشد فقراً (20%) مثلاً لم يحصلوا، مثلاً، إلا على 6.8% من الدخل في روسيا (سنة 1998)، و8.8% في أوكرانيا، (1999) و7.6% في كازاخستان (1996) Banque mondiale, World Development Indicator 2001).

11))إذا اعتمدنا مقياساً عادياً للتفاوت، ضارب جيني، للاحظنا أن مستوى التفاوت في روسيا سنة 1998 كان ضعفي ما هو في اليابان، ويزيد بنسبة 50% عنه في المملكة المتحدة وفي سائر البلدان الأوروبية، ويمكن تشبيهه بمستوى فنزويلا أو باناما. وفي الوقت ذاته، كانت البلدان التي سلكت سياسات تدرجية، كبولونيا والمجر، قد نجحت في الحفاظ على مستوى واطىء للتفاوت ـ كان في المجر حتى في أدنى منه في اليابان، وكان في بولونيا أدنى منه في المملكة المتحدة.

(12)أنظر: J.E. Stiglitz, Quis custodies ipsos custodes?, art. cité.

(13)هاكم بعض الأمثلة. تحرير أسواق الرساميل قبل إيجاد مناخ مؤات للتوظيفات في البلد ـ

الأمر الذي كان يوصي به ص ن د ـ يعني دعوة الرساميل إلى الرحيل. وتخصيص مؤسسات قبل إيجاد سوق فعالة للرساميل في البلد، ونقل الملكية و ـ أو ـ الرقابة عليها إلى أفراد يوشكون أن يتقاعدوا، لا يحث إطلاقاً على خلق ثروات طويلة الأمد، وإنما على نهب الأصول. والتخصيص قبل إيجاد بنية قانونية وتنظيمية قادرة على تأمين المنافسة إنما يعني تشجيعاً على خلق احتكارات، وتشجيعاً سياسياً على الحؤول دون خلق نظام فعال للمنافسة. وأخيراً، إذا جرى التخصيص ضمن إطار فيديرالي، وتركته لدول الاتحاد الفيديرالي للسلطات المحلية حرية فرض نظم ورسوم كما تشاء، فلا نكون قد سحبنا من السلطات العامة القدرة ـ الاغراء ـ على انتزاع ريوع؛ وبمعنى آخر لا نكون قد خصصنا.

(14)بشأن نظرية كواز ذاته، أنظر: R.H. Coase, The problem of social cost, Journal of Law and Economics, 3, 1960, p.1-44 . لم يجر التثبت من صحة هذه النظرية إلا حيث لا توجد تكاليف للصفقات ولا نواقص في الاعلام. اعترف كواز نفسه بقوة هذه الحدود. يضاف إلى ذلك أنه ليس بالإمكان أبداً تحديد حقوق الملكية بشكل تام، وهذا صحيح بنوع خاص في الاقتصادات المتحولة، وحقوق الملكية، حتى في البلدان الصناعية المتقدمة، وهي محددة لجهة البيئة، والأجراء، وخطط إشغال الأرض، الخ. وحتى إذا جهد القانون ليكون واضحاً قدر الامكان في هذه المسائل. فهناك في أحيان كثيرة خلافات يجب البت بها في إطار أصول قضائية. إن الثقة سائدة، لحسن الطالع، مع وجود دولة القانون: كل فرد يثق بأن الأمر يجري بشكل صحيح وعادل. لكن ليس في روسيا.

6

«القوانين غير العادلة للتجارة العادلة» وغير ذلك من الشرور

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة سياسية. وعملية الانقاذ التي قام بها سنة 1998، التي هي عملية عبثية في نظر كل المبادىء التي كان يجب أن تسوس قرار الاقراض، أملاها الحرص على بقاء يلتسين في الحكم. وإذا كان الصندوق قد قبل دون تحفظ ـ إن لم نقل ساند جهاراً ـ فضيحة «التخصيص عن طريق القروض»، فذلك يعود جزئياً إلى السبب ذاته: الفساد أيضاً يخدم القضية أي إعادة انتخاب يلتسين (1). وقد كانت قرارات الصندوق في هذا الميدان مرتبطة ارتباطاً كاملاً بالأحكام السياسية لوزارة الخزانة في إدارة كلينتون.

كانت الادارة بمجملها شديدة القلق، في الواقع، حيال استراتيجية وزارة الخزانة. فبعد فشل أهل الاصلاح، في كانون الأول/ديسمبر 1993، أعرب ستروب تالبوت، الذي كان آنذاك مكلفاً بالسياسة حيال روسيا (صار فيما بعد نائباً للوزير) عن تخوّف عام إزاء استراتيجية «العلاج بالصدمة». ألم يحصل إسراف في الصدمات وإقلال في العلاج؟ كنا في لجنة المستشارين الاقتصاديين واثقين من أن الولايات المتحدة تعطي روسيا نصائح سيئة وتستعمل مال المكلفين لإقناعها بالعمل بموجبها. لكن وزارة الخزانة كانت

تعتبر السياسة الاقتصادية الروسية حكراً عليها، وتخنق في المهد كل محاولة لفتح نقاش حقيقي، داخل الحكومة وخارجها، وتثابر بعناد على الدعم الثابت للعلاج بالصدمة وللتخصيص السريع.

كان للأحكام السياسية، في تلك المواقف، وزن يعادل وزن الاعتبارات الاقتصادية: كانت وزارة الخزانة ترى خطراً داهماً لعودة الشيوعية. وكان أنصار التدرج يردّون بالقول إن الخطر الحقيقي هو في إخفاق العلاج بالصدمة: ازدياد الفقر وهبوط المداخيل كانا سيحملان السكان على الإعراض عن إصلاحات اقتصاد السوق. وأيدت الأحداث صحة موقفهم، مرة أخرى. وجاءت نتائج انتخابات شباط/في؟ريه 2000 في مولدافيا، حيث نال الشيوعيون السابقون 70% من المقاعد، خير برهان على ذلك، لكن رفض الاصلاح الجذري والعلاج بالصدمة أمسى اليوم رائجاً في الاقتصادات المتحولة (2). على أن رؤيةً ما للانتقال، تلك التي كانت تجعل منه آخر معركة في الحرب بين الخير والشر، بين السوق والشيوعية، كانت قد خلقت مشكلة إضافية: كان ص ن د ووزارة الخزانة يعاملان معظم الشيوعيين السابقين باحتقار وارتياب، ما عدا بضعة محظوظين كانوا قد أمسوا حلفاء لهم. كان هناك طبعاً شيوعيون راسخون، غير أن بعضهم ـ وربما كثيرين ـ من أولئك الذين خدموا الأنظمة الشيوعية كانوا بعيدين عن الصنف الخالص والعنيد؛ وإنما كانوا أقرب إلى الصنف النفعي الذي كان يريد الوصول إلى النجاح في ظل النظام. وإذا كان النظام يطلب منهم أن ينتسبوا إلى الحزب الشيوعي فإنهم كانوا لا يرون في هذا ثمناً باهظاً. ولكن كان هناك أيضاً كثيرون من الذين كانوا مسرورين كغيرهم من زوال النظام الشيوعي والعودة إلى الأصول الديمقراطية. وإذا كان هؤلاء قد احتفظوا بشيء من المرحلة الشيوعية، فكان هذا الشيء هو مسؤولية الدولة تجاه الأشخاص الأكثر عوزاً، وصورة مثالية لمجتمع قائم على المساواة.

وقد تحول كثيرون من أولئك الشيوعيين السابقين إلى ما يسمى في أوروبا بالاشتراكيين الديمقراطيين، ذوي النزعات المختلفة. إذا شئنا تصنيف هؤلاء

بحسب المقاييس الأميركية، فيمكننا أن نضعهم نوعاً ما بين قدامى ديمقراطيي النيو ديل والديمقراطيين الجدد ـ على أن أكثرهم ربما كان أقرب إلى الأولين منهم إلى الآخرين. وللمفارقة، فإن إدارة كلينتون الديمقراطية، التي كانت تبدو أفكارها متناغمة تماماً مع أفكار أولئك الاشتراكيين الديمقراطيين، كانت في أكثر الأحيان تتحالف مع الاصلاحيين اليمينيين، في الاقتصادات المتحولة، أمثال ملتون فريدمان، ومع أنصار الإصلاحات الجذرية لاقتصاد السوق، هذه التي كانت لا تأبه كثيراً للعواقب الاجتماعية المترتبة على سياساتها، ولا لتأثيرات هذه السياسات على توزيع المداخيل.

كان التعامل مع غير الشيوعيين في روسيا غير ممكن: لم يكن يوجد أحد غيرهم. ويلتسين نفسه كان شيوعياً سابقاً ـ عضواً مرشحاً في المكتب السياسي. والشيوعيون لم يُطردوا حقاً من الحكم في روسيا. وكان معظم أهل الإصلاح الروس شيوعيين سابقين من الأوساط العليا. وكان هناك في لحظة ما اعتقاد بأن الخط الفاصل بينهم سيمر بين أولئك الذين هم على ارتباط وثيق بالـــــ كي جي بي وهيئة التخطيط المركزية، أي مركزي الهيمنة السياسية والاقتصادية في النظام السابق، وبين سائر الباقين. «الصالحون» منهم كانوا أولئك الكوادر الحزبية الذين كانوا قيمين على مؤسسات، مثل مدير غازبروم، ؟كتور تشيرنومردين، الذي خلف إيغور غايدار في منصب رئاسة الوزراء. كان هؤلاء رجالاً عمليين يمكن النقاش معهم. وإذا كان بعض منهم على استعداد لسرقة كل ما يستطيع من الدولة لصالحه وصالح أصحابه، فإنهم لم يكونوا بالتأكيد يعتنقون إيديولوجيا اليسار المتطرف. وإذا كانت الولايات المتحدة (وص ن د) قد استرشدت، في بدايات الانتقال، بأحكام (خاطئة أو لا) حول الشخصيات الأكثر كفاءة لإدخال روسيا أرض ميعاد حرية السوق، أو لإرشاد الولايات المتحدة (وص ن د) في اختيار حلفائها، فإنه في سنة 2000 أمست البراغماتية المطلقة هي القاعدة. كان هناك في البداية كثير من المثالية، إلا أن تقصيرات يلتسين وقسم كبير من المحيطين به حولت تلك المثالية إلى تشككية. لقد أقامت إدارة بوش مع

بوتين علاقات ودية على ما يبدو، إذ إنها وجدت فيه شخصاً يمكنها العمل معه، دونما اعتبار لماضيه في الـ كي جي بي لقد أضعنا كثيراً من الوقت قبل أن نتوقف عن التساؤل، بغية الحكم على الناس، عما إذا كانوا شيوعيين أو لا في ظل النظام السابق، أو حتى عما فعلوا في ظل ذاك النظام. وإذا كانت إيديولوجيا في غير محلها قد أعمت أبصارنا في علاقاتنا مع القادة والأحزاب في أوروبا الشرقية كما في تصور السياسة الاقتصادية، فإن أحكاماً سياسية في غير محلها قد لعبت دوراً مماثلاً في روسيا. فكان بين القادة الذين تحالفنا معهم كثيرون ممن كانوا يهتمون بخلق اقتصاد فعال أقل من اهتمامهم بالاثراء شخصياً.
وبعدما ظهرت بوضوح، مع مرور الوقت، مشاكل استراتيجية الاصلاح وحكومة يلتسين، تصرف ص ن د ووزارة الخزانة تقريباً مثلما كان قد تصرف القادة الأميركيون إبان حرب فيتنام: تجاهل الوقائع، تجاهل الحقيقة، منع كل نقاش، وإغداق المال الطازج، والمزيد دائماً من المال الطازج، بالإضافة إلى المال الذي ضاع سابقاً. كانت روسيا على وشك الوصول إلى المنعطف، كما كانوا يقولون، والنمو بات قريباً، وأن القرض المقبل سيسمح لروسيا بأن تنطلق، وأنها أثبتت أنها ستحترم الشروط بعد الآن، إلى آخر ما هنالك؟ ثم تغير الخطاب لأن آفاق النجاح كانت تبدو ضبابية أكثر فأكثر. ولم يعد الموضوع المركزي الثقة الواجب وضعها في يلتسين. بل أمسى الخوف من الخطر الرهيب الذي سيظهر إذا حل محله في الحكم شخص آخر.

كان القلق ظاهراً للعيان. تلقيت في أحد الأيام مكالمة هاتفية من أحد كبار مستشاري الحكومة الروسية. كان الرجل ينوي تنظيم جلسة نقاش معمق في روسيا حول موضوع: ماذا تستطيع البلاد أن تفعل للخروج من المحنة؟ كان ص ن د يعطي نصائح منذ سنوات، لكن كل ما كان يقوله يدور حول الاستقرار ولم يقل كلمة واحدة عن النمو. وكان واضحاً أن الاستقرار ـ كما كان يطرحه هو على الأقل ـ لا يؤدي إلى النمو. وعندما علم الصندوق

ووزارة الخزانة بتلك المبادرة، انتقلا على الفور إلى الرد عليها. فاتصلت وزارة الخزانة (على أعلى المستويات، كما يبدو) هاتفياً برئيس البنك الدولي، وتلقيت التوصية بعدم الذهاب للاشتراك في تلك الجلسة. كان يحلو لوزارة الخزانة أن تردد أن البنك الدولي ملكها الخاص. لكن بلداناً أخرى باستطاعتها، إذا ما نسقت جهودها بعناية، أن تلتف حتى على وزير خزانة الولايات المتحدة. هذا ما جرى بهذه المناسبة: وصلت المكالمات الهاتفية والرسائل اللازمة إلى روسيا. وذهبت أنا إليها، للقيام بما كان يطلبه الروس: فتح نقاش بعيداً عن إيديولوجيا ص ن د والمصالح الخاصة لوزارة الخزانة الأميركية.

كانت زيارتي رائعة. وكانت ضخامة المناقشات مدهشة. كان هناك مفكرون لامعون يكرسون كل جهودهم لاستنباط استراتيجية للنمو الاقتصادي. كانوا يعرفون الأرقام ـ لكن انحطاط روسيا، في نظرهم، ما كان مجرد مسألة إحصائيات. كان كثيرون ممن تحدثت معهم يدركون أهمية ما كانت خطط ص ن د قد استبعدته أو أهملته. وكانوا يعلمون أن التنمية تستلزم أكثر من الاستقرار والتخصيص والتحرير. وكانوا يتخوفون كثيراً من أن تؤول ضغوط الصندوق التي كانوا يعانونها دائماً لأجل الاسراع في التخصيص إلى خلق المزيد من المشاكل. وكان بعضهم يرى أهمية إقامة سياسات قوية للتنافس، ويشكو من ضعف المساندة له. على أن أكثر ما أدهشني هو وجود مثل ذاك الفرق الكبير في التفكير بين واشنطن وموسكو. فقد كان في موسكو آنذاك نقاش سياسي سليم. فكان يقول كثيرون، مثلاً، إن سعر الصرف المسرف في الارتفاع يحول دون النمو ـ وكانوا على حق. وكان آخرون يخشون أن يؤدي تخفيض قيمة النقد إلى انبعاث التضخم ـ وكانوا على حق أيضاً. هذه مسائل عويصة، وفي ظل النظم الديمقراطية، تجب مناقشتها بكل جدية. كانت روسيا تسعى جاهدة إلى ذلك، إلى سماع الأراء المختلفة حولها. لكن واشنطن ـ أو على الأصح ص ن د ووزارة

الخزانة ـ كانت تخشى الديمقراطية، وترغب في منع النقاش. وما كان في وسعي إلا أن أعاين بأسف هذه المفارقة.

كانت دلائل الفشل تتكاثر، وبات جلياً أن الولايات المتحدة راهنت على الحصان الرديء. فازدادت الجهود الرامية إلى خنق النقاش. فحاولت وزارة الخزانة أن تمنع كل اتصال بين دوائر البنك الدولي الداخلية والصحافة: كان يجب أن لا تسمع هذه سوى تصويرها هي للوقائع. على أننا استطعنا على الأقل أن نعاين أمراً مهماً: حتى لمّا عُرضت الأدلة على وجود فساد ممكن على صفحات الجرائد الأميركية، لم تغير وزارة الخزانة شيئاً من استراتيجيتها.

يعتبر كثيرون اليوم أن تنفيذ «التخصيص عن طريق القروض»، الذي تحدثنا عنه في الفصل الخامس (المناورة التي مكنت حفنة من الأوليغارشيين من الاستيلاء على قسم كبير من ثروات البلد الطبيعية) كان اللحظة الحاسمة التي كان يجب فيها أن تتكلم الولايات المتحدة بصوت عال وبقوة. وقد اعتُبرت الولايات المتحدة، في روسيا بالذات ـ ليس في هذا أي تجن ـ حليفة للفساد. وكان وزير الخزانة، لورنس سامّرز، قد دعا إلى بيته (اعتُبرت الدعوة دليلاً علنياً على الدعم) أناتولي تشوبايس، الوزير المكلف بالتخصيص الذي كان قد نظم عملية القروض المشينة، ثم أمسى بعد ذلك ـ لا غرابة في الأمر ـ أحد القادة الأقل شعبية في روسيا. لقد تدخلت وزارة الخزانة وص ن د في الحياة السياسية الروسية. إن الولايات المتحدة، وص ن د، والأسرة الدولية، بانحيازها انحيازاً حازماً ومريراً إلى أولئك الذين كانوا يمسكون بأزمّة الحكم حينما خلقت عملية التخصيص الفاسدة تلك تفاوتاً هائلاً، قد شاركت بشكل ثابت في سياسات أقل ما يقال فيها أنها عززت مصالح الأغنياء على حساب الانسان الروسي العادي.

وعندما كشفت الصحافة الأميركية والأوروبية النقاب عن الفساد، كان لإدانة وزارة الخزانة رنة كاذبة. والحقيقة هي أن المفتش العام لمجلس الدوما كان قد جاء ليقدم هذه الشكاوى في واشنطن قبل فترة طويلة من

ظهورها في عناوين الصحف. وكنت قد تلقيت في البنك الدولي توجيهاً بعدم استقباله: كانوا يخشون أن نقتنع بأقواله. وهم إذا كانوا لا يعرفون باستشراء الفساد، فذلك لأنهم كانوا يغضون الطرف ويصمون الأذنين.

ما الذي كان يجب فعله

كان يمكن تأمين خدمة مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل بشكل أفضل بما لا يقاس، لو أننا قدمنا دعماً عاماً للسيرورة الاقتصادية، بدلاً من أن نرتبط ارتباطاً وثيقاً بقادة معينين. كان بإمكاننا أن نفعل ذلك، في موسكو وفي الأقاليم، عن طريق مساندة مسؤولين شبان مناهضين للفساد ويسعون جاهدين إلى خلق ديمقراطية حقيقية.
كنت أود أن يحصل، في بداية عهد كلينتون، نقاش مفتوح حول استراتيجية الولايات المتحدة إزاء روسيا، نقاش يكون أكثر قرباً إلى ما كان يقال في العالم الخارجي. ولو أن كلينتون ووجه بمواقف تستند إلى تعليل صحيح، فأنا واثق من أنه كان سلك سياسة أكثر توازناً، ولكان أكثر تحسّساً بمشاكل الفقراء وأكثر وعياً لأهمية السيرورات السياسية من قادة وزارة الخزانة. إلا أنه، وكما في العديد من المسائل الأخرى، لم تتح للرئيس إمكانية الوصول إلى جميع المعطيات والاستماع إلى جميع الآراء. فوزارة الخزانة كانت تعتبر أن المشكلة حاسمة إلى حد يجعلها تحول دون تركه يقوم بدور كبير في اتخاذ القرار. ولعل كلينتون نفسه كان يعتبر أن المسألة ليست من الأهمية بحيث يطلب تقديم تقرير مفصل عنها، وذلك نظراً إلى عدم اهتمام الشعب الأميركي بها.

مصالح الولايات المتحدة
والاصلاح الروسي

يعتقد كثير من الناس في روسيا (وغيرها) أن فشل السياسات التي اتبعت

ليست من قبيل الصدفة، وإنما هو مقصود، بغية استنزاف قوى روسيا وإبعاد خطرها إلى أمد غير محدد. هذه النظرة إلى الأمور تعزو إلى دوائر ص ن د ووزارة الخزانة الأميركية من المكر والحنكة في التآمر أكثر مما لديهما، حسب رأيي. وأنا مقتنع بأنهما كانا يعتقدان أن التدابير التي يدعون إلى اتخاذها ستنجح حقاً. وكانا على اعتقاد راسخ بأن قيام اقتصاد روسي قوي وحكومة روسية مستقرة وإصلاحية هو في صالح الولايات المتحدة والسلام العالمي.

لكن سياستهما لم تكن غيرية تماماً. فكانت تتراءى من خلال قراراتهما المصالح الاقتصادية الأميركية ـ على الأصح المصالح المالية والتجارية الأميركية. إن عملية إنقاذ تموز/جويليه 1998 مثلاً، كانت ترمي إلى إعانة المصارف الغربية التي كانت على وشك خسارة مليارات الدولارات (وقد خسرتها فعلاً في آخر الأمر) كما إلى إعانة روسيا. غير أن ما كان يؤثر على السياسة لم تكن مصالح وول ستريت المباشرة فقط، وإنما أيضاً الايديولوجيا السائدة في الأسرة المالية. فمعلوم أن وول ستريت تعتبر التضخم النقدي أسوأ الشرور: يضعف القيمة الفعلية للمبالغ المتوجبة للدائنين، الأمر الذي يسوق إلى ارتفاع معدلات الفائدة وهذه تؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم. أما البطالة، فهي في نظرها أقل مدعاة للقلق بكثير. وفي نظر أهل المال ليس هناك شيء أكثر قدسية من الملكية الخاصة ـ لا نستغربنّ إذن تلك الأهمية التي يعلقونها على التخصيص. أما دعمهم للمنافسة فهو أقل حماسة بكثير ـ على كل حال، إن وزير الخزانة بول أونيل هو الذي أنشأ الكرتيل العالمي لاحتكار الألومنيوم وعمل على إزالة المنافسة من السوق العالمية للفولاذ. أما أفكار الرأسمال الاجتماعي والمشاركة السياسية، فلعلها لا تظهر حتى على شاشات راداراتهم. وهم يشعرون بمزيد من الارتياح مع وجود مصرف مركزي مستقل وغير خاضع لرقابة المراجع السياسية. (كان هذا لا يخلو من التناقض فيما خص روسيا: غداة أزمة سنة 1998، كان رئيس المصرف المركزي المستقل في روسيا هو

الذي هدد بانتهاج سياسة تضخمية أكثر مما كان يتمناه ص ن د وبعض أعضاء الحكومة؛ وكان استقلال المصرف المركزي أحد العوامل التي أتاحت له أن يتجاهل الاتهامات بالفساد).
وهناك مصالح اقتصادية خاصة أخرى وجهت سياسة الولايات المتحدة على نحو مضاد لصالح البلاد العام، وجعلت لها سمعة متينة من النفاق. فالولايات المتحدة تناصر حرية التبادل، إلا أن المصالح الأميركية المؤيدة للحماية تتعبأ، في أكثر الأحيان، إذا ما أفلح بلد ما في إيجاد سلعة يمكن تصديرها إلى سوقها. ولأجل إقامة حواجز لا يمكن اجتيازها في وجه المستوردات، تلجأ تحالفات مصالح بين النقابيين وأرباب العمل إلى مجموعة متكاملة من أسلحة القوانين التجارية يسمونها رسمياً «القوانين العادلة للتجارة» والتي أطلق عليها خارج الولايات المتحدة اسم «القوانين غير العادلة للتجارة العادلة». وهذه القوانين تسمح لأية شركة تعتبر أن منافساً أجنبياً يبيع سلعة ما بثمن أدنى من سعر التكلفة، بأن تطلب من الدولة أن تفرض على هذه السلعة رسماً جمركياً خاصاً لأجل حمايتها. إن بيع منتجات ما بثمن أدنى من سعر الكلفة يسمى «إغراقاً» ومن هنا جاءت تسمية هذه الرسوم الجمركية بـ «الرسوم المضادة للاغراق». على أن الدولة الأميركية غالباً ما تحدد تلك الكلفة دون أن تطلب كثيراً من الأدلة وبأساليب عبثية. يعتقد معظم الاقتصاديين أن هذه الرسوم «المضادة للاغراق» هي وليدة سياسة حماية لا أكثر ولا أقل، ويتساءلون: لماذا تقدم شركة وطنية على البيع بسعر أدنى من سعر الكلفة؟

قضية الألومنيوم

في المرحلة التي كنت فيها داخل الحكومة، جرى أخطر تدخل للمصالح الخاصة الأميركية في حرية التجارة ـ وفي عملية الاصلاح ـ في مطلع سنة 1994، مباشرة عقب انهيار سعر الألومنيوم. حيال هبوط الأسعار، اتهم منتجو الألومنيوم الأميركيون روسيا بممارسة الاغراق. وكانت كل التحاليل

الاقتصادية للوضع تبين بوضوح أن روسيا لا تمارس الاغراق، وإنما كانت تبيع بالسعر الدولي، الذي كان قد انخفض لأسباب شتى ومن بينها انخفاض الطلب العالمي الناجم عن تباطؤ النمو وتدني استعمال الألومنيوم الروسي من جراء تدني استعماله في إنتاج الطائرات الحربية. يضاف إلى ذلك، أن علب الصودا الجديدة باتت تستعمل من الألومنيوم أقل بكثير من ذي قبل، وكان لهذا أيضاً أثره في انخفاض الطلب. لقد أدركت، فور رؤيتي لانهيار أسعار الألومنيوم، أن الصناعة ستطلب معونة ما من الدولة ـ دعماً إضافياً أو حماية جديدة ضد المنافسة الأجنبية. وفوجئت كثيراً بما اقترحه رئيس «آلكوا» بول أونيل: كرتيل عالمي للألومنيوم. فالكرتيلات تحد من الانتاج وبالتالي ترفع الأسعار؛ لم يكن اهتمام أونيل بالصيغة هو ما أدهشني فقد هدد هذا باللجوء إلى القوانين المضادة للإغراق إذا لم ينشأ الكرتيل. المشكلة لم تكن بالطبع في معرفة ما إذا كانت روسيا تمارس الاغراق أم لا، فهي كانت تبيع الألومنيوم بالأسعار العالمية. وبالنظر إلى طاقاتها الانتاجية الفائضة في هذا الحقل، وإلى رخص ثمن الكهرباء عندها، فمن الطبيعي أن تكون الأكثرية الساحقة من مبيعاتها ـ إن لم نقل كلها ـ في الأسواق الدولية تجري بأسعار أعلى من كلفة الانتاج. لكن أونيل كان يعرف كيف تطبق القوانين المضادة للاغراق، كما أعرف أنا أيضاً. فقد كان يمكن اتهام البلدان بممارسة الاغراق حتى وإن كانت لا تمارسه، بالمعنى الاقتصادي للكلمة. وكما قيل، فإن الولايات المتحدة تقدر بالفعل كلفة الانتاج بالاعتماد على طريقة خاصة، لو طُبقت على الشركات الأميركية لأدت على الأرجح إلى القول بأن معظمها يمارس الاغراق. وهناك ما هو أدهى. فإن وزارة التجارة، التي تقوم بدور النائب العام والقاضي وهيئة المحلفين في آن، تقدر سعر الكلفة استناداً إلى ما تسميه «أفضل معلومات متوفرة» ـ وهذه المعلومات تأتيها عموماً من الشركات الأميركية إياها التي تسعى إلى قطع الطريق أمام المنافسة الأجنبية. وهي غالباً ما تحدد سعر الكلفة، فيما خص روسيا وسائر البلدان الشيوعية السابقة، بالاستناد إلى ذاك

الذي تسجله في بلد مماثل. وهكذا اتُهمت بولونيا بممارسة الاغراق في بيع عربات رياضة الغولف؛ وكان البلد «المماثل» الذي انتقته لذلك هو كندا، وفي قضية الألومنيوم، كانت روسيا معرضة بشكل جدي لفرض رسوم جمركية مرتفعة نوعاً ما بغية منعها من بيع الألومنيوم في الولايات المتحدة. ولكن كان بإمكانها أن تبيعه إلى بلدان أخرى، وفي هذه الحالة، تبقى أسعار الألومنيوم العالمية في حالة انحطاط ـ إلا إذا حذت بلدان أخرى حذو الولايات المتحدة. لذا كان الحل القائل بإنشاء كرتيل عالمي، أفضل في نظر «آلكوا»، إذ إنه يتيح فرصاً أفضل بكثير لرفع الأسعار الذي كانت تسعى إليه هذه الشركة.

عارضتُ فكرة إنشاء كرتيل. فالمبدأ المحرك لاقتصادات السوق هو المنافسة. والكرتيلات غير شرعية في الولايات المتحدة، ويجب أن تُمنع على الصعيد العالمي. كانت لجنة المستشارين الاقتصاديين قد أمست حليفاً موثوقاً لإدارة مكافحة الاحتكار في وزارة العدل: كانت تطالب دائماً بتطبيق قوانين المنافسة بلا هوادة. وها هي الولايات المتحدة تسهم الآن في إنشاء كرتيل عالمي! كان هذا خرقاً لجميع المبادىء. غير أنه كان هناك بالمناسبة هدف أهم من ذلك. فقد كانت روسيا تناضل من أجل خلق اقتصاد سوق، والكرتيل كان سيؤذيها لأنه سيحد من مبيعاتها من أحد أندر المنتجات التي تستطيع بيعها في السوق العالمية. كما أن إنشاءه من شأنه أن يعطيها درساً سيئاً في كيفية أداء اقتصادات السوق.

في أثناء زيارة قصيرة قمت بها إلى روسيا، تحدثت مع غايدار، الذي كان آنذاك نائباً لرئيس الوزارة مكلفاً بالاقتصاد. كنا كلانا نعرف جيداً أن روسيا ما كانت تمارس الإغراق ـ بالمعنى المتعارف عليه عند الاقتصاديين ـ لكننا كنا نعرف كلانا كيف تعمل القوانين التي تُسن في الولايات المتحدة. فإذا اتُهمت روسيا رسمياً بممارسة الاغراق كان من المحتمل جداً أن تفرض عليها رسوم مضادة للاغراق. على أن غايدار كان يدرك أن الكرتيل أمر سيّئ بالنسبة إلى بلاده، على المستوى الاقتصادي كما بسبب

تأثيره على الاصلاحات التي كان يحاول إجراءها. فاتفقنا على المقاومة بكل ما لدينا من قوى. وكان غايدار مستعداً للمخاطرة بتحمل رسوم مضادة للاغراق.

كنت أبذل جهوداً كبيرة كي أقنع أعضاء لجنة المستشارين الاقتصاديين بأن مساندة فكرة أونيل ستكون غلطة، وكنت أنجح في ذلك شيئاً فشيئاً. إلا أن إنشاء كرتيل دولي جرت الموافقة عليه في اجتماع صاخب على مستوى مساعدي الوزراء. واصفرّت وجوه أعضاء لجنة المستشارين الاقتصاديين وممثلي وزارة العدل. وحذرت آنّ بنغامان، مساعدة وزير العدل المكلفة بقوانين مكافحة الاحتكار، الهيئة المصغرة للحكومة، من أن خرقاً لهذه القوانين يمكن أن يحصل بحضور مساعدي الوزراء. كان الاصلاحيون داخل الحكومة الروسية يعارضون إنشاء الكرتيل بشراسة وأعلموني بذلك مباشرة. كانوا يعلمون أن القيود الحصرية التي سيفرضها الكرتيل على حجم الانتاج أو التصدير ستعيد إلى وزارات الاقتصاد المركزية شيئاً من سلطتها. فمع وجود الكرتيل، ستُعيّن لكل بلد حصص من الألومنيوم يمكن أن ينتجها أو يبيعها. والوزارات هي التي تبت بتوزيع هذه الحصص. لقد كان هذا هو نوع النظام المألوف عندها، والذي كانت مولعة به. كنت أخشى أن تصبح الأرباح الزائدة من جراء هذا التضييق على التجارة مصدراً جديداً للفساد. وكنا لم ندرك بعد أن هذه الأرباح، في روسيا الجديدة، المافياوية، ستسبب حماماً دموياً، في الصراع على نيل الحصص.

وفيما كنت قد نجحت في إقناع الجميع تقريباً بمخاطر مشروع الكرتيل، كان هناك صوتان سائدان. صوت وزارة الخارجية، التي كانت لها علاقات طيبة مع سائر الوزارات، والتي أيدت إنشاء الكرتيل. إن القيمة المركزية عندها هي النظام، والكرتيلات، بالفعل، تسمح بفرض النظام. كما أن الوزارات، بالتأكيد، لم تعتبر قط ذاك الانتقال إلى الاسعار وإلى الأسواق تصرفاً حكيماً، فجاءت تجربة الألومنيوم تشد أزرها في موقفها هذا. وقد

لعب روبين، الذي كان يومها على رأس المجلس الاقتصادي الوطني، دوراً حاسماً بوقوفه إلى جانب وزارة الخارجية.
وقام الكرتيل بعمله، لفترة على الأقل. فارتفعت الأسعار. كما ارتفعت أرباح «آلكوا» وسائر المنتجين. وكان في ذلك خسارة للمستهلكين الأميركيين ـ ومستهلكي العالم كله ـ وكما تبين المبادىء الأساسية لعلم الاقتصاد، التي تعلم قيمة الأسواق التنافسية، فإن خسائر المستهلكين تفوق أرباح المنتجين. غير أنه كان في هذه الحالة بالذات هدف آخر تماماً: كنا نعمل لأجل تدريب الروس على اقتصاد السوق. وقد حفظوا الدرس، لكنه كان درساً سيّئاً، وكان يزمع أن يكلفهم غالياً في السنوات المقبلة: لأجل النجاح في اقتصاد السوق، يجب التوجه إلى الدولة. نحن لم نكن ننوي أن نعلمهم «رأسمالية المصاحبة في مئة درس»، ولا هم كانوا على ما يبدو بحاجة إلينا كي يتعلموها، فقد كانوا يحوزون كل المعارف المطلوبة لأجل ذلك. غير أننا أعطيناهم القدوة السيئة، عن غير قصد.

أمن وطني للبيع

لم تكن قضية الألومنيوم أول قضية (ولا آخر قضية) تغلبت فيها المصالح الخاصة على الهدف الوطني والعالمي، هدف نجاح التحول. ففي آخر ولاية إدارة بوش وبداية ولاية كلينتون، عقدت اتفاقية تاريخية سميت اتفاقية «تحويل السيوف إلى محاريث» بين روسيا والولايات المتحدة. بموجب هذه الاتفاقية، كانت مؤسسة عامة أميركية تدعى «أوسيك» ستشتري أورانيوم الرؤوس النووية الروسية المعطلة وتنقله إلى الولايات المتحدة، حيث يُلغى إغناؤه كي لا يعود يستعمل لأغراض عسكرية، ثم يعاد استعماله في معامل لتوليد الكهرباء. وكان من شأن هذه المبيعات أن توفر لروسيا سيولات ثمينة تستطيع استعمالها لتحسين مراقبة موادها النووية.
ومهما بدا الأمر غير قابل للتصديق، فقد استُعين مجدداً بقوانين التجارة

العادلة للحيلولة دون نقل ذاك الأورانيوم. وادعى منتجو الأورانيوم الأميركيون أن روسيا كانت تمارس الاغراق في بيع الأورانيوم في السوق الداخلية الأميركية. وكما كانت الحال مع الألومنيوم، لم يكن لهذا الاتهام أي أساس من الصحة. غير أن «القوانين غير العادلة للتجارة العادلة» للولايات المتحدة لا تستند إلى أية مبادىء اقتصادية، وإنما علة وجودها الوحيدة هي حماية الصناعات الأميركية التي تزعجها المستوردات.

حينما اعترض منتجو الأورانيوم الأميركيون على استيراد الدولة للأورانيوم لأجل تحقيق نزع السلاح، باسم القوانين المتعلقة بالتجارة العادلة، أدرك المعنيون أنه يجب تعديل هذه القوانين. وقامت حملة ترغيب على أعلى مستوى فأقنعت وزارة التجارة وممثل مجلس النواب لشؤون التجارة باقتراح إدخال تعديلات عليها في الكونغرس، فرفض هذا تلك التعديلات. لم أتوصل قط إلى معرفة ما إذا كانت وزارة التجارة والممثل قد خرّبا المحاولة بتقديمهما المشروع إلى الكونغرس بصيغة تجعله غير مقبول، أو أنهما كافحا فعلاً ضد الكونغرس الذي كان يساند سياسة الحماية بحزم على الدوام.

وما جرى بعد ذلك بقليل، في أواسط التسعينات، كان لا يقل غرابة عن ذلك. فإنه في ميدان التسابق على التخصيص خلال الثمانينات، كانت الولايات المتحدة بين الدول الأكثر تقصيراً، وكان هذا يربك إدارتي ريغان وبوش. كانت مرغريت تاتشر قد خصصت مؤسسات تقدر قيمتها بالمليارات. أما في الولايات المتحدة فلم يخصص سوى معمل لتوليد الكهرباء بواسطة الهيليوم يساوي مليوني دولار فقط في تكساس... هذا الفرق عائد بالطبع إلى أن السيدة تاتشر كان عندها قطاعات مؤممة ـ وبالتالي قابلة للتخصيص ـ أكثر عدداً وأهمية بكثير. وأخيراً، فكر أنصار التخصيص الأميركيون بأن ثمة مؤسسة كان قليل من الحكومات الأخرى قد يفكر في تخصيصها، هي مؤسسة «أوسيك» التي كانت تعنى بإغناء الأورانيوم، ليس فقط لأجل المفاعلات النووية، بل لأجل القنابل النووية أيضاً. كان هذا التخصيص يثير مشاكل متعددة. فقد عُهد إلى هذه المؤسسة

سابقاً باستيراد الأورانيوم الغني من روسيا، وكان هذا، بالنسبة إلى مؤسسة خاصة، وضعاً احتكارياً ما كان له أن يصمد إذا ما عالجته سلطات مكافحة الاحتكار. وكان هناك ما هو أسوأ: كنا نحن، في لجنة المستشارين الاقتصاديين، وقد درسنا الدوافع المقبلة لمؤسسة «أوسيك» في حال تخصيصها، وعرضنا بجلاء أنه ستكون لديها كل الأسباب لإبقاء الأورانيوم خارج الحدود الأميركية. وكان هذا مشكلة حقيقية. فقد كان هناك خشية كبيرة من الانتشار، من أن تقع المواد الذرية في يد دولة انتهازية أو منظمة إرهابية ـ ووجود روسيا ضعيفة تحوز أورانيوم غنياً معروضاً للبيع ليس بالاحتمال الذي يبعث الاطمئنان. فأكدت «أوسيك» بقوة أنها لن تتصرف أبداً ضد المصالح العليا للولايات المتحدة، وأنها ستأتي دائماً بالأورانيوم الروسي إلى الأراضي الأميركية منذ أن يقبل الروس ببيعه. إلا أنه في الأسبوع ذاته الذي كانت تشدد فيه على حسن نيتها، أكتشفتُ اتفاقاً سرياً بينها وبين الادارة الروسية. كانت روسيا قد عرضت أن تزيد تسليماتها ثلاثة أضعاف. ولم تكتف «أوسيك» برفض هذا العرض، بل إنها دفعت لروسيا مبلغاً محترماً من المال كي ـ كيف لي أن أسمي الأمر غير ذلك ـ «تشتري صمتها»، وكي تُبقي عرضها طي الكتمان (ورفض «أوسيك» أيضاً). كان يمكن للمرء أن يعتقد بأن هذا كاف لمنع التخصيص. لكن لا: كانت وزارة الخزانة متحمسة للتخصيص في الولايات المتحدة كما في روسيا.

من الممتع أن نعاين أن هذا التخصيص، المهم الوحيد في الولايات المتحدة خلال السنوات العشر، لم يكف عن إثارة مشاكل مزعجة كتلك التي أحدثها التخصيص في بلدان أخرى تقريباً، وذلك إلى حد جعل الحزبين يقدمان إلى الكونغرس مشاريع قوانين لإعادة تأميم المؤسسة. كنا قد قلنا إن التخصيص سيعرقل استيراد الألومنيوم الغني الروسي، وثبت أن توقعاتنا كانت في محلها تماماً. وخيّل لنا في لحظة ما أن جميع الصادرات إلى الولايات المتحدة توشك أن تتوقف. وأخيراً طلبت الشركة دعماً مالياً كبيراً لأجل الاستمرار في الاستيراد. إن الصورة الاقتصادية الجميلة التي

رسمتها «أوسيك» ووزارة الخزانة بلون الورد تبين أنها صورة مزينة، وكان الممولون ساخطين إزاء انهيار سعر الأسهم. وهكذا كان إنتاج الأورانيوم الغني في بلادنا قد عُهد به إلى مؤسسة كانت على حافة البقاء المالي: هذا وضع كان يثير بعض التوتر العصبي. وبعد مرور سنتين على التخصيص، لا بد من التساؤل عما إذا كان بإمكان وزارة الخزانة أن تسلم «أوسيك» الشهادة المالية التي يفرضها القانون لكي تواصل نشاطها.

دروس لروسيا

كانت روسيا تتلقى تدريباً متسارعاً على اقتصاد السوق، وكنا نحن الأساتذة. وأي تدريب! كنا نعلم الروس، بطريقة مكثفة، اقتصاد الكتب المدرسية التي تتغنى بحرية السوق. أما ما كان يراه هؤلاء في ممارسات معلميهم، فهو على العكس، كان يبتعد بصورة جذرية عن المثل الأعلى. كنا نقول لهم إن تحرير التجارة ضروري لنجاح اقتصاد السوق، غير أنهم، عندما حاولوا أن يصدروا الألومنيوم أو الأورانيوم (ومنتجات أخرى) إلى الولايات المتحدة، وجدوا الأبواب موصدة. من الجلي تماماً أن الولايات المتحدة كانت قد نجحت دونما تحرير للتجارة، أو تبنت تلك الصيغة التي نسمعها أحياناً: «التجارة أمر جيد، لكن الاستيراد أمر سيّئ». كان يقال لها إن المنافسة أمر حيوي (وإن لم يكن هناك تشديد كبير على الموضوع) لكن الدولة الأميركية كانت محور إنشاء الكرتيل العالمي للألومنيوم، وكانت تعطي احتكار استيراد الأورانيوم الغني إلى منتج أميركي هو نفسه في موقع احتكاري. وكان يقال للولايات المتحدة أنه عليها أن تخصص بسرعة واستقامة، لكنها أمضت سنيناً قبل إجراء التخصيص الوحيد الذي قامت به والذي بات مشكوكاً بنزاهته. كانت الولايات المتحدة تعطي دروساً للجميع، خصوصاً عقب الأزمة الآسيوية، عن أخطار رأسمالية جماعات الأصحاب، لكن استغلال النفوذ كان في المقام الأول وفي قلب القضايا التي عُرضت

في هذا الفصل، كما في تعويم لونغ ترم كابيتال ماناجمانت الذي أشرنا إليه في الفصل السابق.
إذا كانت تعاليم الغرب لا تُحمل على محمل الجد في كل مكان، فنحن نفهم جيداً لماذا. السبب في ذلك ليس فقط مظالم الماضي، كالمعاهدات غير المتكافئة التي أتينا على ذكرها، وإنما هو في ما نفعله اليوم أيضاً. فالآخرون لا يكتفون بالاستماع إلى ما نقول، وإنما هم يرون ما نفعل. وما نفعله ليس براقاً على الدوام.

الهوامش

(1)هذا كان السبب المفترض، ولكن، كما قلنا، كان حتى هذا التبرير موضوع جدال. لم يستخدم أرباب المال مالهم لتمويل إعادة انتخاب يلتسين، لكنهم أمنوا له القاعدة التنظيمية (والدعم التلفزيوني) التي كان يحتاجها.

(2)البلدان المنتقلة التي يحكمها اليوم أحزاب شيوعية سابقة أو قادة شيوعيون سابقون هي التالية: ألبانيا، أذربيجان، بيلاروسيا، كرواتيا، كازاخستان، ليتوانيا، مولدا؟يا، بولونيا، رومانيا، روسيا، سلو؟ينيا، طاجكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

(3)لمزيد من التفاصيل أنظر:
M. Du Bois et E. Norton, Foiled competition: don't call it a cartel, but world aluminum has forged a new order, Wall Street Journal, 9 juin 1994. تشير هذه المقالة إلى أن العلاقات الوثيقة بين أونيل وبومان كوتر، الذي كان آنذاك مساعد مدير المجلس الاقتصادي الوطني لدى كلينتون، كانت أساسية لنجاح القضية. والهدية الصغيرة المقدمة إلى الروس كان الحصول على حصة تساوي 250 مليون دولار تضمنها «أوبيك». وقد بذل أمراء الألومنيوم الأميركي كل ما في وسعهم لإنقاذ المظاهر بغية تفادي ملاحقات باسم مكافحة الاحتكار، وانتدبت الحكومة الأميركية ثلاثة قضاة للمشاركة في وضع صيغة الاتفاق، هذا الذي ـ كما جاء في المقال ـ صيغ بعبارات غير واضحة إرضاء لوزارة العدل. وفي سنة 1995، أخذ هذا الكرتيل يتفكك بسبب ازدياد الطلب العالمي على الألومنيوم وصعوبات تطبيق الاتفاق من جانب المنتجين الروس (أنظر:
S. Givens, Stealing an idea from aluminum, The Dismal Scientist, 24 juillet 2001.
يضاف إلى ذلك أن «آلكوا» ومنتجين أميركيين آخرين لوحقوا بجرم التآمر للحد من التجارة؛ لكن المحاكم ردت طلب الملاحقة (أنظر:

J.Davidow, Rules for the Antitrust/Trade Interface, Miller & Chevallier, 29 septembre 1999, sur le site http://www.ablondifoster.com.library/
article.asp?pubid=143643792001&groupid=12. ونجد مقالاً افتتاحياً يعبر عن رأي مماثل للذي أقول به في «جورنال أوف كوميرس» بتاريخ 22 شباط/فبراير ـ في؟ريه 1994. والقصة لا تتوقف عند هذا الحد. في نيسان/أ؟ريل 2000، عُلم أن اثنين من الأوليغارشيين الروس (بوريس بيريزوفسكي ورومان أبراموفتش) نجحا في إنشاء احتكار خاص للهيمنة على 75 إلى 80% من الانتاج الروسي السنوي، فأوجدا بذلك ثاني أكبر شركة للألومنيوم في العالم (بعد آلكوا). أنظر:
Russian aluminum czars joining forces, Sydney Morning Herald, 19 avril 2000, et A. Meier et Y. Zarakhovich, Promises, promises, Time Europe, vol.155, no20, 22 mai 2000. وتحدثت الصحافة أيضاً عن فرضية وجود علاقات بين المافيا الروسية وإنتاج الألومنيوم، أنظر مثلاً:
R. Behar, Capitalism in a cold climate, Fortune, juin 2000.

7

سبل أفضل إلى السوق

عندما باتت إخفاقات استراتيجيات الاصلاح الجذرية، في روسيا وغيرها، واضحة بجلاء، زعم أصحابها أنه لم يكن لديهم خيار آخر. غير أنه كان هناك توجهات ممكنة أخرى. وقد اكتشف ذلك بصورة مدهشة بمناسبة اجتماع عقد في براغ في أيلول/سبتمبر 2000، حيث أجرى قادة سابقون لعدة بلدان أوروبية شرقية ـ كان بعضهم قد أحرز نجاحاً وحصل آخرون على نتائج مخيبة للآمال ـ إعادة درس لتجاربهم. إذا كانت حكومة الجمهورية التشيكية بقيادة ؟اكلا؟ كلاوس قد نالت علامات جيدة بسبب سياستها في التخصيص السريع، فإن إدارتها لمجمل سيرورة الانتقال قد أفضت إلى ناتج داخلي غير صاف في آخر التسعينات أضعف مما كان سنة 1989. وقد أكد أعضاء حكومتها أن التدابير التي اتخذتها كانت الوحيدة الممكنة. لكن خطباء من الجمهورية التشيكية وبلدان أخرى اعترضوا على هذا القول. فقد كان هناك خيارات أخرى: تبنت بلدان أخرى خيارات أخرى، وكان هناك رابط واضح جداً بين الفرق في الخيارات والفرق في النتائج.

فإن بولونيا والصين طبقتا استراتيجيات مختلفة جداً عن تلك التي كان ينصح بها «توافق واشنطن». وبولونيا هي البلد الذي أصاب أفضل نجاح في

أوروبا الشرقية. وعرفت الصين وأعلى معدلات نمو بين جميع اقتصادات العالم خلال العشرين سنة الأخيرة. كانت بولونيا قد باشرت تضييق علاج بالصدمة بغية إعادة التضخم الكبير إلى مستويات أكثر اعتدالاً، وبالنظر إلى كونها لجأت في البداية وبقدر محدود إلى تلك السياسة، ظن كثيرون أن انتقالها هو من طراز الانتقال «بعلاج الصدمة». لكن هذا باطل تماماً. إن بولونيا أدركت سريعاً أن العلاج بالصدمة كان مناسباً للقضاء على التضخم الكبير وليس لتغيير المجتمع. فسلكت سياسة تخصيص تدريجي، وكانت تبني في الوقت ذاته المؤسسات التي عليها يبنى اقتصاد السوق، كمصارف تقدم قروضاً حقاً، ونظاماً قضائياً قادراً على فرض احترام العقود وتصفية الافلاسات بصورة عادلة. وأدركت أنه بدون هذه المؤسسات، لا يستطيع اقتصاد السوق أن يعمل. (على عكس بولونيا، قامت الجمهورية التشيكية بتخصيص المؤسسات قبل تخصيص المصارف. وثابرت المصارف الحكومية على إقراض المؤسسات المخصصة، وسال المال اليسير المنال نحو المقربين من الحكم، ولم تكن الهيئات التي خُصصت قد أخضعت لقيود صارمة تتعلق بموازناتها، الأمر الذي أتاح لها أن ترجىء القيام بإعادة تنظيم حقيقية). وقد أكد النائب السابق لرئيس الوزراء ووزير المالية البولوني، جورج و. كولودكو، أن نجاح بلده يعود إلى نبذه الصريح لعقائد «توافق واشنطن» (1). فإن بولونيا لم تفعل ما أوصى به ص ن د ـ لم تسلك سبيل تخصيص سريع ولم تضع في رأس أولوياتها الاقتصادية الكلّية تخفيض التضخم إلى مستويات أدنى فأدنى على الدوام. ولكنها وضعت في المقام الأول من اهتمامها وجوهاً لم يعرها ص ن د سوى انتباه غير كاف، ومنها مثلاً أهمية تقديم دعم ديمقراطي للاصلاحات، يتضمن محاولة إبقاء البطالة على مستوى متدنٍ، والتعويض على العاطلين عن العمل، وزيادة قيمة معاشات التقاعد تبعاً لنسبة التضخم، وإنشاء البنية التحتية المؤسسية المطلوبة لجعل اقتصاد السوق يؤدي وظيفته.

إن التدرجية في التخصيص قد سمحت بتعديل البنية قبل التخصيص،

ومكنت من إعادة تنظيم المؤسسات الكبيرة في وحدات أصغر. وهكذا نشأ قطاع جديد نشيط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديره قادة شبان راغبون في التوظيف لأجل مستقبلهم.

هذا كما أن نجاح الصين خلال العقد الأخير يعطي صورة تتناقض بشكل صارخ مع فشل روسيا. فبينما كانت الصين تتقدم بمعدل وسطي سنوي يفوق الـ10% في التسعينات، كانت روسيا قد تقهقرت إلى معدل وسطي سنوي يساوي 6.5%. وفي آخر العقد المذكور كان الدخل الفعلي في الصين (ما يسمى «القدرة الشرائية») مماثلاً لما هو عليه في روسيا. وفيما أن الانتقال الصيني أدى إلى أكبر تراجع للفقر في التاريخ (من 350 مليون شخص سنة 1980 إلى 208 ملايين شخص سنة 1997، استناداً إلى الحد الأدنى، المتدني طبعاً، والذي يساوي دولاراً واحداً باليوم، المعمول به في الصين)، فلعل التحول الروسي قد أدى إلى أكبر ازدياد تاريخي للفقر في فترة قصيرة (بعيداً عن الحروب والمجاعات).

ما كان يمكن أن تكون المفارقة أوضح من ذلك بين استراتيجية الصين واستراتيجية روسيا، وهي قد ابتدأت منذ المبادرات الأولى على طريق الانتقال. ففي الصين ابتدأت الإصلاحات بالزراعة، مع الانتقال من نظام الانتاج الجماعي للـ«كومونات» الشعبية إلى نظام «المسؤولية الفردية» ـ الذي هو تخصيص جزئي في الواقع. لم يكن هذا تخصيصاً كاملاً: لم يكن من حق الأفراد أن يبيعوا أو يشتروا الأرض بحرية. على أن ازدياد الانتاج أظهر مقدار الكسب الذي يمكن الحصول عليه حتى مع إصلاحات جزئية ومحدودة. كان ذلك نجاحاً عظيماً شارك فيه مئات الملايين من الشغيلة وتحقق خلال بضع سنوات. لكن العملية قد أجريت على نحو يجذب إليها مساندة واسعة جداً: تجربة ناجحة في إقليم، تلتها تجارب في عدة أقاليم، وكانت ناجحة أيضاً. وجاءت البراهين مقنعة إلى حدّ أغنى الحكومة المركزية عن فرض التغيير. فكان هذا التغيير مقبولاً بطيبة خاطر. وأدركت

القيادة الصينية أنه لا يجوز لها أن تكتفي بهذا القدر وأن الاصلاح يجب أن يشمل الاقتصاد بكامله. فاستعانت بعدة مستشارين أميركيين ومنهم كينيث آرو، العالم الاقتصادي في جامعة ستانفورد وحامل جائزة نوبل، وأنا. كان آرو مديناً بجائزة نوبل لأعماله حول أسس اقتصاد السوق. وكان قد أرسى الأسس الرياضية التي تشرح أسباب وشروط عمل اقتصادات السوق. كما كان قد قام بعمل رائد حول الدينامية ـ كيفية تغير الاقتصادات. إلا أنه، خلافاً لأساتذة الانتقال الذين زحفوا إلى روسيا مسلحين باقتصادهم المدرسي، كان يعترف بحدود النماذج المدرسية. لقد نوهنا نحن الاثنان بأهمية المنافسة وإيجاد البنية التحتية المؤسسية لاقتصاد السوق. أما التخصيص فكان ثانوياً. الأسئلة الرئيسية التي كان يطرحها الصينيون كانت تتعلق بمشاكل تتصل بالدينامية. فكانوا يسألون خصوصاً عن كيفية الانتقال من الأسعار العرجاء إلى أسعار السوق. وقد وجدوا لهذه المشكلة حلاً حاذقاً: نظام أسعار ذا مستويين؛ فالذي تنتجه المؤسسة في إطار الحصة السابق يبقى على سعره السابق، لكن كل ما تنتجه زيادة على ذلك يكون له سعر السوق. لقد أتاح هذا النظام للحوافز أن تأخذ مداها على الهامش ـ وهنا تظهر أهميتها، كما يعلم الاقتصاديون جيداً. لكنه تلافى إعادات التوزيع الهائلة التي كانت ستحصل في حال تطبيق الأسعار الجديدة فوراً على مجمل الانتاج. وأتاح للسوق أن «تسعى بالتلمّس» إلى تحديد أسعار غير عرجاء ـ هذا لا يتم دائماً دون تقطعات ـ مع حد أدنى من التقلبات. ومكنت المقاربة الصينية التدرجية من تلافي الوقوع في شرك التضخم السريع الذي اتسمت به المعالجات بالصدمة في روسيا وغيرها من البلدان التي كانت تحت وصاية ص ن د، مع كل عواقبها المؤلمة ومنها النضوب التام لحسابات التوفير. وقد تم التخلي عن نظام الأسعار ذي المستويين فور انتهائه من تأدية دوره.

في تلك الأثناء، كانت الصين قد باشرت سيرورة هدم خلاق : إزالة الاقتصاد السابق وبناء اقتصاد جديد. فأنشئت ملايين المؤسسات من جانب

البلديات والقرى، هذه التي، نظراً لكونها لم تعد مسؤولة عن إدارة الزراعة، بات بإمكانها أن توجه عنايتها إلى ميادين أخرى. ودعت الحكومة الصينية في الوقت ذاته الشركات الأجنبية إلى المجيء والمشاركة في صيغة «جونت ـ فانتشورز». فأقبلت هذه بكثافة: أمست الصين أكبر بلد لاستقبال التوظيفات المباشرة الأجنبية بين الأسواق الناشئة، وثامن بلد في العالم: تتقدمها فقط الولايات المتحدة، وبلجيكا، والمملكة المتحدة، وأسوج، وألمانيا، وهولندا، وفرنسا (3). وتحسن موقعها هذا في التصنيف في آخر العقد. وهي قد شرعت تنشىء في الوقت ذاته «البنية التحتية المؤسسية» ـ لجنة لعمليات بورصة فعالة، وأنظمة مصرفية، ومظلات أمان. وبعد أن أقامت مظلات الأمان هذه، وأوجدت فرص عمل جديدة، انكبت على تصحيح بنية المؤسسات القديمة التي تخص الدولة، فقللت من أحجامها ومن أحجام البيروقراطيات المركزية. وقامت في غضون سنة أو سنتين فقط بتخصيص قسم كبير من ممتلكاتها غير المنقولة. إن المهمة ما زالت بعيدة عن الانتهاء، والمستقبل بعيداً عن الوضوح، لكن مما لا مراء فيه هو أن الأكثرية العظمى من الصينيين يعيشون اليوم عيشة أفضل بكثير من تلك التي كانوا يعيشونها قبل عشرين سنة.

أما «التحول» السياسي، أي الخروج من النظام الاستبدادي للحزب الشيوعي في الصين، فهو مشكلة شائكة أكثر. إن النمو الاقتصادي والتطور لا يأتيان بالحرية الفردية وبالحقوق المدنية بصورة آلية، والتفاعل بين السياسة والاقتصاد أمر معقد. كان هناك فكرة رائجة قبل خمسين سنة: كان يُعتقد أنه يجب الاختيار بين النمو والديمقراطية، وأن روسيا سيكون لها ربما نمو أسرع من نمو الولايات المتحدة، لكنها ستدفع ثمنه غالياً. ونحن نعرف اليوم أن الروس تنازلوا عن حريتهم دون أن يكسبوا اقتصادياً. هناك حالات إصلاحات ناجحة في ظل الدكتاتورية ـ بينوشيه في شيلي مثلاً ـ لكن الحالات الدكتاتورية التي تدمر اقتصادها أكثر بكثير.

إن الاستقرار مهم بالنسبة إلى النمو، وكل الذين يعرفون تاريخ الصين

يدركون مدى عمق الخوف من عدم الاستقرار في هذا البلد الذي يسكنه أكثر من مليار إنسان. وأخيراً، إن النمو والازدهار الموزع على نطاق واسع هما ضروريان، إن لم يكونا كافيين لتأمين الاستقرار على المدى الطويل. لقد أثبتت دول الغرب الديمقراطية أن الأسواق الحرة (المضبوطة غالباً من جانب الدول) تنجح في إيجاد النمو والازدهار في مناخ من الحرية الفردية. كان هذا صحيحاً بالأمس، ويحتمل أن يكون أكثر صحة أيضاً في الاقتصادات الجديدة غداً.

وبما أن الصين كانت تبحث عن الاستقرار والنمو في آن واحد، فإنها أقامت المنافسة، وأنشأت مؤسسات جديدة وخلقت فرص عمل قبل أن تخصص وقبل أن تصحيح بنية المؤسسات القائمة. وهي قد أدركت أهمية الاستقرار الكلّي، ولم تخلط قط بين الوسائل والغايات، ولم تتطرف في مكافحة التضخم. وهي قد رأت أنها، إذا شاءت الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، فعليها أن تتحاشى البطالة الكثيفة. فإيجاد فرص عمل يجب أن يسير بموازاة تصحيح البنى. يمكن تفسير الكثير من تدابيرها من هذه الزاوية. إن الصين قد خصصت ولكنها فعلت ذلك بصورة تدريجية، وبطرائق تؤمن إعادة استخدام الموارد البشرية المستغنى عنها في أعمال أكثر فاعلية، وعدم تركها في حالة بطالة غير منتجة. إن السياسة النقدية والمؤسسات المالية قد سهلت خلق مؤسسات ووظائف جديدة. صحيح أن قسماً من المال أنفق عل دعم المؤسسات غير الفعالة التي تخص الدولة ـ لأن الصين كانت تعتبر أن من الأهم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي الذي كان يمكن أن تدمره بطالة كثيفة، وذلك ليس سياسياً وحسب، بل اقتصادياً أيضاً. وإذا هي لم تخصص المؤسسات التي تملكها الدولة، غير أن هذه فقدت بسرعة من أهميتها بعد أن أنشئت مؤسسات جديدة: بعد عشرين سنة من التحول، لم تعد المؤسسات التي تملكها الدولة تمثل سوى 2.28% من الانتاج الصناعي. وأخيراً، أدركت الصين مخاطر إجراء تخصيص شامل للأسواق المالية، مع انفتاحها على التوظيفات المباشرة الأجنبية.

لقد كانت المفارقة على أكمل درجاتها بين ما جرى في الصين وما جرى

في بلدان مثل روسيا انحنت أمام إيديولوجيا ص ن د. وأثبتت الصين الجديدة في مواضيع عديدة، أنها أشد تحسّساً من الصندوق بمفاعيل التحفيز الناجمة عن كل قرار من قراراتها السياسية.

ولعبت المؤسسات العامة التابعة للبلديات والقرى دوراً مركزياً في سنوات الانتقال الأولى. كانت إيديولوجيا الصندوق تقول إن هذه المؤسسات لن تنجح لأنها مؤسسات عامة. وكان هذا القول باطلاً. فإن مؤسسات البلديات والقرى حلّت مشكلة الإدارة، مشكلة «القيمومة»، التي كان الصندوق لا يعيرها سوى القليل من الانتباه، والتي كانت السبب الخفي لكثير من الاخفاقات. لقد وجهت البلديات والقرى مواردها المالية الثمينة نحو خلق ثروات، في جو من التنافس الحاد لأجل النجاح. وكان سكان المدن والقرى يستطيعون أن يروا أين تذهب أموالهم. كانوا يعلمون أن وظائف قد أُحدثت وأن دخلهم قد ارتفع. لعل هذا لم يكن الديمقراطية، ولكن كان يوجب تقديم حساب لهم. وقد أنشئت النشاطات الصناعية الجديدة في الصين في المناطق الريفية. وأسهم هذا الاختيار في الحد من الانقلابات الاجتماعية التي ترافق التصنيع بصورة حتمية. وهكذا أرست الصين قواعد اقتصاد جديد على أساس المؤسسات القائمة، صائنة ومعززة رأسمالها الاجتماعي، بينما تآكل هذا الرأسمال في روسيا.

والمفارقة القصوى كانت في أن البلدان التي سلكت استراتيجية تدرجية قد نجحت في تحقيق إصلاحات أعمق وبصورة أسرع. فالبورصة الصينية أهم من البورصة الروسية. وإن قسماً كبيراً من الزراعة الروسية ما زال يدار اليوم كما كان يدار قبل عشر سنوات تقريباً، فيما أن الصين انتقلت إلى نظام «المسؤولية الفردية» في أقل من خمس سنوات. إن هذه المفارقة التي عرضتها هنا بين روسيا، من جهة، والصين وبولونيا، من جهة ثانية، يمكننا أن نجدها في بين بلدان أخرى يسير اقتصادها في طريق التحولل. فالجمهورية التشيكية تلقت باكراً جداً تهانىء ص ن د والبنك الدولي على السرعة في إجراء إصلاحاتها. ورأينا فيما بعد أن هذه الاصلاحات خلقت

سوقاً للرساميل لا تمول توظيفات جديدة، ولكنها تسمح لبعض البارعين في إدارة الأموال (أو على الأصح بعض المجرمين ذوي الياقات البيضاء الذين لو فعلوا ما فعلوا في الولايات المتحدة لكانوا الآن وراء القضبان) بأن يهربوا ومعهم مال الآخرين: ملايين الدولارات. وإنه بسبب هذه الأخطاء وغيرها، التي ارتكبت في عملية التحول، تقهقرت الجمهورية التشيكية عن المستوى الذي كان لها سنة 1989، بالرغم من أسباب النجاح الهائلة التي يوفرها لها وضعها الجغرافي وارتفاع مستوى تعليم سكانها. وعلى عكس ذلك، فإن التخصيص في المجر ربما يكون قد بوشر ببطء شديد، لكن مؤسساتها قد أعيد تنظيمها وأخذت تصبح مؤهلة للتنافس في السوق العالمية.

إن مثال بولونيا والصين يبين أن ثمة استراتيجيات أخرى ممكنة. الوضع السياسي والاجتماعي والتاريخي يختلف بين بلد وآخر. ولا يمكن الوثوق من أن ما نجح في هذين البلدين كان يمكن أن يكون فعالاً ـ وقابلاً للتحقيق سياسياً ـ في روسيا. لذا، يؤكد بعضهم أن من غير العادل أن نقارن بين النتائج، لأن الظروف كانت مختلفة جداً. فقد كان عند بولونيا، منذ البدء، تقليد بشأن السوق أقوى منه في روسيا: كان عندها قطاع خاص حتى في أيام النظام الشيوعي. أما الصين، فقد انطلقت من وضع أقل تقدماً منه في روسيا. وكان من شأن وجود أصحاب مشاريع في بولونيا أن يسمح لها بمزيد من السرعة في التخصيص، إلا أنها اختارت، شأن الصين، أن تخصص بصورة تدريجية.

وزعم بعضهم أن بولونيا كانت تتمتع بميزة كونها أكثر تصنيعاً، فيما كانت الصين أقل تصنيعاً. وقيل إن الصين كانت لا تزال في طريق التصنيع والتحضير، بينما كانت روسيا تواجه مهمة أصعب: تغيير وجهة اقتصاد مصنَّع لكنه على شفير الهاوية. على أنه يمكن تأكيد العكس. إن التنمية ليست بالأمر اليسير: تبين هذا ندرة النجاحات. وإذا كان التحول عسيراً والتنمية كذلك، فلا نرى لماذا يمكن القيام بالاثنين معاً. هذا، كما أن

الفرق بين نجاح الصين وفشل روسيا كان، من جهة أخرى، أكبر أيضاً في حقل الاصلاح منه في الحقل الصناعي.

من مميزات التجارب الناجحة أنها كانت «قومية» أي مرسومة من جانب عقول من أهل البلد، تتحسس حاجاته وشواغله. فالطرائق التي اعتُمدت في الصين وفي بولونيا وفي المجر، لم تكن «ملابس جاهزة». وقد أثبتت هذه البلدان وكل البلدان التي أفلحت في الانتقال، أنها براغماتية ـ لم تسمح قط للإيديولوجيا ولا للطرائق التبسيطية التي تتضمنها الكتب المدرسية بأن تملي عليها سياستها.

لكن العلم، حتى العلم غير الدقيق كعلم الاقتصاد، يتقدم وهو يقوم بتنبؤات وبتحليل للعلائق السببية . وقد ثبتت صحة تنبؤات أنصار التدرجية في البلدان التي انتهجت استراتيجيتها وفي تلك التي فعلت العكس. وبالمقابل، فإن تنبؤات أنصار العلاج بالصدمة لم تثبت صحتها.

أنا أعتبر أنه إذا كانت البلدان التي لم تتقيد بتعليمات ص ن د قد أفلحت، فليس هذا من فعل المصادفة. وإنما هناك علاقة واضحة بين السياسات المتبعة وبين النتائج ـ بين نجاحات الصين وبولونيا وما فعلتاه. وبين إخفاق روسيا وما فعلته، إن النتائج في روسيا كانت تلك التي تنبأ بها أخصام العلاج بالصدمة بل أسوأ. وكانت النتائج في الصين على العكس تماماً مما كان يمكن أن يتوقعه ص ن د، ومنسجمة تماماً مع ما كان قد أعلنه «التدرجيون»، ولكنه الأفضل.

ويقول أنصار العلاج بالصدمة، تبريراً لاستراتيجيتهم، أن التدابير الضرورية لهذه الاستراتيجية لم تطبق بصورة كاملة قط. لكن هذا العذر غير مقنع. ففي حقل الاقتصاد، لا تطبق أية وصفة بحذافيرها، فيجب أن تنسجم التدابير (والتوصيات) مع هذا الواقع: إن من يقوم بتطبيقها هم أشخاص غير كاملين يعملون في إطار سيرورات سياسية معقدة. إذا كان ص ن د لم يدرك ذلك، فالأمر خطير. وهناك ما هو أسوأ: كان راصدون وخبراء مستقلون قد توقعوا إخفاقاته، ولكنه تجاهلهم.

إن ما يؤخذ على ص ن د ليس فقط كونه قام بتنبؤات ثبت بطلانها: لم يكن أحد، حتى هو، على كل حال، يستطيع أن يكون متأكداً من عواقب التفسير العظيم المتمثل في الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. لكن ما يؤخذ عليه هو نظرته المسرفة في الضيق إلى الأمور (ركز كل اهتمامه على الاقتصاد وحده) واعتماده نموذجاً اقتصادياً محدوداً جداً.

لقد بات لدينا الآن من المعطيات عن سيرورة الاصلاح أكثر مما كان قبل خمس سنوات، يوم سارع ص ن د والبنك الدولي إلى استخلاص أن استراتيجياتهم في طريقها إلى النجاح (4). فالوضع اليوم يبدو مختلفاً للغاية عما كان يبدو في التسعينات. ولربما سيتوجب علينا، بعد عشر سنوات، بعد رؤية نتائج الاصلاحات، أن نعيد النظر في أحكامنا. إلا أنه من وجهة النظر الحالية، تبدو بعض الوقائع واضحة. كان الصندوق قد أعلن أن البلدان التي تعتمد طريقة «العلاج بالصدمة» ستنجح على المدى الطويل، حتى ولو عانت أكثر على المدى القصير. وقد بينت بولونيا وسلو؟ينيا والمجر أن السياسات التدرجية تحمل آلاماً أقل على المدى القصير، ومزيداً من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومزيداً من النمو على المدى الطويل. لقد فازت السلحفاة مرة أخرى في السباق مع الأرنب. أما أنصار الاصلاح السريع ـ التلامذة الصالحون، كالجمهورية التشيكية أو القليلو الانضباط كروسيا ـ فقد خسروا (5).

طريق المستقبل

إن المسؤولين عن أخطاء الماضي لم يتحدثوا كثيراً عن التوجه الذي يجب أن تعتمده روسيا في المستقبل. فهم يكررون الكلمات المقدسة إياها: يجب المثابرة على الاستقرار وعلى التخصيص، وعلى التحرير. إن المشاكل التي أثارتها سياسة الأمس قد أجبرتهم، بعد الآن، على الاعتراف بضرورة قيام مؤسسات قوية، لكنهم ليس لديهم سوى قليل من النصائح الواجب

إعطاؤها حول ما يجب أن تكون هذه المؤسسات ولا حول كيفية إقامتها. وقد دهشت، في كل الاجتماعات حول السياسة الروسية، لغياب الاستراتيجية عندهم، سواء فيما خص التقليص من الفقر كما فيما خص تنشيط النمو. كان البنك الدولي في الواقع، يبحث في تخفيض نشاطاته في الميدان الريفي. كانت هذه المبادرة رشيدة في نظر البنك، نظراً إلى المشاكل التي كانت قد أثارتها برامجها السابقة في هذا الميدان، ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة إلى روسيا لأن القسم الأكبر من الفقر في البلاد كان موجوداً في الأرياف واستراتيجية «النمو» الوحيدة المقترحة كانت هذه: على البلاد أن تتخذ تدابير تشجع عودة الرساميل التي كانت قد فرت منها. إن مؤيدي هذه الفكرة كانوا يستهينون بالمعنى الحقيقي لتوصيتهم: تسليم السلطة نهائياً إلى الأوليغارشيين وما يمثلون ـ نظام السرقة ورأسمالية الأصحاب، والزعران والمافيات. فأي دافع آخر كان يمكن أن يحمل هؤلاء على إعادة رساميلهم إلى البلاد، وهي تعود عليهم بأرباح طائلة في الغرب؟ لم يشأ ص ن د ووزارة الخزانة أن يريا أنهما بذلك يدعمان نظاماً فاقداً لكل شرعية سياسية، حيث حصل كثيرون من الذين أثروا على مالهم عن طريق السرقة والحظوة لدى حاكم كبوريس يلتسين، الذي كان قد فقد هو أيضاً كل صدقية وكل شرعية. والحقيقة المؤلمة هي أنه، بصورة أساسية، كان على روسيا أن تعتبر ما جرى بمثابة نهب لثرواتها القومية، ومجرد سرقة بكل معنى الكلمة، لن تتمكن البلاد من نيل التعويض عنها أبداً. أما هدفها الآن فيجب أن يكون الحؤول دون استمرار هذا السلب، واجتذاب توظيفات شرعية عن طريق خلق دولة القانون، وبصورة أعم، خلق مناخ يجتذب المشاريع.

لقد كان لأزمة سنة 1998 حسنة وحيدة سبق أن أشرت إليها: تخفيض قيمة الروبل الذي حفز النمو، في الصادرات أقل منه في استبدال المستوردات. وقد بين هذا التخفيض أن تدابير ص ن د كانت حقاً قد خنقت الاقتصاد بإبقائه تحت مستوى إمكاناته. وأمكن لهذا التخفيض مضافاً

إلى ضربة حظ ـ الارتفاع الكبير في أسعار النفط في آخر التسعينات ـ أن يغذي الانتعاش ولو انطلاقاً من قاعدة ضعيفة. وقد تركت تلك الاندفاعة في النمو مكاسب دائمة ـ يبدو أن بعض المؤسسات التي استفادت من الوضع الجديد توشك أن تغتنم فرصاً جديدة وأن تثابر على تطورها. وهناك علامات إيجابية أخرى. إن بين الذين استغلوا النظام الرأسمالي الزائف لكي يبلغوا قمة الثراء، بعضاً ممن يعملون على تغيير القواعد، كي يطمئنوا إلى أن أحداً لن يفعل بهم ما فعلوه هم بالآخرين. إن بعض الأوساط تتخذ مبادرات لتحسين «القيمومة» على المؤسسة. وهناك بضعة أوليغارشيين، وإن كانوا لا يريدون المجازفة بمجمل رساميلهم في روسيا، يودون إقناع ممولين آخرين بالتوظيف فيها، وهم يعلمون أنه لأجل بلوغ ذلك، عليهم أن يحسنوا التصرف أكثر من الماضي. على أن هناك مؤشرات أقل إيجابية. فإنه حتى في الفترة الشديدة التفاؤل، فترة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، كانت روسيا بالكاد تستطيع تأمين التوازن في موازنتها. ولقد كان عليها أن تدخر احتياطيات آنذاك، تحسباً لمواجهة صعوبات الغد التي كان لا بد أن يثيرها هبوط أسعار النفط من جديد وتباطؤ النمو. إن الانتعاش يبدو غير أكيد الآن وهذا الكتاب تحت الطبع. فأسعار النفط تعود إلى الهبوط، ومعلوم أن مفاعيل تخفيض قيمة النقد تظل محسوسة في السنتين الأوليين التاليتين. غير أنه بالنظر إلى ضعف معدل النمو الذي يستقر في روسيا اليوم، ستكون هذه بحاجة إلى عقد أو اثنين أو عدة عقود لكي تستعيد المستوى الذي كانت عليه سنة 1990 ـ ما لم تحصل تغيرات أكيدة جداً.

لقد تعلمت روسيا الكثير. فغداة زوال الشيوعية، انتقل مفكرون كثيرون من ديانة ماركس السابقة إلى ديانة السوق الجديدة. وقد خسرت هذه الديانة من بريقها وحلت محلها البراغماتية.

يمكن لبعض التدابير أن تكون مفيدة جداً. ومن الطبيعي، لدى تعدادها، أن نفكر أولاً بأخطاء الماضي: لقد أُهملت أسس اقتصاد السوق ـ

مؤسسات مالية تقرض المشاريع الجديدة، وقوانين تفرض احترام العقود وتدعم المنافسة، وسلطة قضائية مستقلة ونزيهة.

ينبغي لروسيا أن تكف عن تركيز همها على الاستقرار الاقتصادي الكلّي: عليها أن تنشط النمو الاقتصادي. على مدى التسعينات، كان الهم الكبير عند ص ن د هو حمل البلدان على ضبط أمور موازنتها وعلى مراقبة ازدياد حجم كتلتها النقدية. ومع أن هذا الاستقرار، متى جرى تأمينه باعتدال، يمكن أن يكون شرطاً مسبقاً للنمو، فإنه ليس على الاطلاق استراتيجية للنمو. وهو في الواقع قد قلص الطلب الإجمالي. كما أن التفاعل بين هذا التدني في الطلب الاجمالي وبين استراتيجيات تعديل البنية غير الموفقة قد حد من العرض الإجمالي. لقد دار نقاش حام، سنة 1998، حول دور العرض والطلب. فكان الصندوق يؤكد أن كل ازدياد في الطلب الاجمالي من شأنه أن يشجع التضخم. ولو صح هذا، فيا له من إقرار بالفشل! ففي خلال ست سنوات، انخفض إنتاج روسيا أكثرم من 40%، وهو رقم يفوق كثيراً انخفاض الانتاج العسكري والخسائر في الطاقة، التي تفرضها أي حرب، ما عدا الأسوأ. كنت أعلم أن سياسة الصندوق كانت قد أسهمت إسهاماً قوياً جداً في انخفاض طاقة الانتاج تلك، لكنني كنت أعتبر أن ضعف الطلب الاجمالي، رغم كل ذلك، مشكلة. لقد رأينا أن الصندوق أخطأ مرة أخرى. فعندما حصل تخفيض قيمة النقد استطاع المنتجون المحليون أخيراً أن ينافسوا المستوردات الأجنبية وأن يلبوا الطلب الجديد. وازداد الانتاج، وكان هناك طاقة فائضة، تركها الصندوق دون استعمال طيلة سنين.

لن يكون هناك نمو ما لم تهيىء روسيا بيئة مؤاتية للتوظيفات، وهذا يقتضي مبادرات من جانب الدولة على كل المستويات: إن قرارات جيدة على الصعيد الوطني يمكن إبطال مفعولها بتدابير على الصعيد الاقليمي أو المحلي. ويمكن أن تصدر تنظيمات، على جميع المستويات، تعيق خلق مؤسسات اقتصادية جديدة، فتعذر الحصول على قطع من الأرض يمكن أن

يكون عائقاً مماثلاً لقلة الرساميل. والتخصيص لا يمكن أن يجدي نفعاً إذا أرهقت السلطات المحلية كاهل المؤسسات إلى حد تفقد معه الدافع إلى توظيف المال. يجب إذن معالجة مشاكل الفيديرالية عن طريق تزويدها ببنية تؤمن كل الحوافز المتناسقة على جميع المستويات. سيكون هذا صعباً، إذ إن التدابير الرامية إلى الحد من تجاوزات المستويات الدنيا للدولة قد تولد هي بالذات تجاوزات أخرى، بإعطاء صلاحيات مبالغ فيها إلى المركز، وبحرمان السلطات المحلية والاقليمية من إمكانية رسم استراتيجيات للنمو دينامية وخلاقة. إذا كانت روسيا قد عرفت الركود إجمالاً، فإنه قد حصل تقدم حقيقي في بعض المواقع ـ ويخشى أن تؤول جهود الكرملين الحالية المبذولة من أجل تطويع السلطات المحلية إلى خنق مثل هذا النوع من المبادرات.

على أن ثمة عنصراً جوهرياً لإقامة مناخ اقتصادي جيد، وهو عنصر سيكون الحصول عليه دقيقاً بنوع خاص بعد الذي جرى خلال العقد الأخير، ألا وهو الاستقرار السياسي والاجتماعي. ذلك أن التفاوت الهائل، والفقر الرهيب، اللذين جاءت بهما السنوات العشر الأخيرة، يهيئان أرضاً خصبة لجميع أنواع الحركات، من القومية إلى الشعبوية، ويمكن للبعض من هذه الحركات أن يهدد لا مستقبل روسيا الاقتصادي وحسب، بل السلام العالمي أيضاً. سيكون من العسير إزالة التفاوت الذي استقر بسرعة كبيرة، ويحتمل أن يستغرق الأمر زمناً طويلاً جداً.

وأخيراً، ينبغي لروسيا أن تجبي الضرائب. يجب أن يكون هذا أمراً بسيطاً جداً فيما يتعلق بمؤسساتها الاقتصادية الرئيسية، تلك المرتبطة بالموارد الطبيعية، إذ إن الانتاج والواردات في هذا القطاع تسهل مراقبتها مبدئياً، كما يسهل فرض احترام الموجبات الضريبية فيها. ويجب أن تُبلغ روسيا هذه المؤسسات أنه سيصار إلى مصادرة أصولها في حال عدم دفع الضرائب المتوجبة عليها خلال مهلة شهرين. فإذا لم تدفع وصادرت الدولة أصولها فيكون بالامكان تخصيصها حسب أصول أكثر شرعية من «التخصيص

عن طريق القروض» الذي كان فضيحة في عهد يلتسين. وإذا دفعت، فسيكون في حوزة روسيا والحكومة الروسية الموارد الضرورية لمعالجة بعض المشاكل الكبيرة المعلقة.
وكما أن على المؤسسات المدينة بضرائب أن تدفع هذه الضرائب، يجب كذلك إجبار المؤسسات المدينة للمصارف على دفع ديونها لتلك المصارف ـ وخصوصاً تلك التي تديرها الدولة الآن بعدما جرى إعلان إفلاسها. وقد يتم ذلك، هنا أيضاً، عن طريق إعادة تأميمها واقعياً، ثم تخصيصها بصورة أكثر شرعية من المرة الأولى.

ولكي ينجح مثل هذا البرنامج، يجب أولاً أن يكون هناك حكومة شريفة نسبياً، وحريصة على تحسين مستوى الرفاه الجماعي. علينا أن نفهم جيداً، على هذا الصعيد، أننا نحن الغربيين لا نستطيع أن نفعل الكثير. إن سياسة العجرفة التي سلكتها إدارة كلينتون، باعتقادها أنها تستطيع اختيار القادة الواجب دعمهم، وأن تفرض استراتيجيات للاصلاح، وتفتح عهداً جديداً لروسيا، قد أزاحت النقاب عن حقيقة طبيعتها: كانت محاولة متغطرسة لتغيير مسار التاريخ، تستند إلى مجموعة ضيقة من الأفكار الاقتصادية، ويديرها أناس يجهلون عملياً كل شيء عن البلاد، وبالطبع محاولة مكتوب لها الفشل. في وسعنا أن نسهم في مساندة ذاك النوع من المؤسسات التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية ـ تأليف مجموعات للتفكير، إنشاء مساحات للنقاش العلني، مساعدة وسائل الاعلام المستقلة، تربية جيل جديد يعرف كيف تعمل النظم الديمقراطية. يوجد، على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي كثير من المسؤولين الشبان الذين يحبون أن تغيّر بلادهم اتجاهها. وتقديم مساندة واسعة لهؤلاء ـ فكرية ومالية على السواء ـ يمكن أن يكون مفيداً حقاً. وبما أن زوال الطبقة الوسطى يشكل على المدى الطويل أسوأ تهديد لروسيا، ففي وسعنا، أن نعمل من أجل إيقاف التآكل على الأقل، إذا كنا عاجزين عن محو الأضرار الحاصلة كلياً.

لقد بيّن جورج سوروس أن المساعدة المقدمة من شخص بمفرده يمكن

أن تكون ذات شأن. ومن الأكيد أن جهود الغرب المنسقة تستطيع، إذا أُحسن توجهها، أن يكون لها شأن أكبر ويتعين علينا نحن، إذ نقيم تفاعلات دېمقراطية واسعة، أن نبتعد عن القادة المتحالفين مع بنى الحكم السابقة ومع الجديدة، تلك التي يمثلها الأوليغارشيون ـ على الأقل بقدر ما تسمح لنا به السياسة الواقعية . علينا خصوصاً أن لا نتسبب بإيذاء. إن قروض ص ن د لروسيا كانت مؤذية، وهذا ليس فقط لكون تلك القروض والقرارات السياسية التي كانت وراءها قد جعلت البلاد أكثر استدانة وأشد فقراً وحسب، ولا لكونها أبقت سعر الصرف على مستويات تخنق الاقتصاد وحسب، بل كذلك لأنها كانت ترمي إلى إبقاء الدوائر الحاكمة في الحكم، بينما كان معروفاً أنها فاسدة. وعليه، وبقدر ما نجح هذا التدخل المتعمد في حياة البلاد السياسية، يمكن أن نقول إن تلك القروض عرقلت تطبيق برنامج إصلاحات أكثر جذرية يسعى إلى خلق ديمقراطية شديدة الحيوية، عوضاً عن الاكتفاء بإقامة مفهوم خاص وضيق لاقتصاد السوق. إن الفكرة التي ختمت بها مداخلتي في المناقشات حول قرض سنة 1998 لا تزال صحيحة اليوم كما كانت آنذاك: إذا كانت روسيا، البلد الغني بالنفط وبالموارد الطبيعية، قادرة على أخذ أمورها بيديها، فهي ليست بحاجة إلى قرض؛ وإذا كانت غير قادرة على ذلك، فالقرض لن يجديها نفعاً. إن روسيا ليست بحاجة إلى مال، وإنما إلى شيء آخر، شيء آخر يستطيع باقي العالم أن يعطيه، ولكن في إطار برنامج من نوع مختلف تماماً.

الإخفاقات والمسؤولية الديمقراطية أمام المواطنين

لقد رسمت صورة مظلمة لروسيا السالكة سبيل الانتقال: فقر كثيف، حفنة من الأوليغارشيين، دمار الطبقات الوسطى، إنحدار ديمغرافي، خيبة إزاء السوق. فيحسن بي أن أوازن محضر الاتهام هذا بالاعتراف بالمكاسب. في روسيا اليوم ديمقراطية هزيلة ولكن أفضل بكثير من النظام الشمولي السابق. وإذا كانت تعاني من نقص في حرية وسائل الاعلام، التي

كانت بالأمس خاضعة تماماً لبضعة أوليغارشيين، والتي تخضع لرقابة مفرطة من جانب الدولة اليوم، فإن وسائل الإعلام الروسية تقدم، رغم كل شيء، تشكيلة كاملة من وجهات النظر أوسع بكثير مما كان في ظل النظام السابق. وحتى لو كان أصحاب المشاريع يسعون، في أغلب الأحيان، للهجرة إلى الغرب بدلاً من مجابهة مشاكل الحياة الاقتصادية في روسيا وفي سائر الجمهوريات السوفياتية السابقة، فإن أصحاب مشاريع شباناً، ناشطين، متعلمين، يحملون الوعد بقيام قطاع خاص أكثر حيوية في المستقبل.

إن روسيا وقادتها هم المسؤولون، في آخر تحليل، عن تاريخ البلاد الحديث وعن مصيرها. وإن مصيبة روسيا هي، بقدر كبير، من صنع أيدي الروس أنفسهم، أو صنع نخبة صغيرة منهم، والروس هم من اتخذ القرارات الأساسية ـ مثل «التخصيص عن طريق القروض». وبالامكان القول إن الروس كانوا أكثر حذقاً بكثير في التلاعب بالمؤسسات الغربية من الغربيين في فهم روسيا. إن مسؤولين كباراً مثل أناتولي تشوبايس قد اعترفوا (6)، بأنهم ضللوا ص ن د، وحتى ـ هذا أدهى ـ كذبوا عليه. وقد بدا لهم أن هذا «واجب» للحصول على الأموال التي يحتاجون إليها.

على أننا، نحن الغربيين وقادتنا، لعبنا في القضية دوراً بعيداً عن الحياد وعدم التأثير. فص ن د قد انساق وراء الخديعة لأنه كان يريد أن يصدق أن برامجه تحقق نجاحاً، لأنه كان يريد المثابرة على الإقراض، لأنه كان يعتقد بأنه كان يعيد قولبة روسيا. ومن الأكيد أننا أثرنا في توجيه البلاد، وباركنا من هم في الحكم. وإن استعداد الغرب العلني للتعاون معهم ـ تعاوناً كثيفاً مدعوماً بمليارات الدولارات ـ قد أعطاهم صدقية. كما أن تحفظه المحتمل في تقديم دعم مماثل لقوى سياسية أخرى، قد أثر سلباً على تلك القوى. إن مساندتنا الضمنية للـ «تخصيص عن طريق القروض» قد يكون لجم الاعتراضات. وبعد كل شيء، فإن ص ن د كان الخبير في موضوع الانتقال: كان قد طلب إجراء التخصيص بأسرع وقت ممكن، وكانت لحيلة القروض حسنة على الأقل هي السرعة. أما الفساد الذي كان يترتب على

ذلك فما كان يطرح مشكلة. وإن السند الغربي، والتدابير التي اتخذها الغرب ـ ومليارات الدولارات من ص ن د ـ لم تسمح فقط للحكومة الفاسدة بأن تبقى في السلطة مع سياساتها الفاسدة، وإنما هي قد حدّت من الضغط الهادف إلى إجراء إصلاحات جدية.
لقد راهنا على قادة كانوا يتمتعون برضانا، وأوصينا بتبني استراتيجيات انتقال خاصة. وتبين فيما بعد أن بعض أولئك القادة كانوا غير كفوءين، وأن بعضاً آخر كان فاسداً، وكان بينهم من يجمع بين عدم الكفاءة والفساد. وتبين أن بعضاً من تلك الاستراتيجيات كان خاطئاً، وبعضاً آخر كان فاسداً، وكان بينها ما يجمع بين الخطأ والفساد. من العبث أن نقول إن التدابير كانت صالحة لكن تطبيقها كان سيئاً. فالسياسة الاقتصادية لا توضع لأجل عالم مثالي بل لأجل عالم واقعي. يجب أن لا تُتخذ قرارات تبعاً للطريقة التي ستطبق بها بل للطريقة التي ستطبق بها في العالم الذي نحيا فيه. لقد وُجهت دعوات تهديدية إلى عدم استكشاف استراتيجيات واعدة أكثر. إن روسيا بدأت اليوم تطلب من قادتها تقديم حساب عن نتائج قراراتهم. وعلينا نحن أيضاً أن نطلب حساباً من قادتنا. ولعلهم لن يخرجوا من ذلك مرفوعي الرأس.

الهوامش

(1)كتب كولودكو في نيويورك تايمز: «لكن نجاحنا كان له وجه آخر يمثل هذه الأهمية. إن بولونيا لم تسعَ إلى نيل موافقة الأسرة المالية الدولية. وعلى عكس ذلك، أردنا أن يقبل المواطنون هذه الإصلاحات. فدفعنا الأجور ومعاشات التقاعد التي زيدت تبعاً لنسبة التضخم. وكان هناك تعويضات عن البطالة. لقد احترمنا مجتمعنا فيما كنا نخوض مفاوضات عسيرة مع الممولين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية».
George W. Kolodko, Russia should put its people first, New York Times, 7 juillet
(2) .(1998وبينت بولونيا أيضاً أنه يمكن، مع الابقاء على المؤسسات الاقتصادية العامة، ليس فقط الحؤول، دون نهب الأصول، بل وزيادة الانتاجية أيضاً. إن أهم مكاسب الانتاجية في

الغرب لم تأتِ من التخصيص بل من «الترشيد» أي من اعتماد قيود صارمة على الموازنة وطرائق تجارية في المؤسسات التي ظلت ملكاً للدولة. أنظر:

J. Vickers et G. Yarrow, Privatization: an Economic Analysis, Cambridge, Mass., MIT Press, 1988, chap. 2, et, des mêmes auteurs, Economic perspectives on privatization, The Journal of Economic Perspectives, vol. 5, no 2, printemps 1991, p. 111-132.

3) في سنة 1990، بلغ مجمل الرساميل الخاصة التي دخلت الصين 8 مليارات دولار. وفي سنة 1999، ارتفع هذا الرقم إلى 41 مليار دولار أي ما يعادل عشرة أضعاف الرساميل التي دخلت روسيا في السنة ذاتها. (المصدر: البنك الدولي، «وورلد ديفيلوبمانت إنديكاتورز» 2001).

(4)أنظر مثلاً، البنك الدولي، «من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق: تقرير عن التطور في العالم سنة 1996».

(5)أفضل دفاع يقدمه أنصار الاصلاح الجذري بعد فشلهم هو التالي: لا ندري ما كان قد حصل لو فعلنا غير ذلك؛ الخيارات المعروضة على بلدان أخرى لم تكن واردة؛ حينما قبض أنصار التغيير الجذري على مقاليد الأمور، كان من غير الممكن إجراء إصلاح تحت إشراف السلطة المركزية كما في الصين، لأن السلطة المركزية في روسيا كانت قد انهارت؛ الحل الوحيد كان في أن تستعيد النومانكلاتورا، القادة الحاليون، تلك المؤسسات، الأمر الذي كان قد حصل، على كل حال، في كثير من الحالات. أنا أجزم، على عكس ذلك، بأنهم لو كانوا واعين لهذه المشاكل، لكان من الأهم أيضاً أن لا يوجهوا إستراتيجية التخصيص والتحرير حسبما فعلوا. إن أزمة السلطة المركزية كانت تزيد من سهولة ومن أهمية تجزئة المؤسسات الاقتصادية الوطنية الكبرى، خصوصاً في قطاع الموارد الطبيعية، وجعلها عدة مؤسسات تتنافس فيما بينها. وكان هذا قد أفضى إلى توزيع السلطة الاقتصادية على نطاق أوسع، ولكانت زادت من ضرورة الحرص على إقامة نظام ضريبي فعال قبل توزيع مصادر خلق ثروات. لقد أنجزت الإصلاحات الصينية لا مركزية واسعة لسلطة القرار الاقتصادي. لعل إستراتيجيات أخرى كانت قد بدت غير فاعلة في روسيا، إلا أنه من الصعب الاعتقاد بأن النتائج كان يمكن أن تكون أسوأ من تلك التي حصلت.

(6)حينما سئل أناتولي تشوبايس عما إذا كان من حق الحكومة الروسية أن تكذب على ص ن د بشأن حقيقة وضع الموازنة، أجاب حرفياً بما يلي: «في مثل تلك الأوضاع، يجب على السلطات أن تفعل ذلك، كان من واجبنا أن نفعل ذلك. وبالرغم من أننا نشلنا من المؤسسات المالية عشرين مليار دولار بغير وجه حق، فإنها تدرك أنه لم يكن لدينا خيار». أنظر:

R.C. Paddock, Russia lied to get loans, says aide to Yeltsin, The Los Angeles Times, 9 septembre 1998.

8

البرنامج الآخر لــ ص ن د

إن جهود ص ن د، التي أصابت قليلاً من النجاح في الثمانينات والتسعينات، تثير أسئلة مقلقة حول الطريقة التي بها يرى سيرورة العولمة. فكيف يرى أهدافه؟ وبأية وسائل يريد بلوغها في إطار دوره ورسالته؟

يعتقد الصندوق بأنه يؤدي المهمات التي أوكلت إليه: تأمين الاستقرار العالمي، مساعدة البلدان النامية والبلدان المتحولة للحصول على الاستقرار كما على النمو. كان لا يزال يتساءل، حتى زمان قريب، عما إذا كان يجب عليه أن يهتم بالفقر ـ الذي هو من اختصاص البنك الدولي ـ لكنه اليوم أدخل هذا الموضوع في نطاق عمله، كما يقول على الأقل. على أنني أعتبر أنه أخفق، وأن إخفاقاته لم تكن بفعل المصادفات، وإنما جاءت نتيجة لكيفية فهمه لرسالته.

منذ سنين عديدة، كانت كلمة لوزير الدفاع تشارلز إ. ويلسن، الرئيس السابق لشركة جنرال موتورز، قد أمست رمزاً لفكرة ما عن الرأسمالية الأميركية: «ما هو صالح لجنرال موتورز هو صالح للبلاد». ويخيل لنا غالباً أن لدى ص ن د مفهوماً من هذا النوع: «إن ما تعتبره الأسرة المالية صالحاً للاقتصاد العالمي هو صالح للاقتصاد العالمي، ويجب القيام به». هذا صحيح أحياناً؛ لكنه غير صحيح في الكثير من الحالات. وفي بعض

الأحيان، يكون ما تعتبره الأسرة المالية مناسباً لمصالحها غير مناسب لهذه المصالح، إذ إن الايديولوجيا السائدة، إيديولوجيا حرية السوق، تشوش أفكارها فلا تعود تبصر بوضوح ما هو أفضل حل لمشاكل اقتصادٍ ما.

فقدان التماسك الفكري؟

من ص ن د الذي تصوره كينز

إلى ص ن د اليوم

كان كينز العراب الفكري لص ن د، وكان تصوره لهذا الصندوق متماسكاً. كان قد لاحظ فشلاً للسوق ـ هذا سبب لعدم الاتكال على آلياتها التلقائية ـ يمكن أن يعالج عن طريق عمل جماعي. فكان يخشى أن تولّد الأسواق بطالة مزمنة. ومضى إلى أبعد من هذا، فبيّن لماذا تدعو الحاجة إلى عمل جماعي عالمي: لأن أعمال بلد ما لها انعكاسات على بلدان أخرى. فمستوردات بلد ما هي صادرات بلدان أخرى. فإذا خفض هذه المستوردات لأي سبب من الأسباب، فهو بذلك يسيء إلى اقتصادات تلك البلدان.
ورأى كينز فشلاً آخر للسوق. فكان يخشى، في حال نشوب أزمة اقتصادية خطيرة تعجز السياسة النقدية عن حلها، أن لا يتمكن بعض البلدان من الاقتراض لأجل تنشيط اقتصادها ـ تمويل ازدياد في النفقات أو تعويض انخفاض في الضرائب. ذلك أن بلداً مليئاً حسب الظاهر قد يجد صعوبة في اقتراض المال. لقد رأى كينز إذن هذه المجموعة من إخفاقات السوق، وشرح كيف يمكن لمؤسسة كص ن د أن تحسن الأمور: إذا ضغط على البلدان كي تبقي اقتصادها على مستوى العمالة الكاملة، وإذا أمن السيولات اللازمة للبلدان التي تواجه أزمة فلا تستطيع بالتالي أن تتوسع في زيادة النفقات العامة، فيكون بالامكان دعم الطلب الاجمالي العالمي .

أما اليوم، فإن المتعصبين للسوق هم المهيمنون على ص ن د. وهم على

يقين من أن السوق تعمل جيداً، بوجه عام، وأن الدولة لا تعمل جيداً بوجه عام. نحن بكل وضوح أمام معضلة: مؤسسة عامة أنشئت لكي تعالج إخفاقات السوق يقودها الآن اقتصاديون يثقون ثقة واسعة جداً بالأسواق وقليلة جداً بالمؤسسات الرسمية. غير أن تهافتات ص ن د تبدو مثيرة للقلق بنوع خاص نظراً إلى ما حققته النظرية الاقتصادية من خطوات متقدمة منذ ثلاثين سنة.

لقد أجرى علماء: الاقتصاد دراسة منهجية للنظرية التي تفسر عمل الدولة بإخفاق السوق ـ النظرية التي تحاول أن توضح لماذا يمكن أن لا تعمل الأسواق بشكل سليم، ولماذا تقتضي الضرورة عملاً جماعياً. فعلى المستوى الدولي، تحدد هذه النظرية الأسباب التي تحمل بعض الدول على عدم مساندة الازدهار الاقتصادي العالمي، وتشير إلى كيفية تحسين الأمور عن طريق عمل جماعي على نطاق الكرة الأرضية كلها ـ عمل منسق بين الدول التي تتعاون غالباً ضمن إطار مؤسسات دولية. إن صياغة مفهوم متماسك فكرياً للسياسة العالمية التي يجب أن تسلكها مؤسسة دولية كـ ص ن د، إنما تعني رؤية الحالات الرئيسية لاختلال عمل الأسواق، والبحث عن تدابير محددة يمكنها أن تقي من الأضرار الناجمة عن إخفاقاتها، أو أن تنزل هذه الأضرار إلى الحد الأدنى. بل أكثر من ذلك: تبيان أسباب كون هذا التدخل أو ذاك أفضل طريقة لمواجهة اخفاقات السوق، لمواجهة الصعوبات قبل حصولها، ولتقديم العلاج عند حصولها. إن كينز، كما أسلفنا، اقترح مثل هذا التحليل، وشرح أسباب إمكان عدم تبني البلدان تلقائياً سياسات على جانب من التوسع: لأنها لا تدخل في حسابها مساهماتها الناجعة بالنسبة إلى بلدان أخرى. فقد كان يُفترض بصندوق النقد الدولي، حسب مفهومه الأصلي، أن يعمل للقيام بضغط دولي على تلك البلدان لحملها على سلوك استراتيجيات أكثر توسعية مما اختارت. وهو اليوم يفعل عكس ذلك: يضغط على البلدان، وخصوصاً

النامية منها، لكي تسلك سياسات أكثر حصرية مما كانت قد تختار. لكن الصندوق اليوم، بعد نبذه الواضح لأفكار كينز، لم يقم، حسب رأيي، بصياغة أية نظرية متماسكة عن فشل السوق، من شأنها أن تبرر وجوده وأن تعطي أساساً منطقياً لتدخلاته العملية في الأسواق. لذلك، وكما رأينا، فإن الصندوق استنبط في معظم الأحيان سياسات لم تزد فقط من حدة المشاكل التي كان يسعى إلى معالجتها، بل تركت هذه المشاكل تتكرر مراراً عديدة.

دور جديد لنظام جديد
لأسعار الصرف

انتقل العالم، منذ نحو ثلاثين سنة، إلى نظام لأسعار صرف مرنة، وكان لهذا التغير أساس نظري متماسك: أسعار الصرف يجب أن تحددها قوى السوق، كما تحدد سائر الأسعار؛ وتدخلات الدولة في آلية تحديد الأسعار لم تنجح في تحديد هذا السعر ولا في تحديد الأسعار الأخرى. وها هم الآن أنصار السوق المتحمسون الذين يديرون ص ن د يقومون بتدخلات كثيفة! فينفقون مليارات الدولارات لأجل إبقاء أسعار الصرف في البرازيل وفي روسيا على مستويات لا يمكن الحفاظ عليها. فكيف يبرر الصندوق مثل هذه التدخلات؟ يقول إن الأسواق قد تبدو أحياناً مسرفة في التشاؤم ـ أن هناك «إفراطاً في التصحيح» ـ حتى تأتي اليد الأكثر اتزاناً، يد البيروقراطية الدولية، كي تسهم في إعادة استقرارها. ومن المستغرب، كما يبدو لي، أن تعمد مؤسسة شديدة الحرص على إعلان فاعلية الأسواق، كي لا أقول على كمالها، إلى إقرار التدخل في سوق معينة ـ هي سوق القطع ـ تدخلاً كثيفاً. لم يشرح الصندوق بصورة مرضية قط لماذا كان هذا التدخل الباهظ الكلفة مرغوباً فيه في سوق معينة وغير مرغوب فيه في الأسواق الأخرى.

قد تبدو الأسواق مفرطة في التشاؤم، وهذا صحيح. لكنني أعتقد أنها قد تبدو أيضاً مفرطة في التفاؤل، وهذه المشكلة لا تتعلق بسوق القطع وحدها. فهناك مجموعة كبيرة من نواقص الأسواق، وخصوصاً الأسواق المالية، تقتضي مجموعة كبيرة أيضاً من التدخلات.

فإن الافراط في النشوة، مثلاً، هو الذي ضخم الفقاعة البورصية والعقارية في تايلندا ـ التي نفخ فيها، كي لا نقول صنعها، تدفق الرساميل المضاربة على هذا البلد. وأعقبت النشوة تشاؤمية مفرطة عندما انقلب التدفق فجأة إلى نقيضه. في الواقع، كان هذا الانقلاب في الدفق المضارب السبب الرئيسي للتقلبات المفرطة في أسعار الصرف. وإذا كان في الأمر ظاهرة تشبه المرض، فالحس السليم يقضي بمعالجة المرض بالذات لا الاكتفاء بمعالجة أعراضه ـ أي تقلبات سعر الصرف. لكن إيديولوجيا حرية السوق قد ساقت الصندوق إلى تسهيل دخول وخروج أموال المضاربة بصورة كثيفة. وإن الصندوق، بمعالجته للأعراض، بطرحه مليارات الدولارات في السوق، قد زاد في الواقع من خطورة المرض. وإذا كان المضاربون لا يستطيعون أن يكسبوا مالاً إلا على حساب مضاربين آخرين، فلا تكون لعبتهم بذات نفع كبير، وإنما تكون نشاطاً شديد الخطر ولا يعود وسطياً بأي ربح لأن ما يكسبه بعضهم سيقابله ما يخسره الآخرون. إن ما يجعل المضاربة مربحة هو المال الآتي من الدول التي يدعمها ص ن د. فعندما أنفق الصندوق ودولة البرازيل، مثلاً، في آخر سنة 1998، حوالي خمسين ملياراً من الدولارات لإبقاء سعر الصرف على مستوى يفوق السعر الحقيقي، إلى أين ذهب هذا المال؟ إنه لم يتبخر في الهواء، وإنما ذهب إلى مكان ما: انتهى جزء كبير منه إلى جيوب المضاربين. قد يربح بعض المضاربين، وقد يخسر آخرون منهم، إلا أن المضاربين كمجموعة يجنون ربحاً يعادل خسائر الدولة. بمعنى ما، يكون ص ن د هو الذي يتيح لهم مواصلة نشاطهم.

عدوى

وهذا مثال آخر، مثير للاستغراب أيضاً، يبين كيف أن غياب نظرية متماسكة ومتكاملة بشكل معقول، يمكن أن يسوق الصندوق، بما يتخذ من قرارات، إلى زيادة حدة المشاكل التي يفترض به أن يحلها. لننظر إلى ما يجري عندما يحاول درء «العدوى». إنه يؤكد بالأساس أنه ملزم بالتدخل، وبسرعة، منذ أن يلاحظ أن أزمة ما قائمة في بلد ما توشك أن تطال بلداناً أخرى، إذ إن هذه الأزمة تزمع أن تتفشى كداء سار.
إذا كان هناك من عدوى، فمن المهم أن نعرف بأية آليات تحصل، على نحو ما يفعل الاختصاصيون بالأمراض السارية عندما يريدون الحؤول دون انتشار مرض ما، فيسعون إلى فهم كيفية تفشي هذا المرض.
كان كينز يملك نظرية متماسكة: الأزمة التي تصيب بلداً ما تدفعه إلى خفض مستورداته، الأمر الذي يلحق الأذى بجيرانه. رأينا في الفصل الرابع أن ص ن د، فيما كان يتكلم عن العدوى، قد اتخذ في الأزمة المالية الآسيوية قرارات عجلت في الواقع من تفشي الداء. ففرض التقشف على عدة بلدان، حيث أفضى هبوط المداخيل بسرعة إلى تخفيضات كثيفة في المستوردات وأدت بالنسبة إلى الاقتصادات المترابطة بشكل وثيق في المنطقة، إلى إضعاف البلدان المجاورة. وحينما انفجرت المنطقة من الداخل، أدى انخفاض الطلب على النفط وغيره من المنتجات الأساسية إلى انهيار الأسعار، الأمر الذي أشاع البلبلة على بعد آلاف الكيلومترات في بلدان بعيدة كانت تعتمد على تصدير هذه المنتجات.
ومع ذلك، ظل الصندوق شديد التمسك بالتقشف في الموازنة كأنه ترياق: أعلن أن التقشف أمر جوهري لإعادة الثقة إلى الممولين. لكن الأزمة الآسيوية امتدت إلى روسيا عن طريق انهيار أسعار النفط وليس بسبب وجود رباط خفي بين «ثقة» الممولين الأجانب وثقة الممولين المحليين

باقتصادات المعجزة الآسيوية وبالرأسمالية المافياوية الروسية. وبما أن الصندوق كان لا يحوز أي نظرية متماسكة ومقنعة بشأن العدوى، فإنه قد نشر الداء بدلاً من أن يحصره.

في أية لحظة يصبح العجز التجاري مشكلة؟

إن عدم التماسك ليس سائداً في عقاقير ص ن د وحسب، وإنما في تشخيصاته أيضاً. إن اقتصادييه يبدون قلقاً كبيراً حيال العجز في ميزان المدفوعات، هذا الذي يشكل، في حساباتهم، إشارة أكيدة إلى قرب حدوث أزمة خطيرة. غير أنهم عندما ينذرون بعواقب مثل هذا العجز، لا يهتمون غالباً إلا قليلاً بكيفية استعمال المال في الواقع. عندما يكون لدى الدولة فائض في الموازنة (كما كانت حال تايلندا في السنوات التي سبقت أزمة سنة 1997) فإن العجز في ميزان المدفوعات يكون ناتجاً بصورة أساسية عن أن التوظيفات الخاصة أعلى من الادخار الخاص. فإذا اقترضت شركة خاصة مليون دولار بفائدة تساوي 5% ووظفت هذا المال في نشاط يعود عليها بـ20%، فإن هذا القرض لا يسبب لها أية مشكلة، إذ إن التوظيف يسدد الدين وأكثر. لكن إذا أخطأت هذه الشركة في التقدير وكانت أرباحها تساوي 3%، وربما لا شيء، فلا يكون هناك أية مشكلة أيضاً بالتأكيد. فالمستقرض يعلن إفلاسه، والدائن يخسر ماله كلياً أو جزئياً. قد يكون في الأمر مشكلة للدائن، لكنه ليس بمشكلة بالنسبة إلى حكومة البلد ولا إلى ص ن د.

لو أُجري تحليل متماسك لكان أقر بهذه النقطة. ولكان سلّم أيضاً بأنه متى كان بلد ما يستورد أكثر مما يصدر (أي متى كان لديه عجز في الميزان التجاري) فإن بلداً آخر لا بد أن يصدر أكثر مما يستورد (أي أن لديه فائضاً في الميزان التجاري). هذا قانون صالح على الدوام في المحاسبة الدولية: يجب أن يكون مجمل العجز، في العالم، مساوياً لمجمل الفائض. وهذا يعني أنه إذا شاءت الصين واليابان بصورة مطلقة أن يكون لديهما فائض

تجاري، فيجب أن يكون بالضرورة هناك بلدان لديها عجز تجاري. فلا يجوز إذن أن نضغط فقط على البلدان التي لديها عجز، إذ إن البلدان التي لديها فائض مسؤولة هي أيضاً. وإذا حافظت اليابان والصين على فائضهما فلا بد من أن تظهر مشكلة العجز على باب بلد آخر.

يبقى صحيحاً مع ذلك أن العجز الكبير في الميزان التجاري يمكن أن يثير مشكلة: يجبر البلد على الاقتراض كل سنة. وإذا ما بدل دائنوه رأيهم وأحجموا عن منحه قروضاً، فإنه قد يواجه متاعب كبيرة، أو أزمة. فهو ينفق على مشترياته من الخارج أكثر مما يجني من مبيعاته إلى الخارج. وإذا ما رفض الآخرون أن يستمروا في تمويل الفرق، فسيكون على هذا البلد أن يضبط أموره بسرعة. وهذا الضبط يكون سهل التحقيق أحياناً. لنفترض أن بلداً ما يقترض بشكل كثيف كي يمول نزوة مجنونة لشراء سيارات (حصل هذا مؤخراً في إيسلندا): إذا رفض الأجانب أن يقدموا مزيداً من القروض، فإن النزوة المجنونة تتوقف ويزول العجز في الميزان التجاري. غير أن الضبط لا يجري دائماً بمثل هذه الطريقة الأنيقة، وتكون المشاكل أسوأ إذا كان البلد قد اقترض لآجال قصيرة: يمكن أن يطلب الدائنون حينذاك أن يستعيدوا على الفور المال الذي كانوا قد أقرضوه لأجل تغطية عجز السنوات السابقة سواء أكان هذا المال قد أنفق على حاجات استهلاكية مجنونة أم في توظيفات طويلة الأجل.

الإفلاس والمجازفة المعنوية

تحصل هذه الأزمات مثلاً عند انفجار فقاعة عقارية، كتلك التي جرت في تايلندا. فالذين استدانوا من الخارج لم يستطيعوا أن يسددوا ديونهم. فتوالت الافلاسات. ومعالجة ص ن د للإفلاسات هي حقل آخر حيث يسبب عدم التماسك الفكري أضراراً جسيمة.

إذا منح مقرض ما قرضاً كان وخيم العاقبة، في ظل اقتصاد سوق

طبيعي، فإنه يتحمل عواقب ذلك. باستطاعة المقترض أن يعلن إفلاسه: للبلدان قوانين تحدد طرق تسوية هذا الوضع. هكذا يُفترض أن تعمل اقتصادات السوق. أما في الواقع، فإن ص ن د قدم أموالاً، في مناسبات عديدة، إلى الدول من أجل تسوية أمور الدائنين الغربيين. إن هؤلاء يفترضون أنه عند الاقتضاء ستكون هناك عملية إنقاذ، وهذا بالتالي يقلل من حثهم على النظر عن كثب فيما إذا كان المقترضون سيستطيعون الوفاء. إنها مشكلة «المجازفة المعنوية»، مشكلة العواقب الوخيمة، المعروفة جيداً في حقل التأمين والتي باتت بعد الآن معروفة في حقل الاقتصاد. فمتى كان الانسان مؤمَّناً تقل لديه دوافع الحذر. إن عملية الانقاذ في حال وجود أزمة أشبه بتأمين «مجاني». ويصبح المقرضون أقل عناية بغربلة طالبي القروض، لعلمهم بأنه سيجري تعويمهم إذا ما وقعوا في مشاكل. وماذا يجري في جانب المقترضين؟ إن الشركات المعرضة لتقلبات أسعار الصرف، تستطيع، إذا كانت حذرة، أن تؤمن على نفسها ضد هذه التقلبات بوسائل معقدة ولكن سهلة المنال تماماً؛ وإذا لم يؤمن المقرضون على أنفسهم في بلد ما، لعلمهم أو لظنهم باحتمال قيام ص ن د بعملية إنقاذ، فإن هذا يشجعهم على القيام بمجازفة إضافية ـ وعلى عدم التخوف من ذلك. هذا ما حصل في الطريق إلى أزمة الروبل سنة 1998 في روسيا. وبهذه المناسبة، فإن متمولي وول ستريت كانوا يقولون جهاراً، فيما كانوا يقدمون قروضاً لروسيا، إنه يجب، حسب رأيهم، إجراء عملية إنقاذ كثيفة ـ وكانوا على يقين من أنهم سيحصلون عليها، لأن روسيا دولة نووية.

إن ص ن د، بتركيزه انتباهه على الأعراض، إنما يحاول أن يبرر تدخلاته بالقول إنه لولاها لكان البلد المعني قد أخل بتعهداته ولم يعد يمكنه أن يقترض مالاً. ولو أنه قام بتحليل متماسك لكان رأى العيب في هذا التعليل فإذا كانت الأسواق المالية تعمل جيداً ـ بل إذا كانت تعمل بشكل مثالي كما يظن المسجون بحمدها في صندوق النقد الدولي ـ فإنها تلتفت إلى المستقبل؛ فتقدّر معدلات الفائدة التي تطلبها تبعاً للمجازفة التي

أمامها، وليس وراءها. إن بلداً تحرر من عبء ديونه الثقيل، يكون في وضع أفضل كي يتطور، حتى لو أخلّ بتعهداته، وبالتالي أكثر أهلية لسداد قرض جديد. هذا أحد أسباب وجود الافلاس بالذات. إن الدفع الذي يبرىء ذمة المؤسسات أو إعادة جدولة دينها يسمحان لها ـ وللبلدان أيضاً ـ بأن تنطلق من جديد نحو النمو. إن العقوبات بالسجن لعدم وفاء الدين في القرن الثامن عشر ربما كانت تحضّ الأفراد بقوة على تحاشي الافلاس، لكنها ما كانت تساعد المدينين على النهوض. فهي لم تكن فقط غير إنسانية، وإنما كانت لا تعزز فاعلية الاقتصاد الاجمالية.

يؤكد التاريخ هذا التحليل النظري. وأحدث مثال على ذلك هو مثال روسيا: أخلت بالتزاماتها إذ توقفت عن الدفع سنة 1998، ووجهت إليها انتقادات كثيرة لأنها لم تستشر دائنيها؛ لكنها استطاعت مع ذلك أن تقترض من السوق سنة 2001، وبدأت الرساميل تعود إليها. كما أنها تعود أيضاً إلى كوريا الجنوبية مع أن هذا البلد كان قد فرض في الواقع إعادة جدولة لدينه إذ ترك لدائنيه خياراً لا لبس فيه: إما أن يؤجلوا سداد قروضهم أو أن هذه لن تسدد.

فلننظر الآن كيف كان يمكن أن يتصدى الصندوق لإحدى أصعب المشاكل في الأحداث الآسيوية لو أنه وضع نموذجاً متماسكاً: هل كان يجب رفع معدلات الفائدة أم لا في خضم الأزمة؟ رفع هذه المعدلات كان يعني بالتأكيد دفع آلاف المؤسسات إلى الإفلاس. لكن الصندوق يجزم بأن عدم رفعها يعني إحداث إنهيار لسعر الصرف كان من شأنه أن يستتبع مزيداً من الافلاسات. فلنضع جانباً إلى حين هذا السؤال: هل إن رفع معدلات الفائدة (مع ما ينتج عنه من تفاقم للانكماش) يرفع معدلات سعر الصرف؟ (هذا لم يحصل في الواقع). ولنترك جانباً أيضاً السؤال التجريبي: ما الذي يوقع أكبر عدد من الضحايا في صفوف المؤسسات، هل هو رفع معدلات الفائدة أو هبوط سعر الصرف؟ (الأرقام تشير بقوة، في تايلندا، إلى أن هبوطاً جديداً لسعر الصرف كان سيوقع ضحايا أقل). إن مشكلة البلبلة

الاقتصادية التي نجمت عن تدني سعر الصرف هي من صنع المؤسسات التي اختارت أن لا تؤمن على نفسها ضدها. وإن التحليل المتماسك للمسألة كان يجب أن يبدأ بالتساؤل حول أسباب هذا الفشل الواضح للسوق: لماذا لا تؤمن المؤسسات على نفسها؟ ولكان أوحى بأن صندوق النقد الدولي هو عنصر أساسي في المشكلة: لأنه يتدخل لدعم سعر الصرف، تقل حاجة المؤسسات إلى التأمين على نفسها، كما أسلفنا، وهذا الوضع يزيد من الحدة المستقبلية لتفاقم المشكلة التي كان يُفترض به أن يحلها.

من التعويم الخارجي إلى التعويم الداخلي

بعد أن باتت إخفاقات الصندوق أكثر فأكثر وضوحاً، فقد حاول البحث عن استراتيجيات جديدة. لكن بما أنه لم يكن لديه نظرية متماسكة، فإن سعيه إلى إيجاد حلول بديلة قابلة للحياة، كان حظه في النجاح قليلاً. وبما أن العمليات الكبيرة لـ «تعويم» الدائنين ـ التعويم الخارجي ـ كانت تثير العديد من الانتقادات، فقد حاول أن يضع هؤلاء «في المغطس». وهي العملية التي سماها بعضهم «التعويم الداخلي». أراد الصندوق بذلك أنه إذا كان هناك من عملية إنقاذ بعد الآن فيجب على مؤسسات القطاع الخاص أن تشارك فيها. فراح يطلب، قبل أعطائه قرضاً لبلد ما، أن «يشارك» بصورة واسعة في ذلك مقرضون من القطاع الخاص؛ فإذا جرت عملية تعويم، يكون على هؤلاء أن يتحملوا «قصة شعر» ـ أي أن يتنازلوا عن قسم هام مما يتوجب لهم. لا عجب أن تكون هذه الاستراتيجية الجديدة قد جُربت أولاً، ليس في بلدان كبيرة كالبرازيل وروسيا، بل في بلدان لا حول لها ولا طول كالإكوادور ورومانيا، التي لا يسمح لها ضعفها المفرط بالصمود أمام ص ن د. وسرعان ما تبين أن هذه الاستراتيجية مشكوك بصحتها من حيث مفهومها ومؤذية من حيث تطبيقها، كما كان لها عواقب سلبية تماماً على البلدان التي جُربت فيها.

كان مثال رومانيا هو الأكثر غرابة. فهذه لم تهدد إطلاقاً بالتوقف عن وفاء ديونها، وإنما كانت تريد قرضاً من ص ن د كي تظهر أنها مليئة، الأمر الذي يسمح لها بتخفيض معدلات الفائدة التي كانت تدفعها. لكن الدائنين الجدد من القطاع الخاص لا يقرضون إلا لقاء فائدة تتناسب مع المخاطر التي يتعرضون لها. وبما أنهم جدد، فلا يمكن إجبارهم على تحمل «قصة شعر». لو كان الصندوق قد بنى تدابيره على نظرية متماسكة لحسن أداء الأسواق المالية، لكان أدرك هذا الأمر.

على أنه كان هناك مشكلة أخطر، تتصل بالمهمة المركزية لـ ص ن د. فهو قد أُنشىء لأجل مواجهة أزمات السيولة الناجمة عن رعونة قد تصيب سوق التسليف فترفض أن تقرض بلداناً هي في الحقيقة بلدان مليئة. وها هو يضع سياساته الإقراضية تحت رحمة أولئك الأشخاص إياهم والمؤسسات إياها، الذين تسببوا بالأزمات. فإذا رضي هؤلاء بأن يقرضوا رضي هو أيضاً بأن يقرض. وسرعان ما أدرك أولئك المقرضون من القطاع الخاص المقتضيات العميقة لهذا التغير، رغم كونها فاتت الصندوق. فإذا رفض الدائنون أن يقرضوا البلد المعني مالاً أو أن يقبلوا بتسوية، فلن يستطيع هذا البلد أن يحصل على مال ـ ليس من الصندوق وحده، بل ومن البنك الدولي ومن سائر المؤسسات التي تربط قروضها بكفالة من الصندوق.

وهكذا حصل الدائنون فجأة على وسيلة جديدة للضغط الكبير. فبات باستطاعة كادر شاب يعمل في فرع لمصرف دولي خاص في بوخارست أن يقرر، بموافقته على قرض بقيمة بضعة ملايين من الدولارات، ما إذا كان ص ن د، والبنك الدولي، والولايات المتحدة، ستقرض أو لا تقرض رومانيا أكثر من مليار دولار. وهكذا يكون الصندوق في الواقع قد تنازل لهذا الشاب عن مسؤوليته في تقدير الوضع وتقرير ما إذا كان يجب إقراض رومانيا أو لا. وبديهي أن يكون هذا الكادر الشاب وأمثاله في فروع المصارف الدولية في بوخارست قد أدركوا سريعاً ماهية سلطة التفاوض التي مُنحوا إياها. وكلما كان الصندوق يخفض المبلغ الذي يطلب من المصارف

الخاصة تقديمه كانت هذه تخفض المبلغ الذي كانت مستعدة لتقديمه. وفي لحظة ما، كانت رومانيا، على ما يبدو، لا تحتاج إلا لاقتراض 36 مليون دولار فقط من القطاع الخاص لكي تنال مساعدة بقيمة عدة مليارات من الدولارات. إن المصارف الخاصة، التي كانت تجمع المبالغ التي يطلبها الصندوق، كانت لا تطلب عائداً أقصى وحسب (معدلات عالية جداً للفائدة)، بل كانت، في حالة واحدة على الأقل، تطلب تليينا متكتماً للتنظيمات الرومانية. وكان من شأن مثل هذا «التساهل» أن يتيح للدائنين أن يقدموا على أمور كانت محظورة عليهم ـ أن يزيدوا من الاقراض، إما بالتعرض لمزيد من المخاطر أو بفرض معدلات فائدة أعلى: كان من شأن هذا أن يزيد من أرباحهم، ومن جهة أخرى، أن يزيد من هشاشة النظام المصرفي، وأن يقوض سبب وجود التنظيمات. كان يمكن لحكومات أقل كفاءة أو أكثر فساداً من حكومة رومانيا أن ترضى بذلك، لكن رومانيا رفضت العرض، ويعود هذا جزئياً إلى أنها منذ البداية لم تكن حقاً بحاجة ماسة إلى هذا المال.

يمكن الإمساك بالمشكلة من طرفها الآخر. فعندما يقرر الصندوق أن يعطي أو لا يعطي قرضاً، يفترض به أن يستند إلى كيفية قيام البلد المعني بحل مشاكله الاقتصادية الكلّية الأساسية. وعملاً باستراتيجية «المشاركة» يمكن لبلد ما أن تكون حركة السياسة الكلّية لديه مرضية تماماً وأن لا ينجح مع ذلك في الحصول على المال من أي مصدر ـ ما لم يتوصل إلى الحصول من المصارف الخاصة على المبلغ الذي يطلبه الصندوق. هذا مع أن المفترض هو أن يكون ص ن د هو الخبير في هذه المسائل لا الكادر الشاب في فرع لمصرف في بوخارست.

وفي آخر الأمر، أدرك الصندوق نفسه مواطن الضعف في هذه الاستراتيجية، فيما يتعلق بالحالة الرومانية على الأقل: أقرض مالاً، مع أن القطاع الخاص لم يقدم المساهمة المطلوبة.

خير دفاع هو الهجوم:
«الإقراض بالدرجة الأخيرة»
دور أوسع لـ ص ن د

بعد أن باتت إخفاقات ص ن د ظاهرة للعيان على نطاق واسع، وبعد أن تكاثرت الدعوات الموجهة إليه كي يحد من نطاق نشاطه، اقترح النائب الأول لمديره العام المساعد، ستانلي فيشر، سنة 1999، توسيع هذا النطاق، وجعل الصندوق «مقرضاً بالدرجة الأخيرة». إن اقتراح توسيع سلطات الصندوق، بعدما تبين أنه عاجز عن حسن استعمال السلطات التي يتمتع بها، أمر لا يخلو من الجسارة. كان هذا الاقتراح يستند إلى قياس جذاب. فالمصارف المركزية، في كل بلد من البلدان، تقوم بدور المقرض بالدرجة الأخيرة إذ إنها تقرض المصارف الأخرى «المليئة ولكن المحتاجة إلى سيولات»، أي التي تتمتع بوضع إيجابي صريح ولكنها لا تستطيع الحصول على أموال من مصادر أخرى. فيكون بذلك للصندوق دور مماثل إزاء البلدان. لو كان لدى الصندوق رؤية متماسكة للأسواق المالية، لكان رأى بسرعة عيب هذه الفكرة (1). فإذا كانت مؤسسة ما مليئة، في إطار نظرية السوق الكاملة، فهي بالضرورة قادرة على الاقتراض من السوق. فكل مؤسسة مليئة لديها سيولات. ومع ذلك، وبما أن اقتصاديي الصندوق، الذين يحركهم مثل هذا الايمان بالسوق، يعتقدون أنهم أجدر منها في تقدير ما يجب أن يكون سعر الصرف، فإنهم يظنون كذلك بأنهم أجدر منها في تقدير ما إذا كان بلد مدين ما يستحق الحصول على قروض جديدة.

أنا لا أظن بأن الأسواق المالية تعمل على وجه الكمال. لكنني، لو سلمت جدلاً بأنها تعمل بشكل أسوأ بكثير مما يقوله اقتصاديو الصندوق، فإنني أعتبرها أكثر «عقلانية» بقليل مما يظن الصندوق عندما يتدخل. إن لقروض الصندوق محاسنها. وهو غالباً ما يمنح قروضاً حينما ترفض الأسواق المالية أن تفعل ذلك. لكنني أرى في الوقت ذاته أن البلد

المقترض من الصندوق يدفع أغلى ثمن لقاء المال «الرخيص» الذي يحصل عليه. وإذا ساءت حال اقتصاد ما ولاح شبح التوقف عن الدفع، فإن الصندوق هو الدائن الممتاز، فيحصِّل ماله قبل الآخرين، حتى ولو لم يستعد الآخرون، كالمقرضين الأجانب، أموالهم، فيأخذون ما يتبقى. وعليه، وبمقتضى التفكير السليم، فإن المؤسسة المالية من القطاع الخاص ستطلب جعالة لقاء المجازفة ـ معدل فائدة أعلى، لكي تغطي احتمالاً كبيراً لعدم الدفع. وكلما ارتفعت حصة الصندوق من الموارد المالية لبلد ما، انخفضت حصة المقرضين الآخرين من القطاع الخاص، وطالب هؤلاء بمعدل فائدة أعلى. ولو كان لدى ص ن د نظرية متماسكة عن الأسواق المالية لكانت جعلته أشد وعياً لهذه الحقائق، وأقل تحمساً للاقراض بالمليارات تلو المليارات في خططه الانقاذية. ولكانت حملته، في حال وجود أزمة، على البحث بمزيد من النشاط عن حلول بديلة كتلك التي أشرنا إليها في الفصل الرابع.

البرنامج الجديد لـ ص ن د؟

ليس بالمدهش أن يؤدي عدم التماسك إلى كثير من الأخطاء. لكن ما هو سبب عدم التماسك هذا؟ هنا بيت القصيد. لماذا يتمادى الصندوق، في مواضيع كثيرة، حتى بعدما ثبت وجود عيوب لا ريب فيها؟ إن أحد الأسباب هو صعوبة المشاكل التي يجابهها الصندوق. فالعالم معقد. واقتصاديو الصندوق أناس عمليون يسعون جهدهم ليتخذوا بسرعة قرارات عسيرة، وليسوا جامعيين يعملون بطمأنينة لبلوغ تماسك فكري متين. لكنني أعتقد أن هناك سبباً آخر، أكثر عمقاً. ذلك أن الصندوق لا يحصر أهدافه بتلك التي حددتها مهمته الأصلية ـ تعزيز الاستقرار العالمي، والحرص على أن تحصل البلدان المهددة بانكماش على الوسائل المالية اللازمة لانتهاج سياسات توسعية. وإنما هو يسعى أيضاً إلى خدمة مصالح الأسرة المالية. وهذا يعني أنه يسعى إلى أهداف متناقضة.

ومما يزيد من التوتر أن هذا النزاع غير قابل للمناقشة العلنية. فإذا اعتُرف صراحة بدوره الجديد هذا فإن الدعم الذي يتمتع به قد يضعف، وهذا ما يدركه أولئك الذين أفلحوا في تحوير مهمته. لذلك كان لا بد من أن يكون الدور الجديد مقنّعاً، بحيث يبدو منسجماً مع القديم، بصورة سطحية على الأقل. وكان القناع هو الايديولوجيا التبسيطية لحرية السوق. أما ما جرى وراء القناع، فهو تطبيق المهمة الجديدة.

لقد جرى تغيير المهمة والهدف بصورة متكتمة، ولم يكن عسيراً. فقد كفّ ص ن د عن خدمة مصالح الاقتصاد العالمي لكي يخدم مصالح المالية العالمية. لعل تحرير الأسواق المالية لم يسهم في الاستقرار الاقتصادي العالمي، إلا أنه بالتأكيد فتح أسواقاً جديدة رحبة أمام وول ستريت.

نقول بوضوح: إن الصندوق لم يبدل مهمته قط بصورة رسمية، ولم يتخذ قط قراراً صريحاً بتقديم مصالح الأسرة المالية على استقرار الاقتصاد العالمي وعلى رفاه البلدان الفقيرة التي من واجبه أن يساعدها. ليس يمكن قول شيء معقول عن دوافع ونوايا مؤسسة ما، بل يمكن فقط قول ذلك عن دوافع ونوايا الأشخاص الذين يؤلفونها ويديرونها. وحتى هنا غالباً ما يتعذر التأكد مما يحرك حقاً هؤلاء الأشخاص ـ قد يكون هناك هوة بين نواياهم المعلنة ونواياهم الحقيقية. إلا أنه، في ميدان العلوم الانسانية، يمكن دائماً أن يحاول المرء وصف سلوك مؤسسة ما استناداً إلى ما يبدو أنها تفعل. فإذا تفحصنا سلوك ص ن د على أساس أن هدفه هو خدمة مصالح الأسرة المالية، لوجدنا أن لأفعاله معنى كانت لولاه تبدو متناقضة وغير متماسكة فكرياً.

وما كان لسلوك ص ن د، من جهة أخرى، أن يفاجئنا: نظر إلى المشاكل فقط من زاوية إيديولوجيا الأسرة المالية، التي تعكس أنماط تفكيرها بشكل وثيق (إن لم يكن كاملاً) مصالحها بالطبع. فبين أعلى قادته مقاماً كثيرون من الذين جاؤوا من الأسرة المالية، كما قلنا سابقاً، وسيذهب كثيرون من الذين أحسنوا خدمة مصالحها في الصندوق ليحتلوا فيها مناصب

ذات أجور عالية. إن ستانلي فيشر، المدير التنفيذي المساعد، الذي شارك مشاركة نشيطة في الأحداث المذكورة في هذا الكتاب، قد انتقل مباشرة من ص ن د إلى منصب نائب رئيس «سيتيغروب»، أي الشركة الضخمة التي تضم «سيتيبنك». وأحد رؤساء «سيتيغروب» (رئيس لجنتها التنفيذية) كان آنذاك روبرت روبين، الذي لعب دوراً مركزياً في تحديد سياسات الصندوق يوم كان وزيراً للخزانة. ولا يسع المرء إلا أن يطرح السؤال التالي: هل نال فيشر مكافأة كبيرة على تنفيذه التعليمات التي تلقاها بأمانة؟
لكن لا داعي للبحث عن تفسير في الرشوة. فإن الصندوق (أو عدداً من أعلى قادته وخبرائه على الأقل) كان يعتقد أن تحرير أسواق الرساميل سيسرّع النمو في البلدان النامية. وكان اعتقاده هذا قوياً إلى حد جعله يستغني عن البراهين، ويرفض كل تلك التي يبدو أنها تثبت العكس. لم يقصد الصندوق قط أن يؤذي الفقراء، بل كان يظن أن السياسة التي يدعو إليها ستكون في النهاية مفيدة لهم؛ كان يؤمن باقتصاد التداعيات، وهنا أيضاً، كان يرفض أن ينظر عن كثب في البراهين التي تدحض هذا الايمان. وكان يعتقد بأن انضباط أسواق الرساميل سيساعد البلدان الفقيرة على التطور، وبالتالي، فإن تقديم خدمات لهذه الأسواق أمر ذو أهمية حاسمة.

إذا نظرنا إلى تدابير ص ن د من هذه الزاوية، لأدركنا بصورة أفضل أسباب إصراره على وفاء ديون الدائنين الأجانب بدلاً من مساعدة المؤسسات المحلية على عدم الغرق. قد لا يكون الصندوق تحوّل إلى جابي ضرائب عند نادي السبعة، ولكن من الواضح أنه بذل جهوداً ضخمة (وإن لم تكن تكللت دائماً بالنجاح) لكي يستعيد المقرضون في نادي السبعة أموالهم. لقد كان هناك حل بديل عن تدخلاته الكثيفة، كما قلنا في الفصل الرابع. وكان هذا الحل أفضل بالنسبة إلى البلدان النامية، وعلى المدى الطويل، بالنسبة إلى الاستقرار العالمي. فقد كان يمكن للصندوق أن يسهل عملية تسوية الافلاسات؛ كان بإمكانه أن يحاول إجراء عملية تجميد (تعليق

المدفوعات مؤقتاً) تسمح للبلدان ـ ولشركائها ـ بأن تستعيد خسائرها، وتدير محرك اقتصاداتها الذي كان قد تعطل؛ وكان بإمكانه أن يحاول إجراء عملية إفلاس متسارع (2). غير أن الافلاس والتجميد كانا (ولا يزالان) خيارين غير مرغوب فيهما إذ إنهما يعنيان أن الدائنين لن يستعيدوا مالهم كاملاً. وكان هناك قروض كثيرة بلا رهن، وبالتالي فإن أصحابها كانوا لا يحصلون على شيء يذكر.
وكان الصندوق يخشى، في حال توقف بلد ما عن الدفع، أو عدم تقيده برباط العقد المقدس، أن ينعكس ذلك سلباً على النظام الرأسمالي. لكنه كان مخطئاً لأكثر من سبب. فالإفلاس بند ضمني في كل عقود التسليف. والقانون يلحظ ما سيجري إذا لم يتمكن المدين من سداد الدائن. وبما أن الافلاس عنصر ضمني من عناصر العقد، فإنه لا يعتدي إطلاقاً على الرباط المقدس المعقود بين الدائن والمدين. غير أن هناك عقداً ضمنياً آخر، وهو عقد أساسي: العقد الذي يربط المواطنين بمجتمعهم وبدولتهم، والذي يدعى أحياناً «العقد الاجتماعي». وهذا العقد يلحظ أن يتمتع المواطنون بحماية اجتماعية واقتصادية كحد أدنى، ومن أشكال هذه الحماية إيجاد فرص معقولة للاستخدام. وإنه، حرصاً على صون رباط العقد المقدس من خطر وهمي، كان الصندوق مستعداً لتمزيق العقد الاجتماعي الذي هو أهم بكثير. وفي آخر الأمر، فإن تدابير الصندوق هي التي كانت مؤذية حقاً للسوق ولاستقرار الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل.

نفهم إذن لماذا يثير الصندوق والاستراتيجيات التي يروج لها كعملة مزيفة إلى بلدان العالم أجمع مثل هذا العداء. إن مليارات الدولارات التي يعطيها تستعمل لأجل إبقاء أسعار الصرف على مستويات يتعذر الحفاظ عليها وذلك لفترة قصيرة يتمكن خلالها الأجانب والاغنياء من إخراج أموالهم من البلد ضمن شروط أفضل لهم (بفضل أسواق الرساميل المفتوحة التي يفرضها الصندوق). فإنه لقاء كل روبل، أو روبية، أو كروزيرو، ينال أثرياء البلد

دولارات أكثر ما دامت أسعار الصرف مدعومة. كما تستخدم مليارات الصندوق أحياناً كثيرة لوفاء ديون الدائنين الأجانب: حتى متى كان الدين ديناً خاصاً. وفي كثير من الحالات، تصبح المديونية الخاصة في الواقع مؤممة.

وقد كان هذا، في الأزمة المالية الآسيوية، لصالح الدائنين الأميركيين والأوروبيين، الذين كانوا سعداء باستعادة الأموال التي أقرضوها للمصارف، وللمؤسسات التايلندية أو الكورية، أو على الأقل باستعادة جزء منها أكبر مما كانوا يأملون باستعادته. لكن الأمر لم يكن على مثل هذا القدر من الجمال بالنسبة إلى الشغيلة وسائر المكلفين في تايلندا وكوريا، حيث تُستخدم الضرائب لسداد قروض ص ن د، سواء انتفع هؤلاء من المبالغ المقترضة أم لا. إلا أن الصندوق يتجاوز كل الحدود عندما يبدو أنه لم يعد هناك مال لتغطية النفقات الأكثر تواضعاً بما لا يقاس، نفقات دعم أسعار المواد الغذائية أو المحروقات للفقراء، بعد أن أنفق المليارات لإبقاء سعر الصرف على مستوى يتعذر الحفاظ عليه وأنقذ الدائنين الأجانب، وبعد استسلام الحكومة التي خفضت النفقات تحت ضغطه، وزجّت البلد في انكماش أفقد ملايين الأشخاص عملهم! فلا تعجبن إذن إن رأينا مثل هذا الغضب على ص ن د!

إذا نظرنا إلى ص ن د على أنه مؤسسة هدفها خدمة مصالح الدائنين الخاصين لفهمنا بصورة أفضل أيضاً معنى تدابير أخرى يفرضها. أشرنا فيما تقدم إلى إصراره على العجز التجاري، وذكرنا كيف أن سياسات التقشف الرهيبة التي فرضت على بلدان آسيا، بعد الأزمة، أفضت إلى هبوط سريع في المستوردات وإلى إعادة تكوين كثيف للاحتياطيات. هذا أمر له معناه من وجهة نظر مؤسسة تحرص على قدرة بلد ما على سداد دائنيه. فبدون هذه الاحتياطيات لا تستطيع البلدان أن تفي ديونها بالدولار ـ الديون العامة وديون مؤسسات البلد الاقتصادية. ولكن، لو كان الصندوق قد أعطى الأولوية للاستقرار العالمي ولانتعاش المنطقة الاقتصادي، لما كان أصر

على إعادة تكوين الاحتياطيات ولكان اتخذ تدابير أخرى لوضع البلدان في منأى عن تقلبات مزاج المضاربين الدوليين. لم يكن قد بقي لدى تايلندا أي احتياطي، لأن احتياطياتها كانت قد استعملت سنة 1997 لأجل صدّ المضاربين. والقرار الذي قضى بإعادة تكوين احتياطياتها سريعاً قد جعل حصول انكماش خطير جداً أمراً لا مفر منه. وشعار الصندوق «إسلخ نفسك» الذي حل محل شعار «إسلخ جارك» العائد إلى الثلاثينات، كما رأينا في الفصل الرابع، كان أيضاً عاملاً أشد تأثيراً في انتشار الأزمة العالمية. إن هذه السياسة قد نجحت، وبسرعة مرموقة، من وجهة نظر الدائنين. ففي كوريا، ارتفعت الاحتياطيات من لا شيء تقريباً إلى حوالي 97 مليار دولار في تموز/جويليه 2001؛ وارتفعت في تايلندا من رقم سلبي في الواقع إلى أكثر من 31 مليار دولار بالتاريخ نفسه. وهذه أخبار طيبة للدائنين بالتأكيد، إذ إنهم باتوا بعد ذلك واثقين من أن كوريا تحوز الدولارات اللازمة لسداد أي قرض إذا طلبوا ذلك.

لو كنت مكان ص ن د لكنت طبقت استراتيجية أكثر عناية بالمدينين وأقل تركيزاً على مصالح الدائنين. ولكنت اعتبرت أن إبقاء الاقتصاد قادراً على الأداء أمر أكثر أهمية، ولأرجأت إعادة تكوين الاحتياطيات سنة أو سنتين، حتى يمكن إعادة تسيير الاقتصاد. ولكنت استكشفت سبلاً أخرى لتأمين الاستقرار في الحال ـ دون الاقتصار على التجميد والافلاسات التي تحدثت عنها أعلاه، بل اعتماد مراقبات على الرساميل القصيرة الأجل وفرض رسوم على الخروج كتلك التي اعتمدتها ماليزيا. هناك وسائل لحماية بلد ما من أضرار المضاربين، أو حتى الدائنين أو المقرضين لأجل قصير الذين يبدلون رأيهم بشكل فجائي. لا وجود لسياسة خالية من المخاطرة أو الكلفة، غيرأن هذه التوجهات المغايرة كان يمكن بالتأكيد أن تكون أقل كلفة ومخاطر بالنسبة إلى سكان البلدان التي تعاني أزمة، حتى ولو كانت كلفتها أكبر بالنسبة إلى الدائنين.

ينوه المدافعون عن تدابير الصندوق بأن الدائنين قد تحملوا مع ذلك بعض الكلفة، إذ إن كثيرين منهم لم يسترجعوا كامل أموالهم. لكن هذه الحجة لا تطال جوهر المشكلة، لسببين: فالسياسات المؤاتية للدائنين كانت تهدف إلى الحد من خسائرهم بالنسبة إلى ما كان يمكن لهذه أن تكون. وهي لم تعومهم كلياً بل جزئياً. كما أنها لم تحل دون هبوط معدلات سعر الصرف، لكنها أوقفت هذا الهبوط. والسبب الآخر هو أن الصندوق لا يصل دائماً إلى أهدافه. فهو قد دفع بالتقشف إلى مسافة بعيدة في أندونيسيا، وهذا، في آخر الأمر، لم يخدم مصالح الدائنين كثيراً. يمكن أن نقول، بصورة أعم، إن الاستقرار المالي في العالم ليس فقط في صالح الاقتصاد العالمي وإنما أيضاً في صالح الأسواق المالية. يبقى من الأكيد تقريباً، مع ذلك، أن كثيراً من السياسات المتبعة ـ من تحرير الأسواق المالية إلى عمليات الانقاذ الكثيفة ـ قد أسهمت في عدم الاستقرار العالمي.

واعتبار أن الصندوق كان يشاطر الأسرة المالية شواغلها ويعكس وجهات نظرها إنما يساعد على فهم حوافز الخطاب الدفاعي عن الصندوق. ففي ما يتعلق بأزمات آسيا الشرقية سارع الصندوق ووزارة الخزانة إلى اتهام المقترضين أنفسهم بخلق صعوبات، وخصوصاً بعدم الشفافية. هذا مع أنه كان من الواضح، حتى آنذاك، أن عدم الشفافية لا يسبب أزمة وأن الشفافية ليست لقاحاً ضد الأزمات. فقبل أحداث آسيا، كانت الأزمة المالية الأخيرة هي انهيار القطاع العقاري الذي حصل في آخر الثمانينات وأول التسعينات في كل من أسوج ونروج وفنلندا، التي تعتبر من بين أكثر بلدان العالم شفافية. كما كان هناك بلدان أقل شفافية بكثير من كوريا وماليزيا وأندونيسيا ـ ولم تكن في أزمة. لو كانت الشفافية مفتاح الأحجية الاقتصادية لكانت بلدان آسيا الشرقية قد عرفت مزيداً من الأزمات خلال السنوات السابقة، إذ إن الأرقام تشير إلى أنها كانت تغدو أكثر شفافية لا أقل. إن البلدان الآسيوية، بالرغم من عدم شفافيتها المزعومة، كانت قد عرفت نمواً مرموقاً

وأثبتت قدرتها المرموقة على الصمود أمام الفوضى. وإذا كانت «بالغة الهشاشة» حسبما أعلن الصندوق ووزارة الخزانة، فإن هذه كانت هشاشة حديثة العهد لا يفسرها انعدام الشفافية المطّرد بل عامل آخر معروف جيداً: تحرير أسواق الرساميل قبل الأوان، الذي فرضه عليها ص ن د.

مع مرور الزمن، يبدو أن هاجس الشفافية هذا كان له سبب... شفاف (3). فقد كان محتماً على الأسرة المالية وعلى الصندوق وعلى وزارة الخزانة، أن تحوّل الاتهامات إلى جهات أخرى، وأن تجابه أزمة الثقة الخاصة بها. ذلك أن التدابير التي فرضها الصندوق والوزارة في آسيا، وفي روسيا، وفي بلدان أخرى، كانت عرضة للانتقاد. وكان تحرير أسواق الرساميل قد أحدث مضاربة تشكل خطراً على الاستقرار، كما أحدث تحرير الأسواق المالية ممارسات سيئة للاقراض. وبقدر ما كانت خططهما غير ناجحة ـ على عكس ما كانا يعلنان ـ ولم تحقق الانتعاش، فقد كانا بحاجة أكثر إلى تحاشي الانتقادات، والقول بأن المشكلة لم تكن هنا بل في البلدان التي تعاني الأزمة.

إلا أن تحليلاً أدق للوقائع يبين أن البلدان الصناعية كانت مذنبة في ميادين كثيرة أخرى: لعل التنظيمات المصرفية المتساهلة في اليابان مثلاً، شجعت مصارفها على إقراض تايلندا بمعدلات فائدة مغرية إلى حد حمل المقترضين على الاستدانة أكثر من اللزوم. كما أن سياسات التساهل في التنظيمات المصرفية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية الكبيرة قد دفعت بالمقرضين والمقترضين إلى القيام بخطوات قليلة الحصافة، كما رأينا في الفصل الرابع، فقد تُرك للمصارف أن تعتبر أن الاقراض للخارج لأجل قصير مضمون أكثر منه لأجل طويل ـ ولقد كانت القروض القصيرة الأجل أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في آسيا الشرقية.

وأرادت مؤسسات التمويل الكبير أيضاً أن تبعد التهمة عن مستشاريها في حقل التمويل، الذين كانوا قد شجعوا الزبائن على توظيف مالهم في آسيا.

وبمساندة تامة من جانب حكومات البلدان الصناعية الكبرى، بدءاً بالولايات المتحدة، كان المستشارون في حقل التمويل، من فرانكفورت إلى لندن وميلانو، قد أعلنوا على الملأ أنه بسبب عدم شفافية البلدان الآسيوية، لم يكن لديهم أية وسيلة لمعرفة درجة خطورة الوضع: فلا يحق لأحد أن يلومهم على ذلك. على أن هؤلاء الخبراء انزلقوا بلا ضجيج إلى حقيقة أساسية: في السوق المفتوحة تماماً والشفافة، حيث الإعلام لا غبار عليه، تكون الأرباح ضعيفة. وإذا كانت التوظيفات في آسيا جذابة إلى هذا الحد ـ تعود بأرباح ضخمة ـ فهذا يعود إلى كونها أكثر تعرضاً للمخاطر. وكانت هذه قناعة المستشارين بأنهم أكثر علماً، وطمع زبائنهم بالمردودات الأعلى التي كانت قد اجتذبت الرساميل بكثافة إلى هذه المنطقة. إن المشاكل الكبرى ـ ضخامة مديونية كوريا الجنوبية، والعجز التجاري الكبير في تايلندا وفقاعتها العقارية المضاربة التي كانت ستنفجر حتماً، وفساد سوهارتو ـ كانت أموراً معروفة، فكان على المستشارين أن يكشفوا النقاب عنها أمام أصحاب التوظيفات وعن المخاطر المتصلة بها.

ورأت المصارف الدولية هي أيضاً أن من المناسب تحويل اللوم إلى أهداف أخرى: المقترضين والممارسات البغيضة من جانب المصارف التايلندية والكورية، التي كانت تعطي قروضاً يستحيل استيفاؤها بالتواطؤ مع حكومة بلدها الفاسدة. وهنا أيضاً بادر ص ن د ووزارة الخزانة إلى مشاركة تلك المصارف في هجومها. غير أنه كان عليهما أن يحذرا منذ البدء اعتماد هذه الحجج. فبالرغم من جهود الصندوق ووزارة الخزانة التي بُذلت لتبييض صفحة المصارف الدولية الكبيرة، فالحقيقة هي أنه في كل عملية إقراض يوجد مقرض ومقترض. وإذا كان المقرض سيئاً بطبيعته فإن مسؤوليته مساوية لمسؤولية المقترض. يضاف إلى هذا أن مصارف البلدان الغربية كانت قد أقرضت الشركات الكورية الكبيرة مع علمها التام بضخامة مديونية هذه الشركات. فالقروض الهالكة إذن كانت وليدة أخطائها هي في التقدير، وليس وليدة ضغط ما من جانب الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى. وقد

ارتكبت هذه الأخطاء بالرغم من أدوات معالجة المخاطر، ذات الفاعلية العالية المزعومة، التي تحوزها هذه المصارف الغربية، فلا تعجبنّ إذن من أن نرى هذه المصارف الكبيرة ترغب في صرف الأنظار إلى جهات أخرى. وكان لدى الصندوق دوافع أكيدة لدعمها، إذ إنه كان يشاركها في المسؤولية. وإن عمليات الانقاذ المتكررة التي قام بها في أماكن أخرى قد أسهمت في قلة عنايتها المهنية.

وكان هناك أيضاً هدف أعمق. فقد كانت وزارة الخزانة الأميركية أعلنت في أوائل التسعينات انتصار الرأسمالية العالمية. وكان ص ن د والوزارة المذكورة قد ضمنا للبلدان التي تسلك «السياسات الصالحة» ـ سياسات «توافق واشنطن» ـ أنها ستحصل على النمو. وجاءت الأزمة الآسيوية فزرعت الشك حول هذه الرؤية الجديدة للعالم، ما لم يكن بالإمكان تبيان أن المشكلة ليست وليدة الرأسمالية بل وليدة البلدان الآسيوية وسياساتها السيّئة ، وكان الصندوق ووزارة الخزانة يريان من واجبهما أن يؤكدا أنه إذا كان هناك أزمة، فهي ليست وليدة الاصلاحات (خصوصاً وليدة تحرير أسواق الرساميل، هذا البند المقدس من قانون الايمان) وإنما هي وليدة عدم كفاية هذه الاصلاحات. وإنهما، بتركيزهما الانتقاد على مواطن الضعف عند البلدان التي تعاني الأزمة، لم يكتفيا بصرف الأنظار عن إخفاقاتهما ـ سواء ما يعود منها إلى سياستهما كما إلى قروضهما ـ بل حاولا حتى استغلال الأحداث ليدفعا قدماً أيضاً بتطبيق برنامجهما.

الهوامش

(1)أنظر: S. Fisher, On the need for an international lender of last resort, Journal of Economic Perspectives, 13, 1999, p. 85-104 . على غرار كثيرين من أنصار فكرة «المقرض بالدرجة الأخيرة»، يشبه فيشر دور المصرف المركزي لبلد ما بدور ص ن د بين البلدان. غير أن هذا التشبيه مخادع، فالمقرض بالدرجة الأخيرة ضروري على الصعيد الداخلي. إذ إن مبدأ «من يصل أولاً يأخذ أولاً» يسهم في ظهور خطر سحب كثيف للودائع، أنظر:

D. Diamond et P. Dibvig, Bank runs, deposit insurance, and liquidity, Journal of Political Economy, 91, 1983, p. 401-419.

وحتى على هذا الصعيد، فإن وجوده لا يكفي لتحاشي السحوبات الكثيفة، كما تثبت ذلك تجربة الولايات المتحدة. وإنه فقط متى كان مرفقاً بتنظيم مصرفي متين وبضمانة للودائع، يمكن للمقرض بالدرجة الأخيرة أن يكون كافياً لتلافي الهجوم على المصارف. يضاف إلى ذلك أن التشدد الذي أبداه في تطبيق العديد من التدابير، يمكن أن يدفع بكثير من البلدان إلى الامتناع عن تخويله سلطة مفرطة للتنظيم (حتى لو أمكن تحديد نطاق هذه السلطة بدقة ولم تكن الأولوية للحرص على السيادة الوطنية). إن هيئات التنظيم في الولايات المتحدة قد أكدت في أحيان كثيرة أن اتخاذ تدابير متساهلة حسنة التصميم هي عنصر حاسم في الادارة الاقتصادية الجمعية، فيما وقف الصندوق دائماً ضد كل تساهل. وقد قلت في مكان آخر أن الصندوق، باتخاذه هذا الموقف، وقع أحياناً كثيرة في شرك بدائي ـ خطأ التقدير ـ: التشدد، إزاء مشاكل تتعلق بالنظام، قد يكون مدمراً للذات، إذ إن كل مصرف، متى عجز عن إيجاد رساميل إضافية، سيطلب إيفاء قروضه، الأمر الذي يزيد من تكاثر حالات التوقف عن الدفع ويزيد الأزمة الاقتصادية تفاقماً.

(2)هذا ما أسميه «الفصل الأكبر 11». لمزيد من التفاصيل أنظر:

M. Miller et J.E. Stiglitz, Bankruptcy protection against macroeconomic shocks: the case for a ‘‘super chapter 11’’}, World Bank Conference on Capital Flows, Financial Crises, and Policies, 15 avril 1999.

(3)إذا كان من الصعب إسناد الأزمة إلى عدم الشفافية، فلهذا كلفته أيضاً: عندما نشبت الأزمة كان عدم الشفافية هذا سبباً في حمل الدائنين على سحب أموالهم من جميع المقترضين، دون أي تمييز من حيث النوعية. فإنه لم يكن لديهم الاعلام اللازم الذي كان يمكن أن يسمح لهم بالتمييز بين المقترضين الصالحين وغير الصالحين.

9

المستقبل

حال العولمة اليوم سيئة. إنها سيئة بالنسبة إلى فقراء العالم. وسيئة بالنسبة إلى البيئة. وسيئة بالنسبة إلى استقرار الاقتصاد العالمي. والتحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق قد جرى في كل مكان بصورة سيئة ـ ما عدا في الصين وفيتنام وفي بضعة بلدان قليلة من أوروبا الشرقية ـ إلى حدّ جعل الفقر يزداد بسرعة والمداخيل تنهار.

الحل، في نظر بعضهم، بسيط: العدول عن العولمة. وهذا ليس ممكناً ولا مرغوباً فيه. فالعولمة، كما قلت في الفصل الأول، قد جاءت بمنافع عظيمة أيضاً، فعليها بنت آسيا الشرقية نجاحها، بما فيه على المبادلات التجارية والدخول بشكل أفضل إلى الأسواق وإلى التكنولوجيات. وهي التي سمحت بإحراز تقدم كبير في حقل الصحة، والتي تخلق مجتمعاً دولياً ذا حيوية ويناضل من أجل مزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. المشكلة ليست العولمة لكن المشكلة هي في كيفية إدارتها، وبصورة خاصة، من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية، أي ص ن د، والبنك الدولي، وم ت ع، التي تسهم في تحديد قواعد اللعبة. ففي أغلب الأحيان، أدارت هذه المؤسسات العولمة تبعاً لمصالح البلدان الصناعية المتقدمة ـ والمصالح الخاصة ضمن هذه المؤسسات ـ وليس لمصالح بلدان العالم النامي. ولا

تنحصر المسألة في كونها خدمت هذه المصالح: في أكثر الأحيان كان لها عن العولمة رؤية ضيقة مردها إلى فكرة خاصة جداً عن الاقتصاد وعن المجتمع.

إن مطلب الاصلاح ملموس في كل مكان ـ من اللجان المعينة من جانب الكونغرس، ولجان الاقتصاديين البارزين، التي تنظم بمساندة من منظمات أهلية، تقارير بشأن تحويل البنية المالية العالمية، إلى التظاهرات التي ترافق كل الاجتماعات الكبيرة الدولية. وقد حصلت تغيرات حتى الآن. إن الدورة الجديدة من المفاوضات التجارية التي أطلقت في تشرين الثاني/نو؟مبر 2001 في الدوحة (قطر) أطلقت عليها تسمية دورة الإنماء: كان هدفها ليس فقط فتح المزيد من الأسواق، بل كان أيضاً تصحيح بعض حالات عدم التوازن الماضية ـ وكان النقاش في الدوحة أكثر انفتاحاً بكثير من ذي قبل. وتغير خطاب ص ن د والبنك الدولي: أخذا يتكلمان أكثر عن الفقر، وبذلت جهود حقيقية، في البنك الدولي على الأقل، من أجل تحقيق الوعد بـ«وضع البلد في مقعد القيادة»، في كثير من البرامج. غير أن التشكك ما يزال موجوداً عند كثير من الراصدين النقديين للمؤسسات الدولية. فهم لا يرون في هذا التطور سوى مجرد ردة فعل من جانب هذه المؤسسات على الواقع السياسي: يجب أن تغير خطابها إذا أرادت البقاء. ويشك هؤلاء في صدق التزامها. وهم لم يشعروا بالطمأنينة عندما عين ص ن د سنة 2000 في المنصب الثاني لديه شخصاً كان رئيس اقتصاديي البنك الدولي يوم انضم هذا إلى صفوف المتعصبين للسوق. والتشكك قوي عند بعض الراصدين إلى حدّ يدفعهم إلى المطالبة بتدابير أكثر جذرية كإلغاء ص ن د. أنا أعتقد أن هذا المطلب لا معنى له. فلو ألغي هذا الصندوق فمن المحتمل جداً أن يعاد خلقه تحت شكل آخر. ويحلو لرؤساء الحكومات، في حال نشوب أزمة، أن يشعروا بأن هناك من يتولى الاهتمام بالأمور، وأن ثمة مؤسسة دولية تتدخل. وهذا هو دور الصندوق اليوم.

أنا واثق من أنه يمكن إعادة النظر في نمط العولمة على نحو يخرج إلى حيز الواقع إمكاناتها الناجعة، ويرسم توجهاً جديداً للمؤسسات الاقتصادية

الدولية بغية الوصول إلى ذلك. على أنه، لكي نرى كيف يمكن تحويل هذه المؤسسات، علينا أولاً أن نحسن فهم أسباب فشلها، وفشلها الذريع.

المصالح والايديولوجيا

رأينا في الفصل السابق أنه إذا نظرنا إلى تدابير ص ن د كما لو كانت هذه المؤسسة في خدمة مصالح الأسواق المالية، عوضاً عن أن تؤدي رسالتها الأصلية ـ مساعدة البلدان التي تعاني أزمة والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي ـ لأمكننا أن نعطي معنى لما قد يبدو، من وجهة نظر أخرى، وكأنه سقط متاع لسياسات متناقضة وغير متماسكة فكرياً.

وإذا كانت المصالح المالية قد هيمنت على فكر ص ن د، فإن المصالح التجارية لعبت دوراً مماثلاً في منظمة التجارة العالمية. وكما أن الصندوق يهمل كلياً شواغل الفقراء ـ توجد مليارات لأجل حلّ مشاكل المصارف، ولا توجد بضعة دولارات ضرورية لدعم أسعار المواد الغذائية لصالح أولئك الذين حرمتهم خطط الصندوق من عملهم ـ كذلك تفعل منظمة التجارة العالمية إذ تضحي بكل شيء من أجل التجارة. إن الذين يسعون إلى إقرار منع استعمال شبكات صيد القريدس التي تأسر السلاحف فتعرض بقاء هذا النوع للخطر، ترد عليهم منظمة التجارة العالمية بالقول إن تنظيماً كهذا يعتبر خرقاً لا مبرر له لحرية التجارة. فيكتشف هؤلاء أن المصالح التجارية تتغلب على كل شيء بما فيه حماية البيئة!
وإذا تبين أن هذه المؤسسات تخدم بالدرجة الأولى وقبل كل شيء مصالح تجارية ومالية، فإنها لا تتصور نفسها البتة هكذا. فهي تظن صادقة أنها تعمل لأجل المصلحة العامة. وحتى لو أثبت كل شيء عكس ذلك، فإن كثيرين من وزراء التجارة والمالية، وحتى بعض القادة السياسيين، يعتقدون أن الجميع، في آخر الأمر، سيستفيدون من تحرير التجارة وأسواق الرساميل. ويذهب كثيرون في اعتقادهم الراسخ هذا إلى حد الموافقة على

فرض تلك «الاصلاحات» على البلدان بجميع الوسائل، حتى ولو كانت لا تلاقي سوى تأييد شعبي محدود جداً.

إن التحدي الأكبر ليس في المؤسسات وحسب، وإنما هو في النفوس أيضاً. فالعناية بالبيئة، وإتاحة الفرصة أمام الفقراء ليقولوا كلمتهم في القرارات التي تطالهم، وإشاعة الديمقراطية، والتجارة العادلة: هذا كله ضروري لتحقيق المنافع المفترضة للعولمة. المشكلة هي في كون المؤسسات تعكس ذهنية أولئك الذين هي مسؤولة أمامهم. فإن حاكم مصرف مركزي عادياً يبدأ نهاره بالاستعلام عن إحصائيات التضخم النقدي لا إحصائيات الفقر. ووزير التجارة، بأرقام الصادرات لا بمؤشرات التلوث.

العالم معقد. وكل فئة اجتماعية تحصر همها بجزء من الواقع، الجزء الذي يعنيها أكثر من غيره. فالشغيلة يهتمون بالاستخدام وبالأجور، وأهل المال يهتمون بمعدلات الفائدة وباستعادة أموالهم. ومعدلات الفائدة العالية جيدة بالنسبة إلى الدائن ـ إذا استعاد دينه ـ لكن الشغيل يعلم أنها ستسبب تباطؤاً للاقتصاد، وهذا يعني في نظره بطالة. فلا عجب إذن في أن يرى في هذه المعدلات العالية خطراً. أما المتمول الذي أقرض مالاً لأجل طويل، فالخطر الحقيقي بالنسبة إليه هو التضخم، إذ إنه بسبب التضخم ستكون قيمة الدولارات التي يستعيدها أدنى من قيمة تلك التي أقرضها.

من النادر أن نرى، في النقاش السياسي العلني، أناساً يبررون مواقفهم صراحة بالحرص على مصالحهم الشخصية. فكل شيء يُعرض بكلام عن المصلحة العامة. لكي نقدر مدى تأثير هذا التدبير أو ذاك على المصلحة العامة، يجب أن يكون لدينا نموذج، رؤية لأداء النظام بمجمله. لقد اقترح آدم سميث، في دفاعه عن الأسواق نموذجاً، واقترح لينين نموذجاً آخر، بعد أن عاين تأثيرات النظام الرأسمالي السلبية على حياة العمال في زمانه. لقد كان لنموذج ماركس، رغم العديد من عيوبه المعروفة، تأثير كبير، خصوصاً في البلدان النامية، حيث ظهر أن الرأسمالية لم تبر بوعودها بالنسبة إلى المليارات من الفقراء. على أن انهيار الأمبراطورية السوفياتية قد

أظهر مواطن ضعفه بوضوح تام. ومع هذا الانهيار والسيطرة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة، كانت الغلبة لنموذج السوق.

لكن، ليس هناك نموذج واحد للسوق. فهناك فوارق قوية بين الصيغة اليابانية لاقتصاد السوق والصيغة الألمانية، أو الأسوجية أو الأميركية. وهناك بلدان عدة تماثل مداخيلها بمعدل الفرد مداخيل الولايات المتحدة، ولكن مع تفاوت أقل، وفقر أقل، وظروف حياة أفضل في بعض الحقول ومنها الصحة (إذا صدقنا سكانها على الأقل). وإذا كانت السوق هي في مركز الصيغتين الأسوجية والأميركية للرأسمالية، فإن للدولة أدواراً مختلفة تماماً في كل منهما. فالدولة في أسوج تضطلع بمسؤولية أعلى بكثير في إشاعة الرفاه الاجتماعي؛ وهي تؤمن دائماً نظاماً أفضل بكثير للصحة العامة، وتعويضاً أفضل بكثير عن البطالة، ومعاشات تقاعد أفضل بكثير، مما في الولايات المتحدة. هذا مع أن أسوج نجحت جيداً كالولايات المتحدة، حتى في التجديدات المتصلة بـ«الاقتصاد الجديد». إن كثيرين من الأميركيين، وليس كلهم، يعتبرون أن النموذج الأميركي عمل بنجاح. لكن معظم الأسوجيين يعتبرونه غير مقبول، ويعتقدون أن نموذجهم أدى خدمات طيبة لهم. ويرى الآسيويون أن عدة نماذج آسيوية قد نجحت، وهذا صحيح بالنسبة إلى ماليزيا وكوريا الجنوبية، وكذلك بالنسبة إلى الصين وتايوان، حتى مع أخذ الأزمة المالية العالمية بعين الاعتبار.

لقد شرح علم الاقتصاد، في السنين الخمسين الأخيرة، متى ولماذا تعمل الأسواق جيداً، ومتى لا تعمل جيداً. كما بين أسباب كونها تؤدي إلى التقليل من إنتاج بعض العوامل ـ كالبحث الأساسي ـ وإلى الإكثار من إنتاج عوامل أخرى ـ كالتلوث مثلاً. وإخفاقاتها الأكثر مأساوية هي الأزمة الدورية، والانكماشات والانحطاطات، التي تسوّد وجه الرأسمالية منذ مئتي سنة: تترك عدداً كبيراً من الشغيلة بلا عمل، وقسماً ضخماً من مخزون الرأسمال قليل الاستعمال. لكن إذا كانت هذه تمثل إخفاقات السوق الأكثر ظهوراً، فهناك ألوف الاخفاقات الأخرى الأقل ظهوراً ـ ألوف الحالات حيث لا تتوصل الأسواق إلى نتائج فعالة أو مرغوب فيها اجتماعياً.

بإستطاعة الدولة أن تقوم بدور أساسي ـ وقد فعلت ـ ليس فقط للتخفيف من وقع إخفاقات السوق هذه، بل لتأمين عدالة اجتماعية: إن آليات السوق بحد ذاتها يمكن بعض الأحيان أن تترك كثيراً من الناس بلا موارد كافية للبقاء. وفي البلدان التي نجحت بشكل أفضل من غيرها ـ الولايات المتحدة وآسيا الشرقية ـ أخذت الدولة هذه المهمات على عاتقها وأدت دورها إجمالاً بشكل جيد نسبياً. فهي قد أمنت للجميع تربية جيدة، وأنشأت قسماً كبيراً من البنى التحتية ـ ومنها المؤسسية، كالنظام القضائي، الذي هو ضروري لعمل الأسواق بشكل فعال. كما أنها نظمت القطاع المالي كي تعمل أسواق الرساميل أكثر كما يفترض بها أن تعمل. وأنشأت مظلة أمان للفقر، وطورت التكنولوجيا، من الاتصالات إلى الزراعة، ومن محركات الطائرة إلى الرادارات. وإذا كان يدور الآن نقاش حام جداً، في الولايات المتحدة وغيرها، حول الوظيفة المحددة التي يجب أن تكون للدولة، فالجميع متفقون على الاعتراف لها بدور لجعل المجتمع كله والاقتصاد كله يعملان بصورة فعالة وإنسانية.

توجد في بلداننا الديمقراطية تباينات هامة حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية. بعض هذه التباينات يتناول قيماً. فإلى أي حد يجب علينا أن نعنى بالبيئة؟ (إلى أي حد يجب علينا أن نرضى بإتلافها إذا كان هذا يزيد من المنتوج المحلي الإجمالي؟) وأن نهتم بالفقراء؟ (إلى أي حد علينا أن نقدم تضحيات في دخلنا الاجمالي إذا كانت هذه التضحيات تسمح لبعض الفقراء بالخلاص من الفقر أو بتحسين حالتهم ولو قليلاً؟)، وأن نهتم بالديمقراطية؟ (هل نحن مستعدون للمساومة على الحقوق الأساسية، كحق الاجتماع، إذا اعتبرنا أن هذه المساومة تسمح للاقتصاد بأن ينمو بسرعة أكبر؟). وهناك تباينات أخرى تتناول كيفية عمل الاقتصاد. إن الطروحات النظرية واضحة. فكلما كان هناك إعلام ناقص للأسواق (أي دائماً) كان هناك، مبدئياً، تدخلات من جانب الدولة تستطيع أن تعزز فاعلية السوق ـ حتى متى كانت الدولة تشكو من النواقص إياها في الاعلام. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن مسلمات التعصب للسوق لا تصمد في الاقتصادات

المتطورة، ناهيك عن البلدان النامية. غير أن أنصارها يؤكدون، رغم كل شيء، أن حالات عدم فاعلية الأسواق محدودة نسبياً وحالات عدم فاعلية الدولة كبيرة نسبياً. وهم يحملون الدولة مسؤولية الظاهرات التي تفسر عموماً بأنها إخفاقات للسوق؛ فيلومون الدولة على البطالة، قائلين إنها تحدد الأجور على نحو مسرف في الارتفاع أو أنها تترك سلطة مبالغاً فيها للنقابات.

كان آدم سميث أكثر وعياً لحدود السوق ـ ومنها أخطار المنافسة غير الكاملة ـ من أولئك الذين يعدون اليوم أنهم تلاميذه. وكان أكثر وعياً أيضاً للإطار الاجتماعي والسياسي الذي يجب أن يعمل الاقتصاد ضمنه. فلكي يعمل الاقتصاد جيداً لا بد من وجود تماسك اجتماعي. إن العنف في مدن أميركا اللاتينية والحرب الأهلية في أفريقيا يخلق بيئات غير مؤاتية للقيام بتوظيفات ولا للنمو. وإذا كان للتماسك الاجتماعي تأثير على الاقتصاد، فالعكس صحيح أيضاً. إن اللجوء إلى تقشف مبالغ فيه ـ سواء تعلق الأمر بالسياسة الحصرية في حقل الموازنة أم النقد في الأرجنتين، أو بالتفاقم الناجم عن تخفيض الدعم للمواد الغذائية في أندونيسيا ـ يؤدي بالتأكيد إلى حدوث اضطرابات. وخصوصاً إذا علمنا أن الظلم كثيف، كما في أندونيسيا: مليارات لأجل عمليات إنقاذ الشركات والمصالح المالية، ولا شيء للمواطنين المحكوم عليهم بالبطالة.

لقد دعوت دائماً، ضمن إطار عملي ـ من خلال كتاباتي ومواقفي كمستشار اقتصادي للرئيس وكرئيس لاقتصاديي البنك الدولي ـ إلى رؤية متوازنة لدور الدولة: رؤية تعترف بحدود السوق وإخفاقاتها و حدود وإخفاقات الدولة، لكنها تعتبرهما شريكين يجب عليهما أن يتعاونا. أما طبيعة هذا التعاون فتختلف حسب البلدان تبعاً لمستوى تطور كل منها على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

لكن، أياً كان هذا المستوى، يبقى للدولة تأثير لا جدال فيه. إن دولاً ضعيفة، أو على العكس مسرفة في التدخل، قد أساءت إلى الاستقرار وإلى النمو. والأزمة المالية الآسيوية كان مردها إلى تنظيم ناقص للقطاع المالي؛

وكانت الرأسمالية المافياوية الروسية نتيجة تقصير الدولة في فرض احترام المبادىء الأساسية لنظام شرعي. كما أن التخصيص الذي أُجري في بلدان متحولة دون إقامة البنية التحتية المؤسسية الضرورية قد أفضى إلى نهب الأصول لا إلى خلق ثروات. وفي بلدان أخرى، حيث لم يكن يوجد أي تنظيم، أثبتت الاحتكارات التي جرى تخصيصها أنها أكثر قدرة من المؤسسات التابعة للدولة على استثمار المستهلكين. وعلى عكس ذلك، فإن التخصيص المقرون بالتنظيم وبتعديل بنية الشركات وبقيمومة قوية على المؤسسة (1)، قد نشط النمو.

على أن نيتي هنا ليست الفصل في هذه المجادلات ولا دعم رؤيتي الخاصة لدور الدولة ودور السوق، وإنما هي التنويه بوجود خلافات حقيقية حول هذه المسألة، حتى بين علماء اقتصاد بارزين، يستنتج بعض الناقدين لعلم الاقتصاد ولعلماء الاقتصاد، بصورة متسرعة، من ذلك، أن هؤلاء لا يتفقون أبداً على شيء، وأنه يجب الطعن فوراً بكل ما يقولون. لكن هذا كلام باطل، إذ إن هناك توافقاً واسعاً بينهم حول بعض الأمور ـ كضرورة أن يحيا البلد حسب إمكاناته أو أخطار التضخم النقدي الكبير.

إنما المشكلة هي في أن ص ن د ـ والمنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى أحياناً ـ تعرض فرضيات وسياسات لا يوجد توافق حولها وكأنها عقيدة مسلّم بها؛ ففيما خص تحرير أسواق الرساميل، لم يكن هناك في الواقع أي برهان مع هذا التحرير وكان هناك براهين كثيرة ضده. وإذا كان كل الاقتصاديين يعتبرون أن النجاح مستحيل مع وجود تضخم نقدي كبير، فلا يوجد أي توافق حول المصلحة في تخفيض مستمر لمعدلات الفائدة. ليس هناك أي دليل على أن منافع مثل هذه السياسة تتناسب مع كلفتها، ويعتقد بعض الاقتصاديين حتى أن للإفراط في تخفيض التضخم مفاعيل سلبية (2).

إذا كان هناك استياء من العولمة، فذلك لأنها، بكل وضوح، وضعت الاقتصاد فوق كل شيء، بل وضعت رؤية خاصة للاقتصاد ـ التعصب للسوق ـ فوق سائر الرؤى. والاعتراض على العولمة في العديد من مناطق

العالم لا يستهدف العولمة بحد ذاتها ـ مصادر التمويل الجديدة لأجل الإنماء أو أسواق التصدير الجديدة ـ بل مجموعة خاصة من العقائد: تدابير «توافق واشنطن» التي فرضتها المراجع المالية والدولية.
والاعتراض ليس موجهاً ضد تلك التدابير وحسب، وإنما ضد الفكرة القائلة بأنه لا توجد إلا سياسة واحدة صائبة. هذه إهانة صريحة للاقتصاد (الذي يشدد على أهمية التحكيم) وللحس السليم. عندنا في البلدان الديمقراطية تدور مناقشات حامية حول كل عناصر السياسة الاقتصادية: ليس حول الاقتصاد الكلّي وحده، بل وحول مسائل كالتشريع الخاص بالإفلاس وبتخصيص معاشات التقاعد. إن قسماً كبيراً من بقية العالم يشعر بأنه محروم من إمكانية الاختيار، وحتى بأنه تفرض عليه خيارات رفضتها بلدان كالولايات المتحدة.
إن التمسك بإيديولوجيا خاصة قد حرم البلدان من أن تختار ما تريد، كما أنه أسهم إسهاماً قوياً في إخفاقات هذه البلدان. فالبنى الاقتصادية تختلف كثيراً بين منطقة وأخرى في العالم. فالشركات الآسيوية شديدة الاستدانة، والشركات الأميركية اللاتينية قليلة الاستدانة. والنقابات قوية جداً في أميركا اللاتينية، وضعيفة نوعاً ما في كثير من البلدان الآسيوية. ثم أن البنى الاقتصادية تتغير مع مرور الزمن ـ كما تبين من المناقشات الأخيرة حول «الاقتصاد الجديد». وفي الثلاثين سنة الأخيرة تركز تقدم العلم الاقتصادي على دور المؤسسات المالية، والإعلام، وتحول خطوط القوة في المنافسة العالمية. وقد أحدث هذا التقدم، كما قلت، تغييراً في الأفكار الموروثة حول فاعلية اقتصاد السوق، وحول ردود الفعل على الأزمات.
لقد أبدى البنك الدولي وص ن د مقاومة في وجه الأفكار الجديدة ـ وما هو أهم ـ في وجه ترجمتها إلى تدابير اقتصادية، كما سبق لهما أن أبديا مقاومة عندما اقتضى الأمر إجراء دراسة عن كثب على تجارب آسيا الشرقية، هذه التي لم تتبع سياسات «توافق واشنطن»، فراحت تتطور بسرعة أكبر مما في أية منطقة أخرى من العالم. وقد كان لهذا الرفض لاستيعاب دروس العلم الاقتصادي الحديث أثر شديد في عدم تهيئة تلك المؤسسات

لمواجهة الأزمة الآسيوية، كما أنه أضعف قدرتها على تفعيل النمو في العالم.
لم يكن الصندوق يشعر بالحاجة إلى تعلم تلك الدروس لأنه كان يعرف الأجوبة مسبقاً: إذا كان العلم الاقتصادي لا يعطيها، فإن الايديولوجيا ـ الايمان المطلق بحرية السوق ـ تعطيها. والايديولوجيا تمثل موشوراً يُرى العالم من خلاله مجموعة من المعتقدات التي يتشبث بها المرء بقوة تجعله لا يبحث عن تأكيد حسي لها. والبراهين التي تناقضها تُرفض باختصار. إن تحرير أسواق الرساميل الحالية من القيود هو في نظر المؤمنين بحرية السوق مرغوب فيه بديهياً. وهم ليسوا بحاجة إلى إثبات أنه ينشط النمو. وإذا أثبتنا لهم أنه يحدث عدم استقرار، فإنهم لا يرون في ذلك أكثر من كلفة للتصحيح، وواحد من الآلام التي لا بد من تحملها للانتقال إلى اقتصاد السوق.

يجب قيام مؤسسات عامة دولية

ليس يمكننا أن نرجع عن العولمة ـ وهي ستتواصل. والمشكلة هي في جعلها تعمل بصورة صحيحة. ولكي تعمل بصورة جيدة، يجب أن يكون هناك مؤسسات عامة دولية تسهم في تحديد القواعد.
وعلى هذه المؤسسات بالتأكيد أن تركز اهتمامها على المشاكل التي يكون العمل الجماعي العالمي على حلها مرغوباً فيه، وربما ضرورياً. لقد حصل كثير من التقدم في هذه المسائل خلال الثلاثين سنة الأخيرة: بتنا نفهم أكثر ما هي الحالات التي تقتضي عملاً جماعياً، عالمياً أو لا. وسبق لي أن أشرت إلى أن مثل هذا العمل واجب متى كانت الأسواق لا تعطي نتائج مرضية بصورة تلقائية. ومتى كان هناك تأثيرات خارجية ـ متى كان لأفعال بعض الأفراد تأثيرات على أفراد آخرين دون أن يدفع هؤلاء شيئاً أو دون أن يتلقوا تعويضاً ـ فإن السوق ترد بشكل عام جداً بزيادة إنتاج بعض السلع وتخفيض إنتاج سلع أخرى. وليس يمكن أن يوثق بها لكي تنتج مثلاً أموالاً

عامة بطبيعتها، كالدفاع (3) مثلاً. وفي بعض الحقول، لا توجد سوق (4): لقد أمنت الدول القروض للطلبة، مثلاً، لأن السوق كانت لا تتوصل تلقائياً إلى تمويل التوظيف بالرأسمال الانساني. كما أنه، من جراء مجموعة كبيرة من الأسباب، لا تقوم السوق بانضباط ذاتي ـ فتحصل توسعات وأزمات ـ وتقوم الدولة بدور هام لإعادة الاستقرار.

لقد تمت الإحاطة بشكل أفضل خلال العقد المنصرم، بالمستوى ـ المحلي، والوطني، والعالمي ـ الذي يُستحسن فيه العمل الجماعي. فالتدخلات التي يحس الناس بمنافعها محلياً بصورة أساسية (كتلك التي تتعلق بالتلوث المحلي) يجب أن تحصل على المستوى المحلي؛ وتلك التي يستفيد منها مواطنو البلد كلهم، يجب أن تحصل على المستوى الوطني. إن معنى العولمة هو اكتشاف ميادين متكاثرة أبداً يكون التأثير فيها عالمياً. وهنا يكون العمل العالمي مطلوباً، وتكون أنظمة القيمومة العالمية حاسمة. وبعد إدراك وجود هذه الميادين، أنشئت مؤسسات عالمية للاهتمام بها، لكن هذه المؤسسات لا يعمل كلها على نحو جيد تماماً. يمكن أن نعتبر الأمم المتحدة مكلفة بمشاكل الأمن السياسي في العالم، فيما أن المؤسسات المالية الدولية، وخصوصاً ص ن د، تركز اهتمامها على الاستقرار الاقتصادي العالمي. والمقصود في هاتين الحالتين معالجة حالات خارجية قد ترتدي أبعاداً عالمية، فإذا لم تلجم هذه الحالات، إذا لم ينزع فتيلها، فإن الحروب المحلية يمكن أن تمتد إلى بلدان أخرى، ثم تتحول إلى انفجارات عالمية. إن انكماشاً اقتصادياً في بلد ما يمكن أن ينجم عنه تباطؤ في بلدان أخرى. والخوف الكبير الذي ظهر سنة 1998 كان من أن تسبب أزمة في الأسواق الناشئة انهياراً اقتصادياً عالمياً.

على أن هذه ليست الميادين الوحيدة التي للعمل الجماعي فيها أهمية جوهرية. فهناك المشاكل العالمية المتعلقة بالبيئة، وخصوصاً تلك التي تطال المحيطات وجوف الأرض. إن ارتفاع حرارة الأرض، الناجم عن استعمال البلدان الصناعية محروقات أحفورية، والذي نتجت عنه تركزات غازية ذات مفعول تسخيني (CO_2) يطال السكان العائشين في وضع اقتصادي سابق

للتصنيع في جزيرة واقعة في المحيط الهادىء كما في قلب أفريقيا. وإن الفجوة في طبقة الأوزون، التي أحدثها استعمال مواد كلوروفليوروكاربور (CFC) تهدد العالم هي أيضاً ـ وليس فقط أولئك الذين استعملوا هذه المواد الكيميائية. وحيال صعود هذه المشاكل البيئية العالمية، جرى توقيع اتفاقيات دولية، أعطى بعضها نتائج مرموقة، كاتفاقية الأوزون (بروتوكول مونتريال 1987) بينما لم يتوصل بعضها الآخر (تلك المتعلقة بارتفاع حرارة الأرض مثلاً) حتى الآن إلى إحداث تأثير محسوس.

وهناك المشاكل الصحية العالمية أيضاً، ومنها انتشار أمراض شديدة الانتقال كمرض السيدا، التي لا تأبه للحدود. لقد نجحت منظمة الصحة العالمية في استئصال بضعة أمراض مثل الأونكوسيروز والجدري. إلا أن هناك تحديات هائلة تنتظرنا في كثير من حقول الصحة العامة العالمية. ثم إن المعرفة ذاتها ملك عام عالمي هام: يمكن أن يستفيد من ثمار البحث كل الناس، في كل مكان، ودون أية كلفة إضافية عملياً.

والمساعدة الانسانية الدولية هي شكل من أشكال العمل الجماعي الذي هو وليد مؤاساة مشتركة للآخرين. مهما كانت السوق فعالة، فهي لا تضمن أن يكون للأفراد ما يقتاتون به، وما يلبسون، وما يأوون إليه. إن مهمة البنك الدولي الرئيسية هي اجتثاث الفقر، عن طريق تقديم معونة إنسانية في حال نشوب أزمة، أقل مما عن طريق إعطاء البلدان القدرة على التطور وعلى اكتساب استقلال وطيد.

وإذا كانت المؤسسات المتخصصة في معظم هذه الميادين قد نشأت استجابة لحاجات نوعية، فإن المشاكل التي تواجهها هي مترابطة بعض الأحيان. فالفقر يمكن أن يؤدي إلى إتلاف البيئة، وإتلاف البيئة يمكن أن يسهم في الفقر. وفي بلدان فقيرة مثل نيبال، يضطر السكان، الذين تنقصهم موارد الطاقة والحرارة، إلى قطع شجر الغابات: ينتزعون من التربة أشجارها وشجيراتها ليحصلوا على الحطب اللازم للتدفئة ولطهو الطعام، لكن إتلاف الغابات يسبب تآكل التربة وبالتالي يزيدها فقراً.

إن العولمة، بتنميتها الترابط بين شعوب العالم، قد عززت ضرورة قيام

عمل جماعي عالمي وأهمية وجود أموال عامة عالمية. وإذا كانت المؤسسات العالمية التي أنشئت تبعاً لذلك لم تعمل بشكل لا غبار عليه، فليس هناك ما يدعو للدهشة: المشاكل معقدة والعمل الجماعي صعب على كل المستويات. على أنه يُستخلص من الملف الذي وضعناه في الفصول السابقة أنه يمكن أن تلام على ما هو أكثر من قصور في العمل. نحن نعرف الآن ما هي الحالات التي كانت اخفاقاتها فيها خطيرة جداً، والحالات التي اتبعت فيها سياسة غير متوازنة: استفاد بعضها من العولمة أكثر من غيره، وعانى البعض منها.

نمط حكم

ربطنا إخفاقات العولمة، حتى الآن بظاهرة محددة: إن مصالح وأفكار التجارة والمال كانت الغالبة داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية، عندما كان في الأمر تحديد قواعد اللعبة. وهيمن مفهوم خاص لدور الدولة والأسواق، وهو مفهوم غير مسلّم به بشكل عام في البلدان المتطورة، ولكنه فُرض على البلدان النامية وعلى الاقتصادات السالكة سبيل التحول.

والسؤال هو لماذا حصل ذلك، والجواب لا يصعب إيجاده. ففي ص ن د، يجلس حول المائدة حيث تتخذ القرارات وزراء مالية وحكام مصارف مركزية، وفي منظمة التجارة العالمية، وزراء التجارة. وهؤلاء، حتى متى حاولوا جاهدين أن يتحلوا بالانفتاح الفكري في اتخاذهم تدابير ذات نفع عام لبلدانهم (أو بانفتاح أكبر في اتباع سياسات ذات نفع عام للكرة كلها)، فإنهم يرون العالم بمنظار خاص جداً وضيق جداً لا محالة.

لقد قلت إنه يجب أن تتغير الذهنية. لكن، لكي نفهم ذهنية مؤسسة ما، يجب أن نسأل أنفسنا عن الجهة التي هي مسؤولة أمامها، عمن يتمتع بحق التصويت ـ هذا مهم ـ ومن الذي يجلس حول المائدة ولو بحق تصويت محدود ـ وهذا مهم أيضاً. سنعلم حينئذ ما هي الأصوات التي تسمع هناك. إن ص ن د لا يكرس نشاطه فقط لاتفاقيات تقنية بين المصارف،

حول مكاسب الفاعلية في نظام مقاصة الشيكات المصرفية مثلاً. إن لقراراته تأثيراً على حياة ووسائل عيش مليارات الناس في العالم النامي. على أن هذه المليارات من الناس لا كلمة لهم في سياق صنع القرار. فالشغيلة الذين طُردوا من عملهم بسبب خطة وضعها ص ن د لا مقعد لهم حول المائدة، فيما أن أصحاب المصارف الذين يطالبون باستيفاء ديونهم ممثلون حولها تمثيلاً واسعاً بوزراء المالية وحكام المصارف المركزية. إن التأثير الكارثي لهذا الوضع على سياسة المؤسسة كان يمكن توقعه: عمليات إنقاذ أكثر أهتماماً بوفاء ديون الدائنين منها بإبقاء الاقتصاد على مستوى الاستخدام التام. وكانت تأثيراته في انتقاء إدارة الصندوق متوقعة أيضاً: كان هناك حرص على إيجاد قائد له متناغم إيديولوجياً مع «أصحاب الأسهم» المهيمنين أكثر منه معرفة بمشاكل البلدان النامية، حيث يمارس الصندوق معظم نشاطاته.

أما «حكومة» منظمة التجارة العالمية، فهي أشد تعقيداً. وعلى غرار ص ن د، فالوزراء وحدهم يتكلمون.فلا عجب إذن إذا كانت مشاكل البيئة تحظى هنا بالقليل من الانتباه. ولكن إذا كانت قواعد التصويت في الصندوق تؤمن السيطرة للبلدان الغنية، ففي م ت ع لكل بلد صوت، والقرارات تتخذ إلى حد كبير بالتوافق. لقد كانت الهيمنة حتى الآن، عملياً، للولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وقد يتغير هذا الوضع. ففي الدورة الأخيرة التي جرت في الدوحة، شددت البلدان النامية على أنه إذا ما تقرر عقد دورة جديدة من المفاوضات التجارية، فيجب أن يُستمع إلى شواغلهم، وقد حصلت هذه البلدان على تنازلات لا بأس بها. وقد انضم اليها صوت قوي بانضمام الصين إلى المنظمة ـ حتى وإن كانت مصالح الصين ومصالح الكثير من البلدان النامية غير متطابقة تماماً.

إن التغيير الأكثر جوهرية، الذي يفرض نفسه لكي تعمل العولمة كما يجب أن تعمل، هو تغيير نمط حكمها. يجب تبديل نظام حقوق التصويت في ص ن د وفي م ت ع، كما يجب إصلاح مجمل المؤسسات الاقتصادية الدولية كي لا يكون وزراء التجارة وحدهم أصحاب الكلمة في م ت ع ولا

وزراء المالية والخزانة وحدهم أصحاب الصوت المسموع في ص ن د وفي البنك الدولي.

هذه التغييرات لن تكون سهلة. فمن المحتمل قليلاً أن تتنازل الولايات المتحدة عن حق ال؟يتو الذي تتمتع به عملياً في ص ن د، أو أن تخفض البلدان الصناعية المتقدمة عدد أصواتها كي تزداد أصوات البلدان النامية. وهي قد تلجأ حتى إلى استعمال براهين مخادعة، فتقول مثلاً إن حق التصويت يعطى، كما في كل مؤسسة، على أساس الاسهام في الرأسمال. لكن الصين كانت قد زادت مساهمتها في الرأسمال منذ زمان طويل لو أن هذا يمكن أن يعطيها مزيداً من الأصوات. وحاول وزير الخزانة في الولايات المتحدة، أونيل، أن يوحي بأن المكلفين الأميركيين، السمكرية، أو النجارين، هم الذين يمولون عمليات الانقاذ التي تبلغ مليارات الدولارات ـ وبما أنهم هم الذين يدفعون، فهم الذين يجب أن يصوتوا. هذا كلام باطل. فالمال يأتي في النهاية من الشغيلة ومن سائر المكلفين في البلدان النامية إذ إن ص ن د يستعيد أمواله دائماً تقريباً.

إذا كان التغيير غير يسير، فإنه من جهة ثانية ممكن. فالتنازلات التي انتزعتها البلدان النامية من البلدان المتطورة في تشرين الثاني/نو؟مبر 2001، وكانت الثمن الواجب دفعه لمباشرة دورة جديدة من المفاوضات التجارية، هي دليل على تطور نسبة القوى داخل م ت ع.

بيد أنني لست متفائلاً جداً إزاء احتمال حصول إصلاحات جوهرية، في المستقبل القريب، في بنية الادارة الرسمية لص ن د والبنك الدولي. غير أنه، على المدى القصير، إذا حصلت تغيرات عملية وفي حقل الأصول الاجرائية، فقد يكون لها تأثير هام. يوجد، في البنك الدولي وفي ص ن د، أربعة وعشرون مقعداً حول مائدة المداولات. وكل واحد من هذه المقاعد يمثل عدة بلدان. لأفريقيا في الوقت الحاضر عدد قليل جداً من المقاعد، لسبب بسيط هو حيازتها عدداً قليلاً من حقوق التصويت ـ هذه التي تعطى على أساس القدرة الاقتصادية. من الممكن أن يرتفع عدد المندوبين الأفارقة

دون تعديل لقواعد التصويت: إذا لم يكن لهم حق في التصويت، فيكون بإمكانهم أن يُسمعوا صوتهم على الأقل.

إن المشاركة الفعلية تقتضي أن يكون في حوزة ممثلي البلدان النامية معلومات كافية. وبما أن هذه البلدان فقيرة، فليس في وسعها طبعاً أن تستخدم ذاك النوع من الأشخاص الذين تستخدمهم الولايات المتحدة مثلاً لدعم مواقعها في جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية. ولو كان لدى البلدان المتطورة نية جدية لإعطاء البلدان النامية مزيداً من الحق بالكلام، لكان بإمكانها أن تسهم في تمويل فريق للتفكير مستقل عن المنظمات الاقتصادية الدولية يساعدها في صياغة استراتيجية ومواقف.

الشفافية

باستثناء حصول تغيير جوهري في نمط إدارة المؤسسات الاقتصادية الدولية، فإن الوسيلة الأقوى لحملها على إبداء مزيد من الانتباه للفقراء وللبيئة وللشواغل الاجتماعية والسياسية التي نوهت بها، هي تنمية انفتاحها وشفافيتها. إن الدور الأساسي الذي تقوم به صحافة حرة وجيّدة الاطلاع في مراقبة حكوماتنا المنتخبة ديمقراطياً يبدو لنا اليوم طبيعياً تماماً. فكل جريمة، وكل انحراف، وكل ممالأة، يُغربَل علناً، والرأي العام متشدد. ومن الأهم أيضاً أن يتميز بالشفافية ص ن د والبنك الدولي وم ت ع، إذ إن قادتها ليسوا منتخبين مباشرة. إنها مؤسسات عامة ولكنها غير مسؤولة مباشرة أمام المجتمع المدني. وهذا من شأنه أن يفرض عليها أن تكون أكثر انفتاحاً من غيرها، لكنها في الواقع أقل انفتاحاً.

كل المؤسسات الدولية تنقصها الشفافية، ولكن بقدر متفاوت. ففي م ت ع، تدور كل المفاوضات التي تؤول إلى عقد اتفاقيات بين أربعة جدران، الأمر الذي لا يسمح إلا قليلاً بكشف تأثير المؤسسات الاقتصادية وغيرها من المصالح الخاصة ـ إلا بعد فوات الأوان. ومداولات لجان م ت ع التي تقرر ما إذا كان هناك خرق للاتفاقيات المعقودة، هي

مداولات سرية. ولعل من غير المدهش أن نلاحظ أن الحقوقيين المتخصصين بالقانون التجاري والمسؤولين السابقين في وزارة التجارة، الذين يؤلفون هذه اللجان، لا يهتمون بالبيئة إلا قليلاً. ولو كانت مداولاتهم غير سرية لكان التفحص العلني يجعلهم أشد تحسساً بشواغل الرأي العام، أو يفرض إصلاحاً في أصول تكوين الحكم.

أما في ص ن د، فالميل إلى السرية طبيعي تماماً: إن تكتم المصارف المركزية أمر تقليدي، رغم كونها مؤسسات عامة. وداخل الأسرة المالية، تعتبر السرية أمراً طبيعياً ـ على عكس ما يجري في العالم الأكاديمي حيث القاعدة المعترف بها هي الانفتاح. قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001، كان وزير الخزانة يدافع عن السرية حتى بالنسبة إلى المراكز المصرفية «الخارجة عن الصلاحية الاقليمية». إن مليارات الدولارات التي تذهب إلى جزر كايمان وغيرها من الفراديس الضريبية لا تفعل ذلك لأن الدوائر المصرفية هناك أفضل منها في وول ستريت، أو لندن، أو فرانكفورت. فهي هناك بسبب السرية المصرفية، التي تسمح لها بالتهرب من الضرائب، وبتبييض المال الوسخ وغير ذلك من النشاطات المشؤومة. وبعد 11 أيلول/سبتمبر فقط، فهم المعنيون أن بين هذه «النشاطات المشؤومة الأخرى» كان هناك تمويل الإرهاب.

إن غياب التعبير العلني يؤدي إلى حصول انتقاد النماذج والسياسات بعد فوات الأوان. ولو أن مبادرات وتوجهات ص ن د إبان أزمة 1997 خضعت للأصول الاجرائية الديمقراطية التقليدية، ولو قام في البلدان التي تعاني الأزمة نقاش مفتوح للسياسات التي كان يقترحها، لربما كانت هذه السياسات لم تقَرّ قط، ولربما كانت ظهرت استراتيجيات أسلم منها. ولو أن نقاشاً كهذا قد حصل، لكان أتاح ليس فقط انتقاد المسلمات الاقتصادية القابلة للجدل التي بنيت عليها توصيات الصندوق، بل ولكان أماط اللثام عن أنها تقدم مصالح الدائنين على مصالح الأجراء ومصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كان هناك سياسات أخرى ممكنة تحمل الأضعفين

مخاطر أقل، ولكان يمكن أن تحظى تلك الاستراتيجيات البديلة بانتباه جدي تستحقه.

في الفترة السابقة، يوم كنت في لجنة المستشارين الاقتصاديين، رأيت وفهمت القوى الكبيرة التي تدعم السرية. فالسرية توفر للحاكمين طمأنينة بعيدة عن الأنظار لا يتمتعون بها لو كانت أفعالهم خاضعة للنقاش العلني. وهي لا تسهل عليهم أمورهم فقط، وإنما تطلق العنان لعمل المصالح الخاصة أيضاً. كما أنها تُستخدم لإخفاء الأخطاء، المرتكبة عن حسن نية أو لا، والناتجة أو غير الناتجة عن تفكير مفرط في السطحية. وكما يقال، فإن «الشمس أقوى مطهّر».

وحتى متى كانت التدابير من غير وحي المصالح الخاصة، فإن السرية توقظ الشكوك ـ من تخدم في الحقيقة؟ ـ وهذه الشكوك، حتى لو كانت بلا أساس، تعرض للخطر تطبيقها ودوامها سياسياً. إن السرية والارتيابات التي تولدها هي التي ساعدت في تغذية الحركة الاحتجاجية. فقد كان الانفتاح والشفافية واحداً من مطالب المتظاهرين.

لقد كان لهذا المطلب صدى خاص جعل ص ن د ينوه بأهمية الشفافية إبان الأزمة الآسيوية. وكانت هذه إحدى النتائج غير المقصودة لإفاضته البيانية حول الشفافية: عندما تحول الضوء الكاشف صوب الصندوق إياه، تبين أن الشفافية تنقصه (5).

والسرية تقوض الديمقراطية أيضاً. فلا يمكن أن تكون هناك مسؤولية ديمقراطية إلا إذا كان المواطنون الذين تعتبر هذه المؤسسات العامة مسؤولة أمامهم مطلعين على ما تفعل هذه ـ كما على الخيارات التي تواجهها والطريقة التي بها تفصل في هذه الخيارات. رأينا في الفصل الثاني أن الديمقراطيات الحديثة تعترف بحق المعرفة كحرية جوهرية للمواطن، تؤمنها قوانين مثل «فريدم أوف إنفورمايشن أكت» في الولايات المتحدة. لكن رأينا أن ص ن د والبنك الدولي اللذين يساندان الشفافية والانفتاح بالكلام، لم يصلا بعد إلى تطبيقهما عليهما.

إصلاح ص ن د
والنظام المالي العالمي

هناك بضعة مواضيع مشتركة تواجهها فكرة الاصلاح في جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية، لكن كل واحدة من هذه المؤسسات تواجه مشاكل خاصة بها. وإذا بدأنا تحليلنا بـــــ ص ن د فذلك يعود جزئياً إلى كونه يكشف النقاب بمزيد من الوضوح عن بعض الظاهرات الموجودة تحت شكل أخف في المؤسسات الأخرى.

لقد بنيت تحليل الفصل السابق حول سؤال: كيف يمكن لمنظمة تتألف من موظفين طويلي الباع (وكبيري الأجر) إلى هذا الحد أن ترتكب هذا القدر من الأخطاء؟ وعرضت أن قسماً من مشاكلها ناجم عن التنافر بين هدفها المفترض، الذي أنشئت من أجله ـ تشجيع الاستقرار الاقتصادي العالمي ـ وبين أهداف أحدث عهداً ـ كتحرير أسواق الرساميل ـ أكثر أهلية لخدمة مصالح الأسرة المالية منها لخدمة الاقتصاد العالمي. لقد ساق هذا التنافر إلى عدم تماسك فكري لم تكن عواقبه أكاديمية صرفاً. فكيف نعجب إذ نرى صعوبة انبثاق سياسات متماسكة عنه؟ وقد استُعيض في أحيان كثيرة هنا عن علم الاقتصاد بالايديولوجيا، هذه التي، نظراً لعجزها عن أن تكون دائماً مرشداً موثوقاً به جداً، كانت تعطي توجيهات واضحة وبالإجمال مطابقة لمصالح الأسرة المالية، حتى متى كانت تقود إلى الفشل فلا تخدم حتى هذه المصالح.

من أهم الفوارق بين الايديولوجيا والعلم أن العلم يعترف بحدود ما نعرف: هناك دائماً شيء من الشك. أما ص ن د، فإنه لم يحبذ يوماً مناقشة الشكوك المتصلة بالسياسات التي يوصي بها. وهو يستمتع برسم صورة لنفسه معصومة عن الخطأ. وما دام على هذا الموقف وهذه الذهنية، فمن الصعب عليه أن يستمد عبراً من أخطائه، وكيف له أن يأخذ مثل هذه العبر ما دام لا يعترف بأخطائه؟ صحيح أن الكثير من المنظمات تود أن يُنظر إليها من الخارج على أنها معصومة عن الخطأ، لكن مشكلة الصندوق هي أنه يتصرف غالباً وكأنه يؤمن تقريباً بعصمته الذاتية.

لقد أقر الصندوق بارتكابه أخطاءاً في الأزمة الآسيوية: سلّم بأن سياسات التقشف في الموازنة زادت الصعوبات تفاقماً، وبأن استراتيجية تعديل بنية النظام المالي في أندونيسيا أحدثت هجوماً على شبابيك المصارف أدى إلى تفاقم الأمور. لكننا لا نندهش إذا رأيناه يعمل جاهداً للحد من الانتقادات والمناقشات.

والأمر كذلك فيما خص وزارة الخزانة: كانت مسؤولة لأنها كانت المشجعة على كثير من تلك السياسات. وقد اغتاظ الاثنان كثيراً عندما وضع تقرير للبنك الدولي أصبعه على تلك الأخطاء وغيرها ووجد صدى لذلك على الصفحة الأولى من صحيفة «نيويورك تايمز». وسرعان ما أُعطيت الأوامر بكمّ أفواه المنتقدين. لكن هناك واقعاً ذا مغزى أكبر: لم يتعرف الصندوق قط في درس هذه المسائل، ولم يتساءل قط عما يوجد من أغلاط في نماذجه، ولماذا كان هناك أخطاء، أو عما يمكنه أن يفعل كي لا تتكرر في الأزمة المقبلة ـ سيكون هناك أزمة بالتأكيد. (في كانون الثاني/يناير ـ جان؟يه 2002 وقعت الأرجنتين في أزمة. وهذه المرة أيضاً، لم تسفر خطط الصندوق عن شيء. وقد دفعت تدابير التقشف التي طلبها في الموازنة بالاقتصاد إلى حالة متزايدة أبداً من الانكماش). ولم يتساءل الصندوق قط لماذا تستهين نماذجه على الدوام بخطورة حالات الانكماش ـ ولا لماذا يصف على الدوام تدابير مبالغة في الحصرية.

يحاول الصندوق أن يبرر موقف العصمة الذي يتخذه بالحجة التالية: لو بدا متردداً، غير واثق من صحة تدابيره، فإنه يخسر صدقيته ـ فيما أن نجاح استراتيجيته يقتضي بقاءه موضع ثقة في نظر الأسواق. نحن هنا أيضاً أمام مفارقة صارخة. فهل يعتقد الصندوق حقاً، وهو المتأهب دوماً للثناء على «كمال» وعلى «عقلانية» السوق، بأن يعزز صدقيته إذ يتظاهر دائماً بأنه بالغ الثقة بنفسه وبتنبؤاته؟ فمع ذلك السيل من التنبؤات التي لا تتحقق أبداً، يبدو الصندوق قليل العصمة، خصوصاً إذا كانت الأسواق عقلانية بالقدر الذي يزعم. لقد خسر حتى الآن قسطاً كبيراً من صدقيته، ليس فقط في البلدان النامية، ولكن أيضاً في قاعدة السند العزيزة عليه، أي الأسرة المالية، ولو أنه كان أكثر استقامة وصراحة وتواضعاً لكان اليوم في وضع أفضل.

ويدلي قادة الصندوق أحياناً بسبب آخر لرفضهم عرض خيارات عدة مع بيان مخاطر كل واحد منها فيقولون: ليس من شأن هذا الأمر إلا أن يزرع البلبلة في الأفكار! تحت هذه الأبوية، نشعر بتشكك عميق حيال أصول العمل الديمقراطي.

ولكم كان جميلاً لو أن الصندوق، حيال تنبيهه إلى مشاكله هذه، قد بدّل ذهنيته وسلوكه. لكن هذا أمر بعيد الاحتمال. فإنه قد أظهر دائماً كثيراً من البطء في الإقرار بأخطائه ـ وذلك، كما رأينا، تحت تأثير إيديولوجيته وإيمانه بعصمته من جهة، ومن جهة أخرى لأن بنيته التراتبية تعزز الرؤية السائدة للعالم. إنه ليس، كما يقال في لغة مدارس الأعمال الحديثة، «منظمة تتعلم»، وكما هي حال كل منظمة يصعب عليها التعلم والتكيف، فإنه يرتبك إذا تغيرت البيئة من حوله.

لكي يكون هناك تغير حقيقي في الذهنية، كما أسلفت، يجب أن يتغير نمط الحكم، لكن هذا غير محتمل على المدى القصير. إن المزيد من الشفافية، من شأنه أن يساعد، ولكن حتى هنا، ستصطدم الاصلاحات بأكثر من مقاومة.

لقد قام توافق واسع ـ خارج ص ن د ـ حول فكرة مركزية: حصر ميدان عمل الصندوق، في نطاقه المركزي، أي معالجة الأزمات، فلا يعود ينشغل (خارج الأزمات) لا بالتنمية، ولا بالاقتصادات السالكة سبيل التحول. أنا موافق تماماً على هذا ـ وذلك جزئياً لأن الاصلاحات التي كان يمكن أن تسمح له بالعمل من أجل التنمية ومن أجل التحول على نحو ديمقراطي وعادل ومستديم ليست بادية في الأفق.

إن هذا التضييق لميدان عمل الصندوق، في حال حصوله، سيطال حقولاً أخرى أيضاً. فهو مكلف الآن بجمع معلومات إحصائية ثمينة، وحتى لو كان يقوم الآن بعمل جيد عموماً، فإن مسؤولياته العملية تسيء إلى صحة الأرقام التي ينشرها. ولكي يعطي انطباعاً بأن خططه تنجح، ولكي تبدو الأرقام «صحيحة»، فإنه يضطر أن يصحح تنبؤاته الاقتصادية، إن كثيرين من المستعينين بهذه الأرقام لا يفهمون أنه ليس في الأمر تنبؤات عادية.

فالتنبؤات المتعلقة بالناتج الداخلي غير الصافي ليست مبنية على نموذج إحصائي معقد، ولا هي حتى أفضل تقديرات لخبرة العارفين بالاقتصاد المعني، وإنما هي مجرد أرقام «جرت عليها مفاوضات» في إطار خطة للصندوق: إن هذا النوع من تنازع المصالح أمر لا مفر منه متى كانت المؤسسة التي تفعل هي مسؤولة أيضاً عن الاحصائيات؛ لقد اختبرت دول كثيرة هذا الأمر، ثم أنشأت مكتباً مستقلاً للاحصائيات.

ويمارس ص ن د نشاطاً آخر أيضاً: المراقبة ـ درس مدى التقدم الاقتصادي للبلدان في إطار «المشاورات الملحوظة في المادة الرابعة» التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني. وإنه من خلال ذلك يدفع بآرائه الخاصة قدماً في البلدان النامية التي لا تخضع لمساعدته. وبما أنه يمكن للتباطؤ الاقتصادي في بلد ما أن يحدث مفاعيل سلبية في بلدان أخرى، فمن المفيد أن تضغط جميعاً كي يحافظ كل منها على حيويته الاقتصادية. هناك منفعة عامة عالمية. والمشكلة هي في الأسئلة التي يحتويها التقرير: الصندوق يقدم التضخم على ما عداه، مع أن للبطالة وللتنمية أهمية مماثلة. كما أن توصياته تعكس رؤيته الخاصة للتوازن بين الدولة والأسواق. إن تجربتي المباشرة المتصلة بـ«المشاورات الملحوظة في المادة الرابعة» في الولايات المتحدة أقنعتني بأن هذه المهمة أيضاً يجب أن يعهد بها إلى غيره. فبما أن جيران بلد ما يتحملون التأثير الأقرب لتباطؤ اقتصاده، وأنهم أكثر اطلاعاً بكثير على الأوضاع السائدة فيه، فإن إقامة مراقبة إقليمية قد تكون حلاً قابلاً للحياة.

وإذا أُجبر ص ن د على الرجوع إلى مهمته الأصلية ـ بإعادة تركيز نشاطه على حقل أضيق ـ فهذا سيسمح بجعله أكثر مسؤولية بكثير أمام المواطنين. وسيكون في وسعنا آنذاك أن نحدد بدقة ما إذا كان ـ أو لا ـ قد تحاشى الأزمات بخلق بيئة عالمية أكثر استقراراً، وما إذا كان قد عالج بشكل صحيح تلك التي نشبت. لكن من الواضح أن تقليص ميدان عمله لا يحل مشاكله. وما يلام عليه بصورة خاصة هو مطالبته بتدابير، كتحرير أسواق الرساميل، زادت من تفاقم عدم الاستقرار العالمي، وقيامه بعمليات إنقاذ كبيرة كان نصيبها الفشل، في آسيا الشرقية، كما في روسيا وأميركا اللاتينية.

محاولات الاصلاح

غداة الأزمة الآسيوية وإخفاقات ص ن د، كان هناك اتفاق عام على استخلاص أن ثمة خللاً في النظام الاقتصادي الدولي وأنه يجب اتخاذ تدابير لتأمين استقرار الاقتصاد العالمي. وكان في وزارة الخزانة وفي ص ن د كثيرون يفكرون بأن إجراء تعديلات صغيرة سيكون كافياً. وقد عوضوا عن صغر خطتهم بأن وضعوا لها عنواناً عظيماً: إصلاح الهندسة المعمارية المالية العالمية. وكان المقصود إيهام الناس بأن في الأمر تغييراً كبيراً لقواعد اللعبة قادراً على درء نشوب أزمة جديدة.

كانت توجد تحت هذا الكلام الخطابي بضع مسائل حقيقية. ولكن، كما فعل قادة الصندوق كل ما في وسعهم لصرف الانتباه عن أخطائهم وعن مشاكلهم النظامية، كذلك فعلوا كل ما في وسعهم للحد من مدى الاصلاحات، باستثناء تلك التي يمكن أن تعطي الصندوق مزيداً من السلطات والوسائل والتي تفرض على الأسواق الناشئة مزيداً من الموجبات (قواعد جديدة مثلاً تحددها البلدان الصناعية المتقدمة).

إن الطريقة التي أجري بها النقاش حول الاصلاح تعزز هذه الشكوك. فالنقاش «الرسمي» تركز في المؤسسات إياها وهيمنت عليه الدول إياها التي «تدير» العولمة في الواقع منذ أكثر من خمسين سنة. من هنا كان هذا التشكك الكبير في العالم قاطبة اليوم. لقد تساءلت البلدان النامية، إذ وجدت حول المائدة الأشخاص إياهم، المسؤولين منذ البدء عن النظام، عما إذا كان كل هذا جدياً بالفعل، وكان رأيها أنه من قبيل التهريج: السياسيون يتظاهرون بأنهم يريدون أن يفعلوا شيئاً لتصحيح حالات التفاوت، بينما كانت المصالح المالية تسعى بكل قواها للحفاظ على الوضع القائم. لقد كان المتشككون على حق جزئياً، نعم جزئياً فقط، فإن الأزمة قد فرضت فكرة أن خللاً ما أصاب العولمة، وقد عبأت هذه الفكرة العقول الناقدة حول جملة كبيرة جداً من المشاكل، من الشفافية إلى الفقر ومن البيئة إلى حقوق الشغيلة.

وفي داخل المنظمات إياها يوجد قادة نافذون كثيرون غارقون في الرضى الذاتي. لقد عدلت المؤسسات خطابها، فباتت تتحدث عن الشفافية والفقر والمشاركة. وحتى لو كان هناك هوة بين الكلام والواقع، فإن لهذا الخطاب مفاعيل في تصرفها، وفي شفافيتها، وفي اهتمامها بالفقر. إن لديها مواقع أفضل على الانترنت، ومزيداً من الانفتاح. إن التقديرات المشتركة للفقر قد أحدثت التزاماً أوسع ووعياً أفضل لتأثيرات الخطط على مصير الفقراء. على أنه مهما بدت هذه التغيرات عميقة إذا نظرنا إليها من الداخل، فإنها تبدو سطحية من الخارج. ولا يزال لدى ص ن د والبنك الدولي قواعد لإيصال الإعلام أدنى بكثير من تلك التي تحوزها الولايات المتحدة وأسوج وكندا. إنهما يحاولان إخفاء تقارير حاسمة. وإذا ما اضطرا إلى إعلانها في آخر الأمر، فذلك فقط لأنهما لم يفلحا في الحؤول دون تسريبها. إن الانزعاج يتزايد في البلدان النامية حيال الخطط الجديدة التي تتضمن تقديرات مشتركة للفقر، إذ إن المشاركين فيها يسمعون تلميحاً بأن الأمور الجدية، كالإطار الاقتصادي الكلّي، هي خارج نطاق النقاش (6).

هناك أمثلة أخرى على التغيير بالأقوال لا بالأفعال. فقد أدرك المعنيون اليوم أخطار تدفق الرساميل القصيرة الأجل وتحرير الأسواق المالية قبل الأوان، ويعترف بذلك حتى قادة كبار لـــ ص ن د أحياناً (7). وهذا انعطاف كبير في الموقف الرسمي للصندوق. إلا أنه ما زال من المبكر جداً أن نعرف ما إذا كان هذا الانقلاب الكلامي سيؤثر على السياسات التي ينتهجها في البلدان، وكيف، إننا لا نرى شيئاً من ذلك حتى الآن، كما تبين هذه الحادثة الصغيرة. بعد أن تسلم المدير العام الجديد للصندوق، هورست كوهلر، مهامه بقليل، قام بجولة في بعض البلدان الأعضاء. وعندما كان في تايلندا، في آيار/ماي 2000، أبدى فكرة كانت آنذاك شائعة خارج الصندوق وآخذة في التسرب إلى داخل الصندوق نفسه: تحرير أسواق الرساميل ينطوي على مخاطر. فسارعت أندونيسيا المجاورة إلى التقاط هذه الفكرة، وعندما جاءها كوهلر في حزيران/جوان أعلنت أنها ستدرس إمكانية التدخل في تلك الأسواق. غير أن دوائر الصندوق بادرت إلى تأنيبها ـ

وتأنيب كوهلر أيضاً. وانتصرت البيروقراطية مرة أخرى. إن تحرير أسواق الرساميل كان يمكن أن يطرح مشكلة على الصعيد النظري، لكن كان من الواضح أن الذين يطلبون مساعدة الصندوق لا يجوز لهم أبداً أن يتحدثوا عن التدخل ولا عن المراقبة.

وكانت هناك أيضاً بوادر أخرى، غير صادقة حقاً أو غير جاهزة (8). فبينما كانت تتوالى الانتقادات لعمليات التعويم الكبيرة التي جرت في التسعينات، توالت أيضاً عدة إصلاحات فاشلة. فقد خطرت للمعنيين فكرة تقول بالإقراض قبل نشوب أزمة، وطُبقت بواسطة ما سُمي «القرض الاحترازي» للبرازيل ـ الذي أخر نشوب الأزمة بضعة أشهر فقط، وكلف غالياً. ثم تصوروا خط القرض الوقائي، الذي استُنبط أيضاً لجعل البلد يحوز وسائل مالية غب انفجار الأزمة (9): لم يسفر هذا عن نتيجة أيضاً إذ إنه نظراً إلى الشروط الموضوعة، لم يكن العرض مقبولاً عند أحد (10). وبما أنه بات معترفاً به أن «البايل-آوت»، عمليات الانقاذ من الخارج قد جعلت «المجازفة المعنوية» أكثر خطراً واستتبعت إعطاء قروض قابلة للجدال، فقد استُنبطت استراتيجية سُميت «بايل-إن» ، أي عمليات الانقاذ من الداخل، يتحمل الدائنون بموجبها قسماً من التكاليف ـ حتى وإن لم تطبق على بلدان كبيرة كروسيا، بل على بلدان ضعيفة لا حول لها ولا طول مثل الإكوادور وأوكرانيا ورومانيا والباكستان. وكما سبق لي أن قلت في الفصل الثامن، فإن عمليات «البايل-إن» كانت بالإجمال فاشلة. ولم يتم التخلي عنها في بعض البلدان، كرومانيا، إلا بعد أن أُلحقت ضرراً كبيراً باقتصاد البعد. وظل بعض البلدان متمسكاً بها، كالإكوادور، رغم أن أضرارها كانت أكبر. وقد أعرب وزير الخزانة الجديد في الولايات المتحدة والمدير العام الجديد لص ن د عن تحفظاتهما إزاء الفاعلية الإجمالية لعمليات الانقاذ الكثيف، لكنهما ظلا مثابرين عليها ـ 11 مليار دولار قدمت لتركيا سنة 2000 و6.21 ملياراً للأرجنتين سنة 2001. ويبدو أن الفشل النهائي للانقاذ في الأرجنتين قد فرض، أخيراً، بداية إعادة نظر في هذه الاستراتيجية.

حتى متى كان بعض الاصلاحات يتمتع بتوافق واسع جداً ـ لكن غير شامل ـ كانت المقاومة تأتي من المراكز المالية، مدعومة من وزارة الخزانة بعض الأحيان. وفي خلال الأزمة الآسيوية، حيث كان الحديث يدور دائماً حول الشفافية، كان من الواضح أنه لكي يفهم المرء ما يجري في الأسواق الناشئة، يجب عليه أن يعرف ما كانت تفعل الأموال المضاربة والمراكز المصرفية في الفراديس الضريبية. وكان يخشى، على كل حال، أن يؤدي تعزيز الشفافية في أماكن أخرى إلى توجيه الصفقات نحو هذه القنوات، بحيث يغدو ما نعرفه عنها أقل من ذي قبل. وقد تحيز وزير الخزانة سامّرز إلى الأموال المضاربة والمراكز المصرفية الخارجة عن الصلاحية الاقليمية، وصمّ أذنيه عن النداءات الداعية إلى جعلها أكثر شفافية: قال إن الإسراف في الشفافية قد يحد من بواعث جمع المعلومات، أو ما يسمى في لغة الأوساط التقنية وظيفة «اكتشاف السعر». وهكذا فإن الاصلاحات في المراكز المصرفية الخارجة عن الصلاحية الاقليمية، كانت في أفضل الحالات سطحية. وهذا لم يدهش أحداً: إن وجود الفراديس الضريبية بالذات هو وليد تدابير متعمدة من جانب البلدان الصناعية المتقدمة، التي كانت أسواقها المالية كما وأثرياؤها المشجعين المتحمسين لها.

واصطدمت إصلاحات أخرى، رغم قلة أهميتها الواضحة بمقاومة شديدة صدرت عن بلدان نامية وعن بلدان متطورة على السواء. وبما أنه كان واضحاً أن الاستدانة القصيرة الأجل تلعب دوراً حاسماً في الأزمات، فقد توجه الاهتمام عن كثب إلى البنود التي تسمح في لحظة بتحويل موجب كان يُعتقد أنه طويل الأجل إلى دين قصير الأجل (11). وبما أن المطالبة «بالبايل ـ إن » ـ إشراك الدائنين في عمليات الانقاذ ـ كانت تتصاعد، فقد تصاعد أيضاً الضغط الرامي إلى إدراج بنود تدعى «العمل الجماعي» من شأنها أن تسهل اشتراكهم «القسري» في تسويات الافلاس. إن أسواق السندات قد صمدت بنجاح حتى الآن في مقاومة هذين الإصلاحين ـ فيما أنها كانت قد نالت، على ما يبدو، بعض الدعم من ص ن د؛ وكانت حجتها أن تلك الأحكام من شأنها أن تجعل التسليف أعلى كلفة بالنسبة إلى البلد

المقترض. وبالفعل، فإن كلفة القروض اليوم كبيرة جداً، خصوصاً متى ساءت الأحوال، ولكن المقترض لا يتحمل سوى جزء من هذه التكاليف.

ما ينبغي عمله

فيما أن الاعتراف بالمشاكل تقدم كثيراً، فإن إصلاحات النظام المالي الدولي لا تزال في بدايتها. وفي رأيي أن الاصلاحات التي سأعرضها هنا ينبغي لها أن تكون في عداد الاصلاحات الرئيسية.

1 ـ الاعتراف بأخطار تحرير أسواق الرساميل، والتسليم بأن دفق الرساميل القصيرة الأجل، «مال المضاربة» يفرض تكاليف باهظة يتحملها آخرون غير طرفي هذه الصفقات (المقرضون والمقترضون). وكلما تكثفت هذه الحالات ازدادت الحاجة إلى تدخل الدولة ـ بما في ذلك عن طريق النظام المصرفي والنظام الضرائبي (12) ومن واجب المؤسسات المالية الدولية أن تجعل هذا التدخل أشد فاعلية، لا أن تقاومه.

2 ـ إصلاح نظام الافلاسات واللجوء إلى التجميد. متى عجز المقترضون في القطاع الخاص عن سداد مال دائنيهم، الوطنيين أو الأجانب، فالطريقة الصحيحة لحل المشكلة هي الافلاس وليس عملية إنقاذ للدائنين يمولها ص ن د. المطلوب هو إصلاح للتشريع الخاص بالإفلاس يعترف بالطبيعة الخاصة للإفلاسات الناجمة عن تقلبات الاقتصاد الكلّي. وما نحن في حاجة إليه هو فصل جديد كبير يحمل الرقم 11، ومواد قانونية للإفلاس تزيد من سرعة تصحيح البنية وتعطي مزيداً من الثقة مؤاتياً للإبقاء على فريق الادارة القائم. وسيكون لهذا الاصلاح مزية إضافية تتمثل في حث الدائنين على التحلي بمزيد من العناية المهنية، بدلاً من أن تشجع نمط الاقراض غير الحذر، الذي كان واسع الانتشار فيما مضى. إن الحل ليس في محاولة فرض إصلاحات تجعل التشريع المتعلق بالافلاسات أكثر مراعاة للدائنين دون أي اعتبار للمميزات الخاصة بالافلاسات الناجمة عن الاقتصاد الكلّي: هذا لا يحل مشكلة البلدان الواقعة في أزمة، كما أنه دواء لن ينفع

طويلاً. وكما رأينا بوضوح تام في آسيا الشرقية، ليس يمكن الاكتفاء باستيراد قوانين من الخارج وإلصاقها بعادات وتقاليد بلد آخر (13). فإن مشاكل التوقف عن دفع دين عام (كما في الأرجنتين) هي أكثر تعقيداً، ولكن، هنا أيضاً، يجب أن يزداد الاعتماد على إعلان الافلاس والتجميد، وهي فكرة يبدو أن ص ن د قبل بها مؤخراً، هو أيضاً. لكن ليس من حق الصندوق أن يقوم بالدور المركزي. فالصندوق دائن كبير جداً، وتهيمن عليه البلدان الدائنة. وإن نظاماً لتسوية الافلاس يكون فيه الدائن أو ممثله هو قاضي الافلاس ليس يمكن قبوله كنظام عادل.

3 ـ التقليل من الاعتماد على عمليات التعويم. إذا ازداد اللجوء إلى إعلان الافلاس وإلى التجميد، تقل الحاجة إلى تلك التعويمات الكبيرة التي غالباً ما أخفقت، واستخدم فيها المال لتأمين سداد ديون الدائنين الغربيين على نحو أفضل، ولإبقاء أسعار الصرف عل مستويات عالية بصورة مصطنعة لمدة أطول (هذا يتيح لأغنياء البلد أن يخرجوا قسماً أكبر من رساميلهم بشروط أفضل، لكنه يزيد من مديونية البلد). وكما رأينا سابقاً، فإن عمليات الانقاذ لم تفشل فقط، بل إنها أسهمت في تفاقم المشاكل من حيث أنها حدّت من حث المقرض على التنبه عندما يقرض، والمقترض على تأمين تغطية ضد مخاطر تقلبات سعر الصرف.

4 ـ تحسين الأنظمة المصرفية. تحسين مفهومها وتحسين تطبيقها على السواء، في البلدان المتطورة كما في البلدان النامية. فالأنظمة المصرفية الضعيفة في البلدان المتطورة يمكن أن تؤدي إلى ممارسات سيئة للإقراض، وإلى تصدير عدم الاستقرار. كان هناك تساؤل عما إذا كانت قاعدة «المستوى الكافي لأموال خاصة متوازنة مع المخاطر» قد عزز استقرار المنظومة المالية في البلدان المتطورة، ولكن ليس هناك من شك في أنه أسهم في عدم الاستقرار العالمي بتشجيعه للاقراض القصير الأجل. إن اختلال نظام القطاع المالي والأهمية المفرطة التي علقت على «المستوى الكافي لأموال خاصة» كانا خطأين مسؤولين عن عدم الاستقرار. والمطلوب هو مفهوم للتنظيم أوسع وأقل إيديولوجية ومتكيف مع إمكانات وأوضاع كل

بلد. لقد كانت تايلندا على حق عندما فرضت قيوداً على القروض التي يراد استعمالها في المضاربة العقارية في الثمانينات. وكان من الضلال حثها على إلغاء تلك القيود. وكان هناك عدة حالات أخرى فرضت فيها قيود، كتحديد السرعة (قيود على ازدياد أصول المصارف)، التي يرجح أن تعزز الاستقرار. على أنه يجب أن لا تغفل الاصلاحات الهدف العام: إذا كان من المهم أن يكون للبلد منظومة مصرفية موثوق بها وسليمة، فيجب أيضاً أن تكون منظومة تمول المؤسسات وتخلق فرص عمل (14).

5 ـ تحسين معالجة الخطر. إن تقلب أسعار الصرف اليوم يشكل خطراً جسيماً على بلدان العالم قاطبة. وإذا كانت المشكلة واضحة، فالحل ليس كذلك. لقد تأرجح الخبراء، ومنهم خبراء ص ن د، بين توصيات مختلفة. فشجعوا الأرجنتين على ربط عملتها بالدولار. وبعد أزمة آسيا الشرقية، أكدوا أن على البلدان أن يكون لديها سعر صرف إما عائم كلياً وإما ثابت. ومع حدوث الكارثة القائمة في الأرجنتين، يحتمل أن يتغير هذا الموقف من جديد. أياً تكن الاصلاحات المجراة في آليات سعر الصرف، ستبقى البلدان معرضة أبداً لمخاطر كبيرة. إن بلداناً صغيرة مثل تايلندا، تشتري وتبيع منتجات لبلدان عديدة أخرى، هي بلدان تواجه مشكلة عسيرة، إذ إن أسعار الصرف بين العملات الرئيسية تتغير بنسبة 50% أو أكثر. وإن ربط عملتها بواحدة من هذه العملات لا يحل المشاكل: قد يزيد هذا الخيار من تفاقم التقلبات بالنسبة إلى سائر العملات. إن أزمة دين أميركا اللاتينية في الثمانينات (15)، جاءت نتيجة للارتفاع الكبير في معدلات الفائدة، الذي أحدثته السياسة النقدية الحصرية لرئيس البنك المركزي الأميركي، بول فولكر، في الولايات المتحدة. لقد تعلمت البلدان النامية كيف تعالج هذه المخاطر، ويحتمل أن يكون ذلك بشراء تأمينات ضد هذه التقلبات في الأسواق الدولية للرساميل. وهي لا تستطيع اليوم، لسوء الطالع، أن تؤمن على نفسها إلا ضد التقلبات القصيرة الأمد. من الأكيد أن البلدان المتطورة أفضل وضعاً من البلدان النامية لمعالجة هذه المخاطر، وعليها أن تسهم في إيجاد أسواق هذه التأمينات. لذلك فإنه من الحصافة عند البلدان المتطورة

أن تعطي قروضها للبلدان النامية تحت أشكال تحد من هذه المخاطر، كأن تلحظ مثلاً أن يتحمل الدائنون مخاطر حدوث تقلبات كبيرة في الفوائد الفعلية.

6 ـ تحسين مظلات الأمان. إن أحد مقومات معالجة الخطر يتمثل في وضع أضعف سكان البلد في أفضل موضع إزاء الأخطار. إن معظم البلدان النامية تحوز مظلات أمان اجتماعي ضعيفة، بدءاً بأنظمتها الخاصة بتعويض البطالة. ومظلات الأمان، حتى في البلدان المتطورة، ضعيفة وغير ملائمة في القطاعين اللذين هما قطاعان رئيسيان في البلدان النامية، أي قطاع الزراعة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالمساعدة الدولية سيكون لها شأن أساسي إذن، حتى وإن كان واجب البلدان أن تحسن مظلات أمانها المحلية.

7 ـ تحسين ردود الفعل على الأزمات. شهدنا فشل هذه الردود في أزمة 1997-1998. لقد كانت المساعدة سيئة التصميم وسيئة التطبيق. فالخطط لم تأخذ في الاعتبار عدم وجود مظلات أمان ولا الأهمية الحاسمة المتمثلة في الابقاء على دفق التسليف، ولم تلاحظ أن انهيار التجارة بين البلدان سيجعل الأزمة تنتشر. والتدابير لم تكن مبنية فقط على تنبؤات باطلة، بل أيضاً على قصور عن فهم أن هدم المؤسسات أمر أسهل من إعادة بنائها، وأن الأضرار الناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة لن تزول عند تخفيضها فيما بعد. لا مناص من إعادة التوازن: يجب إعادة التوازن بين هموم الشغيلة والمؤسسات الصغيرة وبين هموم الدائنين؛ كما أن وعي تأثير التدابير على الرساميل الوطنية ـ التي تشجع هروبها ـ يجب أن يتوازن مع الاهتمام المفرط الذي يعلّق الآن على الممولين الأجانب. إن ردود الفعل على الأزمات المالية المقبلة يجب التفكير بها ضمن إطار الواقع الاجتماعي والسياسي. فإنه، فضلاً عن الأضرار الكبيرة المباشرة الناجمة عن الاضطرابات التي تنفجر بسبب سوء معالجة الأزمات، ليس يمكن اجتذاب الرساميل إلى بلدان تعاني اضطرابات اجتماعية وسياسية، وليس باستطاعة أي حكومة، ما خلا الحكومات الأشد قمعاً، أن تسيطر عليها، خصوصاً

متى بدا أن التدابير المتخذة مفروضة من الخارج. أهم ما في الأمر هو وجوب الرجوع إلى المبادىء الاقتصادية الأساسية. فبدلاً من أن يركز ص ن د اهتمامه على تلاشٍ نفسي عند الممول وعلى ثقة يستحيل التنبؤ بها، عليه أن يعود إلى مهمته الأصلية: تقديم أموال لإعادة تكوين الطلب الاجمالي في البلدان التي تواجه انكماشاً. إن بلدان العالم النامي لا تنفك تسأل لماذا تختار الولايات المتحدة، عندما تواجهها أزمة اقتصادية، سياسة للموازنة وسياسة نقدية توسعيتين، بينما يُطلب منها هي، متى كانت في وضع مماثل، أن تفعل عكس ذلك بالضبط. يوم حصل انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة سنة 2001، لم يتساءل المعنيون عما إذا كان يجب وضع خطة للتنشيط أم لا، بل تساءلوا عما يجب أن يكون مضمون هذه الخطة، يجب أن تكون دروس الأرجنتين وآسيا الشرقية واضحة الآن. إن الثقة لن تعود أبداً ما دام الاقتصاد غارقاً في انكماش عميق. وإن الشروط التي يفرضها ص ن د على البلدان لقاء تقديم دعمه المالي لا يجب فقط أن تكون محصورة بقدر أكبر بكثير، بل ويجب أن تندرج في هذا السياق.

وهناك تغيرات أخرى مرغوب فيها. فإذا فرض على ص ن د أن يعلن على الملأ تنبؤات حول تأثير خططه على «الفقر» والبطالة، فإن هذا يقوده إلى أخذ هذه النواحي بعين الاعتبار. ويجب أن تعرف البلدان ما هي النتائج المحتملة لتوصياته، وإذا ما أخطأ باستمرار في تحاليله ـ إذا ظل الفقر مثلاً يتزايد أكثر مما تلحظ تنبؤاته ـ فسيكون من الواجب أن يحاسب على ذلك، وأن يُطرح السؤال بوضوح: هل إن الخطأ يعود إلى علة في نظام وضع نماذج؟ أم أنه يحاول متعمداً أن يضلل صانعي القرار السياسيين؟

إصلاح البنك الدولي
والمساعدة على التنمية

إن أحد الأسباب التي تحملني على البقاء متفائلاً حيال إمكانية إصلاح

المؤسسات الاقتصادية الدولية هو كوني شاهدت حصول التغير في البنك الدولي. لم يكن هذا الاصلاح بالأمر اليسير، ولم يمض قدماً بالقدر الذي كنت أتمناه، إلا أنه كان مهماً مع ذلك.
يوم التحقت بالبنك الدولي، كان رئيسه الجديد، جيمس ولفنسن، قد قطع شوطاً في جهده لجعل البنك أكثر تحسساً بهموم البلدان النامية. ورغم أن القيادة الجديدة لم تكن واضحة جداً على الدوام، وأن الأسس الفكرية كانت غير متينة جداً على الدوام، وأن الدعم داخل المؤسسة كان غير كامل، فإن البنك كان قد بدأ يأخذ جدياً بعين الاعتبار الانتقادات الجوهرية الموجهة إليه. كانت الاصلاحات تفترض تغيير الفلسفة في ثلاثة ميادين: التنمية؛ والمساعدة بوجه عام ومن جانب البنك بنوع خاص؛ والعلاقات بين البنك الدولي والبلدان النامية.
لكي يتمكن البنك من إعادة تقييم توجهه، فقد عمد إلى درس كيفية حصول الحالات الناجمة (16). وقد أسفر هذا الدرس عن ظهور بعض العبر التي كان قد استخلصها منذ وقت طويل: أهمية احترام قيود الموازنة، والتربية ـ بما في ذلك للنساء ـ والاستقرار الاقتصادي الكلّي. وقد ظهرت بضعة مواضيع أخرى أيضاً. فالنجاح لا يتأتى فقط من تشجيع التعليم الابتدائي، وإنما أيضاً من إيجاد قاعدة تكنولوجية متينة عبر تنشئة متقدمة. من الممكن العمل على إشاعة المساواة والتنمية السريعة في آن واحد : ثبت في الواقع أن السياسات الأكثر تحقيقاً للمساواة تساعد على النمو. كما أن دعم التجارة والانفتاح ذو أهمية (17)، إلا أن فرص العمل المتأتية من توسع الصادرات هي التي تسمح بانطلاق النمو وليس فقدان الوظائف الناجم عن ازدياد المستوردات. فعندما اتخذت الدول تدابير لتشجيع الصادرات والمؤسسات الجديدة، كان للتحرير نتائج جيدة؛ وعندما أحجمت عن ذلك، كان التحرير فاشلاً في غالب الأحيان. إن للدولة دوراً حاسماً في نجاح النمو بتشجيعها لقطاعات معينة وبإسهامها في خلق مؤسسات تنشط الادخار

وتنسب التوظيفات بشكل فعال. هذا، كما أن البلدان التي نجحت كانت قد عززت المنافسة وخلق المؤسسات: أولتها من الأهمية أكثر مما أولت التخصيص وتصحيح بنية المؤسسات القائمة.
وكانت هذه البلدان، خصوصاً، قد اتبعت طريقة إجمالية للتنمية تتعدى الاعتبارات التقنية كثيراً. لثلاثين سنة خلت، كان علماء الاقتصاد اليساريون واليمينيون متفقين على الهدف المركزي للتنمية: تحسين فعالية تنسيب الموارد وزيادة الرأسمال المتوفر. والتباعد الوحيد بينهم كان يتعلق بالوسائل: هل يقتضي بلوغ هذا الهدف تخطيطاً تقوده الدولة أو الأسواق الحرة تماماً؟ لم ينجح أي من هذين الحلين في النهاية. إن التنمية ليست مسألة موارد ورأسمال وحسب، وإنما هي أيضاً مسألة تحويل للمجتمع (18). واضح أنه ليس بإمكان المؤسسات المالية الدولية أن تضطلع بمسؤولية هذا التحويل. إلا أنها تستطيع أن تؤدي فيه دوراً هاماً، ويجب عليها، كحد أدنى، أن تمتنع عن عرقلة نجاحه.

المساعدة

لكن عرقلة الانتقالات الفعالة هي التي قد تنتج غالباً عن طريقة تقديم المساعدة: إرفاقها بفرض شروط كثيرة. لقد رأينا في الفصل الثاني أن الاشتراطية ـ شروط ذات طبيعة سياسية غالباً توضع قبل إعطاء المساعدة ـ لم تعمل بشكل صحيح. فهي لم تدفع إلى سياسات أكثر حصافة، إلى نمو أكثر سرعة، إلى نتائج أفضل. وعندما تفكر البلدان بأن إصلاحات فرضت فرضاً عليها، فهي لا تشعر حقاً بأنها ملزمة لها. هذا مع أن مشاركتها أساسية لأجل حصول تغير حقيقي في المجتمع. وهناك ما هو أسوأ: الاشتراطية أنهكت الحياة الديمقراطية. وقد بدأ المعنيون يقرون أخيراً، حتى في داخل ص ن د، بأن الاشتراطية بالغت في الذهاب بعيداً، وأن عشرات الشروط المفروضة منعت البلدان النامية من تركيز جهودها على الأولويات. غير أنه إذا كان هناك، بالنتيجة، محاولة لتلطيف الاشتراطية، فإن النقاش حول الاصلاح يذهب إلى أبعد من ذلك في البنك الدولي. يؤكد بعضهم أنه

يجب استبدال الاشتراطية بالاصطفائية: تعطى المساعدات للبلدان التي لها سوابق طيبة، ويُترك لها أن تختار استراتيجية نموها بنفسها، ويُقلع عن إدارة الشؤون الاقتصادية الصغيرة التي كانت معتمدة في الماضي. وتدل الأرقام على أن المساعدة المعطاة بصورة اصطفائية يمكن أن يكون لها تأثير هام، على صعيد تشجيع النمو كما على صعيد تقليص الفقر.

إلغاء الدين

إن البلدان النامية تحتاج ليس فقط إلى أن تعطى لها المساعدة على نحو يسهم في إنمائها، بل أيضاً إلى زيادة هذه المساعدة. إن مبالغ محدودة نسبياً قد تؤدي إلى إحداث فوارق كبيرة في حقل محو الأمية وفي حقل الصحة. والمساعدة على التنمية قد تدنت عملياً (إذا صُححت استناداً إلى التضخم)، كما تدنت أكثر أيضاً إذا احتُسبت بالنسبة المئوية لمداخيل البلدان المتقدمة، أو بمعدل الفرد من سكان البلدان النامية. ويجب أن تكون هناك قاعدة للتمويل: هذه المساعدة (وغيرها من الأموال العامة العالمية) يجب أن ترتكز على أساس دائم، في منأى من تقلبات السياسة الداخلية للولايات المتحدة أو غيرها. لقد عرضت هنا عدة اقتراحات. عندما أنشىء ص ن د أُعطي الحق بأن يصدر حقوق سحب خاصة، (ح س خ DTS)، نوعاً من العملة الدولية. وبما أن البلدان اليوم تدخر كل سنة مليارات من الدولارات ـ تدبير احترازي حكيم لاتقاء مخاطر الأسواق الدولية ـ فإن قسماً من المداخيل لا يعاد ضخه في الطلب الاجمالي. إن التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي حصل في فترة 2001-2002 قد دفع بهذه الشواغل إلى المقدمة. فإن إصدار حقوق سحب خاصة لأجل توظيفها في أموال عامة عالمية ـ ومنها المساعدة على الانماء ـ يمكنه أن يسهم في صون حيوية الاقتصاد العالمي وأن يساعد في الوقت ذاته بعضاً من أفقر بلدان العالم. وهناك مشروع آخر قوامه تمويل المساعدة على الانماء من أصل المداخيل الاقتصادية العالمية: معادن أعماق البحار وحقوق الصيد في المحيطات.

وكثر الكلام مؤخراً عن إلغاء الديون، وهذا حق. وإذا لم يتحقق هذا الالغاء، فلن يكون في وسع البلدان النامية أن تتطور. فإن نسباً ضخمة من قيمة صادراتها الحالية تذهب مباشرة لسداد ديونها للبلدان المتطورة (19). لقد نجحت حركة يوبيل الـ2000 في تحقيق تعبئة دولية عظيمة لأجل إلغاء الديون. وحصلت على دعم من كنائس العالم المتطور، التي رأت فيها واجباً أخلاقياً مبنياً على المبادىء الأساسية للعدالة الاقتصادية.

إن مسؤولية الدائنين الأخلاقية واضحة تماماً فيما خص قروض الحرب الباردة (20). فيوم كان ص ن د والبنك الدولي يقرضان مالاً لموبوتو، رئيس زائير الشهير (التي صارت اليوم جمهورية الكونغو الديمقراطية)، كانا يعلمان (أو كان عليهما أن يعلما) أن تلك المبالغ لن تُستعمل بالأساس لأجل مساعدة فقراء هذا البلد بل لأجل إثراء موبوتو. لقد كانوا يغدقون المال على هذا الرئيس الفاسد كي يُبقي بلده وثيق الارتباط بالغرب. ويعتبر كثيرون أن من الظلم أن يُفرض على المكلفين في البلدان ذات الوضع المماثل أن يسددوا القروض المعطاة لحكوماتهم الفاسدة التي كانت لا تمثلهم.

لقد نجحت حركة اليوبيل في دفع فكرة إلغاء الدين إلى أمام بشكل محسوس. وبعد أن كان هناك، قبل سنة 2000، خطة للتخفيف من ديون البلدان الأكثر استدانة، فإن قلة من هذه البلدان كانت تتوفر فيها القرائن التي حددها الصندوق. وتحت تأثير الضغط الدولي، استطاع أربعة وعشرون بلداً أن تجتاز العتبة سنة 2000.

غير أنه يجب المضي إلى أبعد من ذلك. فالاتفاقيات في الوقت الحاضر لا تشمل إلا البلدان الأشد فقراً. وإن بلداناً كأندونيسيا، التي دمرتها الأزمة الآسيوية وإخفاقات سياسة ص ن د، تُعتبر مسرفة في الازدهار فلا يحق لها بالتالي أن تكون تحت المظلة.

إصلاح م ت ع وإيجاد توازن
في جدول عمل المفاوضات التجارية

إن التظاهرات العالمية ضد العولمة ابتدأت عند اجتماع م ت ع في سياتل، لأن هذه كانت الرمز الأوضح للظلم العالمي ولنفاق الدول الصناعية المتقدمة. فبعد أن بشرت هذه ـ ثم فرضت ـ بفتح أسواق البلدان النامية أمام منتجاتها الصناعية، فإنها أبقت أسواقها هي مغلقة في وجه منتجات البلدان الفقيرة كالغزل والنسيج والزراعة. وكانت تقول للبلدان النامية إنه ليس لها في أي حال أن تدعم صناعتها، بينما كانت هي لا تحجم عن دفع المليارات لدعم مزارعيها، الأمر الذي يحرم البلدان الفقيرة من مزاحمتها. كما أن الولايات المتحدة، التي تبشر بمزايا الأسواق التنافسية، كانت تسارع إلى المطالبة بإنشاء كرتيلات عالمية للفولاذ والألومنيوم حينما لاح أن صناعاتها الوطنية مهددة من جانب المستوردات. وكانت الولايات المتحدة قد ضغطت لأجل تحرير الخدمات المالية، لكنها قاومت تحرير الخدمات التي كان للبلدان النامية موقع جيد فيها: البناء البحري والخدمات البحرية. لقد رأينا إلى أي حد كان جدول عمل المفاوضات التجارية جائراً: لم تحصل البلدان الفقيرة على حصة عادلة من المنافع، كما أن المنطقة الأشد فقراً في العالم، أفريقيا السوداء، قد تفاقم وضعها الفعلي على أثر الجولة الأخيرة.

لقد باتت هذه المظالم معترفاً بها على نطاق واسع. وقد أفضى هذا الوعي وتصميم بعض البلدان النامية إلى عقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية في الدوحة في تشرين الثاني/نو?مبر سنة 2001، وقد أدرجت هذه الدورة في جدول عملها تصحيح بعض من حالات الخلل السابقة. وأطلق على هذه الجولة اسم جولة الانماء، لكن طريق التغيير طويلة، فقد قبلت الولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتقدمة الأخرى بإجراء مناقشات فقط. واعتُبر مجرد القبول بمناقشة تصحيح لبعض حالات الخلل تنازلاً!

إن حقوق الملكية الفكرية هي أحد الحقول التي يبدو الوضع فيها مقلقاً بنوع خاص. فهذه الحقوق مفيدة لكونها تحث المجددين على التجديد ـ مع أن قسماً كبيراً من البحث الأكثر أهمية، في العلوم الأساسية وفي الرياضيات مثلاً، لا يتمتع ببراءة الاختراع. لا ينكر أحد أهمية حقوق الملكية الفكرية. غير أنه يجب إيجاد توازن صحيح بين حقوق ومصالح المنتجين وحقوق ومصالح المستعملين ـ ليس فقط المستعملين في البلدان النامية، ولكن أيضاً الباحثين في البلدان المتطورة. في المراحل الأخيرة من مفاوضات دورة الأورغواي، أعرب مكتب العلم والتكنولوجيا ومجلس المستشارين الاقتصاديين الأميركيان عن تخوفهما من عدم تحقق التوازن: قدّم الاتفاق مصالح المنتجين على مصالح المستعملين. وكنا نخشى أن يؤدي هذا إلى عرقلة الزخم التقدمي والتجديد. وبعد، فإن المعرفة هي «العنصر» الأهم في البحث، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يزيد من ثمنها. وكنا قلقين أيضاً من عواقب ذلك على الفقراء: أُنكر عليهم الحق في استعمال أدوية قادرة على إنقاذ حياة كثيرين منهم. ثم عادت المشكلة فاسترعت انتباه العالم بمناسبة قضية الأدوية المضادة للسيدا في أفريقيا الجنوبية. فقد أجبر الاستنكار العالمي شركات الصناعة الصيدلانية على التراجع ـ ويبدو أن أكثر آثار الاتفاقية الدولية سلبية ستكون محدودة جداً في المستقبل، على أن من المهم أن نلاحظ أنه، في البداية، كانت حتى الادارة الديمقراطية الأميركية قد ساندت الشركات الصيدلانية، ولم نكن آنذاك واعين تماماً بعد لخطر آخر، يسمى اليوم بالقرصنة البيولوجية. فإن الشركات الصيدلانية العالمية تُخضع عقاقير تقليدية لبراءة الاختراع. وهي بهذا لا تسعى فقط إلى كسب المال بواسطة «موارد» ومعارف تخص البلدان النامية حقاً؛ وإنما تحاول أيضاً خنق مؤسسات هذه البلدان، التي كانت تبيع هذه الأدوية التقليدية. لا نعرف حقاً ما إذا كانت هذه البراءات ستصمد أمام المحاكم في حال تقديم شكوى، لكن من الواضح أن البلدان غير المتطورة لا تملك الوسائل القانونية والمالية الضرورية للطعن بها. لقد أثارت هذه المشكلة ردود فعل عاطفية شديدة، كما أثارت قلقاً اقتصادياً كامناً في

مجمل العالم النامي. كنت مؤخراً في قرية بجبال الأندس في الاكوادور، حيث سمعت حتى رئيس بلدية القرية يلوم العولمة لأنها أفضت إلى القرصنة البيولوجية.
إن إصلاح م ت ع يستوجب تعديل جدول عمل المفاوضات التجارية ـ بأن تضاف إليه مصالح البلدان النامية، وكذلك هموم كتلك المتصلة بالبيئة، التي تتجاوز إطار التجارة.

غير أن العالم لا يحتاج إلى انتظار ختام الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية كي يصحح حالات الخلل القائمة. فالعدالة الاقتصادية الدولية تفرض على البلدان المتطورة أن تتخذ تدابير لكي تنفتح على التجارة العادلة وتقيم علاقات صحيحة مع البلدان النامية، دونما لجوء إلى طاولة المفاوضات أو محاولة لانتزاع تنازلات مقابل ذلك. لقد باشر الاتحاد الأوروبي سعياً في هذا الاتجاه بمبادرته المسماة «كل شيء إلا الأسلحة»، التي تسمح بأن تستورد أوروبا بحرية كل منتجات البلدان الأشد فقراً ما عدا الأسلحة. إن هذا التدبير لا يستجيب لكل مطالب البلدان النامية: ستبقى هذه غير قادرة على مزاحمة الزراعة الأوروبية التي تتمتع بدعم قوي. إلا أنها خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. والمطلوب الآن حمل الولايات المتحدة واليابان على الاقتداء بها. إن تدابير في هذا الاتجاه ستكون نافعة جداً للعالم النامي، كما أنها ستفيد البلدان المتطورة أيضاً، إذ تتيح لمستهلكيها أن يشتروا بأسعار أرخص.

نحو عولمة ذات وجه إنساني

من شأن الاصلاحات التي رسمت خطوطها العريضة أن تسهم في جعل العولمة أكثر عدلاً وأشد فاعلية لرفع مستوى الحياة، وخصوصاً مستوى حياة الفقراء. والمسألة ليست فقط مسألة تحويل البنى المؤسسية، إذ إنه يجب تغيير الذهنية. فإن وزراء المالية والتجارة يرون في العولمة ظاهرة اقتصادية

بالأساس، لكنها في نظر العديد من سكان العالم النامي أكثر من هذا بكثير.
إن أحد أسباب الهجوم على العولمة هو أنها تبدو مدمرة للقيم التقليدية. إن النزاعات واقعية ولا مناص منها إلى حد ما. والنمو الاقتصادي ـ ومنه ذاك الذي تولده العولمة ـ سيؤدي إلى انتشار قيام المدن، الذي سينسف أسس المجتمعات الريفية التقليدية. ولسوء الطالع، فإن المسؤولين عن العولمة، الذين يشيدون بجوانبها الايجابية لا يقدرون كما يجب، في غالب الأحيان، حتى الآن، ما فيها من سلبيات: الخطر الذي تمثله على الهوية وعلى القيم الثقافية (21). ومما يزيد من غرابة الأمر كون المعنيين في داخل البلدان المتطورة بالذات واعين لهذا النوع من المشاكل. فإن أوروبا، حينما تدافع عن سياستها الزراعية، لا تتكلم فقط عن مصالح خاصة، بل أيضاً عن الحرص على صيانة التقاليد في أريافها. وفي كل مكان يقول سكان المدن الصغيرة إن كبار بائعي المفرق الوطنيين والمجمعات التجارية قتلوا متاجرهم وأحياءهم.
ثم إن وتيرة الاندماج العالمي هامة جداً. فإذا سارت الأمور بصورة تدريجية، فيمكن للمؤسسات وللقواعد التقليدية أن تتكيف وتتجاوب مع التحديات الجديدة، بدلاً من أن تغرق.

وهناك نقطة أساسية أخرى: حال الديمقراطية مع العولمة. فالعولمة، حسب الصورة التي رُسمت لها، يبدو أنها تحل غالباً محل دكتاتوريات النُخب الوطنية دكتاتورية المالية الدولية. ويقال للبلدان إنها إن لم توافق على بعض الشروط فإن أسواق الرساميل أو ص ن د سترفض إعطاءها قرضاً. إنهم يرغمونها ـ هنا جوهر المشكلة ـ على التخلي عن سيادتها، على «الانضباط» وفقاً لنزوات الأسواق المالية ومن بينها نزوات مضاربين لا يفكرون إلا بالربح السريع وليس بالنمو الطويل الأمد ولا بتحسين مستويات الحياة: هذه الأسواق وهؤلاء المضاربون هم الذين يملون على البلدان ما يجب وما لا يجب أن تفعل. على أن للبلدان خيارات حقيقية، فهي التي يجب أن تقول إلى أي حد ترضى بالخضوع لأسواق الرساميل الدولية.

فالبلدان التي رفضت مطالب الصندوق القاسية ـ في شرق آسيا مثلاً ـ حصلت على نمو أسرع، وعلى مزيد من المساواة وتقليص أشد للفقر، من البلدان التي رضخت لأوامره. وبما أن قرارات مختلفة تؤثر بصورة مختلفة على مختلف الفئات، فيكون على السيرورة السياسية ـ وليس على البيروقراطيين الدوليين ـ أن تحدد خيارها. حتى ولو تأثر النمو بذلك، فإن هذا ثمناً قد لا تتردد بلدان نامية كثيرة في دفعه إذا أتاح لها أن تبني مجتمعاً ديمقراطياً وعادلاً، كما أن مجتمعات عديدة حالية ترى أن من الصواب أن تضحي بقليل من النمو في سبيل بيئة أفضل. وطالما بقيت العولمة تُعرض كما عُرضت حتى الآن، فإنها ستكون استعباداً. فيكون من الطبيعي، والحالة هذه، أن يقاومها بعضهم، وخصوصاً المستعبَدون.

العولمة اليوم تقابل بالتحدي في الكرة الأرضية كلها، وهي تثير الاستياء عن حق. يمكن أن تكون العولمة قوة خيريّة: عولمة الأفكار الديمقراطية والمجتمع المدني غيرت أنماط التفكير، وفرضت حركات سياسية على مستوى الكوكب تخفيفَ عبءَ الديون والمعاهدة المتعلقة بالألغام ضد الأفراد. وساعدت العولمة مئات الملايين من الأشخاص على تحسين مستوى عيشهم بقدر كانوا هم أنفسهم (ومعظم الاقتصاديين أيضاً) لا يتصورونه ممكناً قبل قليل. وأفادت عولمة الاقتصاد بلداناً استغلتها للبحث عن أسواق جديدة لصادراتها وللانفتاح أمام التوظيفات الأجنبية. والبلدان التي كانت العولمة أكثر نفعاً لها كانت تلك التي أخذت مصيرها بيديها وفهمت الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في التنمية: لم تتكل على الفكرة القائلة بأن السوق التي تنظم نفسها بنفسها تستطيع بمفردها أن تحل المشاكل التي تولدها.
لكن العولمة، في نظر الملايين من الناس، لم تنجح؛ وإنها زادت حالتهم تفاقماً لأنهم خسروا عملهم، وباتت حياتهم أقل أماناً من ذي قبل. وهم يشعرون بعجزهم المتزايد إزاء قوى خارجة عن سيطرتهم. إن ديمقراطيتهم مقوضة وثقافتهم متآكلة.

وإذا بقينا قاصرين عن استخلاص العبر من أخطائنا، وإذا ظلت العولمة تدار كما في الماضي، فهي لن تولد النمو وحسب بل إنها ستظل تنشر الفقر وعدم الاستقرار. وإذا لم يكن هناك إصلاح، فإن الصدمة الارتدادية التي ابتدأت ستتعاظم، ويتعاظم معها العداء للعولمة.

سيكون هذا مأساة لنا جميعاً، وبالدرجة الأولى لمليارات الأشخاص الذين كان يمكن أن يستفيدوا من العولمة. إن سكان العالم النامي سيكونون أكبر الخاسرين على الصعيد الاقتصادي، لكن هذا الوضع سيكون له تداعيات سياسية أكثر شمولاً تطال العالم المتطور أيضاً.

إذا حُملت الاصلاحات التي عرضت خطوطها العريضة في هذا الفصل على محمل الجد، فيمكن أن نأمل بأن يكون لسيرورة عولمة أكثر أنسانية وزن قوي جداً يدفع في الاتجاه الصحيح، إذ إن الكثرة الساحقة من سكان العالم النامي ستتمكن من الاستفادة منها والترحيب بها. وفي مثل هذه الحالة يكون الاستياء الكبير من العولمة قد أدى دوراً طيباً.

يذكرني الوضع الراهن بذلك الذي كان قائماً لسبعين سنة خلت. فعندما غرق العالم في الأزمة الكبرى، قال أنصار حرية السوق: «لا تقلقوا، فالأسواق تضبط نفسها بنفسها. فلنترك لها الوقت، والازدهار سيعود». كانوا لا يأبهون إلا قليلاً للحيوات التي سيقضى عليها، بانتظار ذلك النهوض المزعوم. ورد كينز عليهم بأن الأسواق لا تصلح نفسها بنفسها، وعل كل حال، ليس ضمن مهل مناسبة (نعرف عبارته الشهيرة: «على المدى الطويل سنكون كلنا أمواتاً») (22). كان يمكن أن تدوم البطالة سنيناً، فكان لا بد من أن تتدخل الدولة. ووُضع كينز في قفص الاتهام، ونُعت بأنه اشتراكي، وعدو للسوق. هذا مع أنه كان، بمعنى ما، محافظاً عنيداً. لقد كان له ثقة عميقة بالأسواق. واذا استطاعت الدولة أن تصحح هذه الثغرة الوحيدة ـ كما كان يقول ـ فإن الاقتصاد يتمكن من الأداء بفعالية كافية. إنه كان لا يريد إلغاءاً كاملاً لنظام السوق، ولكنه كان يعلم أنه إذا لم تعالج تلك المشاكل الأساسية سيكون هناك ضغوط شعبية ضخمة. وقد نجح دواء كينز. فمنذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، تعرضت بلدان كالولايات

المتحدة، باتباعها توصيات كينز، لانكماشات أقل عدداً وأقصر أمداً من ذي قبل، كما عرفت مراحل توسع أطول.

إن النظام الرأسمالي اليوم على مفترق طرق، كما كان إبان الأزمة الكبرى بالضبط. وفي الثلاثينات أنقذه كينز، الذي تصور سياسات تستطيع أن تخلق فرص عمل وأن تساعد ضحايا انهيار الاقتصاد العالمي. واليوم ينتظر ملايين الناس في العالم أن يروا ما إذا من الممكن أو غير الممكن إصلاح العولمة لكي تكون منافعها مشتركة بشكل واسع.
لحسن الطالع، فإن إدراك هذه المشاكل يتقدم، كما تكبر الارادة السياسية للتصدي لها. إن جميع المسؤولين عن التنمية تقريباً، وحتى أعضاء الفئة النافذة في واشنطن، يسلمون اليوم بأخطار تحرير لأسواق الرساميل لا يصحبه تنظيم. ويعترف هؤلاء أيضاً بأن التشدد المفرط في سياسة الموازنة إبان الأزمة الآسيوية سنة 1997 كان خطأ. وعندما دخلت بولي؟يا في الانكماش سنة 2001، بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي جزئياً، علمنا أنها، وفقاً لبعض المعلومات، ستنجو ربما من علاج التقشف التقليدي ومن تقليص نفقاتها العامة. وفي الواقع، وفيما أنا أكتب هذه السطور، في كانون الثاني/جان؟يه سنة 2002، يبدو أنه سيسمح لبولي؟يا بأن تنشط اقتصادها، الأمر الذي سيساعدها في التغلب على الانكماش: ستستعمل المداخيل التي ستجلبها لها احتياطياتها من الغاز الطبيعي، التي اكتشفت مؤخراً، لكي تظل عائمة حتى عودة الانتعاش. غداة الانهيار في الأرجنتين، أقر ص ن د بمواطن الضعف في استراتيجية الانقاذ الكثيف، وراح يتحدث عن اعتماد التجميد وعن تسويات الإفلاس، أي الحل البديل الذي أدعو لاعتماده من جملة حلول أخرى منذ سنوات. وإن إلغاء الدين، الذي تحقق بفضل جهود حركة اليوبيل، والتنازلات التي قدمت في الدوحة لأجل إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية سميت دورة «الانماء»، ويمثلان انتصارين إضافيين.

ورغم هذه الخطوات، لا يزال يجب فعل الكثير لأجل ردم الهوة بين الأقوال والواقع. ففي الدوحة قبلت البلدان المتطورة بفتح مناقشات فقط

حول برنامج أكثر أنصافاً لإجراء مفاوضات تجارية، ولكن حالات عدم التوازن الماضية لم تصحح بعد. وبات الافلاس والتجميد على جدول العمل، لكن ليس هناك ما يضمن أنه سيكون في المستقبل توازن عادل بين مصالح الدائنين ومصالح المدينين. وازدادت كثيراً مشاركة خبراء ومواطنين من البلدان النامية في المناقشات حول الاستراتيجية الاقتصادية، لكنها لا تترجَم حتى الآن إلى تعديلات في السياسات المتبعة. فيجب تغيير المؤسسات وتغيير الذهنية. ويجب أن تحل محل إيديولوجيا حرية السوق تحاليل مبنية على العلم الاقتصادي، الذي يحوز رؤية أكثر توازناً لدور الدولة، لأنه يدرك إخفاقاتها وإخفاقات السوق على السواء. ويجب إدراك الدور الصحيح للمستشارين الخارجيين: المساعدة في اتخاذ قرار ديمقراطي، عن طريق توضيح نتائج مختلف الخيارات ـ ومنها تأثيرها على مختلف الفئات الاجتماعية وخصوصاً على الفقراء ـ وليس تقويض الديمقراطية بفرض سياسات خاصة على بلدان لا تريدها.
من الواضح أن استراتيجية الاصلاح يجب أن تتقدم على عدة صعد. والأول بين هذه الصعد هو تحويل النظام الاقتصادي العالمي. وهذا سيتطلب وقتاً. فيكون هناك إذن صعيد ثان: الحث على اصلاحات يستطيع كل بلد أن يجريها بنفسه. إن على البلدان المتطورة مسؤولية خاصة: فيجب عليها مثلاً أن تلغي حواجزها التجارية وأن تطبق ما تبشر به. وقد تكون تبعاتها هنا ثقيلة، لكن ليس هناك ما يجبرها على تحملها. وعلى كل حال، فإن «المراكز المصرفية القائمة خارج الصلاحية الاقليمية» والأموال المضاربة تخدم مصالح قائمة في داخل البلدان المتطورة، وباستطاعة هذه أن تصمد تماماً إزاء عدم الاستقرار الذي يمكن أن يسببه في العالم النامي غياب الاصلاح. ويمكن في الواقع تأكيد أن الولايات المتحدة قد استفادت لعدة اعتبارات من الأزمة الآسيوية.

ينبغي للبلدان النامية إذن أن تتعهد هي بنفسها مسألة رفاهها. فيمكنها أن تتدبر شؤون موازنتها بحيث تعيش على قدر إمكاناتها، مهما كانت هذه ضعيفة، وأن تزيل حواجز الحماية، هذه التي تعود بربح وفير على بعض

الناس ولكنها تفرض أسعاراً مرتفعة جداً على المستهلكين. وفي وسعها أن تضع أنظمة صارمة لتحمي نفسها من المضاربين الخارجيين أو من انحراف أوساط الأعمال عندها بالذات. وهي بحاجة خصوصاً إلى دولة فعالة، ذات سلطة قضائية قوية ومستقلة، وإلى دولة ديمقراطية، منفتحة، شفافة، متحررة من الفساد الذي قضى على الفاعلية في القطاع العام وفي القطاع الخاص معاً.

إن ما على هذه البلدان أن تطلبه من الأسرة الدولية ينحصر فيما يلي: أن تعترف بحاجتها وبحقها في تعيين خياراتها، وفقاً لقناعاتها السياسية ـ أن تقرر مثلاً من الذي يتحمل المخاطر. ويجب تشجيعها على سن قوانين تتعلق بالإفلاس وعلى إيجاد أجهزة للضبط متكيفة مع وضعها هي، لا مع النماذج الموضوعة مسبقاً من قبل ولأجل البلدان المتطورة (23).

ويجب انتهاج سياسات تنمية مستديمة وعادلة وديمقراطية. فهذه هي علة وجود التنمية. فالتنمية ليست مساعدة حفنة من الأشخاص على الإثراء، ولا خلق حفنة من الصناعات المتمتعة بحماية عبثية لا تفيد سوى النخب في البلاد. والتنمية ليست جلب سلع برادا وبينيتون إلى الأغنياء في المدن وترك فقراء الأرياف غارقين في البؤس. وإذا كنا نجد خلال حقبة ما «حقائب فويتون» في المخازن الكبرى في موسكو فهذا لا يعني أن روسيا أمست اقتصاد سوق. والتنمية هي تحويل المجتمع، هي تحسين حياة الفقراء، هي إتاحة فرصة النجاح أمام كل فرد، وهي الحصول على الخدمات الصحية والتربوية.

إن هذه التنمية لن تتحقق إذا كان بضعة أشخاص فقط يملون على البلد سياسته. ويجب أن تُتخذ القرارات بصورة ديمقراطية. وهذا يعني أن تُتخذ ليس فقط بتدخل نشيط من جانب فئة واسعة من الاقتصاديين والمسؤولين والخبراء في البلدان النامية، ولكن أيضاً بمشاركة أوسع بكثير، تتعدى الخبراء والسياسيين. ينبغي للبلدان النامية أن تكون هي نفسها المسؤولة عن مستقبلها. أما نحن في الغرب، فلا يحق لنا أن نتهرب من مسؤولياتنا.

إن تغيير الأساليب ليس بالأمر اليسير. والبيروقراطيات هي كالأفراد:

تكتسب عادات سيئة وتتألم عندما يتوجب تغييرها. على أن من واجب المؤسسات الدولية أن تباشر إعادة النظر، التي قد تكون مؤلمة، والتي تسمح لها بأن تؤدي الدور الذي يجب عليها أن تؤديه لكي تنجح العولمة، ليس بالنسبة إلى الأوساط الميسورة في البلدان المتطورة وحدها، بل وبالنسبة إلى الفقراء والبلدان النامية أيضاً.

إن للعالم المتطور موقعه الذي يجب أن يملأه في إصلاح المؤسسات الدولية التي تحكم العولمة. فنحن الذين خلقناها ونحن الذين يجب أن نعمل على إصلاحها. وإذا أردنا أن نرد على التخوفات المشروعة للمستائين من العولمة، وأن نضع هذه في خدمة مليارات الناس الذين أخفقت في نظرهم، وأن نجعل لها وجهاً إنسانياً، فلنرفع الصوت، وليكن عالياً! ليس في وسعنا ولا يجوز لنا أن نبقى صامتين.

الهوامش

(1)عبارة «القيمومة على المؤسسة» تتصل بالقوانين التي تحدد حقوق المساهمين، بمن فيهم الأقلية. متى كانت القيمومة على المؤسسة ضعيفة، يصبح بإمكان المديرين، عملياً، أن يختلسوا سلطة المساهمين، وأن يختلس كبار المساهمين سلطة صغار المساهمين.

(2)أسهمت دراسات البنك الدولي في توفير أدلة تلمسية على هذا الرأي. شارك في إحدى هذه الدراسات مايكل برونو، سلفي في منصب رئيس اقتصاديي البنك الدولي والمدير السابق للمصرف المركزي الاسرائيلي. أنظر:

M. Bruno et W. Easterly, Inflation crises and long-run growth, Journal of Monetary Economics, no41, février 1998, p. 3-26.

3)حلل الاقتصاديون ما تتميز به هذه الأموال: أن تقدم إلى شخص إضافي بأسعار هامشية مخفضة أو بلا ثمن، وعدم تقديمها له بأسعار مرتفعة.

(4)أجرى الاقتصاديون تحليلاً عميقاً للأسباب التي تجعل هذه الأسواق غير موجودة: قد يكون في الأمر مثلاً مشاكل متصلة بالنقص في المعلومات (عدم تناسق في الاعلام) أو ما يسمى بالاصطفاء السلبي (أو المضاد للاصطفاء) والمجازفة المعنوية.

(5)كان من المفارقة أن تأتي الدعوات إلى الشفافية من ص ن د، الذي كان عرضة للانتقاد منذ أمد بعيد بسبب عدم شفافيته، ومن وزارة الخزانة، التي هي، حسب تجربتي، أكثر

الوزارات كتماناً في الحكومة الأميركية (أتيح لي أن أعاين أنه كان يصعب حتى على البيت الأبيض أن يستقي منها معلومات عما يدور في رأسها).

(6)كان يُعتبر في بعض الأوساط أن سلطات البلد مؤهلة لاتخاذ القرار عندما يكون في الأمر مثلاً... تحديد تواريخ بداية السنة المدرسية ونهايتها.

(7)إن ادعاء العصمة المؤسسية من قبل الصندوق يجعل هذه التغيرات في الموقف بهلوانية بنوع خاص. ويبدو، هنا، أن كبار المسؤولين استطاعوا التذرع ـ مع محاولة التظاهر بالجدية ـ بأنهم كانوا قد حذروا منذ وقت طويل من المخاطر المرتبطة بتحرير أسواق الرساميل. وهذا قول صادر، في أفضل الحالات، عن الحذلقة (ويؤذي في الوقت ذاته صدقية المؤسسة). وإذا صح أن قادة الصندوق كانوا واعين لتلك المخاطر، فإن موقفهم يكون أكثر استحقاقاً للإدانة. ويعلم الذين عانوا ضغوطهم أن هذه المساوىء لم يُؤتَ على ذكرها إلا لماماً في أفضل الحالات، بوصفها نقاطاً يمكن التفكير بها فيما بعد. وإن ما كان يقال لهؤلاء هو التقدم بسرعة في إجراءات التحرير.

(8)كما سبق أن رأينا في الفصل الثامن، فإن تعدد الأهداف والتردد في فتح مناقشة علنية لتغيير ضمني في المهمة، خدمة لمصالح الأسرة المالية، قد دفعا إلى ظهور عدد مفرط من حالات عدم التماسك الفكري. وهذا ما زاد من صعوبة اقتراح اصلاحات متماسكة.

(9)إن خط التسليف الوقائي يؤمن بصورة آلية تسليفات في بعض الحالات الطارئة، المرتبطة بأزمة.

(10)كان هناك مشاكل أخطر. فإذا كان خط التسليف الوقائي يضمن وجود أموال جديدة متوفرة في حال نشوب أزمة، فإنه كان لا يستطيع أن يمنع تجديد قروض أخرى قصيرة الأجل. والحال هي أن مستوى التعرض للمخاطر الذي يمكن أن تقبل به المصارف لا بد أن يأخذ في الاعتبار القروض الجديدة للبلد في إطار التسليف الوقائي. فكان يخشى إذن أن لا يتغير كثيراً الحجم الصافي للرساميل المتوفرة في مواجهة الأزمة من جراء ذلك.

(11)هذه البنود تسمح للدائن بأن يطلب سداد دينه في بعض الظروف ـ بوجه عام، متى استعاد دائنون آخرون دينهم.

(12)ظهر اهتمام كبير في أوروبا باقتراح ضريبي خاص سمي رسم توبين ـ على الصفقات المالية عبر الحدود. انظر مثلاً:

H. Williamson Khler says IMF will look again at Tobin tax, Financial Times, 10 septembre 2001.

وتوجد اليوم مجموعة هامة من النصوص التي تحلل هذا الرسم على الصعيدين النظري والعملي. ونجد تقريراً عن هذه النصوص على الموقع http://www.ceedweb.org/iirp/biblio.htm . نلاحظ باهتمام أنه حتى وزير الخزانة السابق كتب مقالاً يمكن تفسيره كدعم للمبدأ الأساسي للرسم

L.H. Summers et V.P. Summers, When financial markets work too well:

A cautious case for a securities transactions tax, Journal of Financial Services Research, vol. 3, nos 2-3, 1989, p. 261-286) لكن يبقى هناك مشاكل هامة في التطبيق، خصوصاً في عالم ليس الرسم فيه مفروضاً على مستوى الكوكب كله، وحيث الصكوك الفرعية وغيرها من الأدوات المالية المعقدة هي السائدة. أنظر أيضاً:

J.E. Stiglitz, Using tax policy to curb speculative short-term trading, id., p. 101-115.

بشأن المشروع الأول أنظر:

J.Tobin, {A proposal for international monetary reform, Eastern Economic Journal, vol. 4, 1978, p. 153-159, et B. Eichengreen, J.Tobin et C. Wyplosz, Two cases for sand in the wheels of international finance, Economic Journal, no 105, mai 1995, p. 162-172. أنظر أيضاً مجموعات محاولات:

M. ul Haq, I. Kaul et I. Grunberg (éd.), The Tobin Tax: Coping with Financial Volatility, New York, Londres, Oxford University Press, 1996. (13)هذا الاصلاح يحظى باهتمام متزايد. والحكومة الكندية تعقد اليوم ندوة واسعة حول هذا الموضوع، وذلك جزئياً لأنها تتولى رئاسة نادي الثمانية ونادي الاثنين وعشرين لفترة 2001-2002. ويرى بعضهم في تحليل الصندوق بشأن الافلاسات والتجميد مبادرة وقائية، تستبق تلك التي قد تتخذها كندا وبلدان أخرى.

(14)كما رأينا من قبل، فإن انفتاح بلد ما على المصارف الأجنبية لا يؤدي حتماً إلى زيادة القروض، خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعلى البلدان أن تضع مطالب مماثلة لتلك الواردة في «كومونيتي ريأن؟ستمانت أكت» في الولايات المتحدة، لكي تضمن أن المؤسسات الصغيرة، في حال فتح أسواقها، لن تكون محرومة من الرساميل.

(15)إن أزمة الدين وصلت إلى الأرجنتين سنة 1981، وإلى الشيلي والمكسيك سنة 1982، وإلى البرازيل سنة 1983. وظل نمو الانتاج بطيئاً جداً على مدى سنوات العقد كله.

(16)إن إعادة التقييم، كما أسلفنا، ابتدأت في الواقع قبل ذلك، تحت تأثير ضغط اليابانيين، وتجلت في نشر دراسة البنك الدولي الرائدة سنة 1993 وعنوانها «المعجزة الآسيوية». وقد عكست تقارير البنك السنوية عن حالة التنمية وعنوانها «تقارير عن التنمية في العالم» المنحى الجديد لتفكيره. فتقرير سنة 1997 مثلاً أعاد النظر في دور الدولة. وتقرير سنة 1998 ركز اهتمامه على المعرفة (ومنها أهمية التكنولوجيا) والاعلام (ومنه عيوب الأسواق الناجمة عن الاعلام الناقص). وشدد تقريرا 1999 و2001 على دور المؤسسات وليس فقط على دور السياسات المتبعة. أما تقرير سنة 2000 فقد تبنى وجهة نظر أكثر رحابة بشأن الفقر.

(17)لا عجب في أن لا يكون البنك الدولي قد فكر التفكير الجدي الذي يجب أن يقوم به إزاء

الانتقادات النظرية والعملية لتحرير التجارة كتلك التي صدرت عن:
F. Rodrguez et D. Rodrik, Trade policy and economic growth: a skeptic's guide to the cross-national evidence, in Ben Bernanke et Kenneth S. Rogoff (éd.), Macroeconomics Annual 2000. Cambridge, MA, MIT Press (NBER), 2001. مهما كانت المزايا الفكرية لهذه الأطروحة، فإنها تصدم بصورة مباشرة الموقف «الرسمي» للولايات المتحدة وسائر حكومات نادي السبعة، التي ترى في التجارة خيراً.

(18)لهذا التحول أبعاد متعددة: فيجب القبول مثلاً بالتغيير (التسليم بأنه يمكن التصرف على نحو مختلف عما كان منذ أجيال)، وبالمبادىء الأساسية للعلم وللفكر العلمي، وبالمخاطرة الملازمة لروح المبادرة. أنا على يقين من أن كل هذا يمكن أن يحصل بسرعة إذا توفرت له الشروط المناسبة. لأجل تحليل أكثر إسهاباً لـ«التطور بوصفه تحوّلاً» أنظر:
J.E. Stiglitz, Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies and Processes, 9e
محاضرة ألقاها راوول بريبيش في قصر الأمم بجني؟،
CNUCED, 19 octobre 1998.

19) تمثل خدمة الدين أكثر من ربع قيمة الصادرات في عدة بلدان، وحوالي نصفها في بلد أو بلدين.

(20)تطلق على هذه الديون أحياناً تسمية «الديون الكريهة».

(21)إن جيم ولفنسون، الذي كان الداعية لمبادرات ثقافية في البنك الدولي، هو استثناء هام.

(22) J.M. Keynes, A Tract on Monetary Reform, Londres, Macmillan, 1924.

23)تعرضت البلدان النامية لإلحاح متزايد في الآونة الأخيرة لكي تتقيد بقواعد (مصرفية مثلاً) لم تسهم في وضعها إلا قليلاً جداً. وغالباً ما يشاد بهذه التدابير على أنها واحدة من «التجسيدات» النادرة لجهود إصلاح الهندسة الاقتصادية العالمية. وبصرف النظر عما قد تكون مفاعيلها إيجابية على الاقتصاد العالمي، فإن الطريقة التي فُرضت بها أحدثت نقمة حادة في العالم النامي.

المحتويات

كلمة شكر	7
مقدمة	15
1 وعد المؤسسات الدولية	25
2 وعود بلا وفاء	49
3 حرية الاختيار؟	87
التخصيص	88
التحرير	94
دور التوظيف الأجنبي	104
المراحل والسرعة	111
اقتصاد التداعيات	117
أولويات واستراتيجيات	120
4 الأزمة الآسيوية	131
كيف ساقت سياسة ص ن د العالم	
إلى حافة الانهيار العام	131
كيف ساقت سياسة ص ن د	
ووزارة الخزانة إلى الأزمة	142
المجموعة الأولى من الأخطاء	149
المجموعة الثانية من الأخطاء: إعادة تنظيم ضالة	161

الخطأ الأشد تهديداً: الخطر الاجتماعي والسياسي 168
أي تأثير على المستقبل 179
لماذا كل هذه الأخطاء؟ 181
من أجل استراتيجية أخرى 183
5 من أضاع روسيا؟ 191
وسائل نجاح الانتقال وتحدياته 195
قصة «الاصلاح» 202
الانقاذ 209
6 «القوانين غير العادلة للتجارة العادلة»
وغير ذلك من الشرور 237
ما الذي كان يجب فعله 243
أمن وطني للبيع 249
7 سبل أفضل إلى السوق 255
طريق المستقبل 264
8 البرنامج الآخر لـــ ص ن د 275
فقدان التماسك الفكري؟ من ص ن د
الذي تصوره كينز إلى ص ن د اليوم 276
دور جديد لنظام جديد لأسعار الصرف 278
عدوى 280
في أية لحظة يصبح العجز التجاري مشكلة؟ 281
من التعويم الخارجي إلى التعويم الداخلي 285
خير دفاع هو الهجوم: «الإقراض بالدرجة الأخيرة»
دور أوسع لـ ص ن د 288
البرنامج الجديد لـ ص ن د؟ 289

9 المستقبل 301
المصالح والايديولوجيا 303
يجب قيام مؤسسات عامة دولية 310
نمط حكم 313
الشفافية 316
إصلاح ص ن د والنظام المالي العالمي 319
محاولات الاصلاح 323
ما ينبغي عمله 327
إصلاح البنك الدولي والمساعدة على التنمية 331
إصلاح م ت ع وإيجاد توازن في جدول عمل
المفاوضات التجارية 336
نحو عولمة ذات وجه إنساني 338

أمضى الاقتصادي الشهير والحائز جائزة نوبل جوزف إي. ستيغليتز ٧ سنوات في واشنطن حيث شهد ولادة السياسة الاقتصادية الشاملة كعضو في إدارة كلنتون ورئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين، وكالاقتصادي الأساسي في البنك الدولي. كان مهتماً بشكل خاص بمعاناة الدول التي هي في طور النمو وقد خاب أمله كثيراً عندما رأى أنّ صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الكبرى تضع مصالح وال ستريت والمجتمع المالي قبل مصالح الدول الفقيرة.

كان ستيغليتز شاهداً مهماً على معظم الأحداث الاقتصادية في العقد الماضي، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية الآسيوية وتحوّل اقتصادات جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، إضافة إلى إدارة برامج التنمية في أنحاء العالم. ورأى باستمرار صانعي السياسات يلجأون إلى النماذج الاقتصادية القوية ويستخدمون عقائد «توافق واشنطن» التي ترتكز عليها لتعميم سياسات حقّقت نتائج كارثية. كما اكتشف لدى مؤسسات العولمة الكبرى، رغبة مدمّرة في السرية، تفاقم الأخطاء وتعرقل التغيير الايجابي. لذلك فإن رأيه من الداخل بسياسة الاقتصاد الشامل سيلقى الترحيب على شجاعته وصراحته وكذلك على عمقه وتبصّره.

يروي الكتاب تجربة ستيغليتز، ويفتح نافذة على نواح غير مرئية سابقاً للسياسة الاقتصادية العالمية، وهو مصمم على إثارة نقاش سليم وسينجح في بلوغ هذا الهدف بما أنه يُظهر لنا بعبارات صريحة لماذا تشعر الدول النامية بأن المسيرة الاقتصادية تنقلب ضدها.

ISBN 9961-768-73-6



Dépôt-Légal: 931/2003